

٤٥ - من مشروعات المجلس العلمي

المَحِيطُ الْبَرْهَانِي

لمسائل المبسوط والجامعين والتفويضات والزادات والنوادر
والفتاوى والواقعات مدونة بآثار المتقدمين بحمد الله

تأليف

الأبسم بهمان الدين أبي العلي محمود بن محمد الشريف بن سنان البخاري

تحت إشراف ٥٥١ هـ / ١١١٦ م

بمطبعة المطبعة

فصيح أشرف فوز أحمد

المجلد السادس عشر

المطبعة العلمية

إدارة القرآن

المخطط الديمقراطي

أول طبعة كاملة في انعام الإسلام

سنة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م

جميع حقوق الطبع محفوظة لإدارة الميثاق والعلوم الإسلامية عتباراً هذه
النسخة مسجلة لدى الجهات القضائية لا يجوز إعادة طبع هذه النسخة بأية وسيلة
تقليدية أو إلكترونية كانت أو التوزيع أو خلافه بدون إذن كتابي مسبق من الناشر

الإدارة العامة للميثاق الإسلامي

١٧٧٥ من نورث ويست ستريت كرايست - ٧١٢٤١ باكستان

الهاتف: ٧١٥٠٤٥٠ - ٧١٥٠٤٥١ - ٧١٥٠٤٥٢ - ٧١٥٠٤٥٣

٧١٥٠٤٥٤ - ٧١٥٠٤٥٥ - ٧١٥٠٤٥٦ - ٧١٥٠٤٥٧ - ٧١٥٠٤٥٨

٧١٥٠٤٥٩ - ٧١٥٠٤٦٠ - ٧١٥٠٤٦١ - ٧١٥٠٤٦٢ - ٧١٥٠٤٦٣

المطبعة العربية

P. O. Box 111, Johannesburg 2000 South Africa.

E-mail: info@arabpress.com

At Post Office
Box 111, Nassari
Gaza 334415,
Palestine

At Main Road -
Jinnah Road 42
Karachi 74100
Pakistan

جميع الحقوق محفوظة - ميثاق كرايست - ٧١٥٠٤٦٣ - ٧١٥٠٤٦٤

لوزع بالمنكة مکتبة الميثاق الإسلامي لرياضة و العلوم الإسلامية

الفصل الثالث

في دعوى الملك المطلق في الأعبان

هذا الفصل يشتمل على أنه أع -

التوقع الأول: في دعوى الخراج مع ذي اليد:

١٦٧٥٩ قال محمد في الأصل: إذا ادعى رجل ذراً في يده رجل آخر، وعقدان أو مفر لا، وأقاما البيعة، فمضى سنة الخراج من عام الله الثلاثة، والحكمة في ذلك أن كيدت في الأصل وسعت للإشاعة، فيطلب التراجع أولاً من حيث الإيجاب، وما كان أكثر إثباتاً كانت أولى بالبول، وبعد الاستواء في الإثبات يقع الترجيح بحكم اليد، إذ ثبت هذا فنقول: جهة الخراج في دعوى الملك المطلق كثر إثباتاً من جهة ذي اليد لأن الخراج بيئته يستند زيادة استحقاق على ذي اليد، ولا يثبت ذو اليد مثل ذلك بيئته على الخراج؛ لأنه يثبت استحقاق الملك الثابت لدى اليد بظاهر اليد، وهو اليد لا يستحق بيئته مثل ذلك على الخراج، إذ ليس للخراج ملك ثابت لظاهر اليد حتى يستحق ذو اليد ذلك على بيته.

وتحيز هذا الكلام أن دعوى الملك المطلق وإن كان دعوى أولية لملك من حيث الحكم حتى يحصل المسمى الأمين بالمراد اتصاله والمفصلة، ويرجع الإلمام به فهم علم العصر، كأن يدعى أولى الملك، إلا أنه يحتمل أن يملك من جهة صاحب اليد من حيث الحقيقة لا النص، فإنه لم ينص علم أولية ملك من حيث الحقيقة، وكل واحد من المستثنى ثبت ثلثية لملك لصاحبه، واستوى من هذا الوجه، إلا أن الخراج بيئته يستحق على ذي اليد الملك الثابت بظاهر اليد، لأن الملك في العين ثابت لدى اليد بظاهر اليد والخراج بيئته يستحق عليه ذلك؛ لأن دعواه بحمل التملك من جهة، وذو اليد بيئته

لا يستحق على الخارج متى ذلك، فهو معتر قبلنا بينه الخارج أكثر إثباتا بخلاف ما إذا وقع المدعى في الخارج، لأن هناك استوفيت المستند في الإثبات، لأن كافي به أنت وأنت لعدت لصاحبها، ولم يثبت استحقاقه على الآخر باعتد التملك من جهة، لأن كافي به نصت على أولية الملك حيث قالت: تنجب عنه، وبات عنه، وذلك كل واحد من الخصمين على أولية الملك حيث قالت: تنجب عنه، ولذا عندنا، وهذا لا يحتمل ضمانات من جهة المدعى، وأما توكيد الإثبات، فوجدنا به في اليد يحكم اليد، لأن به دليل على زيادة صدقه في دعواه بخلاف ما لو رفع الدعوى من ثلثي الملك، من جهة ذاته، لأن هناك استوفيت الإثبات في الإثبات والاستدلال، لأن كافي به أنت لعدت لصاحبها، والانتقال من ماله إلى غيره، ونرجح صاحب اليد يحكم اليد، وبخلاف حال دعوى من عبد ادعى كل واحد أنه عبده، أو أعتقه، وأما الجهة حيث يقضى بينه صاحب اليد، لأن هناك الدعوى في الحاصل في الأول، لأنه العنق حاصل للمعبد بصفته، وقد استوفيت الإثبات في إثبات الأول، ونرجح به صاحب اليد يحكم به.

هذا إذا لم يدعى تاريخا، فأما إذا ذكر تاريخا، فإن كان تاريخهما على الصورة فكذلك الجواب أنه يقضى بالخارج منهما، لأن عندنا، وهما في التاريخ بسقط اعتبار التاريخ، ونقص الدعوى في تلك المطلق، وإن أرحم وتاريخ الخدم أسس، فعلى قول أبي حنيفة، للتاريخ عبرة في دعوى الملك المطلق، وهذا هو الأرجح، فيجوز أن يستعمل تاريخا، إن كان أسسهم تاريخا فخارج فلا إشكال، لأنهما لو كانا في التاريخ على الصورة، فكذلك في التاريخ، فإذا شافهم سائلا في التاريخ كذا أو لا، ولا كذا أسسهم تاريخا، فلا إشكال، لأنك في وقت سابق على وقت الخارج المخرج، فغير به زيادة إثبات، واستحقاق من حيث الوقت، إن كان في بينه الخارج زهده استحقاق من حيث اليد، من حيث اليد للثلاث، فله نظام اليد، فاستوفى في الاستحقاق من هذا الأمر، ونرجح به صاحب اليد يحكم اليد، في دعوى الحاج، وعلى قوله في يومه الآخر، وهو قول محمد، أولو للتاريخ، في هذه الصورة، كما هو قول أبي حنيفة، فيقضى لأمنفهما تاريخا، وعلى قول أبي يوسف، أولو، وهو قول محمد الآخر، لا عبرة للتاريخ في هذه الصورة، فيقضى بالخارج، وما ذكر محمد في باب

الدعوى وتقدمها وقت قبل وقت صاحبه من قوله في هذه الصورة : أنه ينفى
لاستقهما تاريخاً ، فذلك قوله الأول ، أما على قوله الآخر : ينفى للخارج وروى ذلك
أصحاب الأمل عن محمد

١٦٧٠ - وذكر في المتن : أن رجل ادعى عبداً في يده رجل أنه له منذ شهر ،
وأقام على ذلك بيعة ، وأقام صاحب البيعة أنه له منذ سنة ، وذكر أن صاحب اليد أولى
عنه أي يوسف ، وقال محمد : انتهى أولى ، وما ذكر من قول أبي يوسف قوله الآخر :
لأن تاريخ عبدة على قوله الآخر : فمضى الملك المطلق ، فينفى لاستقهما تاريخاً ،
وهو ذو اليد ، وما ذكر من قول محمد قوله الآخر أيضاً : لأنه لا عبرة للتاريخ على قوله
الآخر ، فينفى للخارج ، وجه قول أبي يوسف الأول ، وهو قول محمد الآخر : ليبين
أنه لا عبرة للتاريخ في دعوى الملك المطلق حالة الاحتجاج أنه اجتمع في دعوى الملك
المطلق ما يوجب باعتبار التاريخ ، وما يوجب إلغاءه ، أما ما يوجب إلغاءه : لأن دعوى
مطلق الملك بمنزلة دعوى الشايع من حيث أنه دعوى قولية الملك ، والتاريخ في دعوى
الشايع لغو حالة الاحتجاج ، وحالة الأفراد على ما يأتي بيانه - إن شاء الله تعالى - وأما ما
يوجب اعتباره : لأن دعوى مطلق الملك يحتمل دعوى التملك من جهة المدعي عليه
بخلاف دعوى الشايع ، وهذا يوجب اعتبار التاريخ كما لو ادعى التملك من جهة المدعي
عليه بمنزلة صريحاً ، بعد اجتماع في دعوى الملك المطلق ما يوجب اعتبار التاريخ - وما
يوجب إلغاءه ، والعمل بهما معاً ، إذ لا يصح أن يكون التاريخ معزلاً وغير معتبر -
فلا بد من اعتبار أحدهما والعاء الآخر ، فنقول : اعتبار دعوى الشايع فيه أولى من اعتبار
دعوى التملك ؛ لأن دعوى الشايع في دعوى الملك المطلق ثلاث من حيث الحكم حتى
يشعر اثنين بأنهم أنه المنصلة والمنفصلة جميعاً ، وجميع الساعة متضيق على بعض
ودعوى التملك من جهة المدعي عليه في دعوى الملك المطلق غير معتبر من حيث
الحكم ، بل هو معتبر شرعياً خارجاً على بيعة ذي اليد ، فكان دعوى الشايع أولى من
دعوى التملك ، فكان اعتبار دعوى الشايع أولى ، وإذا اعتبر ما دعوى الملك المطلق
بدعوى الشايع يلغوه التاريخ كما في دعوى الشايع

والأولى حنيفة وأبي يوسف آخره ، وهو قول محمد لأن تاريخ عبدة على
دعوى الملك المطلق حالة الاحتجاج أنه اجتمع في دعوى مطلق الملك ما يوجب اعتبار

التدريج ، وما يوجب إلغاء علم ، الوجه الذي قلناه أن يوجب إلغاء دعوى أولاد الألقاب
اعتباره بدعوى التملك من جهة المدعى عليه أولى ، لأننا إذا اعتبرناه بدعوى التملك في
حق هذا الحكم أمضى به اعتبار التاريخ يبقى دعوى أولية التملك معتبرة أمضى حق بعض
الأحكام ، وهو استحقاق الزوائد ، ورجوع التباعة به صهم على الشخص ، ولو اعتبرناه
بدعوى الناح في حق هذا الحكم لا يبقى دعوى التملك معتبرة أمضى حق حكمه ، فكان
اعتباره بدعوى التملك في حق اعتبار التاريخ ، وأنه عمل به ، بدعوى أولية التملك من
وجه لو من اعتبار بدعوى أولية التملك ، وفيه إلغاء دعوى التملك من كل وجه ، هذا إذا
أرخا وتاريخ أحدهما أسبق ، فأما إذا أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر ، فعلى قول غير
حقيقه ينقض للخارج ، لأن لا صيرورة لتاريخ في دعوى الملك المطلق حالة الانفراد ،
فيستلزم اعتبار التاريخ ، ويبقى دعوى الملك المطلق ، فينقض للخارج .

وروي بشر عن أبي حنيفة : أنه ينقض للمؤرخ في هذه المسودة ، وهكذا روي
الحسن في المجرد ، فهذه الرواية إشارة إلى أن التاريخ في دعوى الملك المطلق حالة
الانفراد لا يعتبر عنده ، وروي ابن أبي مالك عن أبي يوسف : أن أبا حنيفة كان يقول بهذا
فقول يمس كنه يعتبر النائب حالة الانفراد ، والصحيح من مذهبه ، والمشهور أنه في
التاريخ حالة الانفراد في دعوى الملك المطلق غير معتبر .

والوجه لأبي حنيفة في ذلك ، أن الذي لم يؤرخ سابق على الذي أرخ من وجه
لاحق من وجه سابق ، من حيث إن دعوى الملك المطلق دعوى أولية التملك حكماً ، فبها
الاعتبار يكون غير المؤرخ سابقاً على المؤرخ ، واللاحق من حيث إن دعوى الملك المطلق
يحتمل دعوى التملك من جهة المدعى عليه بعد تاريخ المؤرخ ، فبها الاعتبار يكون
لاحقاً ، فإذا كان غير المؤرخ سابقاً من وجه ، ولا حق من وجه ، كان المؤرخ أيضاً سابقاً من
وجه ، ولا حقاً من وجه ، فقد استويا في المسوق والدعوى ، فيجمل كونهما متساويين .
وعند ذلك لا يمكن اعتبار معنى التاريخ ، فهنا معنى قولنا : إن دعوى التدريج حالة
الانفراد مسانعة الاعتبار ، بخلاف ما إذا أرخا ، وتاريخ أحدهما أسبق حيث ينقض
لأحدهما تاريخاً عنده ، لأن أسبقهما تاريخاً سابق من كل وجه ، والآخر لاحق من كل
وجه .

وعلى قول أبي يوسف الآخر وهو قول محمد أولاً : لتاريخ عبدة وغير المذبح
 أسبقها تاريخاً معنوياً : لأنه بدعى أولية الفقه ، فيقتضى تغير المؤرخ ، وعلى قول محمد
 الآخر : هو قول أبي يوسف أولاً لا عبدة لتاريخ ، فيسقط اعتبار التاريخ ، يقتضى
 المخرج .

وما يتصل بهذا النوع :

١٦٧٦١ - إذا ادعى الخارج مع ذى اليد دعوى الملك المطلق فعلاً ، صورته ما
 ذكر في قصر دعوى الأصل : إذا ادعى الخارج أنه عبده كذب على ألف درهم ، وأقدم
 على ذلك بيته ، وأقدم ذى اليد بيته أنه عبده كذب على ألف درهم ، قال : جعلته مكافئاً
 بينهما بذكر إليهما بهما ، لأن كل واحد منهما لا ادعى الكفاية ، فكل واحد منهما على أنه لا
 يد لواحد منهما عليه ، وأنه في يد نفسه ، فصار مكافئاً عبداً في يد ثالثه يتنازع فيه ثلثان ،
 ودعى كل واحد أنه عبده كاتبه ، ولو كان مكافئاً يقتضى بالملك يسبغ ، ويكون مكافئاً
 لهما ، كذا هما .

ولو ادعى أحدهما أنه ذيره وهو يملكه ، وأقام على ذلك بيته ، وادعى الآخر أنه
 كاتب وهو يملكه كانت بيته التفسير أولى : لأن التفسير يوجب الحرية للبعال ، ولقد لا
 يحصل النسخ ، والكتابة لا توجب الحرية للبعال ، وإنما تحصل النسخ ، فكان التفسير
 أولى ، وكان بيته أكثر ثباتاً .

وما يتصل بهذا النوع أيضاً :

١٦٧٦٢ - إذا ادعى الخارج الملك المطلق مؤرخاً ، وادعى صاحب اليد أن الملك
 صبي لشراء مؤرخاً ، صورته : دار على يد رجل ادعى رجل أنها داره يملكها منذ سنة ،
 وأقام صاحب اليد سنة أنه اشتراها من فلان منذ سنتين ، وهو يملكها ، ونفسها منه فصى
 بها للمدعى الخارج : لأن صاحب اليد عصم عن يلقه في إثبات الملك لشبكه قبلت
 الانتقال إلى نفسه . وكان يأنه حفر ، وأعلم اليه على الملك المطلق له . ولقد على
 يده ، لأنه يد المشتري يد البائع من حيث تشطير ، ولو كان كذلك كان يقتضى بيته

الحلح.

نوع آخر في

دعوى اخطار جين في الملك المطلق:

١٦٧٩٣ - قال محمد: وإذا دعى رجلان داراً أو عقاراً أو متقولاً في يدي رجل، فثلاث البينة على ما ادعيا، وأربعة لتزييهما على البسراء، أو له يورخا، يقضى بينهما لا متواترهما في الدعوى والطجة، وإن أَرخا وتاريخ أحدهم أميق، فعلى قول أبي حنيفة: هو قول أبي يوسف: أحراً وهو قول محمد أولاً: يقضى، لا سبقتهما تاريخاً. ويكون للتاريخ عبرة، وعلى قول أبي يوسف أولاً، وهو قول محمد آخر: يقضى بينهما، ولا يكون للتاريخ عبرة، مكفاً فكرر في الأصل.

وذكر ابن المنذر: أنه يقضى لأسبقتهما تاريخاً بالاعتلاف، وإن أَرخ أحدهما، ولم يورخ الآخر، لم يدع محمد هذا الفصل في الأصل، وفي الترتيب عن أبي حنيفة: يقضى بينهما، لأنه لا عبرة للتاريخ عنده حالة الإفراد في دعوى الملك المطلق في أصح الروايات، فيسقط اعتبار التاريخ، ويبنى الدعوى في الملك المطلق، وعلى قول أبي يوسف: يقضى للذي أَرخ، وعلى قول محمد: يقضى للذي لم يورخ - قالوا: وما ذكر من قول أبي يوسف رحمه الله: إنه يقضى للذي أَرخ مستقيم على قوله الآخر؛ لأن على قوله الآخر: التاريخ عبرة في دعوى الملك المطلق في حالة الإفراد، كما في حالة الاجتماع، فيكون المورخ أولى، وإتة متساوية على قوله الآخر، وينبغي أن يكون غير المورخ أولى، لأنه أسبقهما تاريخاً، لأنه يدم أولية الملك ويؤيده إن في فصل الخراج مع ذي اليد إذا أَرخ أحدهما، ولم يورخ الآخر كان غير المورخ أولى على قوله الآخر على ما سار، وما ذكر من قول محمد: إنه يقضى لغير المورخ إنما يستقيم على قوله أولاً: لأن على قوله الأول: للتاريخ عبرة، واعتبار التاريخ يوجد أن يكون غير المورخ صالحاً، لأن غير المورخ سابق، لأنه يدعي أولية الملك، وأما على قوله الآخر: يجب أن يقضى بينهما، لأن على قوله الآخر: لا عبرة للتاريخ حتى قال: إذا أَرخا وتاريخ أحدهم أميق، يقضى بينهما.

نوع آخر

١٦٧٦ - في دعوى صاحب إحدى ديرة أو مضولاً في يد رجلين ، فقام كل واحد منهما باليمين أنه له .

يجب أن يعلم بأن العقار أو المثلول إذا كان في يد رجلين ، جعل في يده كل واحد منهما حصة ، ويجعل كل واحد منهما مدعياً فيما في يده صاحبه مدعياً عليه فيما في يده ، فإذا أقام الدية على ما ادعاهما لم يورضا ، أو رضا ، ولم يرضهما على السواء ، بقضى بينهما نصفان .

وفي الأصل " يقول محمد : يقضى لكل واحد منهما في يده ما ادعاه . وهذا إشارة إلى أن هذه اليمين وقعت معتبرة ، فلو قال : يقضى لكل واحد منهما في يده ما ادعاه ، فتنسخ أحدنا من هذه اليمين على قولين ، بعضهم قالوا : هذه اليمين وقعت لغواً ، لأنها لا تنفي لأحدنا نوجب الثلث لهما إلا نصفان ، والثلث لهما نصفان غالب بحكم طبيعتهما ، وبعضهم قالوا : لا ، بل هذه اليمين وقعت معتبرة ، لأن قبل هذه اليمين ترك المدعي في أيديهما قبضاً ترك ، وبعد هذه اليمين ترك الذاري أي أيديهما قبضاً استحقاق باليمين ، فإذا كل واحد منهما يعتبر مفضياً عليه ، فيما كان في يده بيمينه صاحبه حتى إن بعد ما قضى المقاضي بالدار بينهما نصفان لو ادعى أحدهما على صاحبه النصف الذي صار لصاحبه ، لا يسمع دعواه ، لأنه صار مقتضياً عليه في ذلك النصف .

وإن رخصاً ، وتاريخ أحدنا أسوأ ، فعلى قول أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف آخره ، وهو قول محمد أولاً : للتاريخ عبرة ، فيقضى لأسبقهما تاريخاً ، وعلى قول محمد آخره ، وهو قول أبي يوسف أولاً لا عبرة للتاريخ ، فيقضى به بينهما ، وإن أرخ أحدهم ولم يزوخ الآخر ، فعلى قول أبي حنيفة ، لا عبرة للتاريخ ، فيقضى به بينهما ، وكذلك عنهما على القول الثاني لا يعتبر في التاريخ ، وعلى القول الذي به يترك التاريخ يقضى للمؤرخ عند أبي يوسف ، ولغير المؤرخ عند محمد ، لأن غير المؤرخ تسبقهما لتاريخه معنى .

نوع آخر في دعوى الخارجين كل واحد منهما

يدعى فعلا على صاحبه من غصب أو إجارة أو إعاره مع دعوى للملك انطلق
وفي دعوى أحدهما ذلك الفعل على صاحبه:

والحكم به أنه إذا دعى كل واحد منهما على صاحبه فعلا مع دعوى الملك المطلق
بأن ادعى أن صاحبه غصب منه، أو ادعى أنه أهله منه، أو أودعه منه، فإنه يقتضي باتين
بينهما لاستواءهما في الدعوى والحجة، وإن ادعى أحدهما فعلا على صاحبه كما ذكرنا
وصاحبه ادعى الملك لا غير، يخصى بيته مدعى الفعل؛ لأن بيته أكثر إثباتا، والدار إذا
كانت في يدي رجلين، يجعل في يد كل واحد منهما نصف الدار لاستواءهما في اليد
على الدار، ثم يجعل كل نصف من الدار بمنزلة دار على حدة؛ لأن حكم كل نصف
يختلف حكم النصف الآخر؛ لأن كل واحد منهما خارج فسا في يد صاحبه صاحب يد
فيما في يده، وحكم الخارج يختلف حكم في اليد في الدعوى وإقامة البينة.

جاء في مسائل: قال رحمه الله في التلخيص: وإذا كانت الدار في يدي رجلين أقام
كل واحد منهما بيته أن الدار له، وأقام أجنبي بيته أن الدار له، فإن للرجل الأجنبي
نصفها، ولكل واحد من صاحبي اليد ربعها؛ لأن في يد كل واحد من صاحبي اليد
نصف الدار، وكل نصف بمنزلة دار على حدة، فيسمى أحد صاحبي اليد أكبر، ويسمى
الآخر أصغر تسهلا للتخريج، فنقول: في يد الأصغر نصف الدار يتوزع فيه الأصغر
والأكبر والأجنبي، وأما البيعة وبيعة الأصغر فيه غير مقبول، لكونه صاحب يد فيه،
فخرج هو من البيعة الأجنبي والأكبر، وهما مقبولتان، لكونهما خارجين من
هذا النصف، وقد استويا في الدعوى؛ لأن كل واحد يدعى جميعه، ولمسوا في
الحجة، فيقتضى بذلك بينهما، وفي يد الأكبر نصف الدار أيضا يتوزع فيه الأكبر والأصغر
والأجنبي وبيعة الأكبر غير مقبولة له، وبيعة الأصغر والأجنبي مقبولتان، فيقتضى بذلك
النصف بين الأجنبي والأصغر، فحصل للأجنبي نصف كل واحد من الطرفين، وكان له
نصف كعلا، وحصل لكل واحد من صاحبي اليد نصف النصف الذي في يد صاحبه،
فكان لكل واحد ربع الدار.

ولو أن الأجنبي ادعى على أحد صاحبي اليد يده أنه غصب هذه الدار منه،

ويبقى المسألة محلها كان ثلاثة أرباع الدار للأجني، وربعها للمدعي لم يدع عليه القصب. وخرج المدعي عليه القصب من سهم حتى لو كان دعوى القصب على الأكبر، لا يكون للأكبر شيء من الدار، ويكون للأجني ثلاثة أرباع الدار، وإن كان كذلك لأن النصف الذي في يد الأكبر بين الأكبر به غير مقبولة، وبين الأصغر والأجني فيه مقبولة، وقد استويا في الدعوى، وكذلك أسوأ في الحجة لأن كل واحد منهما يدعي ملكاً مطلقاً من غير دعوى للمعلن على صاحبه، فيقتضي ذلك يساوي، وأن النصف الذي في يد الأصغر بين الأصغر به غير مقبولة، وكذلك بين الأكبر فيه غير مقبولة، لأن الأكبر مع الأجني شارحان في ذلك القصب، وقد ادعى الأجني على الأكبر فيه فعلاً، وهو القصب، وفي مثل هذا، يقبل به مدعي الفعل، ولا يقبل به مدعي عدم الفعل، فيقتضي بهذا القصب للأجني بكماله، وقد فصلت القصب الآخر، وصار له ثلاثة أرباع الدار من هذا الوجه

١٦٦٤ - وفي الخراج 'ب' رجل في يده دار أفاد رجل عليه أنه داره. وأقام رجل أحد البنية أن داره موصيها منه هذا المدعي الآخر، فادعى بعض المدعي المشهود له بالقصب، لأبواب حاد بنا عاقر الملك المظن، وادعى أحد مدعي الفعل وهو القصب على صاحبه، وكذلك لو كان مكان دعوى القصب دعوى الإبراع

١٦٦٦ - ولو أن رجلاً في أيديهما دار، أقام رجل جسي به أن داره موصيها منه هذا الأكبر. وأقام الأكبر بينة أنها داره موصيها منه هذا، لأجني، وأقام الأصغر بينة أنها داره، ولم يثبت دعوى على أحد، فإنه يقتضي نصف الدار للأجني نصيب ذلك مما في يد الأصغر، وحسب ذلك ما في يد الأكبر، والنصف الآخر من الدار بين الأصغر وبين الأكبر حصان، لأن الأكبر مع الأجني استويا في دعوى ما في يد الأصغر وفي الحجة، لأن كل واحد منهما ادعى القصب على صاحبه فيه، وهما خارجان فيه، فيقتضي بما في يد الأصغر بينهما، والأصغر مع الأجني استويا في دعوى ما في يد الأكبر، وفي الحجة أيضاً، لأن كل واحد منهما لم يدع القصب على صاحبه، فيقتضي بذلك بينهما حصاناً أيضاً، فيقتضي للأجني نصف ما في يد كل واحد منهما، فيكون لكل واحد منهما مع الدار، وصار هذه المسألة والمسألة الأولى سواء

فيه دعوى الأصغر المصعب فيه على الأجنبي ، وإن لم يكن البينة على ذلك ، ويقضى
بأنه يفتى كاد في يد الأصغر من الأكبر والأجنبي مصعب ، لأنه اسم في يد دعوى
الأكبر والأجنبي ، لأن كل واحد منهما ادعى ذلك في نفسه ، وادعى المصعب فيه عن
صاحبه ، فيقضى بسببه

ولو أنتم الأكبر جهة له ، دأى عصبها مني هذا الأصغر ، وأنتم لأصغر به نها
دأوى ، عصبها مني هذا الأكبر ، وأنتم الأجنبي جهة نها دأوى عصب من هذا الأكبر
والأصغر ، فلا حرج نصف الدار ، والنصف الآخر بين الأكبر والأصغر نصيبان

حكى عن القاضي إمام ابن عاصم الداعوى أنه قال ما ذكر من جواب غلط
ودع من الكتاب ، وسعى أن يقضى بجميع الدار للأجنبي ، لأن الأجنبي أبطل دعوى
كل واحد منهما ريباً بإثبات المصعب عبيهما ، ووجدت مصعب لم يظن دعوى الأجنبي
ويشتهر ، لأنه لم يشهد المصعب عليه ، فيبطل دعواهما ويثبتها ، ولي الأجنبي ويشتهر ،
فيقضى بجميع الدار للأجنبي من هذا الوجه .

وحاشا لفتاوى من أن ما ذكر في الكتاب صحيح ، ووجه ذلك أن الأجنبي لما
ادعى المصعب عصباً كان مدعياً على كل واحد منهما ، لأنه دعوى المصعب ، لأنه على
صاحبه ، أما الأكبر فظاهر ، وأما الأصغر فلا بد أن يدعى المصعب على الأكبر فيما يدعى
الأصغر ، إما بدعى المصعب ، أو على الأصغر ، فيقضى بذلك النصف بين الأكبر
والأجنبي نصيبان ، وأما النصف الذي في يد الأكبر فتأخر فيه لأصغر والأجنبي ، وقد
استوفاه دعوى وحجه ، لأن كل واحد منهما لا يدعى المصعب فيه عن صاحبه على
بحر ما يتأخر طرف الأصغر ، فيقضى بذلك النصف بين الأجنبي والأصغر نصيبان ،
فيحصل للأجنبي نصف الدار ونصف اليد نصف الدار من هذا الوجه ، وكان ما ذكر
في الكتاب صحيحاً - والله أعلم -

التصنيف الرابع

في دعوى منك في الأعيان بسبب حق الشراء

والخير لك واليهبة وما أشبه ذلك

محول عند الفصل يستعمل على أنواع أيضا لأبواب في دعوى الملاحقة، والله
على وجهه إما أن يدعى بهي المالك من جهة ثانية، أو من جهة ثالثة

[illegible]

وإلى زحف رابع أحدهما سيراً إلى مقام أحداهما يميناً إلى الماء صوب مدنه،
وآخرهما سيراً إلى وادي لأحريه إلى أن يأتيا مانت حط مشيرين وروثها جواراً إلى، وهي هذا
الموضع على نهر بن سبعة أحر، على ما ذكره في التسمية وهو قول أبي يوسف الخرا
على ما ذكره في الأصل وهو قول محمد بن أبي بكر بن سبعة عنده يقضي
لأحدهما تاريخاً لأن تاريخ عمرة على هذه الأفانيل، ويقعها بعاً أث الملك
لنفسه في وقت لا يمر عليه من حكوى هو أقوى، كما إذا دعا شرا من أنيرة وثقلها
اليد، وإذا رجع رابعاً حدها شقيق، وهناك يقضي اسمهم تاريخاً لا حلالاً،
وطريقه ما في

۲. علی قول محمد آخر کلامه قول فی یوم صفت "ولا بعضی یسبھا" لایکلی وجہ
 من الذمہ دی پشت لحدہ دور بہ "ولا" شویشک الانفعال من مورثہ الی نفسہ، ولا تارویح

في ملك المورثين، فكان أبو بن حنبل، ولفظها الثلث لأحدهما من غير تاريخ، وهناك يقضي سبهما حتى لو كان ملك لأبيهم وتاريخ ذلك أحدهما أسبق، كان هو أبو من الآخر، فكساروا، فقام عن محمد، وأما إذا ادعى السر، من وجهين، وأرجح السر، وتاريخ أحدهما أسبق، فمدد دون عن محمد فتبعها إذا لم يؤرخ هذا الباعين يقضي سبهما بصدق، كما في كتاب أبيه، فعلى هذه الرواية، لا يحتاج محمد إلى الفرق بين الشراء وبين السر، وفي هذا رواية محمد، وفي هذا، شره يقضي لأحدهما تاريخاً، فعلى ظاهر الرواية محمد يحتاج إلى الفرق بين قصص اميراث وليس السر.

والفرق وهو أن ملك اميراث يحدث يقرب سبب حادثة وهو الشراء، فكل واحد من المتسعين يثبت سببه منذاً حادثاً لا سبب له بملك الشراء، فمن أثبت نفسه الملك في وقت لا يثبت فيه أحد، كان هو أبو، فأن ملك أبو فهو ليس بملك جليل، بل هو من كان يملك بفساد، لأن الزيادة عنه حادثة، ولا تاريخ في ملك المورثين، فلهذا عثرنا

وإن أقر أحدهما ولم يؤرخ الآخر، لم يذكر محمد هذا بعد من الأصل، ذكر صاحب الاقضية عن سر أن علي بن أبي حنيفة وأبي يوسف يقضي للمؤرخ، وذكر شيخ الإسلام خواهر رده رحمه الله أن علي بن أبي حنيفة رحمه الله يقضي للمؤرخ، وعليه قول أبي يوسف رحمه الله يقضي للمؤرخ، وعليه قول محمد يقضي للمؤرخ، وذكر بعض الأئمة المصرح من بعض النادر وبسبب بعضنا بالاعتماد، هكذا ذكر الطحاوي مما ذكر في الأقضية من قول أبي حنيفة سارده إلى أنه للتاريخ عبوة عند حاشته لا مفراد في دعوى ينفي الثلث من حبه سر، وهذا حوله الأول، ثم جمع، وقال، لا عبوة لتاريخ في دعوى ينفي الثلث من حبه امير حاشة الاتفراد

وما ذكر شيخ الإسلام من قول أبي حنيفة قوله الآخر، لأن عن قوله الآخر التاريخ حاشة لا مفراد سافط، لا اعتبار في هذه العبوة قصده، كرهه والعدم بمن له، أو قول كل واحد منهما يثبت ملك المورث، لا يستلزم مال من ماله ولا تاريخ في ملك المورث، فكيف حصر، ودعا الملك لأحدهما مدد، وهناك يقضي بينهما

فإن إلا أن يكون مرتباً له قبل أنه يفتى القاضي يسي ، فحيث تكون الدار للأخر
سليم نفس

وإن أرحب وما يبيع أحدهما سبق ، فالسابق أولى ؛ لأنه أتت شرهه من وقت لا
بإزاعه فيه أحد ، فثبت شرهه من ذلك الوقت ، وبين على الآخر شترها من غير الملك
وإن أرحب أحدهما أو م يزوج الآخر فالزوج أولى ، بل ١٤٠٠ م يزوج ، أولى تقابلاً
لنفس ما هو نكاح

بيده أنه سر جعنا موع أولى ، فقد خصنا شراء الآخر لا غير ؛ لأنه لم يثبت
صية إلا الشراء ، ومن يصب يلقى لا يبيع له يقض على صاحب الماريج شرهه
وتأريجه بعد ما ثبت الأمر باليه ، وتخليل نفس ما هو ثابت أوس من تكثيره ، وجعل
بما خصنا المزوج أولى ، لأن أثبت الشراء في وقت لا مازع له

صورة ما إذا ادعى المذرجان نفس الملك من واحد آخر رجل لم يديه دار ، جاء
رجل ، وادعى أنه اشترى هذه الدار من فلان بكذا ، سعي رجلاً حر ، وحر ، ورجل ، وحر ،
واضح أنه اشترى هذه الدار من فلان فثبت بيعته ، وإن لم يدرها أحر ، وتأريجهما
على السواء ، يقضي بدار سبها ، وإن أرحباً وتأريج أحدهما سبق ، بنفسه لأصعبهما
تأريجاً ، وإن أرحب أحدهما ، ولم يزوج الآخر ، فالزوج أولى ، وما

١٦٧٦٩ - ومن هذا الجنس مما نقل ذكره في الربايات ، وهو رتبة رجل من
بيده فلو وعده ج ، رجلاً ، وادعى كل واحد منهما أنه اشترى هذه الدار بهذا العبد من
صاحب البلد ، ولقد البينة ، فالقاضي يحترهما إلى شاء أخذ العبد منهما ، وإن شاء أخذ
العبد بينهما أيهما ، وإن شاء برد الفلز ، وأخذ العبد بهما ، م مرم صرح بغير قبضه
للعبد بينهما ، أما القصد بالدار بينهما ؛ لأنها مشتركة في سبب الاستحقاق ، وهو
الدعوى والشهادة ، والمشهور أنه مائل للتركة ، فوجب لخصها سبها ، وإن صار فلا
إذا قضا بالدار بينهما ، صد بمرتب لخصه على كل واحد منهما ، لأن كل واحد منهما
أثبت شره كل الدار ، لم يسم بكل واحد منهما إلا لنفسه ، هذا بغير حصول قبل
استقام ؛ لأنه حصن من الخصم ، فيوجب الحذر ، وإن احذر ، أحد الدار ، أحد الدار
يسبها لا مرم ، واحد ، ألمد بينهما ؛ لأن كل واحد منهما سبها ، كل الدار بكل

بيته ما يوجبه الاستحقاق على من اليد ، لأن ذلك إلى يكون بسبب شراءه ، ولم يثبت ذلك ببيته ، ولا يكون له اختبار ، لأنه سلم له جميع ما اشترى ، ويكون كل العبد للأخر ، لأنه أثبت بسبب كل العبد إليه شيء للدار ، ولم يسلم به شيء من الدار ، فبرجح عليه جميع العبد

١٦٧٧١ - ولو قال ، يدعى عليه لصاحب اليد ، إن عوفي الدار بمسلم لى ، لم استحق بيته المضم الآخر ، لأننا أجمع عليه بالدار ، لا يثبت إليه ، لأن العبد استحق بما ليس بعدوة في حق صاحب اليد ، شره جميع بيته صاحب اليد على بيته الآخر ، فلم يظهر الاستحقاق في حق صاحب اليد ، وصار كما لو استحق عليه بالدار ، وهو نظير كافر باع داره من مسلم بعد ، واستحق العبد من يد بائع الدار بيته كدرة ، لا يرجع على المسلم بشيء ، وإنما لا يرجع ، ما لنا

١٦٧٧٢ - هنا إذا ادعى الشراء مطلقاً ، فأما إذا ادعى الشراء مؤرخاً ، وأنها اليه على ذلك ، وتلحق أحدهما بشيء ، فبعض لأبيهما مؤرخاً ، سواء كانت الدار في يد الفقيه عليه لوى أيدهما ، ولو يد أحدهما لأبيهما كلياً ، لأنه أثبت شراءه في وقت لا منازع له فيه ، فثبت شراءه في ذلك الوقت ، ومن ضرورة سوابق الشراء ، من ذلك الوقت بطلان شراء الآخر ، وبطلان قبضه بعده ، ويقضى بالعبد للآخر ، ما كان قبل ذلك

وإن أرخ أحدهما ، ولم يؤرخ الآخر ، إن كتب للدار من يد أحدى عبيد ، يقضى بالدار للفقيه أرخ ، لأن الشراء أمر حادثة ، فيحتاج مطلقه على أقرب الأوقات ، والفقيه لم يؤرخ لقب سوابق ، وهذا لا يسحق شيئاً من الرادة المتولدة من المبيع قبل هذا ، وللاؤرخ سابق عليه ، إلا يرى أنه يسحق الزيادة من رده من دفع الشراء ، فكان أولى لهذه الخلاف دعوى ، من المطلق من تثبت على ثالث ، والعبد في يد الثالث إذا أرخ أحدهما فيه دون الآخر ، حيث كانا على الشراء من قوا أي حصة على أصبح الروايات عنه ، لأن هناك ملك المؤرخ ثبت من وقت الشراء بلا شبهة ، وهناك الآخر ثبت من الأصل مع الاحتمال ، فيحتل التقدم على المؤرخ ، والتأخر عنه ، فيجعل مسويين

١٦٧٧٣ - أما في دعوى الشراء من لوى حد فقراً بالملك ببيع ، والملك بإثبات

عني إلى أن يرجع الناس، فلو حلت انتقل من ذلك إلى راحته غيره فيه يقين، وفي
قول الآخر أحسن، ويحتمل لا يمارس شيئاً، ما في الملك فليس خلافه على ما
غيره، وقد قيل، بالدار للمبرح، فبما بالمعبد للآخر على ما مر، ولا يخبر الواحد
صحيحاً لأن من حب الله، سلم لأخيه ما، وهو حب الله، بسم الله غيره، في عدم
الوجوب للغير

والنائب الذي لم يزوج شهودة، وصادق بحدته، بقصص ما تدارك لشدق
 سم يوجب الأثر في بيع المورخ بـ دليل على سبب سرادعهم، وهو ما ساد قصصه الذي لم
 يزوج بدليل على سبب سرادعهم، في حبيب إلى الإنسان، كما يمكن من القصص في وقت لا يزوج
 له فيه، فهاهنا، إلا أن دليل الحسنة في حق الذي لم يزوج القصص، و به معاني، وفي
 حتى مؤرخ اندريه وإنه محترمة، وليس الخبز كالحياه

دو استوی الدہ ۱۶۔ لا یجوز نقض جہن صاحب الیہ رسلہ، فکیف اذا
ترجم ذلک صاحبہ۔ ولان انھیں پڑھ کر ہی السر نہ کہتے، و الباص لا یؤمر،
والتر جیع لا یؤمر، اس سے ہم جیع یقیناً لفظ، کہتے کہ حال ہندی ہم یہ جہ بیضاً
مشہود ہے، کہ اس میں اس کے لئے قصہ سے پایہ، و الباص دینا کہ سب خیانت، و لہ
عاجب ہے کہ اس میں اس کے لئے قصہ سے پایہ، و الباص دینا کہ سب خیانت، و لہ

١٦٧٤ = ان شهد سهدو الذي لم يوجع على افرار البائع بالسر والقرير
على كعبه الا بوجع لأل الله تعالى هبت افرار البائع بالفسخ
قصر ككتا عاب افرار البائع - كذا وثو عاب افرار البائع بكت لا يفسد في حق
صاحب البائع - هبت كذا والقصة في ذلك أنه الاحتمال في به صاحب البائع من
وجهه من حيث أنهم مبدية أو كذا ومن كذا - ان كذا - ان كذا يكون مفسدا أو
لا حشا - ولا حشا في به صاحب الإقرار من وجوه ثلاثة من حيث أنهم مفسدة أو
كذا - ومن كذا - ان كذا مفسدة أو كذا في كذا من كذا - ان كذا مفسدة
يحتمل ان يكون مبدية - ويحتمل أن يكون لا حشا - وكذا المقصد به صاحب البائع
أولى

١٦٧٥- ويو كان لأحمد قاهر مشهوره ولا آخر نفس محابس، والدوله

فبعض معين أولى، فربما يقع على غيره، وإن شهد بهود كل واحد منهما على
الشيء والمعين معينه، وعلى إمام أو الشيخ القاصر، وأرجح حديثه، ولم يزوج
الأخوة، لأن كتاب الدار في البيع، فصاحب التواريخ أولى، وإن كانه قد عرفت
الذي لم يزوج شهوده، فهو أولى بحكمه لبعض معين، وإن كانت الدار في يد
الخصم، وأجاب بسنة على السراء، والقاضي معين، أو غيرهما، أبايهم بالتقصير
ولم يزوج شهود أحدهم دون الآخر، فبعض الدار بينهما صغير، وأبعد عما أفت، أما
القضاء، فإنه لم يزوجهم لأن موته كان واحد، نصف الدار، والنصف الآخر في يد
صاحب التواريخ، له فيه ما يبيع ونصف معين، وليس للأخر في ذلك شيء، فبعض هو
أولى به، والنصف الذي في يد غير صاحب التواريخ له فيه ما يبيع ونصف معين، وليس
لآخر فيه إلا التام، مع، فبعض صاحب القصر أولى، وما بعد فهم لأن كل واحد
صاحب شيء على مدعى غيره سراء، جميع الدار المعينه، ولم يسمعه، لا شيء لغيره.
وكذا لو اترجوع من نصف المبد، لذلك صار العبد فهم أيضاً، بهجرات بعضاً لبعض

المشرك

١٦٧٧٦ - إن محمد، رحمه الله، عقيب هذه المسائل، وإن يبيع المعين في هذا
بجمله تاريخ السراء، حتى لو كانت الدار في يد الشيخ، وشهد بهود كل واحد من
المدعى على نفسه والمعين، وأرجح المعين دون السراء، وتأخير أحدهما سبب، لأن
شهادتهود أحدهما أنه شمرى هذه الدار بيد المبد، وقبض بيد غيره، فبعض
صاحب القصر ساء، أي لأن سن التواريخ هو القصر دليل مو سابع في العقد
ولأن العقد متى ثبت بالنسبة، وهناك بعض يجعل القصر هو المبد، وقال سن التاريخ
في بعض دليل على مو التاريخ في العقد، وسبق تاريخ في السراء به حب
اترجيح، فكذا سبب التاريخ في القصر

وكذلك إذا كان الدار في يد صاحب الوقت، ولا حق فبعض بها صاحب الوقت
المعاني لا فائدة في السراء، وإن أزوج أحدهم في القصر دون الآخر، وأدرك في يد
البايع، فبعض له صاحب ما يبيع، أي كتاب الله، في يده، أي ما يزوج، فهو أولى، كما
قلنا، في السراء

١٦٧٧٨ - وإن أوج أحدهما، فكذلك هو المبدئى، فحالات ما إذا كانت اليد
في يد المالك. ولأحد مدعين تاريخ مبيع كان المزور أولاً، لأن هذا إما صار مزور
أولى فحالة المالك من موثبات، وتبادل المالك هذا في جعل صاحب اليد أولى
يعنى أنه إذا انفصل عن أحد المالكين هو احتجنا إلى بعض شراء يد المالك مع يده
ويده ثابتة معاً، ومن فحالة المالك اليد حصة من بعض شراء الأجر وتاريخه
بنت بالمدة، والثابت معاً في التمسك بالثبوت، وكان بعض الثابت معاً أكثر من
بعض الثابت معاً، فمد، في الموضعين يقضى بغيره من هو ثابت، وإن تركا
وتاريخ أحدهما أسبق كان أسبقهم تاريخاً أولى

أما بقا كان أسبقهما تاريخاً هو المبدئى، فثلاثة فولى من غير التاريخ، فأولى أن يكون
أولى مع التاريخ، وأما إذا كان أسبقهما التاريخ يسبق الثالث بأحدهما بالسبق
الثالث معاً، ولأنه أكثر إسناداً، وإن ادعى بعض المالك من جهة اثنين، فبعض
المزور، بخلاف ما إذا ادعى بعض من واحد، ولم يزل ح، أو أ، ح، وما بينهما هي
السواء، وإن أوج أحدهما دون الآخر، حيث يقضى لدى

والفرق بينهما إذا ادعى تلميذ الملك من جهة اثنين لكل واحد منهما يحتاج إلى
ثبات الملك لثبوتهم. وكان المالكين حضرة أو حضرة ملكاً معاً، ودار في يد أحدهما
وأقام الشك، وهناك الخارج أولى، فهنا كذلك، فلما إذا ادعى التلميذ من جهة واحد،
فكل واحد منهما لا يحتاج إلى التمسك بالثبوت؛ لأن ذلك به لهما ترك، فبعضهما
وإنما يحتاج كل واحد منهما إلى إثبات الانتقال إلى نفسه بسبب الشراء، وقد اليد بيته
ينسب ذلك الشراء، والنقصان بالأكذ أولى إذا تعدد المالك

نوع آخر من دعا المصل:

١٦٧٧٩ - في دعوى صاحب اليد تلميذ الملك من جهة غيرهما
وبه على وجهين، إن ادعى بعض المالك من جهة واحد، ولم يزل ح، أو أ، ح،

وقال يوسف: يا رب، من يبيعك في غير ادعى كل واحد مبيعاً انما اشركه من صاحبه
بشيء معلوم ان ادعى انه باعته من صاحبه ضمن مضمون، وانكر صاحبه، واقام كل واحد
صحبته على ما ادعى ولم يبرحوا، فلما سئلوا عن ذلك، ساءلوا كل الباعين في يد
أحدهما فوحي به ثالث، والثالث يحدد ومواء تشهد الشهود بالشرع والتبني. ثم
شهدوا بالشرع، ولم يشهدوا بالتبني، ومواء كان النسب على احواله، لو كان
قد عصى العصى من الاحد، لأن الجميع قد كان في يد احد المؤمنين، فانه يترك في يده
عضاء ترك على الربايات كلها، وذا كان في يد ثالث دبر من يبيع الجميع في يات
الفصل ثمة قصص بالعبيد المدعى بين اهل عيسى صلوات الله عليهم اجمعين وذكر في
باب النظر ان الله يترك في يد الثالث قضاءه ترك

١٦٧٨٤ ومن يجب أن يبرأه فخر بن عبد العزيز من الحاشية على قوله محمد بن
 القاسم إذا كان في يد أحد مدعيي أن شهد بالعدو والعقد دون القس ، فإن القس العاين
 يجب أن يبرأ إذا كان في اليد شترى بولا وعصه ، وبالعقود من يسم ، فإن من التسليم ويجب
 لكل واحد منهما على من حاد مدعي من التمس ، وبخاصة إذا كان على السواء ، وقد
 مضى بالعقد وبعض ، فإنه يجعل القس للدين آخر ، كأن الحاد استبرأ أولا
 وقبضه ، ثم يبيع من صاحبه ، ويسم فيعصى بالشبع من اليد بغير حكاية إذا كان في
 احتيا القس للمدعي ، غير أن من يحكم هذه الأمور فاستجب تصحيح الدين ، كما إذا كان
 واحدا ، وأما إذا كان في حصة أحد الخصوم ، فساد بعض الشرع ، وهي جعل أول
 القس في الشرع كله ، ذكر في أول باب الطول أنه جعل أحد القس من ^{١٦٧٨٥} على
 حوله ، وذكر في آخر باب الطول أنه يجعل دون نصبر من ، فالمراد في لسانه
 اختلاف الروايات ، لكن ما ذكر في أول باب حوالا القس ، وبذلك من آخره جواب

ولم يَدِ كَالِ لَبِّ فِي الثَّانِيَةِ، وَنُفُتَ مَحَالَهَا بِإِذْنِ رَافِعٍ صَاحِبِهَا مِنْ

۱۱: یه جایی که

والله اعلم

(۴) وظیفہ ط

[illegible][illegible][illegible]

تعدو بتقديم وجب القضاء بأبسط بينهما مضافان ، إلا أنهم متى شهدوا بالعقد دون
المضيق ، فإنه يفتى لكن واحد منهما على صاحبه بصف النسي لأن كل واحد منهما
بما سلم نصف النسيج ، فلا يستحق إلا نصف النسي ، وصلى شهدوا بهما ، فإنه يقضى بكل
واحد منهما على صاحبه بجميع النسي ، لأنه ثبت بالهيئة العامة أن كل واحد منهما سلم
جميع النسيج إلى صاحبه ، فيستحق جميع النسي

وإذا كان أحد النسيج أنقص من الآخر فإنه لم يشهد به بالمضيق ، فإن يجوز بيع كل
واحد منهما في النسيج ، لأن كل واحد منهما إذا قل على سلم نصف النسيج لا غير ،
وإن شهدوا بالعقد بالمضيق ، فإنه يقضى بالمعقدين ، لأنه لا يرد تبيع أحدهما على
الآخر من حيث النسيج ، معاً بل أمكن من حسب ما يؤيد ، فمدى شراء لدى الشري
بخصماته يصبح مراء الأخر بعد ذلك ، لأنه يصير مشرياً مد انشري من صاحبه بعد
القبض بأكثر من النسي الأول قبل بقى النسي ، فإنه جائز ، فيجوز العطفان

والنسي لأبي حبيبة وأبي يوسف أنه لم يشبه سبق أحد الشرائير بعينه على
آخر ، لأن الشهود لم يشهدوا بذلك ، ولا يجوز أن يثبت السبق بالمضيق ، فإنه يثبت ذلك
إذا ادعى الشراء من واحد ، فأما إذا ادعى من اثنين لا يثبت نسبي بالمضيق بل يفتى
بالعين بينهما نصفين ، ويذهب ذهبي كل واحد منهما بالشراء من رجل عبر الذي ادعاه
صاحبه ، فلا يثبت السبق بالمضيق ، ولا يجوز إثبات حسه شراء لدى اليد تحرياً لحوائز
الشرائير ، لأن التقديم بهذا الاعتبار إنما يثبت من حيث الظاهر يصلح حجة
للدفع ، ولا يثبت حجه للاستحقاق ، وإذا عدو إثبات السوائس ، فتبائر البستان

وكذلك إذا شهد بالشراء والمضيق يتبائر البستان أيضاً ، لأن تقديم شراء الخارج .
هنا لو ثبت إنما يثبت جرح من الظاهر على ما قال ، والظاهر يصلح حجة مدفع . ولا
يصلح حجة للاستحقاق ، وإذا عدو التقديم يتعدو القضاء بهما فيتبائر البستان
حسرة ، وهذا قد سمى بوزن ، هو أرخ أحدهما ، ولم يوزع الآخر وكذلك المطاوع .
وإن أرخا ، وتاريخ أحدهما أسبق ، فإن كان أسبقهما تاريخاً الخارج ، فقد شهدوا بالمضيق
مع الشراء ، قضى بالمعقدين ، وبمضى مثلثا لآخرهما تاريخاً ، وهو صاحب اليد ، وإن
شهدوا بالشراء ، ولم يشهدوا بالنسيج ، ذكر شيخ الإسلام أنه يقضى بانهاد على اليد

محمدة - لأنه بشرط بقاءه - ولا واقع له، فقبل منه، وبغض والدته من مكره من مكره، ويخصى عليه بالنكاح مكره.

فإن قيل، كيف يخصى به محمد من مكره؟ ولم يثبت له مكر.

قلنا، ثبت بمكر ثبت بالزواج محمد بأبي مالك من جهة مكر، وهذا لا مرد صحيح لكونه صاحب يد، ثم به محمد بنيت سواد محمد من مكر، وعلى أبي مالك من محمد بنيت به مكر على خراف، وبغض والده له شراء من جهة مكر، وبغض أبي مالك من محمد بنيت به مكر، ولا يثبت له مكر، لأن المهر كتب في يد محمد من جهة الخطبة إلا أنها من حيث الحكم والتفسير تأني في يد مكر، لأن محمدًا يفر باليد مدته في هذه المدة كما لم يكره، أنه سعاد من جهة مكر، ولم يدع مكر مثل ذلك حتى يفر من مكر محمد ليعلم من: لا واقع من جهة محمد، أصبح إقرار محمد ليكر.

١٦٧٨٩ - ولو كانت يد مكر في يد مكر حقيقة كان إقرار مكر مائة مائة

المرأة وبه مكر باطلان، وبينه محمد مقبولة

١٦٧٩٠ - إذا كانت اليد هي يد المرأة، والباقي بحالها، فعلى لوليتها السبيل

كلها رعله. أما ما رواه عن مكر وبه مكر على المرأة، فلا إشكال فيه، وأما به محمد عن مكر بحية نوع ممكن، وبهجت انه يقبل بيته محمد عن مكر، لأنه دعي حادقاً وأقنه ماله، ولا واقع بيته، لأن محمد است الشراء بيته من مكر، لأن مصر مكر ما اصرى من الأداة له، فب مكر ما مكرى على بعض

فإن قيل، ثبت فبعض مكر يثبت الزوجة، فبها أقبرت كتب فبعض مكر من جهة مكر،

فبها مكره أنها سعاد، ثبت والد من جهة مكر، فمصر مكره، في، المرأة يكون الطلاق في يد مكر، كما في الفصل الأول

قلنا، لا قراره، يصح ما دعي مكر أنه يلقى الملك هو، فبها، لا يثبت فبعض

مكر بقرارة الزوجة

فإن قيل، كيف يستقيم بمان هذا المهر، وبمع العذر ليس البعض حائر

عليهما، ومحمد وضع بمكانه من العذر

في بعض ما ذكره، ولأنه لم يرد فيه شيء من الكتب التي ذكرها، فإنه لا بد من أن يكون قد سرق من الكتب
وأن كانت بهتة بل لا يزال

١٦٧٩٩ - وقد اذعن المصنف في الكتب التي ذكرها، كما ذكر في كتابه المدح والذم، ولأنه لم يرد فيه شيء من الكتب التي ذكرها، فإنه لا بد من أن يكون قد سرق من الكتب
وأن كانت بهتة بل لا يزال

فإن قيل: قال يجب أن يعمل بنية القراءة، لأن فيه المروءة، فإنه لا بد من أن يكون قد سرق من الكتب
وأن كانت بهتة بل لا يزال

فلما تبين ذلك، لأن المصنف لم يشهد بالكتاب، فيصير الحكم مشكوكاً في
الكتاب في بعض

فإن قيل: كان يجب أن يثبت بنية القراءة، لأنه لا بد من أن يكون قد سرق من الكتب
وأن كانت بهتة بل لا يزال

ولم يرد فيه شيء من الكتب التي ذكرها، فإنه لا بد من أن يكون قد سرق من الكتب
وأن كانت بهتة بل لا يزال

١٦٨٠٠ - وقد اذعن المصنف في الكتب التي ذكرها، كما ذكر في كتابه المدح والذم، ولأنه لم يرد فيه شيء من الكتب التي ذكرها، فإنه لا بد من أن يكون قد سرق من الكتب
وأن كانت بهتة بل لا يزال

والفرق أن به الذي سأل العبد في يده "يحتاج إلى إثبات ملكته هي العبد بملكه
لجور سعه، لأن لثبته في العبد غير ثابت، وهو البند أثبت كدلت أبناً إلا أن القصد
عندنا أن به خارج أوس، فأما ههنا فالمرأة مخرجه مسعبيه عن سائب ذلك لتسهيها هي
العبد ليحور بهما، لأن اثبات لثبات في القصد في الحرة فكان به كل واحد منهما
مشروحة على إثبات البيع لا على إثبات الملك، فكان يثبت في اليد أوس، لأن يسه نقد
ولأنه ثبت بيع شيء في يده، ويظهر على تسهيته، و مرأة ثبت بيع شيء لا يظهر على
تسهيته

وإن كان العبد في يد المكتب، وأتاهي بحاله، فإن على مولها من المكاتب
والمرأة ما ملكت، وبه حر مفرقة، وعلى قول محمد بن علي، بالعبد كنه للمكاتب بصفه
سواء من جهة المروءة، بصفه من جهة آخر، لأن العبد في يده، وقد تنازع فيه خذ جاد
بدعي كل واحد منهما أنه باعه من المكاتب، وأما ما لبه ولا مره لأحد من الطرفين على
الأخرى

فإن قيل، فإذا لم يمدد محمد بن الحر وبيع لمرأة من المكاتب، ولم يمدد بهم لمرأة من
المكاتب

قلنا لا بالأصل، عده أن الشهود متى لم يمددوا بالقصص يحمل القضاة المعلى
أول القصور من "محكم البيع، وإثما يصير أول القصور" إذا ثبت على هذا الوجه،
وقضى لكل واحد منهما على المكاتب بصفه الحر، لما عرفه، ثم بنفسه ببيع المكاتب
جميع العبد من لمرأة، فهزم لمكاتب تصليبه العبد إلى المروءة، ولا سائر المكاتب، وإن
اشترى من كل واحد منهما جميع العبد، وظنم في الصف لأد خياره سقط بالبيع
من المرأة، وكان يجب أن يخلص على المكاتب لكل واحد منهما بجميع الثمن، لأن
العبد مسلم إلى المكاتب

١٦٧٥ : قد ذكر هذه المسألة في باب التسهات في البيوع من المجموع .

(١) هكذا في د، كان من أصل في يده حر ملكه

(٢) هكذا في د، وكان من أصل في يده حر ملكه

(٣) هكذا في د، كان من أصل في يده حر ملكه

ووضعها في الدار، فقال دار في يدى رجلين، فأقام رجل البتة داره وأنها من يدى
البتة بغير وجه، وأقام رجل آخر بيتة فيها داره وأنها من يدى البتة بمائة دينار، فالتزموا
لدار لمشتري، وعبه الثمنان

قال مشايخنا: لا يثبت له الفرق، فيحصل ما ذكر في باب المساهلات جواباً
للاستحسان، وما ذكره جواب القياس

وجه القياس أن كل واحد منهما يحتاج إلى إثبات بيتة ليدفع عنه عبه المستزعمه
وقدسرها أو اليد في ذلك فعيل بينهما، وإذا قبلت بينهما، فقد استحق على كل
واحد منهما نصف ما دفع بيتة صاحبه، فصار كأن كل واحد منهما دفع جميع الثمن إلا أنه
استحق عنه العبد، فاستقط عنه نصف الثمن في حق كل واحد منهما

وجه الاستحسان أنه لا يستحق على كل واحد منهما شيء من يدى من المشتري؟
لأن حاجة كل واحد من السائرين من عبه تؤول إلى إثبات البيت على المشتري لا إلى
إثبات الثمن على المشتري لأن إثبات ذلك فيما دفع، لأن للبتة ليماناً إذا احتاج
إليه فيقوم البيع على تسليمه، فيستوجب الثمن على المشتري، فإذا كان البيع في يده
استمر كل واحد من البتتين عن تسليم ما دفع، فاستحق عن إثبات ذلك نفسه، وجهه
أنه في إذا دفع فيما يحتاج إلى إثباته لا يثبت له لا يثبت، وإذا لم يسمع بيتة كل
واحد من البتتين عن إثبات البيت فيما دفع لم يضر كل واحد من البتتين محققاً عنه
في شيء مما دفع، فظهر جمع الثمن لكل واحد منهما على المشتري، وإن كان البيع شيئاً
واحداً لأن اجتماع البتتين في دفعه لمشتري مسبب جمع واحد حذر على سبيل
الفرق دفعه، فلا يشتري من أحدهما ثم يبيعه من الآخر، ثم يمتري منه

١٦٧٩٩ - وإن كان العبد من يد المالك، وطافى السائنه بحالها، فعلى موجهة بينه
المالك والمالك بالقبض، وبه خبر عنى المكتبة مشيئة، وعلى قول محمد كذلك
أخرون، لأن الغرض من يد المالك واحد منهما أن العبد عبده، وقد دفعه من المكتبة،
والعبد عبده مسلم إلى المشتري، وهو المكتبة، فكان الغرض من يد البتة أن يثبت ذلك في
الثمن ليمكنه التسليم إلى المشتري، والغرض من يد المالك أن يثبت وجهه الخارج ليدفع

وأما إذا شهد بمقتضى ما دعى به ، فالتقصير ، فإسأله عن ثلاثة ، حه ، وهو أن يكون
 أحد في الدعوى ، أو في يد التمسك ، أو في يد التمسك ، وتحريرها على نحو ما ذكرنا ،
 وما ذكره محمد بن عبد الرحمن ، فتحريرها على نحو ما ذكرنا ، في قولها عن أن الطيب
 الشواهد ، إذا برع في أن يثبت دعوى في واحد منهما ، فإنه من صاحبه ضمن معلوم ، وأنكر
 صحبه ، وإفاء كل واحد منهما البينة على ما أضاف ، ثم يادعوا ، وتعد في يد التمسك ،
 على قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، رواية باب الطويل من بين الخاضع يترك العين
 في يد التمسك ، وعلى رواية الباب ، التقصير به بعض بالغير المدعى به
 المدعى به ، وأما ما استباح فمما سبهم حال بعضهم في أسأله روايات على
 رواية الباب ، التقصير بقسم ، فذلك بينهما ، وعلى رواية الباب ، لا يقتضي بالملك
 بهما ، وبعضهم قالوا ، ما ذكر في باب التقصير فباس ، وما ذكر في باب الطويل
 مسجلمان ، وبعضهم ذكر اختلاف الجواب لاختلاف موضوع وضع المسألة في الداء
 الطويل أن كل واحد منهما ، دعوى الشح على صاحبه منه ، وعد دعوى في دعوى
 شح بساتر البصر ، وجميع أسأله في الباب التقصير ، إذا ادعى أن واحد منهما الشح
 وأنك نفس ، تعد غير عد في العقد يمكن ، غيرهما في التمسك

، حه ما ذكر في الباب التقصير وهو اختيار عن قول بعض المسبوح ، أو إحدى
 الروايتين عن قول القصاص أن كل واحد منهما أمام البينة عن ما يحوز القصاص ، وعلى
 ما لا يحوز القصاص ، به على قولهما ، لأن كل أقدم عليه أن الداء ، منكم ، والمدا في يدي
 التمسك ، وهذا ما يحوز به من أنه لو تم يدع كل واحد منهما البينة من صاحبه ، فإنه
 يقتضي بينهما ضمان ، وعلى ما لا يحوز القصاص ، به من أن واحد منهما أنبأ جميع
 التمسك ، وعد بهما الشروع بينهما ، فيجعل كلهما وعد معاً ، فإن كل واحد منهما
 لصاحبه ، مع ما عد الداء ، وخارج التمسك ، ولم يثبت فكذلك كان فيبطلان
 ما ذكرنا ، لأن الشخص أو حده في وعد واحد لا يصور أن يكون بآية ومشر بآية
 واحد ، فإنه من التمسك ، يقتضي ما يحوز القصاص ، به ، وهو التمسك ، ولا يقتضي ما لا يحوز
 القصاص ، به ، وهو المعدان ، ويحوز أن نفس شهادة التمسك ، به ، بعض ما شهد به كذا لو
 شهد أحدهما بالغير ، والآخر بالآب وحدهما ، ولذا في أكثر خالين ، قلب شهادة

[illegible][illegible]

وإن كان القبر في يد أحدكما، فهو أولى بالأثر في ربح الخروج في
عشرته عسى النجارج، ثم كان القبر في أيديهما، فهو يربح لأن يزرعوا ربح
أحدهما السر، فلهذا يفرض أن يسموا تاريخ

والجواب عن الصدقة و نقص مع اشرفه وذا الجملة كاحواب في اليه والنقص
مع السراء لان الخدفة لا تغيب عنك في القصور و بعد ذلك بعد عرس كالمهية و انما
تجمع اليه مع النقص كاحواب فيه كالمهية و جميع السراء و انما
لنقص اليه مع النقص و صدقة مع النقص و كالمهية في كالمهية و فيما يجمع
بشره و سائر هذه المسألة في حر الباب سائر هذه المسألة في

[illegible]

عينا، هي نفس مصادره، إن كان بعض الثلوم، هي نفس شبهه نقص العوض من وجهه
فاستويا

١٦٧٩٩ - وإذا جتمع الشراء والرهن، فالشراء أولى، لأن الشراء أقوى؛ لأنه
يعيد الملك نفسه، والرهن لا يعيد الملك في الحال، وإذا جتمع الرهن والهبه والصدقة،
عطف من دونهما، لأن الرهن يحل به المصمان، فكان معه مضمونا، ونقص
الهبه والصدقة يسي بمضمون

١٦٨٠٠ - وإذا جتمع الكفاح والهبه والرهن والصدقة، فالكفاح أولى، لأن
الكفاح عقد معاوضة يعيد الملك نفسه كالشراء، ولم يحتج السر، مع كل واحد من هذه
الأمثلة، كالمشراء أولى، فهذه كذلك

١٦٨٠١ - وإذا جتمع الشراء والكفاح، فعلى قول محمد، الشراء أولى، وإذا لم
يوزعها، أو أرحا، وتاريخهما على السواء، لأن الشراء مبادئة مال بمال يوجب التصديق
في المعوضين، والكفاح مبادئة مال بمال ليس بمال لا يوجب التصديق في المتكبر، فكان
الشراء أقوى من هذا الوجه، وعلى قول أبي يوسف، إذا لم يوزعها، أو فترها،
وسريتهما على السواء، بنفسين بينهما ضمان، ومصدر حقوق في كل منهما فبما إذا
اجتمع الشراء، لأن الشراء مع الكفاح يستويان من حيث إن كل واحد منهما يعيد الملك
نفسه، وللكفاح قوة من وجه من حيث إن الملك في الصدقات يشترط نفس المصدق تأكدا
حتى لا يظن بالهلاك قبل التسليم، ويجوز التفرق في الصدقات قبل القبض بخلاف
الشراء، فإن لم يرجع جانب الكفاح لا تقضي من أن ذهب لا والله

٦٨٠٢ - وإن ادعى رجل هبة مقبوضة في دار أو عبد، وادعى آخر صدقة
مقبوضة، وأدما البتة، فإن وقف على أحدهما، فخص به المذهب أولى، وإن لم يوقف
بينه بينهما، أو ذهب به كل واحد منهما، ووقف بينهما على السواء، يجب لا تشتغل
القصة بنفسيهما بمصالح الأتفاق، وبما يحتمل القسمة نحو الدار، وأشيائها يظن
اليمين جميعا، لأن لو عطف بهما يجب لكل واحد بالذهب والهبه والصدقة في شئاع
تحتمل القسمة لا يجر

قيل قد مر أن حبيبه، فلما عطف قول أبي يوسف ومحمد، يسمى أن يقضي

لكل واحد بالنصف من مائة الف دينار من رجلين

قول يميني أن بنصي لكل واحد مائة بالنصف بالإجماع لأن كل واحد مائة أثبت له في الكل ثم السبع بعد ذلك طرئة وذلك لأنهم صفة الله والعدد ذلك ثلثي أمة السرحس وجمعة الف الأصح عددي ثلثي دفتر في الكتاب قول الكتاب : لأن لو قضيا بكل واحد بالنصف ، فلأنما بقضي العبد الذي هو له مائة مائة اختلاف المعدن به انداد من رجلين لا يجوز .

في المنفى دار في يد رجل فقام رجل ببيتة ثلثي كس ادعى هذه الثلثي وأراد صاحب البيت مما عسى به مائة درهم . وقام القس في بيته الدار له امرأة من جملة من دعواه في هذه الدار . فبينة المدعى أنه في الدار لأنما أكثر ثلثي

مع آخر من هذا الفصل في خارجين يدعيان الشراء من واحد ويدعي أحدهما مع الشراء عتاقاً ويدخل فيه إذا دعى رجل الشراء عني من قري يد رقيب ، و دعى الرقيق الإعتاق أو التذبير أو الكتابة أو الأسبلاء

١٦٨٠٣ رجل ادعى أنه من يد رجل أنه الشراء من صاحب البيت بألف درهم ، وأنه أعنتها ، وأقام على ذلك بية ، وأقام خربة أنه اشتراها من صاحب البيت بألف ، ولم يذكر الإعتاق لصاحب العتق لولي . هكذا ذكر المسألة في أول كتاب الدعوى . وحذا لأن الإعتاق لنفس حكمها بية ، فلهذا نفى القس من جهة ر . ولا علمها بقس مشهود به ، وهو مدعى العتق ، وكان ولي ، وسبق شرح هذا الكلام في مسألة التي تسمى هذه المسألة - بر . ه - ونم بذكر أنه ، إذا كان مدعى الشراء من صاحب البيت ، فلو كان عتق لمعد كان هو ولي ، بتدليل المسألة التي تدعى

وهو وثقوا . رجل أنه عتقه ، أقام العبد بية ، أن المولى عتقه ، وأقام جين أحدهما ، أن المولى مع العتق بألف درهم ، فإن لم يكن لشري ثلثي العبد ، فبينة العبد لولي ، لأنها يدعيان ثلثي ذلك من جهة ثالثة ، ولأنهما معاً مشهود به ، وهو العتق ، ولا

الولد بعد الشراء، بأن جاءت بالولد لأكثر من ستة أشهر من وقت الشراء، لا يجزم بقضه، فلا يجب بعبه بالثبوت، نصار كما في دعوى التبرير

والجواب عن هذا أن يقال بأن دعوى العنق والتبرير إنما لا ينقض لبعض المشتري لأن قبضه ثابت حقيقة ولعل الشك في نقضه إذا لم يعرف التاريخ؛ لأنه إذا لم يعرف التاريخ يحتمل أن العنق والتبرير لاحقان، وعلى هذا لا ينفك لا ينقض قبض المشتري، فلا ينقض قبضه بالثبوت

وفي دعوى الاسترداد نقض قبض المشتري بعبه، لا بالسند، ياته أن دعوه البائع قد ثبت بالبينة، لأنه يحتمل أن يكون دعونه قبل البيع، وعن هذا التقدير يجب نقض قبض المشتري، لأنه صار مائلاً أم ولد، وإن كان دعونه بعد البيع، وقد جاءت بالولد لأقل من ستة أشهر من وقت البيع، فكذلك يجب نقض المشتري، وإن جاءت لسته أشهر فكذلك يجب نقض قبض المشتري أيضاً، لأن موضوع المسألة أن المبيع لدعي شراء جارية، ولم يذبح الولد، فبعض الولد عن ملك البائع، وصار مساكناً، وحل به جارية وملك وبدأ، صاع للولي الجارية، ثم ادعى نسب الولد ب ستة أشهر، وهناك نصح دعونه، وإذا صحت دعوة البائع على كل حال، وجأت بالولد لأقل من ستة أشهر من وقت الشراء أو لسته أشهر، ووجب نقض قبض المشتري على كل حال، فلهذا يجب بنقض قبضه، والنقض للمباين يجوز أن ينقض، ألا ترى أن في دعوى الشراء من ثالث إذا أرحا، وتاريخ أحدهما السابق، وللآخر قبض مباين، ينقض للآخر، وينقض لبعض الآخر، كدهها

ولو وقتت بين المشتري وقت قبل الحمل بثلاث سنين، كانت سنة المشتري أولى اعتباراً للشباب بالبينة بالثبوت مباينة، وكذلك الجواب عن العنق والتبرير إذا أرحا، وتاريخ أحدهما السابق ينقض لأيهما تاريخاً اعتباراً للثبوت بالبينة بالثبوت مباينة.

وإذا أقام عبد البينة، أن مولاه أمتقه وهو ينكر ذلك، أو ينكر، وأقام كعومة أنه عبده قضى للذي أقام البينة أنه عبده؛ لأن شهود العنق شهدوا، يستدل باطل؛ لأنهم لم يقولوا في شهادتهم، وهما يملكه، والملك لقائل لا يثبت من غير شهادة، والعنق يلا ملك حتى ياطل، مصدر وجود هذه البينة والعلم بموتها، وبعدم هذه البينة فكانت بقضى

وَمَا يَتَخَصَّلُ بِكَافٍ أَمْعَنُ

٤-١٦٨- عند في بدن، حل، أخذه، جلي إليه أنه له عجمه، و قام حرا إليه أنه
حرا الإحليل، و به، لا، عجمه، فصاحبه، فوالا قولي، ذكر، في دنائو، استغفر

[illegible][illegible]

٧-٢٩٨- وهو يواد من سبعة عن محمد بن علي بن عبد الله بن أبي
 وتمام السبعة أن: محمد بن علي، وهو محمد بن علي، وأبى العبدية أن الأب
 تحتها. قال الخليل بن أحمد: وهو محمد بن علي بن أبي العبدية، وقصه
 بن عمار أنه: شهدته في سنة ١٢٠ هـ، وهو من جرب العبدية وأطلق
 له.

[illegible]

الفصل الخامس في دعوى البيع والشراء

١٦٨١٣ هـ كانت الدعوى في يدي رجل، وادعى رجل أنه اشترى هذه البضاعة من غيره، وتكلم على دعائه، ودعا إليه تمام البضاعة من غيره، وادعى هو الآخر، أني تبرع بالخارج، فإنه يقتضي جابج، وهو سرت، مسألة من قبل، فقدم عليه من الخارج، أن لم يزل الجابج حائلا، إن "تبين" لأنه قد استعمل محكم حائلا، لأن الذي في يده القدر يدعي القدر لنفسه، من ادعى شراء عتيق، وادعى في يد غيره، وقد مر يدني لذلك لمسه، يشوب غش، خصمنا من الغالب، عرف ذلك في موقع كثيرة

وإذا ثبت بالنسبة "مخرج" هل للخارج، أن يفسر بدار من صاحب القدر، قاله على ثلاثة أوجه، إحداهما أن ضد هذا النص عند القاضي مقرر الشيخ، أو عدايه القاضى، أو لم يثبت بعد هذا، أو ثبت فقد أحدهما، ثم لا أحد، فإن كان قد عدا كمي عند القاضي، فإنه يسمى القدر إلى الخارج، لا الشراء، أنه به الخارج لما ذكرناه، وقضه الشيخ، على ما مضى، بوقوله "مخرج"، أو ثلثه، أو ما زاد، من خص القدر، لم يكون، أي به، أن يضمن القدر حتى يسوي، ما يملكه ببيع، وإلا يثبت بتمه النص عند القاضي، لأن ما يملكه هو اليد للمائع، فيه به على جابج عند الاستدقاق، ما هي يد من الدار، أو المديون، وتوكلت على المديون به، يكن به في خصمها حتى، فهو، ذي

وإذا لم يثبت بعد واحد منهما، فمن يملكه، أو ما يملكه، هو القاضي لا يملك الدار، أو الخارج، حتى يثبت في التمسك به، ويلف لأن القاضي يضمن بغيره، أو ما يملكه، وكما في الخارج، وسمع منه على شراء، ما يملكه، أو ما يملكه، أو ما يملكه، ثم به من بعض الدار

وتزويجها من رجل يدين له ديناً أو مديوناً، ويبيع، ثم يرد له من ماله
 حادثة له بشرط ما يراه، بناءً وصحبه إليه، وأجبت عنه النكاح لأنّه من سره
 النكاح لا يرد له ماله، فكذلك بقاؤه من سره السر لا يمنع، ولا يقضي
 بالزواج من ذلك ثبت لأنّه لا يرد له ماله، أو ماله من غيره، أو مستقر لم يشهد بشيء
 ولا يجب له من ماله حق الرجوع على ذلك عند الاستحقاق

١٦٨١ هـ، وإجماع أهل الحل والجرية من رجاله من عات شترية ولا يلزم
 من هو لا يمنع له من النكاح، وطالب منه أن يبيع له، ويبيع منه، فإن
 النكاح لا يبيعه له من ذلك قبل إقامة المهر، لأنه يدعي عات من حاسب، والنكاح
 حاصلاً حاضر، ولأنّه يجوز أن يكون عاتاً معاً، لا يرد له ماله من غيره، أو
 من غيره، ويستحق المهر من غيره، فلا يجوز من النكاح ما قاله الشيخ من غير وجه
 ولأنّه يدعي من حاسب حصة من النكاح، فإنّه لا يرد له ماله من غيره، أو
 من غيره، وعنى النكاح حصة من النكاح، لأنّه لا يرد له ماله من غيره، فكذلك
 على النكاح أن لا يرد من حصة ولا يرد

وهو يظهر من حديثه إلى النكاح، وهذا هو المذهب، فإن النكاح لا
 يبيعه من غيره من ذلك، لأنه يدعي من حاسب حصة من النكاح، فكذلك النكاح
 أن لا يبيعه له إلا من غيره، كما هو

قال فإن أتى به على ذلك ذكر أن النكاح يبيع من غيره من شترية، ويعد
 للنكاح على النكاح، ويعد من النكاح، وهذا هو المذهب، فإن النكاح لا
 يبيعه من غيره من ذلك، لأنه يدعي من حاسب حصة من النكاح، فكذلك النكاح
 أن لا يبيعه له إلا من غيره، كما هو

وجه القياس من ذلك يظهر أن هذه هي حصة من النكاح، على النكاح،
 وليس من حصة من حصة، ولا يبيعه من النكاح، فإن النكاح لا يبيعه من
 على ما أن كان يعرف مكانه، ويعد من النكاح، وهذا هو المذهب، فإن النكاح لا

غالب لا يعرف مكانه سرق ثم في يد المقلب، فإن في جانب الضرر من لا نقل هذه اليه، وإنما من هذه اليه، و هذا

وجه الاستبعاد أن البائع يحجر عن الوصول إلى الشئ من جهة المشتري إذا كان لا يعرف مكانه، و يحجر عن الاستماع - لبيع - لأنه مال غيره، و حرج في أخذ شئ عليه ما لم يحضر المشتري إلا أن نقطة البيع على البائع إلى ما يسلم المبيع إلى المشتري^١، و قد يأتي العقد على الشئ و ينادى من ينتظر القاضي حضور المشتري، فبئس لم يسمع هذه البيعة من البائع دعوى إلى يده هذه، و الذي في جانب باطلاً لإحالة حقوق الناس، فكان لبعض أن يسمع هذه البيعة ليدفع الضرر و البيعة التي يثني بها البائع؛ لأن على القاضي دفع البيعة عن الشئ ما أمكنه، و بخلاف ما إذا كان يعرف مكان البائع؛ لأنه قال يمكن دفع الضرر و البيعة عن البائع بدأه بالذهب من حيث كان للمشتري، و هذه البيعة عليه، و بخلاف ما إذا ادعى حقاً على طالب، و لا يعرف مكانه، و أراد أن يقيم ابنه على ذلك يرجع شيئاً من مال الغائب، فإن بعض لا يسمع ذلك منه، و ذلك لأن القاضي في مسألة البيع أن لا يسمع البيعة على يد من، لأنه ليس عنه حكم حاضر إلا أن نرى أن القاضي يسمع من البائع إذا كان لا يعرف مكانه، و ثبت بالإجماع بخلاف القاضي لا يسمع من غيره، و الإجماع المتعدد في هذه مسألة لندفع البيعة التي أبطل بها البائع، و ليس في قبوله إزالة يد الغائب عنه في يده، لأمر من الغائب إنما يستوفي من الجارية التي في يده لو ادعى شيئاً له، كذا القول فيه، لا يمكن أحداً إذا قامت البيعة على تنازع مال في يد الغائب، يرضى ذلك يرضى به ملك الغائب و يرضى لو ادعى المدعي ذلك نفسه لا يرضى في ذلك؛ لأنه ليس في يده، من هذه إلى ما يقتضيه الشئ من، و إنما إذا استحسنوا أن كان المدعي لا يدعى تنازع شئ، ثم في يد الغائب، و إنما يدعى إحقاق حقه من المال لدى في يده

ثم إذا تنازع القاضي الجارية و هو أنه يرضى البائع منه، و ليس طريق لإيهام أنه ثبت ما أقام للبائع من البيعة الذي على المشتري، ولكن طريقه أن في الإيداع حفظ الشئ على

الغالب : لأنه يصير مضموناً على القاضي - مثلاً ، - يكون نفع المبرور ، والقاضي له
يقصر من جانب العائد ، فيه مزية حفظ ليس هي الإيداع ، فكذلك هذا ، وتدلليل على أن
البيع والإيداع ، النعمي كان على سبيل الحفظ من القاضي لا على سبيل التفضيل ، أنه لو فعل
ذلك من غير جهة إقامته ، حاصراً بأن يعرف ذلك من الناس كإدائه ذلك

وكذلك لو فعل القاضي ذلك بعد إقامته لأمره ، مع عدم العائد ، ويحدد بشره ،
وقد أوردنا حديثين من الأصول ، يحتاج الناتج إلى إقامة السبب ، ولو فعل القاضي
ذلك على وجه العبد ، مع : السبب مضمناً عليه بالسبب ، ولو صدر مضمناً عليه
بالشراء لكأن لا يفسد إلى تكراره بعد ذلك مع عدم صح إنكاره ، عرف أنه قد فعله
لقاضي معه على سبيل حفظه لا على سبيل العبد ، وسفاهة ولاية الحفظ في حال
الغالب

في يد القاضي ، وهو في الحكم حقه ، فإنه لا يملكه كمالاً لقوله لا
تخذ ثمن من المشتري مبرور ، غرض حصر المشتري احتياج إلى الرجوع على البائع
بالتنفيذ ، وبعد التامع ، بأمره كمالاً نظراً للمشتري حتى لا يضره عليه اتباع الناتج
اتبع التكليف ، خصوصاً من التكليف ، ثم إن كونه فيه وحده يعني المشتري ، وإن كان فيه
مصلح فليس في ذلك شيء الدعوى وله ولائه البيع على المشتري من سوجه انتهى ذكرنا
كيف المشتري

ولو أن المشتري مع له يملكه إن كان مع وضع يكون على المشتري ، لأن
الدين على المشتري ، فإن كان المضمون ولم يرد للمدين لئلا لا يرد يكون ديناً على
المشتري ، فكذلك لا على القاضي - يرد كونه فيه نفس هذه ، أنه قد مال به يكونه

ثم وضع ضماناً من حابه ، ولم يضع في الدين ، ويحب أن يقال : أنه في الدين
لا يتصرف القاضي عديم ، ولا مع الدين - لأن نفس أن لا يسع الجارية على المشتري -
إنما يجهل استحداث ، إن لمع أهمية عن التامع ، وهو إضفاء العتة عنه ، وإنما يحتاج
إلى التفتق ، كإن جبراً ، أو يحفظ على الغالب ، وإنما يحتاج إلى الحفظ إذا كان البيع
شيئاً يحتاج من يتبع ، كإن جبراً ويحوز جوده ، وإنما يحتاج من يتبع ، وإن كان

يعرف مكان المشتري، فإنه من المعاصي أن يبيع الخارية، وإن أقام البائع البينة على ذلك، عرف بين حده ويشتد كات الخارية أنه، وهو يدعى من هذه الخارية أنها أشفة، وأقدم البينة على دست، وطلب من القاضي معها، أو كات ربيعة، أو صاغة كالحبر والشر، وطلب من المعاصي أن يبيع ذلك، أو بأمره بالشفة على حسب ما يرى الأصابع للعائن، والقاضي يعرف مكانه، إن كان يزوج فدروعه من قريب من بالشفة، حتى لا يرول الذين عن ملكه، وإن كان القاضي لا يزوج فدروعه عن قريب، وحده أنه سيأمر الشفوة في يديه، وبه بالشفة، أو بأمره^(١) على صفة الخارية يبيع بخبره، وذلك لأن صفة الأشفة والوديعه عن رب، فمن لم يبيع أتى الشفوة على جميع مائه، يثبت مائه، وعلى القاضي أن يدفع الهلاك عن امرأة الناس ما أمكنه، وكذا، النظر بعبث أن يبيع، وهنا ينظر العائن من لا يبيع حتى لا يزوج المهر من ملكه؛ لأن بشفة المبيع على البائع إلى أن يحصر المشتري فيخص، وإن جنك كات مصمومة عنه، لا ينظر للمعاصي أن لا يبيع إذا كان يعرف مكانه، ولكن بأمره بطلب المشتري، وهذا إن جاء بشري، وأمر ملك، فاما إذا أنكر الشر، فحاج البائع إلى إقامة البينة على المشتري، لأن البائع لم يثبت ما أقام من البينة؛ لأن لم يكن فيه خصم حاضر

قال أبو حنيفة: إذا كات الدار في أيدي ورثة وأحدهم عاص، فدعى أحدهم أنه اشتري نصف العائن، من نفس هذه الشاة على بشفة فتورده الذي في أيديهم الدار، فهما على جهنم، إما أن يكون بشفة سورة شذيين في أيديهم الدار، وهو من نصيب العائنة، أو كاتوا صكوك نصيب العاص، فإن كانوا عتقوا بشفة العائن، فإنه لا نفع بينه، لأنها قامت على إثبات الشراء على عائن، وليس عنه خصم حاضر، وإما عاص، ليس عن الشاة عاصم، لأن أحد الورثة إنما يشهد، خصم صحت بشفة للعاص، ويستحو عنه، فاما فيما يستحق على أحدهم لا يصح البعض خصم، عن المعاصي على ما يأتي بهذه - إن شاء الله تعالى -

وإن كانوا مكرين بشفة هذه البينة، وثبت الشراء على العائن حتى لم يحضر لا يكلف للمدعي إعادة البينة، لأنه أقام البينة على ثقتك في بيات الشراء، ومن خصم

(١) حكاه في صحيح ط ومكان من الشى توى - وهو - توى.

حاجب واحد، يسمع هذه البيعة، كما لو كان العايب وكله بالخصومة، وإنما قلنا ذلك، وذلك لأنه ادعى حقاً على الخافض بسبب العايب، وقد بحث الخافض ما ادعى المدعى، وبيع بعهده، لأن البعده، فيتنصب الخافض خصماً عن العايب كعبد قطع يد رجب، وادعى القطوع بده أن مولاه آتتله، وأكرر العبد ذلك، انتصب العبد خصماً عن المولى في إثبات المقت عليه، لأن القطوع بده ادعى حقاً على الخافض، وهو العدم على العايب، وهو المولى، فانتصب الخافض خصماً عن العايب، وكذلك هذا.

١٦٨١٥ قال محمد في 'الزيادات' رجل في يده دار اشتراها رجل من غير ذي اليد بعيد، وسلم العبد إليه، ثم خاضع المشتري صاحب اليد في الدار، فأخذها منه بيعة، أو صدقه، أو شراء، أو ربيعة، أو غصب، أو ما أشبه ذلك، فليس له على العبد سبيل، لأن في رعيه أن القبض مستحق له بجهة الشراء، والمستحق بجهة دفع من جهة الشئ. وإن أوله لوقع لجهة أخرى، فوقع هذا القبض بجهة الشراء، وسلم الدار للمشتري بجهة الشراء، ولا يكون له على العبد سبيل، وأورد هذه المسألة لبيان أن المشتري إذا وصل إلى المشتري بغير وصوله بجهة الشراء، وصل إليه من جهة الباقي لو من جهة غيره، لأن ج، صاحب اليد واشترى الدار من ب المشتري، بأن كان في يد المشتري بسبب الغصب أو بسبب الوضعة، فمشتري يرجع على الباع بالعبد.

فإن من ينسحق بالشراء أصل القيص لا إدامه، وبالأشهاد يعلم إقامة القيص لا أصله فلنا بلى إلا أنه قضى المشتري قضى بسبب ما بلى على ماله، فارتفع قبضه من الأصل، وصار كأن لم يكن، ولو انعدم القبض من الأصل، رجع المشتري على الباع بالعبد، فهذه كذلك.

قال أبو كان مكان الدار حطرية اشترى لها بالعبد، فوصفت إلى يد المشتري بالأسباب التي ذكرها، ثم هلكت في يده لا يكون له على العبد سبيل، لأنه يصفها بجهة المستحق، ويعرف المصن بالهلاك، ولا يكون له بعد ذلك على العبد سبيل إلا في صوره، وهو أن الحطرية لو كانت غصباً في يد المشتري ج، هو الباع، وصنفته بقيمتها بحكم الغصب، كان به أن يرجع على الباع بالعبد، لأن أحد الفيعة كأخذ القيص للكون

من الدار لا يكون بارداً نصف المسكن من العبد، وغير المسكن من الدار بدار غير المستحق من العبد، بل النصف الذي هو المسكن من الدار بدله نصف عبد شاكراً من المستحق ومن غير المستحق، يجعل الدار والعبد كل واحد منهما أرباعاً، فإذا استحق ربعاً الدار جازيله من العبد ربع مستحق وربع غير مستحق، فإن النصف العقد في الربع المستحق من العبد يطمح لهما بدله من الدار وهو ربع الدار، فتمسح العقد في ثلثه أرباع العبد، وفي ثلاثة أرباع الدار، وفي العقد في ربع العبد وربع الدار، فلهذا قال كل واحد منهما باختيار إن شاء أحد الربع بالربع وإن شاء ترك، وبعض اصحابنا قالوا: كل واحد منهما باختيار إن شاء، أحد النصف بالنصف وإن شاء، ترك؟ لأن كل واحد منهما باع ما يملك وما يملك، فيصرف ربع كل واحد منهما إلى ما يملك "فلذا للجواز كعقد بين اثنين باع أحدهما بغيره يصرّف ذلك إلى النصف الذي هو ملكه، وطريقه ما قلنا.

وإذا لم يصرّف واحد منهما شيئاً حتى جاء المستحق نصف العبد، وسلم ذلك النصف إلى مسمى العبد بهبة أو صدقة يطل خيار شري العبد؛ لأنه مستحق جميع العبد بالمقد، وقد سلم له جميع العبد بالعقد نصف من باع العبد، ونصف من المستحق، وقد بدا أن المستحق نحوه إذا وقع يقع عن جهة المستحق وهو ربع من جهة المستحق عليه ثلث من جهة غيره، ويكون الخيار لشري الدار، إذا سلم بسلام، جميع ما استحق من الدار - والله أعلم.

الفصل السادس

في الاستحقاق وما هو في معنى الاستحقاق

وما يجب اعتباره في هذا الفصل وما لا يجب

١١٤ - ١١٤ هـ - ١١٤٠ م - استحقاق البيع على المشتري به يجب به ثبوت العلم السابق على اجراء
المشتري، ولا به ثبوت بعضه ثم يحرر له وليه وثنا ذكره، ثم لا بد من وجوده في
المشتري على المشتري به يجب الرجوع بالثمن على البائع، وكان الاستحقاق يجب به
على البائع، لأن البائع هو الذي يملك الشيء، وليس المشتري، والمشتري هو الذي
يؤكل الاستحقاق به، ثم يرجع عن البيع لا به يجب رجوع البائع على البائع، لأن
الرجوع على البائع إثبات به في المشتري على المشتري لا يثبت به بغير البائع عن ذلك

وهذا الفصل يسمى أنواع

١١٤ - ١١٤ هـ - ١١٤٠ م - دعي المشتري استحقاق المشتري، وأراد الرجوع على
البائع بالثمن لا به، وأن يقسم الاستحقاق، ويبرر به ما ذكره في الاستحقاق، ثم
يجب الرجوع على المشتري على البائع، وكان الاستحقاق يجب به على البائع، أما كان
ما كان الاستحقاق به، ثم يرجع عن البيع فلا، ولا دعوى الاستحقاق مطلقاً، ثم
يحتل دعوى الاستحقاق، يجب ساس على البائع، أن كان الاستحقاق بالثمن، أو
ما كان الاستحقاق به، لا يستحق المشتري من البائع، ثم لا بد من ثبوت
الاستحقاق ورجوع عنه، ثم ذكر المشتري بینه على البائع، ثم
ذكره، ثم رجوع به، ولا شرط فيه، ثم ذكره، ثم رجوع به، ثم
المشتري، ثم كان بعض المشتري الرجوع به، ثم ذكره، ثم رجوع به، ثم
مقتضى من كانه، لأن المشتري مقتضى هذا، المشتري، ثم هذه الشهادة، فلا
يستخرج حصره، وعلى هذا المشتري، ثم المشتري، ثم المشتري، ثم المشتري، ثم
الأخر، ثم رجوع المشتري على المشتري، لا يستخرج حصره، المشتري، ثم المشتري، ثم
ويجوز أن يقول شهود أن المشتري أنتم المشتري عن حصره، ثم المشتري، ثم المشتري، ثم

في المبر بفضاء العاض روية وحقة، وهي أم الولد على حدى نرو بهن، وبهلهما
ملوك، ألا ترى أن مدبر يضمن بالنصب عند النكح، وكذلك أم الولد عندده، والمخول
أن يعتد لا ينقض عيبه مع "تدبير والاستلاد، ولا يبعد" البيع بغير العاض مع
التدبير والاستلاد، وبكس قصد، بعض من مولا مبر يضمن لبيع التدبير أو لا، ثم
البيع ملاقيه وهو من

وكذلك من أم الولد فضاء العاض في الفس، فأنما مع التدبير والاستلاد العقد
لا ينفذ، ولا يبعد، فضاء و يمدى شرط بالعقد في مهابتها، فضاء التدبير
والاستلاد مغير خبره والعرض من هذا الوجه، وإن فضاء العاض على معنى والاستلاد
والاستلاد مغير بعد نرو بهن فضاء كلف، وأن تمام العقد و جارية بينه على المسرى
الآخر أنه عند علان أو جارية فلا عتقه، أو اسمه لها بعد سره، المسرى الآخر، وأقام
رجل مة على ذلك، وقضى فضاء بذلك كذا هذا وقتها بسمب لفضن سو، لأن كل
عقد حرى كان معتقداً، والبدن الذي ذكر فيه كان مملوكاً فأنقص، لأن العتق لثأنتر لا
ينافى الملك التقدم، ولو كان نرو بهن العتق من العقد بين اثنين فضاء حتى وقع مهابتها قبل
العتق، وبهذهها به، "عتق، فضاء قبل الفس لا يرجع فيه كل مشير على بالعه قبل أن
يرجع عليه، وما كان بعد العتق يرجع فيه كل مشير على بالعه قبل أن يرجع عليه اعتباراً
للمدعى بالكل حواله على اعلم بالنصواب.

نوع آخر

١٦٨٦٢- قال محمد بن الزيد في رجل اشترى من حر جارية، وبهذهها
ممن جاء مستحو، وبهذهها من يد المسرى وقضى العاض بذلك، فضاء الكسالة على
ثلاثة فوجه الوجه الأول أن يستحقها مئة، وفي هذا الوجه يرجع المشتري بالنص
على الثاني، لأن مبيع استحق عن اشترى ما هو حقه في حق سائر كذا، فيظهر
الاستحقاق من حق النابع، كما يظهر في حق النسي

(١) هكذا في طوم، وكان في الأمر وف ولا ينفذ

(٢) هذه الكلمة لم نجد في الأصل، لكن حينئذ شطب.

الوجه الثاني - يستحقه المأقر المقتضى، وفي هذا الوجه لا يرجع لشترى
بالتس على السمع ما عرفت أن الأمر ليس حجة في حق الشائع، فلا نسب له من الرمز
على الشائع

الوجه الثالث - أن يستحقها بكون لشترى وفي هذا الوجه لا يرجع لشترى
بشتم على الشائع، وغير كونه مأقروا

وفي في بين هذه، بين الركنين بالشعير إذا زاد عليه، جميع ما يجب بكونه، فوجه يدرج
المؤمن، وأما من يدرج منه بكونه بكونه فوجه ثالث

والمراد به هو - شترى محتاج في الكون، إذا من به ما يعلق له التبعين
لكنها ملوكة، وهو الركن - وفيه إذا لم يكن له ذلك، ولا عروا مع غيره
الدليل - فلم يكن مضطراً في الكون، بل كان محتاجاً فيه، فالتبعين بكونه يؤول له هذا،
أما في محله الركن المضطرب في الكون، إذا من - في منه ما يعلق له ليس ما يعلق
العيب؛ لأن الذي من به هو أن يعلق له بالبيع، والإسناد كما يصل اليه كذا في التبعين
بصل في الدعوى، وكذا بيع ببيع العيب، وقد بيع الإنسان، مال نفسه، ولا يعلق
قيام العيب به، فكيف يعلق الركن، فكذلك مضطرب في الكون، وهو الكون من غيره
أنه حتى يقر ما يجب، فرد عليه ما عرفت لا يلزم من ذلك، لأنه محقق في الأمر، لأنه
يكنه أن يسكب حتى يقر من عيب التبعين، فيكون العيب، بعضه بكونه.

في حال الشترى - ما هو أن يكن - إذا أقبل الباع على مغالبة ملك المستحق يرد
به شترى بالتس على الشائع، لا يسمع منه، ولا لا يسمع منه لوجوه ثلاثة
أولها أن الباع لا يسمع - يرد على دعوى شحمه، وهو دعوى هامم صحيح
لكن الشائع، لأنه جزم، "مهر"، بل الملك للشائع مفتوح، فداه عن التواء، ولم يصر
مكتناً فيها أثر، فبغير - عرفت لها ملك المستحق متافهتاً، وكذا في هذه الآية فالت
على كليات ما هو ثابت - وهو ملك المستحق، فلا يملك المستحق ما يعلق له أو
بكونه، وثباته انتابه - هو والثالث أنها قامت من غير حصر، لأن المقتضى ليس

(١) وفي مذهب لا يسمع

(٢) وفيه، حسن

بمصر من المصنف في الباب المذكور له « لا انفتح لا يفتح حصص في ذلك بعد
 وذكر في المصنف من الإمداد عن أبي يوسف « أن يده « أرى أنه حي إلا لا
 يعقل غيبه ؛ لأنه بمن موكل به حتى لم يفتح المصحف ، ومعه مائة مائة ، يعقل بينه
 المشتري ، ويرجع بالنقص عن البائع ، لأن الغيبه قدمت على إتيان ملك في حي البائع
 من المصحف ، لأن سنة المشتري ، قدمت سنة المصحف ، ومثلت لمصنف في حي البائع له
 يكن ثابتاً ، والبيه قد تمت عن إتيان ما ليس بثابت ، وجب بوجه

ونحو تمام المشتري إليه عن إقرار البائع ، أنها ملك مستحق ، ليس بملك ، أما على
 المصنف الأول ؛ لأن لم يسل منه ما يجعله مستحق في دعوى إقرار ، ما كان فيها ملك
 المصحف ، وأبى عن معنى الثاني ، فلأن بيده الغيبه ثبت إقرار البائع أنها ملك
 المستحق ، وإقرار البائع لم يكن ثابتاً ، فهذه فيه حجة عن إتيان ما ليس بثابت
 قبلت

وأما على معنى الثالث فلأن بيده الغيبه ثبت إقراره ، ويرجع عنه الثاني وهو
 حصص في ذلك

هكذا ذكرنا ، وهو قال ، وذكر في الجامع الصغير أن بيده المشتري على
 إقرار البائع أنها ملك مستحق لا فصل ، وأمر في المسألة اختلاف الروايات ، وإنما
 اختلفت لأشياء لا اختلاف في موضوع موضوع ، ذكر في الجامع الصغير أنه قدم إليه
 عن إقرار البائع بملك من البائع ، موكلان هكذا لا يفتح سنة ، لأن إتيان على إقرار
 يعني إقرار البائع من البائع ، بها مستحق ، فيصير متناصباً ، ومثلت نص لا يفتح
 دعواه ، ولا يسمع به ، موضوع ما ذكر في آخر الكتاب أنه قدم إليه على إقرار البائع
 بعد البيع ، وإذا كان هكذا يصير سنة ، لأن إقراره على المشتري ، ليس بمرور إقرار البائع بعد
 البيع ، وإنما هو حي ، إلا يصير متناصباً ، قبلت

ولم يكن المشتري به ، يعني على إقرار البائع ، إقراره بذلك مستحق ، فقال
 للقاضي « مل « أرى من إقراره على ملك المصحف ، ثم لا يسأله القاضي ، وهذا لأن
 المشتري يزعم أنه مظلوم من جهة البائع ، وأنه له حي الرجوع بالنقص عليه بإقراره ،

فإنه القاضى إزاله العلم عنه. وإن أقر لزومه للنسب لإلزامه بحق أو جوع عليه، وإن أنكر وظل من القاضى أو بحقه أجله إلى ذلك، لأن الاستحقاق عنها يبريد، فإيه لو استحق رب بكل، فيصير معرفة

ولو لم يستحق الجزاء أحد، ولكن ادع أنها حرة الأصل لأنها المسترى بذلك، لو أنى الجيب، ونهى القاضى من غيرها، لا يرجع بالنسب على البائع، أما إذا أقر حاله حجه ماصرة، وأما إذا نكل فلأن نكوله بمنزلة الإقرار من مساهب من قال قوله، أو أى الجيب عطف من الكتاب، لأنها حرة لا يرى الاستحقاق من الرق، والدعوى ههنا دعوى الرق، لأن نزعها حرة الأصل، "ومما وإن كان يريه، لا سحلاف فى دعوى الرق، لكن فى هذه الدعوى الجيب عليها، لأن مكره للرقي، فلا معنى لقوله فى الكتاب، وأنى أذكرى الجيبين

وصهم من قال، لا، بل ما ذكر صحيح، لأنه تقدم ما هو مظهر الإقرار بالرق، فإذ موضوع المسألة فيما إذا يجب وطب، وانقلاب بذلك، فلا ينسب مولها من دعوى الحرية بعد ذلك، فإن قبول قولها ما عطف شهادة الظاهر، وفى هذه الصورة المظالم لا يشهد لها، وكان دعواها حرية ههنا بمنزلة دعوى العاق العارض، ولو ادعت عتقا علوا على المشتري، أليس أنه يخطب عندهما أجهها كذلك، فإن حصر البائع، وأنكر ما قاله المشتري، فقال المشتري، أما أقيم البيعة على البائع أن حرة الأصل، قلت بيته

مرفوعين هذا، ومما إذا أتمم المشتري البيعة على مملك المستحق، بحيث لا تقبل منه والفرق أما على معنى الأول فلأن المشتري وإن صدر منه عطف من هذه الدعوى، ولكن التناقص لا يمنع قبول البيعة على الحرية والعتق على ما عرف، وأما على المعنى الثاني فلأنه بهذه البيعة ينسب ما ليس يتأبته، وهو محسوب البائع النمس، لأن الحرية لا تدخل تحت العتق أصلا، ولا يجب من مقايضا النمس، فهو بهذه البيعة يقتض أنه نفس ماله يعبر حرة، فيصر مال الغير بغير حق عصب، أما من الاستحقاق فالمشتري ميتة لا يشب أنه محسوب البائع النمس، لأنه لا يشب أن ما أحد، البائع أحد يعبر حرة، لأن بدل المسحق ملوك، وبكى يك الملك للمستحق ليثبت نفسه من فسخ هذا العقد، وفيما

محمد أن يرجع بالنفس على إبراهيم، وقال - اجازة حتى منتهى ما ورد عليه الاحتقاق، لا ينفذ إلى ذلك؛ لأن القضاء بالاستحقاق على عبد الله يقتصر على عبد الله، ولم يمتد إلى محمد، لأن القضاء بالملك المطلق على ذي البدن إنما يمتد إلى عاقب يدهي تلقى الميت من جهة، وهو الولد وهو عبد الله لا يدمى لهي الميت من جهة محمد، فلم يصير محمد مضطرباً عليه بالنقصاء على عبد الله، ولهد، لو أنما محمد البينة على المستحق أن يجازيه جازية استراها من إبراهيم وهو يملكه، فبالتبعية، وقضى بالجازية له، ولو صار مضطرباً عنه لما قبلت بيته، وما لم يصير محمد مضطرباً عنه، لا يرجع بالنفس على إبراهيم.

وكانت لو كان الولد يستحقها استحقاقاً بالنتاج، بأن أنما إليه على أنها جازية، ولدت في ملكه، وقضى القاضى بها للمستحق لم يرجع محمد بالنفس على إبراهيم، وإن ظهر يمينه المستحق أن إبراهيم باع حرة تقيراً؛ لأن المعنى بالاستحقاق يقتصر على عبد الله، ورجع يمينه إلى محمد، فلم يصير محمد مضطرباً عنه.

بيان: هو أن دعوى الحاج هنا غير محتاج إليه، لأن المستحق خارج، ألا ترى أنه لو أنما المستحق البينة على الميت المطلق، فبالتبعية، فسقط اعتبار دعوى الناج، وبقي دعوى الملك المطلق، ولدى دعوى الملك المطلق لا يصير محمد مضطرباً عنه بالنقصاء على عبد الله، فكذلك.

قال في الكتاب: ألا ترى أن محمدًا لو أنما نفسه على المستحق أن يجازيه جازية استراها من إبراهيم، وهو يملكه، فكأنما أنه يقضى بها لمحمد، ولو صار محمد مضطرباً عليه بالنقصاء على عبد الله لما قضى له.

فرع عن هذا المسألة الاستصحابية، فقال: لو أنما المستحق البينة على محمد أنها أمه ولدت في ملكه قضى به للمستحق، وترجع بيته على يمينه محمد لأن يمينه لا تمارسها يمين الملك المطلق، ويرجع محمد بالنفس على إبراهيم في هذه الصورة؛ لأن محمدًا صار مضطرباً عنه بهذا النقصاء، ولو لم يستحق الجازية أحد، ولكن أقامت الجازية البينة على عبد الله أنهما حررة الأصل، وقضى للقاضى بحرتهما، رجع محمد يائمين على

إبراهيم: لأن المقصد به جريه ربح الحق بما اقتضاه على الناس ثأفاً، فعاد محمد مقصداً عليه فذلك، ونسب الاستحقاق عنه، ولهذا يرأقام محمد إليه متى نكث والقراء من إبراهيم، لا تغفل عنه، ولا يفتي له، ولو لم يثبت الاستحقاق عنه لفتت يته، واستحقاق الشئ عنى شئ من سبب صابى عنى انشور، وحب الرجوع على الياجم بالثمن

وكذلك لو أذمت البية على عبد الله أنها كانت أمته أعتقها، وقضى ثمنها بذلك، رجع محمد بالثمن من إبراهيم: لأن دعوى النكث مهنت ليس بمقصود، وإنما المقصود دعوى يفتى، ودعوى نكث تكونه وسه إلى يفتى، وهذا المقصود دعوى العتق، وليس بمعنى لأوقات المقصد فيه بالعتق بأولى من العتق به وب ثم يجرى وقاضى الدعوى كان هذا، والعرض به جريه الأصل سوله، وكذلك لو أذمت البية على عبد الله أنها كانت أمته بدها، أو استبردها، كذا الجواب كى هذا، لأن الباب بالتخيير والاستيلاء حق انسى، ويكون مدعفاً، حقيقة العتق، ولهذا لا يحسن للنفس والفسح، فهو دعوى الاستيلاء والندى كدعوى حقيقة العتق

وهذا إذا أذمت البية على لاهتى والتخيير والاستيلاء من غير مدعى، فمما إذا لو عتق، يترك أذمت البية على أن عبد الله ملكها منذ سه، أو أعدها، أو غيرها، أو استولدها، وقضى الف غنى بذلك، فإنه يظهر إلى تاريخ المصداق الذى كان من إبراهيم ومحمد، فإن كان مدسه، أو أقل من ذلك يرجع محمد بالثمن على إبراهيم: لأن ملك عبد الله صار ملكاً بالعتق، أو بما أفتى بالعتق، ولذلك لمؤكد بالعتق، أو بما أفتى بالعتق مع الملك طائى من العتق، أو بما أفتى به بالعتق، ثم كان لمب المؤكد أولى بالإثبات لقوة فيه، فاد، استوباً من التاريخ، وصار المؤكد بالعتق أولى، كان من ضروره بطلان شراء محمد من إبراهيم

وكذلك إذا كان تاريخ العقد لثنى جرى بين محمد وبين إبراهيم ثمن من سنة من طريق الأولى، أو لغيره، بأن العتق لموقع يفتى ملكاً مفاراً، ومفكاً متخوفاً عنه، لأن

[illegible]

وكتبه أبو تمام محمد بن أبي صفق عبيد الله بن دعو، السراة، من قبل المستحقين
الخليفة من عبد الله، فبسط بهمة، ورجع محمد بن أبي صفق، من قبل المستحقين
الملك من عبد الله، فبسط بهمة، ورجع محمد بن أبي صفق، من قبل المستحقين

ولو عباد محمد وعده الله على أن يحمداً وقد اختلفوا به من هذه الآية، وحملها
إليه. فهو على وجه ثلاثه على ما ذكرنا من قوله، يعني الوجه الثاني وثالثه لا
يرجع محمد بالنفس على إبراهيم، وهي الترجمة الأولى بوجه، وكذا ينبغي أن لا يرجع
لأن في فصل الشرا، لا يرجع محمد بالنفس على إبراهيم سالم، يرجع عبد الله بالنفس
على محمد، فهذا لا يرجع هذه الآية على محمد أحمد، فكيف يرجع محمد بالنفس
على إبراهيم، ولكن لو سلم في ذلك أن يقال أن في نفس الشرا، خرج عبد الله بالنفس
على محمد، وسرور بهير محمد مقصود عليه، لأن لمحمد، حدث الخلفي على أبي الله
قضاء عليه، وعلى من تلقى ذلك من بعده، وقد ثبت بقوله: يا أيها الملأ من حقه
محمد، فصدر محمد مقصود عليه، ولكن لما سلم باعتبار أن بدر المحسن عنوان
الحق، فلم يرجع محمد بالنفس على إبراهيم على أن يرجع عبد الله على محمد بالنفس
بحسب انضمام من حدث محمد بقوله من موسى وحمد، وما لا وجه له، ولا سبل
إليه، وهذا معنى معدوم في التهجئة والصدف، وكان محمد أن يرجع بالنفس على
إبراهيم، وإن لم يكن لابد أن يرجع بالنفس على محمد.

١٦٦٥ حل منبري من احر كراما، او منبري، الا من اسخيل حميت
 • قبضهما، ثم اسخيل العرصة، حدها: كاد للمشي في ن برد الاسجار بني اناثم.

ج ١٦ - كتاب الدعوى ٢٨٠ - الفصل ٩ - الاستحقاق وما هو في محله
 صار للكثير والفاسي متبرعا، فيعتبر في حق الأصل كان صاحب الدين أراه غير
 مفر، ويعتبر في حق الكفيل والفاضي أداء المال، والتماره بمحله إسقاط المال من
 الصبر، والتمراه مال و... بمحله إسقاط المال من غيره، صحيح كان مضموناً يصالح
 صاحب الدين على ما نصه بغير ذلك في حق صاحب المال كانه أراه من غير محله،
 "يعتبر في حق المصالح التزم المال أو أقاله بمحله إسقاطه" من الغير، جئنا إلى
 المسائل

١٦٨٢٦ مال محمد حبه^(١) في الجامع بكسر رجل المسرى من آخر
 عهد مالك بدهم، وكمن عن المشتري بالخص كميل بأمر لشري، وبعد الكفيل للفتح
 النسي. ثم غاب الكفيل، واستحوذ الدار من يد المشتري، أو وجد حراً، أو مكناً، أو
 مدبراً، أو كاتب عارية، أو حدها أم الولد، جازوا المشتري أن يرجع على البائع بالتمس.

قال بطران كان لكبير عار جع على المشتري ما معه سنان، كان للمشتري أن
 يرجع على البائع، لأن المسرى في هذا الوجه قام مقام الكفيل، وبعد كان الكفيل^(٢) أن
 يرجع على البائع أن ينفذه من النسي، فكذلك ما جاء مقدمه، أو يقول لكفيل لما رجع
 على المشتري، وأحد منه ما نقد، بل هو الموقوف منك للمشتري، وكان للمشتري أن
 يرجع على البائع ما بث عند عدم سلامة للبيع له، وإن كان الكفيل لم يرجع على
 المشتري بما نفذه سنان، لا يكون للمشتري أن يرجع على البائع بالسهم، لأن في هذه
 الصورة المسرى ما قام مقام الكفيل، ولم يملك المصور لو رجع، وجع بحكم أن نقد
 الكفيل جعل كمنه المشتري، ويظهر هذه الأسباب بين أن نقد الكفيل لم يجعل كمنه
 المسرى، أو بين أن التمس لم يكن واجباً على المشتري وإن الكفيل رعت بطله، ولأن
 في هذا المخرج قطع عهد الكفيل إذا حضر، فإن الكفيل إذا حضر يعتبر بين أن يرجع
 على المشتري ما نفذه، وبين أن يرجع على البائع ما بين عدمه، وبعد ما رجع المشتري
 المشتري على البائع بالسهم، لا يبقى لكفيل هذا الخيار، وليس بغير أن يقطع على

(١) ويختص بالأصل من مال التمره وهو هذا المثل

(٢) ما بين الطرفين ساقط من الأصل، وأما في موط

(٣) كمنه في ذلك وكان في الأصل وبوجه الكفيل أو يرجع

ج ١٦ ط. الدعوى ٨٠ الفصل ٦ الاستحقاق وهو في معناه
 محض ألف ذو جهة واحد الغير وأنه مأمور إلا أن هذا اللفظ بشكله المتأصل الأول
 قابل للملاحظة في الآية ١٠٠ من ر. ح. مع غير ما أخذ الثاني منه إن كان معناه وفيه أنه لا
 مخالفة، ولم يجد في ضمن الصفات الأولى للشخص بهما ما ثبت مخالفة من الخبر
 من طبعي الأول وبه صحت الثاني

ومعنى ما ذكره لا يرجع المشتري على البيع لأنه لو رجع لم أذ يرجع
 بحكم أن الشارع أزال به المشتري عن البيع الذي قصد من الكفيل، فيرجع في الأول
 المتوعد صلا ملكاً للمشتري لا وجه في الآية ١٠٠ من ر. ح. ما راد به المشتري عند أخذه
 من الكفيل لأن ذلك لم يكن في يد المشتري، لا وجه في الثاني لأن ما لا يستحق
 عطف الكفالة، وبقي الأمر مجرد الدفع إلى الشارع بشرط التمسك به إلا أن في الأمر
 بالدفع بشرط التمسك به يرجع للمدعي على الأمر بالتسليم لا يصير المدفع شيئاً
 فريضاً، وبوجه يمكن كونه كمالاً غير مقتضى التمسك وبالمثل يثبت ما قبله
 الكفالة في صحيحه وهو لا يذهب هذه الأسباب بين أن الحق لم يكن واجباً
 حتى إذا لم يشاء الغير، ثم صحيح، وكان هذا هو الحال (١) وهو

٦٨٢٦ - قد ر. ح. لم يكن شيء مما ذكرنا من الأسباب في فصل الكفالة، لكن
 ما لم يعد من الفصل، وكان الكفيل قد فقد المبرور كان للمشتري أن يرجع على
 الشارع باسمه، وهو يرجع بكفيل على المشتري بما عده ولم يرجع

فرد من يملكه لا يستحق شيئاً إذا لم يرجع الكفيل على المشتري بما عده،
 فهو في فصل الاستحقاق المشتري لا يرجع على الشارع، وفي فصل الموت يرجع
 والفرق أن هذا بعد لا يتم أن التمسك لم يكن واجباً، أنه الكفالة لم يكن صحيحه
 لأدب ذلك بعد من البعض لا يفسد البيع من الأصل، فحينئذ الكفيل لم يمسك
 اليوم فإنه يحكم كماله صحيح، فلا يبقى له على شيء سبل، ويكون السبل
 للمشتري، لأن الكفيل ما دفعه خصي على نفسه يحكم به صحيح، فقد كان
 اشتري بقدره، وهناك أطوار كذا هنا، فهذا كذا

أما في بعض الاستحقاق غير أن التمسك لم يكن واجباً وأن الكفالة لم يكن

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

١٦٨٣٦ وند تات تيمبل لند جو المستورين دانيس خبر ده ده سم او انحصار
صالحه نعم الميامن غنى عيسى و تات تيمبل و تات تيمبل و تات تيمبل و تات تيمبل
وات تيمبل تات تيمبل و تات تيمبل و تات تيمبل و تات تيمبل و تات تيمبل
تات تيمبل و تات تيمبل و تات تيمبل و تات تيمبل و تات تيمبل و تات تيمبل
غنى تيمبل و تات تيمبل و تات تيمبل و تات تيمبل و تات تيمبل و تات تيمبل
لا تيمبل و تات تيمبل و تات تيمبل و تات تيمبل و تات تيمبل و تات تيمبل

[illegible]

هذا ملتبس معن بمقابلة مصرح بغير محصل كالمرجوع فيه السبب ووجه جازم كفا في
الخلق، ووجه أصح المصالح بطلانها ولم يصرح بغيره ولا بالسبب بخلافه لا ان تصح
بحصل معنى لأمره والإستدعاء وبخلاف معنى السبب فيه لإطلاقه بخلافه على
القرار والإستدعاء بخلافه بطلانها وإطلاقها للصحة، وفيه استثنى السبب كان على منعه ود
استثنى على ذلك الجواب من حيث كان لسلطه ظهر بطلانها، وإستدعاء على
الكفيل - وإرتقاء - وعنه انه أهم، وأمر

٨٦٧ - - - - - من وجلي - - - - - كتاب در ٥٥ - - - - - على حلل من
المصري بالنسب ما من مفسر، ثم إن الكفيل أدى السائق إلى بطلان، وعنه انه البيان،
فإن الكفيل يرجع على منعه من إيجاده، لأن رجوع الكفيل على منعه من بطلان الإجماع
عقد الكفيل، فراجع بمفسر، وهو إجماع، فإنه لم يرجع الكفيل على منعه من بطلان الإجماع
استحقاقه، لا من حيث هو، بل من حيث هو، لأن الكفيل لو أدى ما علقه قد وثق به
في ذلك، ثم يرجع على منعه، وإن الكفيل إذا لم يرد، فراجع على السائق، وإن شاء
رجع على منعه من بطلان الإجماع، وعلى منعه من رجوع الكفيل إلى بطلان الإجماع، لأن رجوع الكفيل على السائق،
لأن رجوع الكفيل على السائق بطلانها بالإستدعاء يظهره، لأن من بطلان الإجماع على منعه من
رجوع الكفيل على منعه من بطلان الإجماع، ومن يرجع على منعه من بطلان الإجماع على منعه من
بطلان الإجماع، ومن يرجع على منعه من بطلان الإجماع، ومن يرجع على منعه من بطلان الإجماع

٥٥٥ - - - - - الكفيل على منعه من بطلان الإجماع، وأما إذا أدى منعه من بطلان الإجماع، لا يرجع الكفيل
على منعه من بطلان الإجماع، لأنه من بطلان الإجماع على منعه من بطلان الإجماع، فراجع على منعه من بطلان الإجماع
بطلان الإجماع، فراجع على منعه من بطلان الإجماع، فراجع على منعه من بطلان الإجماع، فراجع على منعه من بطلان الإجماع
٥٥٥ - - - - - الكفيل على منعه من بطلان الإجماع، فراجع على منعه من بطلان الإجماع، فراجع على منعه من بطلان الإجماع
على منعه من بطلان الإجماع، فراجع على منعه من بطلان الإجماع، فراجع على منعه من بطلان الإجماع، فراجع على منعه من بطلان الإجماع
حق، وإن رجوع على منعه من بطلان الإجماع، فراجع على منعه من بطلان الإجماع، فراجع على منعه من بطلان الإجماع
من على الكفيل من بطلان الإجماع، فراجع على منعه من بطلان الإجماع، فراجع على منعه من بطلان الإجماع، فراجع على منعه من بطلان الإجماع
المقرر

وأما رجوع على منعه من بطلان الإجماع، فراجع على منعه من بطلان الإجماع، فراجع على منعه من بطلان الإجماع، فراجع على منعه من بطلان الإجماع

الجلد: لأن الكفيل أدى حصة، ثم عاين مع الخوذة على المكفول، وهى التى الطالبة
 لأن الطالبة فى حق الأساس بعض حصة، فلا تخفى اكتماله برعاها فى حق الصلة، وإنما
 يكون برعاها فى حق المكفول، فكذلك بأمر زيادة يكون برعاها على المكفول، لأن الكفيل لا
 يرجع على الشئ بعد فام، فمضى مقام الكفيل فى مال مؤدى، فمضى معناه فى حق
 الرجوع على التابع بالجلد، ولو لم يستحق العدة، ولكن ذلك فى حد سائق بين القس،
 وقد كان الكفيل أدى معناه، فلا سبيل للكفيل على البيع، لأن مؤبد العدة لا
 يضر أن السائق قبض من الكفيل بحد حصة، ولكن يرجع على الشئ ما فى حدهم
 به جـ

عقود بر ما رويته، إذ سمع العبد للمشترى، وقد أدى الكفيل أنقص مما اقترن،
 فإن هناك الكفيل يرجع على المشتري بالقيمة، وهو أن الباع قد يؤخذ بالبروف قدر حصة
 الخوذة كآثارها، وقد كان الكفيل، فمضى ذلك به ولو ذهب الكفيل كل شيء، وهناك عند
 سلامة بعد للمشتري يرجع الكفيل على الشئ بذلك، عند تنصيص البيع لا يرجع،
 فكذلك إذا ذهب له حصة السلامة

والمراد الفقهي من انفسهم أن البيع كما صرح بعد برز الأصيل عن المنس،
 وبزيادة الأصغر عن النقص أو عيب برز الكفيل، وبعد ما وقعت البراءة بالكفيل لا يفسد
 ملك ما فى حصة، فمضى مؤدى بالخلاف ما يأتى كبيع، ولكن الكفيل أدى حصة
 الشئ، ثم إن العبد فى البيع، لم يكن للكفيل على السائق شيء، وكى يرجع
 الكفيل على المشتري بحد حصة، ويرجع للمشتري على سائق بمنزل بر ما فى الشئ
 الكفيل البالغ وهو جـ

فإن محمداً حصة الله من الكسب ألا يرى ما وحلال أم حلال أن يهرج حلالاً
 عشرة دراهم عمة على أن يكون بر ما على تقاضى الأمر، ويكون له حصة سخطى على
 الأمر، لأن ذلك جـ، فإن أعطاه المأمور درهمين أحود من الملك، ثم نكس الأمر، ثم
 يكن تقاضى على الأمر، إذ لم يزل الدراهم التى أسره بها عطاء، ويرجع الأمر على
 القاضى بمنزل ما أعطاه المأمور، فكذلك بما عطاء

ولو كان المشتري أمر، حلال أن يسلطه التمس من غير عده، معناه أنه أفضل مما

أمره به، قد يرجع على الأمر، لا يمتثل ما أمره به، وإن علمه أنه قد أمره به، يرجع على
 لقوله: لأن طلب الرجوع بحكم الأمر بالأداء، فلا بد من عسر الأمر والأداء، على
 أنه فيه التأويل، الأمر قد حقق بوجهه لم يوجد، ثم الوجه الثاني الأمر إن وجدته
 فلا بد من بوجه، خلاف الكفيل، فإنه إن أدى أولاً من ثمره، ويحوى به الجمع، يرجع
 على المسمى، لا يلزم، لأن ما الرجوع بحكم، فراض الدعوى والألف، وإقرض القصة
 لا تفرام يجب أن لا، ثم، خلافاً، وإن لم يكن له، بحسب التأويل بين التبع، التبع،
 وبسبب التبع التبع، على ما هو في الكفيل، فإن رجوع على عاقل، جمع مثل الموصوف؛
 لأنه لا لا مدعي، بل أنه خص به حق، وإن رجوع على مدعي، يرد على المدعي إن كان
 'لقوله: إذا ما أمره به، لا، كان رجوعاً عاماً، ثم يستثنى يرجع على التبع على
 ما أحدهم، التأويل، لأن، فإنما يرجع بالخص به على، ففسري لا على التبع، وقام
 المسمى معام التأويل، بل، وقد ذكرنا نظير هذا فيما تقدم، وبوجه يستحق له،
 ولكنه مات قبل المسمى، فلا سبيل للمأثور على التبع، وبكسر جمع يستثنى على التبع
 بما أدى إن كان المؤدى إذا ما أمره به، وإن كان أحد يرجع إلى أمره به، وقد وجد هذا
 حقيق الإجماع.

٨٩٨ - ولو استأجر رجل من آخر داراً بمائة دينار، فلم يسكنها حتى أمره بـ
 التفرغ لبيعها، رجلاً عشرة دراهم، أجرة التفرغ على أن يكون له ثوبان، فلو على
 التاجين، ثم تلخصت الإجماع، سبهاً يكون أحدهما، لا سبيل للممتنع، آخر على
 التفرغ من، لأن من التاجر يصير كأنه جعل "لهذا الهدى من الآخر، معه استعاض
 الإحارة يكون، فوجه من ثوبان لا على التفرغ من، معه، ذلك إن كان له ثوبان
 فقد التفرغ من، دس أمره التفرغ، وجمع معنى الأمر على بعض، وإن قد أفضل لم
 يرجع على الآخر إلا بئس أمره به، ويرجع الآخر على نفسه، قد قيل ما عطف من
 المستحق، فكذا، يجب معه.

الفصل السابع

في تكفين الدعوى واليمينات عليه

١٦٨٢٩ - ١٦٨٣٠ - حان في هذا أقسام المرافعة اثنتي عشرة، أولها دعوى عصبية من أرواحها، وأقسام الروح من أن انداد دار، من أرواحها، فخصي بالدار لشمس، لأن حراء، ودار في يد الزوج، فكذب، أو أده حراء، بخصي ببيس، كذا حان أبو نصر الدنوس، وقال أبو بكر طبع حسي بخصي بالدار لزوج، يجعل كان الروح عصبية أولاً، ثم أرواحها بعد ذلك.

١٦٨٤٠ - في ثلثي رجل من يديه عبيد، أقدم رجل به أنه خصي به على من ماله، وقعت منه ثم أودعه يده، وأقام رجل آخر له به عذر، على شهرين وعشرة ثم أودعه يده، وبنى من يده إلى سكر دعه، ثم في أمس ماله الذي أقام اثني عشر على شهرين، وأبصر دعوى الآخر، فأدفع تهاذه التي نصبت له بالعبودية صاحبها منه العبد الذي دعوى أصدقته من ماله، ولا أكله بعد، البينة من قبل أن شهرته شهروا بمحضر من صاحب الشهرين، وأقسموا عذر، ولو حسب أطقها يومئذ حاقبت إذا هو لها، لأن د بطنتها ماله لم قبلها ثانية، لا يرى أن صاحب الشهرين لو علم به حاسبه، فهو د، ثم دحضر، لا يرضى على الذي في دعه، إلا أن صاحب الشهرين لأن صاحب الشهرين خصم، وكذلك صاحب الشهرين، لم أنقض لصاحب الشهرين حو بمحضر صاحب الشهرين، لأنني جمعه حصلاً.

١٦٨٤١ - روى عمرو بن بزي عمرو بن محمد عن أبي يوسف رجهف خلفه في رجل أقام يده على رجل له من ماله عتقاً في شهر ربح الأوب، ولا يورث له غيره، وأقدم للذي عليه به شهر رزأه حاسبه ذلك الوقت في شهر ربح الآخر، قلته به المضي، ويهضم، يهود.

١٦٨٤٢ - ولو كاتبت امرأة يده أن زوجها، طلقها ثلاثاً في يوم المحرم برقة، وأقام عده به أن مولاه عده بغيره، عتقه في ذلك اليوم عسى. د شهادته بالطلاق، فإن صاحب

إسحق البوسني، قضى بتراره عيباً غير به، وعصيت في أخرى بجهه، وتر شهد
إحدى البينين أنه طين امرأته ثلاثاً يوم النحر، وسدت لأخرى له أعق عبده^(١)
بعد ذلك يوم بالوله، فإن القاضي يطلق امرأته، لأن وقت أول، ويهمل الآخر

١٦٨١٣ - وإذا شهد اليهود على رجل أنه قتل أباه، حرص عصفاء، ولا وراثته له
غيره، وإن العصف كان من شهر ربيع الأول سنة خمس، وثمانين ومائة، وأقام المدعى عليه
بنة في ماء كان حراً أرضه من محرم سنة ست وثمانين، مائة ومهم، وماله دين عليه،
للجنة بنة الأس، قال، لأنها أمران لا يستقيم أن يكون، فهو عند بالوقت الأول، قال
إلا أن أباه حنيفة استحسن من هذا الباب شيئاً واحداً، فقال إذا أقيم، لاس البنة أن هذا
قتل أباه عمداً بالسيف منذ عشرين سنة، وأنه لا وراثته غيره، وجازت امرأته، وتقامت
لجنة أنه تزوج من خمسة عشر سنة، وأن هذا ولدته معها، ونها وراثته مع بنة هذا، قتل
أبو حنيفة رحمه الله استحسن من هذا أن أجبر بنة لمرأة، وأثبت النسب وأبطل بنة
الابن على القتل

ولو أن من البنة على النكاح، ولم تأب بولده، فالبنة بيه لاس، ولغيره ثلاثين
دوي المرفة، وبغلي الفاني، أي استحسن في الب حاصه وهو مول أبي يوسف
ومحمد، ذكر ابن ساعه في الوقفات أنه كتب إلى محمد بن الحسن أن قرب رجلاً
مات، وماء رجل من نوكه مائة، فحاصه وورثه بعد ذلك لم حاص، وأقام الزوجي
ثبته أن فلان أنقاضي أجد جميع ما باع فلان من تركه فلان، وأصاب الورثة ثبته أن
فلان أنقاضي أهل جميع ما باع فلان من تركه فلان، ونقصه، وأنقاضي واحد، ولم
يؤتب أباه وقت أو وقتاً واحداً

قال محمد رحمه الله، إذا لم يعلم لهما أنون فالتقص أولى، لأن كل واحد منهما
يتقص حاصه، فصار كأنه باع، ولم يجر ذلك، أنقاضي، ولم يرد وهو غير وعي، ولا
جدر الأمر، وقد قضا، عيسى أسد^(٢) بالوقت الآخر، وإن أضاف ابنه على التقضي
والإحالة من فاضل محسنين، فالتقصي أولى إذا لم يدر أي الوقفين أول، وإن شهد

(١) حكاه في الأصل، وكان في ك وقت و م، عنه

(٢) في الأصل، وإن وقتاً، ونيز لحد بانوح الآخر

أحد الخصمين أن ذلك القاضي أطلق إجلاله ذلك المخاصم الآخر، وأنه أطلق نفسه، فالتضاء الآخر الذي شهد السهر أنه أطلق الأول

١٦٨٤٤ - وفي نوادر معني عن أبي يوسف - رجل في يده عبد أقيم رجل بيعة لله باع هذا العبد من هذا الذي في يده، وهو يملكه بألف درهم ورطل من حمر، وأقام رجل لخصم بيعة أنه باع هذا العبد من هذا الذي في يده، وهو يملكه بألف درهم وحزير. ادعى كل واحد منهما بقاء حاشته، فالتهدير عليهما مسمان، وضمن الذي في يده لكل واحد منهما نصف قيمة العبد، وإن مات العبد في يد المشتري، فعليه مسمان، وإن كانت فليست له شهادتك على البيع، ومعاينه القضي، فإن كان العبد فاسداً بعينه أخذه تصمان، ولا شيء لهما غير ذلك، وإن كان مستهلكاً أحداً قيمته مسمان، ولا شيء لهما غير ذلك

١٦٨٤٥ - رجل له اثنان مصري وكبري، أقام رجل بيعة على هذا الرجل أنه زوج ابنة الكبري منه، وأقام الأب به أنه زوج ابنة المصري من هذا الرجل - فلابة بيعة الزوج

١٦٨٤٦ - مدعى يدين رجل أقام رجل بيعة أنه فاسري هذا المدعى صاحب اليد بألف درهم، وأقام صاحب اليد بيعة أنه باع هذا العبد من غلام الآخر بألفي درهم، فالبينة مدعى الشراء بألف درهم، ولو أقام صاحب اليد بيعة على مدعى الشراء بألف درهم أنه كفل بالدين عن المدعى عليه الذي الشراء بالدين، كانت بيعة صاحب اليد أولى.

١٦٨٤٧ - دار في يدي رجل اذاعها وجلان كل واحد منهما يدعى أباءه أحرها من الذي في يده شهر بمشروء درهم، وأقام على ذلك بيعة، والذي في يده الفدر قد سكبها شهراً وهو جاحد وهو عا، فليهما يأخذان الدار بينهما مسمان، وأحدان عشرة دراهم، ويكون بينهما نصفان أيضاً، ولقياسي أن يأخذ كل واحد منهما عشرة دراهم، وأمر أن هذه المسألة م د في كتب الإجماع، وتظهر هذه المسألة في دعوى البيع إذا كانت الجلوقة في يدي رجل أقام رجلان كل واحد منهما بيعة بأنه باعها من صاحب اليد وهو يملكها بألف على أنه باعها، فإن أمضيا البيع لزم صاحب اليد لكل واحد منهما

وهو مذكور من دعاء من رسل بني إسرائيل وعصم من غير دعاء، والنية هي الدعاء،
بمعنى منها التسمية، وبه يضمن بها حق النطق من نية، بضم ن، صاحب النطق
تسعة مائة، وطريقه ما في ذلك، هو.

وكذلك لو لم يرد دعاء من جميع التسمية كنه في الدعاء من دعاء، وبما في الدعاء
من الدعاء، فهو دعاء، كذا يضمن في الدعاء، النطق من نية، و دعاء الدعاء فيه نية
لأنه لا يدعى من نية، بل من دعاء، فلهذا النطق والنية الدعاء.

الفصل الثامن

في مفاصلة المدعى بطريق المنازعة والقسول

١٦٨٥٠ قال محمد رحمه الله - حل في يدى ثلاثة رهط ادعى أحدهم جميع القدر، وادعى الآخر نصفه، وادعى الآخر نصفها، شهد على وجهين ان القسمة اينة على دعواهم، أو لم يفعلوا، وقد ذكرنا القسمة شهادتها في كتاب الشهادة، ولم يذكر شيء مما إذا كانت الدار في يد غيرهم إنما ذكرنا، وقال إن دم يلم بيه نهم يعطى الذى كان في يده الدار على دعواهم، فإن حلف لتقطع دعواهم، وبقي الدار على يد صاحب اليد كما كان قبل الدعوى، وإن قاضى لهم بيه، فبسه كل واحد منهم مقبولة على جميع ما ادعى، لأن ما يدعى كل واحد منهم في يد غيره، فيكون كل واحد منهم خارجاً في جميع ما يدعى نفسه، وفي الخارج مقبولة على جميع ما ادعى، وإذا قضا بيه كل واحد منهم على جميع ما ادعى القدر بسم حسن طريق القسمة عند أى حنة، يعطى مدعى الجمع سبعة أسهم من اثنى عشر سهماً من جميع القدر، ويعطى للمدعى الثلثين ثلاثة أسهم من اثنى عشر سهماً من جميع الدار، ويعطى لصاحب النصف سهماً، ويحلف بنفسه الدار على طريق القسول، والمباذنة على ثلاثة عشر سهماً، يعطى لصاحب الجميع ستة أسهم من ذلك، ويعطى لصاحب الطريق أربعة أسهم، ولصاحب النصف ثلاثة أسهم

وإذا كانت الدار في يدى وجهين ادعى أحدهما كلها، وادعى الآخر نصفها، ولا يئة لهم، فإن مدعى النصف يحلف للمدعى الجميع، ومدعى الجميع لا يحلف للمدعى النصف، لأن مدعى النصف لا يدعى لنفسه شيئاً من يد مدعى الجميع، أما مدعى الجميع يدعى لنفسه جميع ما في يد مدعى النصف، فإن حلف مدعى النصف مريض عن حصة مدعى الجميع، وصار الحال بعد حلف كل حال فيه، وقبل الحلف كانت في أيديهم نصيب، فكما بعد الحلف، وإن بكل مدعى الجميع بجميع القدر، وإن أضافوا إليه فليس له مدعى الجميع بجميع القدر، لأن مدعى النصف ادعى لنفسه نصف

الدار في يد النقيب، فاستدعى له دعواه إلى ما في الحد، فلا فصل فيه عهده، فمضى
إلى جميع القوم جميع الداء، فمضى في يد مدعي النقيب، فمضى منه له، فمضى في
يد مدعيه، ولم يبق منه، إلا أن مدعي النقيب لم يذع قتيلا من يد النقيب لنفسه، فمضى
في يد مدعيه جميع الداء مدعي أخيه من هذا الوجه

ولا طاع نذر في يدك، والباقي حلاله، فإنه نكر هنا به حلف الثالث
على دعوى كل واحد منهما أن حلفه على غير حلفه، وأنه لا يري به كما
كان، وإن أقام عليه قال هو حليمه بحلفه بينهما، وأما غير حلفه، وإن
يؤمن به وحده، فإنه لا يثبت له حلفه في الدعوى والقبض به

[illegible][illegible]

مضمون الدعوى بطريق التملك والتميز في يد المدعى، لأن شرط الدعوى في يد المدعى من جهة التملك، وهذا الشرط له قصد الدار سائماً، فيكون مقراً به بصفت هذا الشرط من جهة التملك.

مما ذكره المؤلف، هناك دعوى أحدهما جميع الدار، والدعوى الآخر بعضها، ولم يرد دعوى المدعى، بل في كتاب الآخر. قصد هذه الدار، وبمعل هذه الدار، بل بعضها، لا بعض مدعى المصالح، كما في مدعى التملك، ولكن كما في يد مدعى التملك، بل بعض مدعى، والتملك الآخر يكون موقوف إلى أن يفهم مدعى الجميع التملك، وإعمال التملك، لأنه قال المؤلف، بل بعضها، هذا أثر بجهة نصف التملك في يد المدعى، وإقرار الإنسان بما في يد مدعى، وقد قال نصف الدار، بل أن نصفها يدعى من الدار، بل مدعى التملك لا غير، بل ليس من ضرورة أن لا يكون له ما زاد على التملك، بل يكون ذلك مدعى الجميع، بل لا يكون ذلك له، ولا مدعى الجميع، بل يكون غير هذا، وإن أتت إليه في هذه الصورة، حسب ما كان عند مدعى على ما في يد صاحبه، بل مدعى جميع جميع التملك في ١ مدعى الجميع.

١٦٨٥٦ - دار سمنه في يد رجل، وعلموه في يد رجل آخر، وطريق التملك في ساحة التملك، ادعى كل واحد منهما أن جميع الدار به، ولا سيما به، فإنه يعنى لصاحب التملك المدعى، وهو التملك في الساحة، وبعض صاحب التملك بجميع التملك، وبما في يد المدعى، ويجعل طريق التملك في حوزة كانه في يد صاحب التملك، وبما في حوزة التملك، بل مدعى التملك، هكذا ذكرنا في كتاب الدعوى، وذكر فيه المصالح في كتاب التملك، مدعى بعض الساحة، وإنما اختلفت الأجواب لاختلاف التملك.

وضع المسألة في كتاب الدعوى، أن جميع التملك كان في يد صاحب التملك، فإنه قال دار سمنه في يد رجل، وكناه "كتابه هذا الدار"، قصد جعل جميع التملك في يد صاحب التملك، لأن صاحب التملك كان يمر في الساحة، فبعض صاحب التملك بجميع التملك لا هو من التملك، وهو صريح ما ذكر في كتاب التملك أن في يد مدعى

السُّعْلَى مَلَزَمَ السُّعْلَى وَبَدَأَ فِي أَيْبِهِمْ ذَا عَلَيْهِ قَوْلٌ فِي دَارِ يَسْكُنُ فِيهَا رَحْلَانٌ
وَأَحْلَاهُمَا فِي دَارٍ مِنَ السُّعْلَى وَالْأَخْرَجَ فِي عِلْمِهِمَا قَوْلَهُ دَارُ الْإِنْسَانِ فِي يَدِ صَاحِبِ
الْعَقْلِ مَسْرُوعَ السُّعْلَى وَكَانَ لَهُ صَدِيقٌ أَسْمَلَ عَلَى الْإِنْسَانِ فِي يَدِ هُنَّ مَسْرُوعَ السُّعْلَى
وَنُصَاحَةٌ فِي أَيْبِهِمْ لَا يَفِدُ بِمَعْنَى الْإِنْسَانِ أَسْمَلَ عَلَى الْإِنْسَانِ فِي يَدِ هُنَّ مَسْرُوعَ السُّعْلَى
سَمِعْتُ لَهَا

١٦٨٥٣ ما في يدى ثلاثة ، دعى أحدهم النصف ، ودعى الآخر النصف ،
ودعى الآخر النصف ، وحده بعضهم دعوى النصف ، ولا يسهو أحد منهم ، فيقول ،
يجعل الدار في بينهم أثلاثاً لأسواءهم في اليد ، وحينئذ يدعى النصف والثالث لكل
واحد منهم في يد كل واحد منهم ، وهو الثلث ، فما عدت الثلث ثلاثة يدعى نصفه
ملك الدار ، وفي هذه الأثناء ، يكون في يده مقبور ، وأما مدعى النصف الثلاثة فدعى
لنصفه من الدار ، وفي هذه الأثناء ، فكان مدعياً جميع ما في يده ، ويدعى مدعى إلى
حكم الثلث عما في يد صاحبه ، فيس قولك فيما في يده ولا يقل في يد صاحبه إلا
بشيء ، وبعضه من حجب النصف مما في يده ، هو مدعى النصف ، ويقول
المدعى : لأنه ادعى لنصفه من الدار ، وفي يديه من الدار ، فكان مدعياً نصفه نصف
ما في يده ، وقوله فيما في يد مدع ، وأما الثلث الآخر الذي في يده من نصيبه
لصاحب النصف ، بما أقر أنه في له ، وحينئذ هو محذور ، أن لا يكون له أن يكون
لصاحب النصف ، غير أن أن لا يكون له أيضاً ، ويكون نصيبه ، فيكون ذلك النصف
عليه ، فإن أقام صاحب النصف بين مدعى النصف ، لأنه ادعى نصفه من الدار ، وقدم
له الثلث ، حتى دعواه في يد مدعى النصف ، وذلك في يد صاحبه ، وليس أحدهم يصرفه
دعواه إلى ما في يده من لأمر

١٦٨٥١ دار في بني ربيع اذني جدهما كل الذر، ودعى لأخيه محمد-
وأقلاما حميف البنة، فشهد مشهودا بحب التصديق في الدار كسب لأبيه، وفي الذي
أدعى الجميع، فصار به أثابها عظاما، وشهد مشهودا بحب التصديق في الجميع-
في الذي يشهد بكوا، وداؤه لأبهم فاسيدوا على أبيه، فقد شهدوا أنه التصديق
في يده ويد صاحبه، لأن ميراثهم جميعها، فقد شهدوا به صفة ما في يد
صاحبه، ولو شهد مشهودا بحب التصديق في الدار من بين صاحب خليم خليم،

١٦٦٥٦ - كتاب الدعوى - الفصل ٩ - المسمى دعوى تطهير الميراث - قال
استشرى من فلان، يبيع بصفته، وشهد بههود الآخر على الجميع، فإلى الله سبيل
الصلوات

وقال أبو حنيفة رحمه الله في نذر في يمين رجل يدعى ببيعها، وأدعى آخر
بملكها، فإلى الله سبيلها، فقال أبو حنيفة في هذه المسألة يبيع
قال إذا حشدت في نصف مد أو في ربعها بصفة المالك، فإن دم آخر يتيه على
جميعها، فربما يبيع بغير ما يبيع في نصف مد أو في ربعها بصفة المالك، ويحكم صاحب الجعة
النصف من هذه، يجمع النصف الآخر معهم، بعد ترك قوته في هـ، وكذلك في أن
بصرف في المد من هـ - النصف من نصف المد، ويصرف في المد، ويصرف في المد
ما يبيع، فحكم بصفته، ثم أجمع بينهما الآخر في نصف

١٦٦٥٧ - في نذر هدام قتل سمعت محمد بن عمرو في ذلك يقول
تجوز - ادعى حديق كل المد، وأدعى الآخر مد ميراث ببيعها من سبيلها، قال لم يدر
ادعى كذا، ثلاثة ربيع حار - النصف - الف في يمينه، مدته هـ في يد الخبز، وللآخر
ببيعها، فإن ادعى سبيلها على ما ادعى حديق النصف المد في مدته، فكل من ميراث
شكرك ذلك بصفته بصفته، ويحكم بصفته الذي في يمينه، ثم ادعى ثلث المد
فيكون المدعي الكثر بلا نزاع - فإلى الله سبيلها، فإن ادعى حديق
البيعه مدته هـ، سبيلها، ثم وهبها لغيره، فإلى الله سبيلها، فإن ادعى حديق
لادعى كذا بـ، أحد، آخر، سبيلها

١٦٦٥٨ - في نذر هدام عن أبي يوسف، قال إذا ادعى رجل نذر
عنه ألف درهم، وأقام حريقه عليه أن تلك الألف ببيعها بصفته، فإن ادعى حديق
حريقه حقه هـ، فإلى الله سبيلها، فإلى الله سبيلها، فإلى الله سبيلها، وقال
أبو يوسف رحمه الله في ببيعها، فإلى الله سبيلها

١٦٦٥٩ - في نذر هدام في نذر هدام، وهو حل أبداً بينه وبين الحق في
عليه هـ بـ، وأقام حديق في نذر هدام، وأدعى أن كذا له، فإلى الله سبيلها
إليه على ما ادعى، فإلى الله سبيلها، فإلى الله سبيلها، فإلى الله سبيلها، فإلى الله سبيلها

الفصل التاسع فى دعوى الميراث

١٦٨٥٨ - إذا كان من دعواه - هذا الميراث - ورثته من أبى ، أو قال صار ميراثاً لى من أبى ، أو كان الشهود شهدوا أنه هذا الميراث ملكه ، ورثته من أبى ، أو قال صار هذا الميراث لى من أبى ، فالحق فى دعواه ، وبطل شاهدتهم ولو شهدوا أن هذا الميراث كان ملك لى يوم مرضه ، مات ، وترك ميراثاً لهذا الذى ، ولم يفرق ولو كان هذا الذى أو تركه ميراثاً ، فقد فسد لا لقبيل الشهادة ، ولا بد من ذكر موته ، ورك هذا الميراث له . أو من ذكر موته ، وتركه ، ولكن هذا ليس بصواب ، فإنهم لا يثبتون أن هذا الميراث كان ملك أبى إلى يوم مرضه ، وله يتعرضوا لى ، وآخر ، فالحق فى بطلان شاهدتهم ، ويقضى بالنار ميراثاً لى عليه محمد فى الشهادة ، وإسالة شهادتها مع موعدها مرتضى كذب الشهادة

١٦٨٥٩ - إذا من يدعى رجل إمام رجل إليه ، أن أباه شترى هذه الفرس صاحب اليد بألف درهم ، وقد مات ، وصاحب اليد يجمع ذلك ، فإن لا أكلف إليه أن يما مات ربه كها ميراثاً له ، ولكن أسأله البينة أنه لا يعمدون له وركه غيره ، فإن تكلمت لم يثبت صاحب اليد يدفع المال إليه ، وإمام يكلف إقامة إليه أو أباه مات ، وتركها ميراثاً له ، لأنه لما دعى على دى اليد ببيعة من يبه ، وكن يبيع مقدر للملك فمشتريه صار دعواه بى دى اليد من ليه عمولة دعوى الإقرار دى يد الملك لأيه

ولو دعى إقرار دى اليد بثلث لأيه ، وإمام على ذلك يبه ، كفى ذلك حجة لنقضه ، ولا يسرد فيه حرم ميراثه ، كذا ههنا ، بخلاف ما لو أقام البه على خسر الملك لمعورث ، وإن كاتب الدار من يد غير لى عليه البيع من أبى ، فالحق فى بطلان ليه على أن له مات ، وتركه ميراثاً له ، لأن الذى على صاحب اليد هنا على ذلك لمعورث ، لا إقراره بثلث بمورث ، وهذا لأن دعوى الإقرار على دى اليد فى أسأله

(١) هكذا فى م ر م ، وكان فى الأصل ملك لى .

الأولى في غرض دعوى البيع عليه ، والله عني في هذه المسألة لا بد من البيع على ذي اليد ، فكان هذا في حق ذي اليد دعوى نفس الملك للمورث ، فلا بد من جبر أميره ، لو ما يقوم مقامه

١٦٨٦ - وجعل في يديه دار به عم أنه ورثها عن أبيه ، جاء رجل وادعى أنه اشتراها عن أبي ذي اليد من حال حياته ، ولم يقل وهو يملكها ، وكذلك شهده في شهادتهم لم يمتروا . وهو يملكها ، فالتقاضي بقضي الدار لمدها ، لأن صاحب اليد مقر بملك الأب حيد دعوى لإثبات . وكذلك لو كان لأب حيد ، وادعى المدها لشراء من أبي ذي اليد ، وادعى اليد يدعي أن أبيه وحيث له ، فالتقاضي بقضي بمدعي بيته ، وإن لم يقولوا في شهادتهم . هو يملكها ، وإنما يحتاج إلى قس السهوه في شهادتهم . هو يملكها ، إذا لم يذكر . يد اليد معرأنا لملك للمدعي عليه لشراء . بأن لم يدع التملك من جهة

١٦٨٦٦ - قال محمد رحمه الله في الجامع . من في يده دار ، أو مالا ، أو حلاق ، أخذها ابن أخي الذي الدار من يديه ، وورثه لا يورثه داره . وأقام كذا واحد من الرجلين فذهب أن يدار دار أبيه ، مدعوا كها مبرأ أن لا مدع له ولمرثه غيره ، فسمع الله مني سعيه ، فقل أن تزكيا علفت النعم الذي الدار من يديه ، فإن التقاضي بملك الدار إلى ابن الأخ ، لأنه وثا لينة ، فيقوم معاملة فيما كان فيه يده ، كما يقوم مقامه في أملاكه ، فإن سلم لعاص الدار إلى ابن الأخ ، سم : كذا التنا ، فالتقاضي بقضي الدار يد ابن الأخ ذي اليد وبين الأجنبي خصص ، كان يسمى أن يقضي الدار كلها للأجنبي ، لأن الأجنبي خارج وقت الخصماء ، وابن الأخ في اليد ، الأخرى أن ابن الأخ لو أقام البيعة عن ما ادعى حال حياة النعم ، ولم يتم لأجنبي النسب ، ولم يقض التقاضي بيعة ابن الأخ حتى مات النعم ، وسئم التقاضي الدار إلى ابن الأخ ، ثم أقام الأجنبي النسب عن ما ادعى ، فإنه يقضي بيعة الأجنبي

وكذلك إذا لم يقم البيعة خلال حياة النعم حتى مات النعم ، لم أقام البيعة ، فإنه يقضي الدار للأجنبي ، لهذا أن الأجنبي خارج وقت الخصماء جميعه ، فهو خارج حكما . وقد اختلف عبارة المشايخ في بيان ذلك ، عبارة بعضهم أن ابن الأخ سم يورث الدار

من المسمّى في هذه الصورة، والقاضي سلم الدار إلى ابن أخ علي وعنه الحفظ بطريق النية في العلم لا هي وعنه علي بن

بينا هذا الكلام أن الدار صلوات مشعولة بحق لأحسب حال حياة العلم، فإنه ثبت للأحسب بالثابت به عاده حق الملك في هذه الدار، والمركة ظهر أباً كاتب عادلة، ولهذا لم يجر بيع، بمعنى عليه، وكون التركيبة مشعولة بحق لأحسب مع الإرث، كما لو كان حب دهن مسعوق لأحسب، أو كان في الدار وصية، وإذا أصعب غير الأحسب في الدار على حكم من كان العلم حر، ولو كان العلم حباً، ونفع الدار إلى ابن الأخ علي، وجه الحفظ بطريق الرباه عن العلم، فكيف أنه يقضى بالدار بسبب بعضه، واعتبر ابن الأخ حرجاً حكمت في هذه الصورة مع كونه صاحب اليد حقيقة، وبكسر تقرير هذه العبارة من وجه آخر، وسذكر ذلك الوجه في تهرقات هذه المسألة، إن شاء الله.

وليس كما برأى من ابن الأخ البينة حال حياة العلم، وأن أم الأحسب البينة بعد هذه العلم، فإن هناك يفسى بكل الدار للأحسب، وسقط به الأخ، لأن هناك ابن الأخ وقت القضاء حب اليد حقيقة وحكماً، ببقاء أن هناك الدار حال من أم العلم مشعولة بحق في الأخ الذي هو وراث لا نحو الأحسب، وعين العلم كونه نحو الوراث، لا يمنع الإرث، إلا ترى أن الدار مسعوق بمركة لو كان للواري لا بيع ذلك جريته الإرث، معاروف الدار لابن أخ، وإذا عر من العلم وبه حقيقة وحكماً، نصار، بذلك واليد لأحسب الأخ حقيقة وحكماً، وبقي لأحسب خارجاً حقه وحكماً، وليس كما لو لم يقبض البينة حال حياة العلم حتى مات العلم، ثم لقاب البينة لأن هناك الدار وثب موت العلم لم تكن مشعولة بحق لأحسب، لأنه لم يوجد من الأحسب، لا مجرد الدعوى، وبه لا يثبت الحق، ولهذا أجرى إقرار، بمعنى عليه المنع به لسره في هذه الصورة مجرى الإرث، فصار الدار مملوكة لابن الأخ، وصار هو صاحب اليد معهما وحكماً

وعنه بعضهم أن ابن الأخ وإذا ورث الدار من العلم، صار ذو اليد حقيقة، فقد بقي خارجاً حكماً ومعنى

بينا أنه لم يثبت الدار على طرحة الفنى لأحسب وأراد، فإنه (عني في هذه الدار

بعد مرگ موم، و در پرتو سهود از الأخ، قصص بالذات: کتب دلاجی، لأن حق
الأخس له ظهر من كل وجه، وحق من الأخ محس لا يظهر، ریس اظهار ارباب
معلومه، فی نفس بالذات، لکن لمرحله لاجبی لهذا، بعض من لا حق حتی ظاهر
عند الله لا محس به یس، لا یقه قلبه ثانی، لأن انما فی بعض المراتب کمال
الأخس بالذات البی، ودر عه پیام ما یوجب ظهوره، لا الأخ، و غیر شهاده
سهود فی الأخ، بعضی اشخاص بالذات کمال الأخس ابطال به من الأخ، و بعضی ولایه
بذلک، یعنی، از الأخ، و بعضی از اشخاص، و بعضی از اشخاص، و بعضی از اشخاص
تقتضی، و بعضی از اشخاص، و بعضی از اشخاص، و بعضی از اشخاص

فإن جاء من لاح بعد ذلك سجد، سجد فإن هذه الهداة، و نهائس هذه، جل
 شخصي سجدته، و قدسى بكر اللذان لاس الآخ، "سو، جد، سجد، حريين، او جاء،
 مثلك السجود، لأن ما هو به نفس شهادة سجد، فما لا نفس صبر، و به متصب عليه بيعة
 لأجس، و لا وجه له، لأن به الآجس فاست على بعد، لا على من الآخ، و هذا
 لم يرد على وجه، ان جاء، سجد آخر، مشكل فيما إذا جاء، مثلك السجود، و قدسى أن
 فصل سجدته، في هذه الصورة، لأن نهائس تظل سجدته، في عين هذه الحادثة،
 و قدسى من بطل شهادة السجود في حادثة لا بطل سجدته في عين ملك احداثه، و إن
 سجد و عد لا

وإجابته عن هذا الإشكال هي: حينئذ أحدهما - والعلماني هارديسهاديسم -
 قد شكك في صوابه، فعنه ملكة ممتاز لأحمر، وردت الشهادة، ولا يذكر شبهة
 تكذيب لا يقع فيها بعد ذلك، والثاني - كما أن الشهادة - حسب الكتاب - ولكن
 حادثة أخرى غير تلك الواردة - لأن اليهود عليه في ذكره الأولى العلم، واليهود عنه
 في الكرة الثانية من الأح، "و" - فإنه - مرة - الكذب - لما لا يصل تلك الشهادة
 في غير ذلك حادثة أخرى - فإذا جرى في الدنيا - إذا شهد - وردت شهادته
 في باب - وبهذه الشهادة - في حالته أخرى - علم شهادته - كد - هبة - وبه قول

١٩، حيث أن العنصر (مذكور)

(*) هكذا نرى في كتابي الأخص يوم فطرتي القادح الأخصي سور.

الأجنبي عند ذلك أن يعاد إليه على أن لا يخلو داره ورأسه، فالعاصي لا يتصل
بنيته، لأنه صار محسباً عليه من جهة ابن الأخ

قال ولو أن العاصي ذكر مجهولاً في الأخ بعد موت العم رب ربي شهيد
الاجتهاد، قضى بكن الدار لابن الأخ، وظللت بيته لأجنبي حتى لو ركبته شهوة بعد
ذلك، لا يقضي له شيء، لأنه قد في جانب ابن الأخ، فإذا عاد لأجنبي البيته على
ابن الأخ بعد ما قضى للقاضي لابن الأخ، قضى للأجنبي، فإن كان من الأخ أمّا أميد
الله على الأجنبي، لم ينفذ القاضي إليه، لما قلنا

قال وإن أدم لأجنبي البيته حال حياته المدة أن الدار داره، ورب من أبيه، ولم
يضم من الأخ شيء على دعواه، حتى مات المدة، وصار له الدار من يد ابن الأخ يحكم
الميراث، ثم قام ابن الأخ ببيعته على دعواه، وزكيت بيمينها، قضى بالدار بيمينها، وإن
صار لابن الأخ ١ - ذكره من المياراتين

وقد ذكرنا قبل هذا من يد ربي رجل أقدم ربحه، أنه عبده، استأجره في
اليدين، وكذا، وهذا، وأدم دون ذلك، أنه قد غلب العاصي، وأدعه ياء، لأن مع الخصومة
هو في اليد، لأنه انصب حصته بدعوى العمل عليه، فإن أن العاصي لم يقضي بيته
مدعى السر، حتى يصير الميراث، وصحت دوائيد في إقراره، فإنه يدفع العبد إليه، فإن
وكيف بيته مدعى السر، يقضي مدعى السر، بالعبد على الميراث، ولو أن السر له أقام
أدعيته أن العبد عبده، كان أو دعه الذي كان لعبد في يده، يقضي بالعبد كونه للعبد له
ويطلب منه مدعى السر،

وذكرنا ثمه من يقضي محمد بن حماد رحمه الله أن من ساعده كتب إلى محمد
عن مأنة العبد، وم يد؟ مع كعبة المكتوب، وكان كعبه مكتوب، ما من العاصي بقدر
مد يد أقام البيته أن العبد عبده، أو دعه الميراث، فقتلهم بالعبد، ولم يصبر أباهه ويبيع
مدعى السر، بصفاء، وأبنته حمتم الله للمقر في الحكم، وإن كان العبد في يد العاصي
الميراث، وإذا حمتم به لمصر صا، العاصي مع مدعى السر، ما حين تدعيان على ذي
اليدين، أو ذلراً

وذكر ما لا امر سمعنا ان يشهد بمسأله اننى بعد هذا وهى ' هذه المسألة ليس
 صالحة كتب الى محمد أن الأمر كما تقر. إن العبد يقضى بين من له وبين المدعى
 بشروط معينين كما فى هذه المسألة اننى ومع الاستشهاد به وذكرنا اننا لو فاقضى فما
 انهيتم كل ما يصح جواب محمد فى مسألة العبد ' أنه يقضى بالعبد كله للمفر له.
 وذكرنا وجه ذلك أن مدعى الشراء يدعى الاستحقاق من جهة صاحب اليد الأول.
 والمغائب المقر له لا يدعى الاستحقاق من جهة صاحب اليد الأول، ولهذا يثبت الترجيح
 ليدعى القسب المقر له. وم - الحرف يقع الفرق بين مسألة العبد وبين مسألة العبد لأن
 الأخير مع امس لا يحكى احد. صما يدعى الاستحقاق على اعم، ولا يدعى احد
 مستحقا على مدعيه، وصاحبه من جهته حتى ترجح، ويقضى له وبين امس الآخر
 بمقتضى من هذا الوجه ومن سلبها من تتبع الدعى أن المهيمن من نصحيح جواب
 محمد، أنه يقضى بالعبد كله للمفر

وذكر بين مسألة العبد وبين مسألة الشراء فقال المقر له فى مسألة العبد غير
 محتاج إلى إثبات ملكه فى العبد بعد ما تقر له ذلك لأن العبد صمد ملكا له على
 لوجه الدعى ادعى بقرره دى المدعى فامتنع عن إثبات مدعى نفسه، اما حاجته إلى أن
 يبرر أن يبره مدعى الشراء مدعى غير خصم حتى يظل يثبت، فإن يدى اليد أن يصح
 من يده الخارج حتى يظل يثبت، وقد بين المقر له بما تقدم من ليدعى ' به مدعى الشراء
 قامت على غير خصم ' لأنها ثابت على مودعه، وبما لا يكون خصما فيما يثبت
 على صاحب اليد به، فطرد به المشتري، إلا أن يعدها لأنه على المقر، وأما من
 مسألة العبد مدرور صارت لادى الآخر هذا جواب اعم إلا أن لم يقر له على الوجه
 الذى أرادوا دعى من ممراته فبقي محتاجا إلى إثبات ' ما دعى به من غير خارج
 معى، والأخير خارج حقيقة يقضى بالمدعى بينهما

ولو كان من واحد منهما شاهدا واحداً حبس هذا العبد، ثم مات الخصم وصار
 للمير ميراثا بين الاخ، ثم اقام كل واحد منهما شاهداً آخر، وركب البيبان، قضى

(١٦) فكفى بالأصل، وكذا من بقية نسخ "أ"

(١٧) ومن الأصول "إثبات الملك ما دعى"

كان أقام شاهدان على العم، تبطل شهادتهما بغيره، القاصي للأجسي بأقاربه، علوي أن يطال الشاهد الواحد، فإن جاء بين الأخ للشاهد على الأجسي، لمص له بأقاربه؛ لأنه لم يهرس مدعيه عليه بغيره الأجسي؛ لأن بينه الأجسي ذات على العم، وابن الأخ لا يدعي تلقى المثلث من جهة العم، إنما يدعي ذلك من جهة أبيه

١٦٨٦٢ قال محمد بن الطاهر أَيْضاً: دار من يدعي، جل يدعي أنها داره، فأقام عشرة أبناء داره ورب من أبيه فلان، لا وراث له غيره، وأقام حر على ذي اليد بينه أنها دار أبيه فلان ممت، وورثها سائر أئامه وأخيه هذا الذي الدار من يديه، لا وراث له غيرهما، وتو اليد بجمع ذلك، ويدعي أنها داره، ورثت البستان، ذكر له بغيره بالتدوين الخارج الأجسي، وهو أخى ذي اليد أرباباً، ثلاثة أرباباً للخارج الأجسي، وورثها لأخى ذي اليد، ولا شيء لأخى اليد، فكذا ذكر في الكتاب من غير ذكر خلاف، من مشايخنا من قال: ما ذكر في الكتاب قول أبي حنيفة رحمه الله، أما على قولهما يجب أن يعضى بالدار بينهما اثلاثاً، ثلثها للخارج الأجسي، ورثها لأخى ذي اليد وهذا القائل جميل هذه لسالة فرعاً لمسألة أخرى ذكرها في كتاب الدعوى.

وصورت، ومن في يديه فار شفع فيها رجلان أحدهما يدعي كلها، وأدعى الآخر بعضها، وأقام جميعاً البية، ذكر أن الدار يعضى بينهما أرباباً عد أبي حنيفة على طريق التنازع، وعصم، بنفسى منهما اثلاثاً على طريق التصديرة، فهنا يجب أن يكون كذلك؛ لأن الخارج الأجسي ادعى لنفسه كل الدار، وأخو ذي اليد ادعى لنفسه نصف الدار، ومهم من مال هذه المسألة على الفرع، وما ذكر من الجواب قول: الكل، عرف ذلك برؤية ابن سماعة في فوائده "عن محمد أن القاصي يعضى بالتدوين الخارج الأجسي، وهو أخى صاحب اليد أرباباً

وسيد ذلك أن الأجسي مع أخى ذي اليد كل واحد منهما يدعي جميع الدار لأبيه، لأنه يدعي أنك لنفسه بطريق الميراث عن الأم، وصح دعوى أخى ذي اليد بجميع الدار لأنه، كتب صح دعوى الأجسي؛ لأن أحد الورثة يتعصب حصصاً عن الميت فيما يستحق له، وإذا صح دعوى كل واحد منهما جميع الدار، صار كأن أباً كل واحد منهما حي، وأدعى نفسه كل الدار، وشهد الشهود بذلك، وهناك بعضى بالتدوين

الأبوين حصان، لكنه هنا يكرر نصف القدر لأخي لأخيه، ونصف أبي أبيه، وأخوه
 أحد، إلا أن أحدهما يدعى لنفسه من النصف الذي صار لأبيه لأنفسه، وهو ربع
 الكل، فإن من دعوى هذا نصفه، لأخيه كل واحد حصه، وهو ربع لكل، وأخوه
 لا يدعى ذلك الربع بنفسه، بل نصفه الأخي، لأن الأخي أنب كل الداء لنفسه،
 لكن لم يعط له بجميع القدر حصة "أخي" فإنه، ولا تنازعه لأخي ذي القيد
 صفة إلا في مقدار ربع، فيسلمه من وراء الربع للأخي، بخلاف مسألة الدعوى، لأن
 هناك مدعى الجميع يدعى بنفسه في الداء، ويدعى النصف يدعى النصف لا غير،
 وكانت المسألة على الخلاف، أما هنا بخلاف

هو قول القائل أنه إذا دخل مع أخيه في الربع الذي صار له، وبه له والد القوت
 بأن النصف الذي أصاب لأبي من هذه الداء مني ونصف بصغير، فيستورد عليه
 الاستحقاق بذكر مستحقاً من الكل، ومنه في يميني عن الآخر، وليس به ذلك لأد
 من حصة أخيه أديون الاستحقاق، وعليك بغيره، وجميع ذلك حصة في حصة
 خاصة، دون غيره، فهو غير بصري في كل من أبي، ثم قسم أحد حصته، ثم شهد
 بصرفه مني، فإنه يسوي كل مني نصيب لأبي الصري، ولا يرجع هو
 على أخيه فيسلم مني، لأن الاستحقاق وقع عليه مما هو حصة من حصة دون غيره

أو يقول مرة أخرى لا يحق مني قيد الاستحقاق ورد عليه، لأنك كنت
 فالقيد، ما أتاه فكنت خارجاً، وما كان يلقى مني أو بعض نصيبي لأبي كونه
 رجلاً، أو هو، أو غيره، الأخ يقول لذي القيد، هذا ما دعوى الربع لأختي
 لتصرف أبي نصيب حصته، لأن نصيب هذا المخاصم وأب مني، وما يصح
 هذا المدعى من الربع للأخي إذا كان كل الربع الذي للداء، أو إذا كان مشتركاً
 وبه، أخيه، لا يصح من نصيب أخيه، لأن الأخي صار نصيباً عنه فما صار لأخي
 ذي اليد بالتصا، وبه بعض عليه لا تصح على المقتضى، إلا إذا دعى مني المالك من
 جهة التقضي له، نعم أن القصد بالصرف إلى نصيب ذي اليد حصته

(١) حكماء لأصل، ومن طه طارعة

(٢) حكماء طه، ومن الامن، على اليد

قال: ولما كان لدى من يده الدلو لقرائه ووثب من أبيه بعد ما انكر الورثة، وبعد ما أقام اليه، فاعطوا فيه ربحاً وحياتاً مما لكانت لهم به حصة سواء، ففرض يثبته لرباع بطور الأجنبي، ربحه في أي شيء فأنه قد ورد له لم يصبه في حقه حصة، لأن قوله استحق ربح الدار بالبيعة، ورد به صاحب اليد يفتن ذلك الاستحقة، لأنه يصير صاحب اليد مع صاحب اليد^١ لأن الميراث من أحد الورثة لم يكن في يد الميراث حكماً على ما عرفت، وبهذا رأى اليد في دعوى تلك الطعن وبراءة مع يده الخارج لا يغفل عنه. فهو يفسح الأمر أي يده في حقه حصة، ويصرف حقه، وعدم ميراثه، ولو لم يعدم لم ير ذلك أنه ففرض يثبته في يده، فكانها

والمراد من ذلك ما ورد في الدلو لقرائه قبل فاقب اليه، ثم أقام اليه، ففرض يثبته للأجنبي، لأن إقراره في اليد في هذه الصورة صحيح في حق حقه، لأنه لا يفتن عليه حقه، لأنه بمجرد دعوى لا يستحق شيئاً، وقد صح إقراره في حق حقه صار حقيقاً في اليد على، فكان يده خارج لولي، فأنه أحسن وحسنه الدار الأجنبي.

قال: ولو كان الدار من الاستحقة أي من هذه الدار كانت رتبة، كانت وترتيبها من ثمانية دبر أحده دلال، وكونه غائب، فأنه الأجنبي يثبته من ثمانية دبر من أبيه، وحسنه الفاضل منه، فلا أحسن منه، مع حصر حقه في اليد، وثم اليه أن يفتن كتاب لأبيه دلال مات، ميراثه ميراثاً، وبين أحده في اليد، فإن يفتن لا يغفل عنه: لأن إقرار صاحب اليد في إقامة الأجنبي اليه صحيح في حق حقه على ما عرفت، ثم يفتن، وكونه ميراثاً من هذه الفاضل وأما الورثة، ففرض يثبته على أبيه لبيت وعلى باقي الورثة ميراثاً ميراثاً عن الفتى، فصار الثابت مضمناً على ما عرفت، على ذي اليد فلا يقبل يده على ذلك.

ولا كتاب لوارث اليد أو لغيره ميراثاً يده وبني حقه اعصاب على بعد ما أقام لأجنبي عليه، أي يده، وورثته في اليد، وفرض الفاضل منه فلا أحسن من الفاضل، ثم حصر حقه في يده، وأقام ميراثاً من أن الدلو كانت في يده، مات، وركبها ميراثاً وبني أحده، من الفاضل منه، لأن إقراره في اليد ميراثاً من هذه الصورة لا يصح.

(١) حكاه في الأصول، فكان في دعوى الأجنبي صاحب يد بعد صاحب اليد لأن ثبته

للمصداً عند امره بان فی هذا الاصل 'لا' من قوله 'لا' فلا يكون له ان يدخل قبله
بشيء

فلا من كتاب ادنى من دخلوا اقام بيته، انه اصغر من نفسه في حياته
بشيء ما كان، هم، وقد نسى، وفهمي ثقاتي به، ذلك، وحده وراثته ان
طبع سويك، وان مدعي مدخل في دعواه، وان سهره سهره، 'لا' كما هو ثابت في
بدلته في حسب السويك، لا است له لشيء له ذلك، لان له ما يليه خاتمة حيث

ولم عند ان ذلك مع عيبه من اقله، لا يكون بوابه ان يدخل فيما هي به
الشريكي، 'لا' الميع يعرف اني عيبه خاصه، فلا يكن به، يدخل بهد خلاصه ما
يد الشريكي، لكذا انصرف القدره، 'لا' لا يكون لشيء ان يدخل في
عيب الشريكي

قال ديوك، لا عند حسب عيب غير مصداً، بان عند غايه واحده، مع ذلك
دخل ودعي، ان اس عيب، وحده الشريكي في ذلك، ومنه لا، 'لا'، 'لا' من
عيب الشريكي، 'لا' كما ان قصه، القاصه انصرف الى عيب عيبه، ولما عيب
عيب العيب عن عيب الشريكي كذا انفراد الشريكي، 'لا' عيب العيب، لا بما هي
لغيره، 'لا' فلا يكون به حتى التواضع فيما هي 'لا' الشريكي، 'لا' عيب به بوجه ما يرجع
في عيبه من عيب الشريكي وهو قضاء القاصه، عيب العيب عيبه
عما يرى من الاستدلال، لا عيب يورث على الشريكي، 'لا' من عيب على الشريكي، 'لا'
هو الحكم، 'لا' الشريكي، 'لا' عيب ما هي، 'لا' كما ان القاصه على الشريكي به
الشريكي به، 'لا' عيب، الشريكي انفراداً هو لمع، 'لا' ان يمس عيبه، 'لا'،
عيب ذلك به، 'لا'، 'لا'، 'لا' على ما هي، 'لا' الشريكي به

١٦٦٥ قال ديوك انما كانت في يد الثلاثة، عيب واحد عيبه، وكذا دخل
البه، 'لا' اخو عيب وورثه، 'لا' ان له غيره، وعيب العيب بانسب بهذا الاصل، ثم ان
من الاصل مع الشريكي فسموا انفراداً هو لمع، 'لا' واحد، واحد، واحد، واحد

(١) حكاه في، 'لا'، 'لا' من الاستدلال، 'لا' الامر

(٢) حكاه في، 'لا'، 'لا' من الاستدلال، 'لا' الامر

[illegible][illegible][illegible]

٦٦٦ وس حسی رحیمی تُو یلک، مم ملک، فم اُ بقی الو صیه م و اند
ملکتی موم دلیم، الا ان یحس بم صیه مضربه او ار جلال ذلت، بان س ای ملکی صف

[illegible]

وان كان ملك الدر مع وفد فويله ، لو ما اسبه ديت بما لا يكال ولا يورث ،
فجوابه عيا له جوابم الدر : لان الحصى لا يستعمله وبن كان مكينه فراعهم ثم فثاقه ،
او ما اسبه ديت لم يكال ، بل من حصى وحده او كان من بعد ديات اشتغله التي
يصور مسميه ، كما يلقب من جسيها ، فضعفوا ذلك واحدا من راحة الشب فضاء او غير
فضاء ، ولا لابس لقرنه لا بد من حصى الخريف لان القسمه في هذه الاثنيه ، ابرار
لعين الحصى في حور الباس كافه ، ليس عيبا معنى لمادته بعدم تفرق بين الاحياء ، ألا
يؤى ان يكون واحد ، أب واحد يشبهه مع غير طفله ولا رضى ، والا يرى ان ثلاثة لم يشبهوا
آخر من طعام نباته ، والنسماء بينهم ، وكل واحد منهم ثلاثة كان ان بيع بعبه وهو
الثلاث مرارحه على بنت من ما كان مكناه به فبطل من كل واحد من الخريف من من
حي ابيت ولا كذب هالة الدر على حوايينا

۱۶۶۷ = ۱۰۰۰ مری داد نعلی خری ایی موضع محل اقامت بیہ غنی حسین قہ
 آخرہ لایہ دانہ، لا یعلمون لہ، اور تاغیرہ = خلافت لہ، بیہ آب بہت المیتہ، یہ جعب
 اشرف بیہہ، یعنی، ولا اسانہا = نہ اسمہ لا یعلمو بہ، ورنہ سبہا، فائدہ الا خری
 آئی۔ حلالو بہاب، ورنہ بہ مسجد الشہودانہ ورنہ لا یسمون بہ، ورنہ غیرہ، وگا احد
 اقامت علی سبہ اشرفہ ہی شہاب، ولا اسالہ بیہ عدم خداد جیم الورثہ

١٦٨٦ = ١٠٠٠ في بازار مشرق هي في بروجدها. رعدار في ابيهمسا دار، اقام

أحمد سائيه ان هذه الدركات لأمه ماتت، وتركها ميراثاً بيني^(١) وبين أبي أوبه فله ثم ماتت الأم، وترك ذلك أربع بيني وبينك، وأقام الآخر بينه أن هذه الدار كانت لأبي مات، وتركها ميراثاً بيني وبينك، قال أحمد في الثاني ادعى ثلاثة الأربعة لنفسه، ولا تقبل بينه الآخر، لأن الآخر يدعي النصف لنفسه، وهي في يديه، فيكون ثلاثة أرباعها فقلت من قبل أمه، ونصف الربع الآخر له من أبيه، ونصف الربع الآخر بحكم إقراره.

١٦٦٦ رجس دعوى على امرأة له تزوجها ولم تكثر، ثم مات الرجل، فماتت فتعصى ميراثه، فله ميراث، ويملك له لو كانت المثلثة حية، كأنكر الزوج، ثم ماتت المثلثة، فله الرجل يطلب ميراثها، ودعم أنه تزوجها، أنه أميرك، ذكر المثلثين في المتن من غير ذكر خلاف، وفي المثلثة الثانية خلاف بين أبي حنيفة وصاحبه، على قول أبي حنيفة لا ميراث له^(٢)، وعلى قول أبي يوسف ومحمد له الميراث، ذكر الخلاف على هذا الوجه في إقرار الأصل.

١٦٦٧ ولو أن امرأة ذهبت على زوجها أنه طلقها ثلاثاً، وأنكر الزوج ذلك، ثم مات الزوج، فماتت، وطبقت ميراثها، قال لم أر بهذا، وكذلك إن كانت أكلت نفسها، ورعت أنه لم يطلقها قبل موتها، وكثير من هذا الجنس من عهد السلف ذكرناها في كتاب أدب القاضي والشهادات - والله أعلم -

(١) وفي الأصل "ميراثك بيني وأبي"

(٢) هكذا في هذا، وكان في الأصل وهو دمائها، وهو معنا

الفصل العاشر

في دعوى الرجل النكاح على المرأة

وفي دعوى المرأة النكاح على الرجل الآخر

١٦٨٧١- قال محمد رحمه الله في رجل ادعى من امرأته بزوجها ، فقام
عنى ذلك به ، فذهب به إلى على رضى فصرمكرك به برأيه ، فذهب به إلى على
قال لا براءة لك ، فذهب إلى على فزوج ، فذهب به إلى على فزوج ، فذهب به إلى على
عليها بالزوج ، فذهب به إلى على فزوج ، فذهب به إلى على فزوج ، فذهب به إلى على

وقال بوجوبه رحمه الله لو أقام رجل به على امرأته بزوجها ، فذهب
لحقه به على هذا الرجل انه تزوج ، فذهب به إلى على فزوج ، فذهب به إلى على
وقال وقت ، من ادعى هذا لأنها ظلمت له على كذا لا براءة لك ، فذهب به إلى على
به امرأته ، فذهب به إلى على فزوج ، فذهب به إلى على فزوج ، فذهب به إلى على
لا براءة لك ، فذهب به إلى على فزوج ، فذهب به إلى على فزوج ، فذهب به إلى على

١٦٨٧٢- وفي ما ذكره شام قال ، سأل محمد عن رجل وامرأته في ذلك
ادعى الرجل ان امرأته زوجة له ، فذهب به إلى على فزوج ، فذهب به إلى على
الامرأة بزوجها ، فذهب به إلى على فزوج ، فذهب به إلى على فزوج ، فذهب به إلى على
الامرأة بزوجها ، فذهب به إلى على فزوج ، فذهب به إلى على فزوج ، فذهب به إلى على
بأمرها امرأته ، فذهب به إلى على فزوج ، فذهب به إلى على فزوج ، فذهب به إلى على

١٦٨٧٣- وفي ما ذكره عن أبي يوسف في رجل وامرأته في ذلك
المرأة بزوجها ، فذهب به إلى على فزوج ، فذهب به إلى على فزوج ، فذهب به إلى على
بأمرها امرأته ، فذهب به إلى على فزوج ، فذهب به إلى على فزوج ، فذهب به إلى على
بأمرها امرأته ، فذهب به إلى على فزوج ، فذهب به إلى على فزوج ، فذهب به إلى على

وفي ما ذكره عن رجل وامرأته في ذلك ، فذهب به إلى على فزوج ، فذهب به إلى على

[illegible][illegible][illegible]

ولو اختلف في ذلك ، دلت الفتنة على بدو حركته ، ومن دلت على بدو أثره ، فهذا الأمر عيب اوجه ان يكتفيه غصصه في الكبح ، ويعمل الوجه ، ومقتضى ما في ذلك ، قال واحد من الحكماء : ما عيبه ، قال : وسع له حل ، " ، له مناعته حمله إذا كان الفتنة أن يمد حمله حمله ، دون ذلك ، قال : عيبه ، عيبه .

١٦٨٧- ربي الثانی یوازہ مراد فقید شہیار احمدی، بکلی واحد مصباحینہ
تجارت دیا مرنے کے بعد سے صاحب و عیون، تعب ان مودی کی کل واحد
میرا افسانہ، رفت مری، در جوشه الاول، وسط عبد مال الوقت لاجلہ الاو

الفصل الحادى عشر

فى الرحلة بين يدي عيان بالأيدى

١٦٨٧٨ - دى حاص مستأجر احتوت سلم 'الخافز' من رحل ، ومعه التبرى ،
 فجاء صاحب الخافز ، واستمر السلم "من يده مستريح ، فسلطه على وجهه .
 كان سلمه "مستريحاً ، خافز ، وهو ليس من آلات صناعه مستأجر ، فاقول قول
 صاحب الخافز مع هذه ، وإن اختلف ، وجع للتبرى على مستأجر شمس السلم " ،
 وإن كان من آلات صناعه مستأجر ، فاقول قول المستأجر ، ولا سبب لصاحب الخافز
 على السلم "

دعى 'مساوى أبى البيت' فأتكم المقدس عند أن يكون حذوه دى حاصى به
 يده فالحاصى يده على يده أولاً ، فلا حلف أدفع عنه الخصومة ، وإن كل يعطف
 على ذلك " ، وقد عملاً يكاد يصح ، لأن حلفه الكول الإقرار . وسه على الخصم لا
 يثبت بصريح الإقرار ، فكيف يثبت بالتيكول الذى هو عدم الإقرار

رجل لدعى محدوداً فى يده وجل فله حكمة . وأن صاحب اليد أحسن منه بخير
 حق . فقال صاحب اليد ، إن هذه الحدود كان فى يده دعى ، بما أنه أخيه من يده
 حق ، فالحكمة على يده . هل يؤمر لدعى عليه بالسلم إلى لدعى فله من الإقرار .
 وقد قيل ' يؤمر بالمسلم إلى لدعى

١٦٨٧٩ - دى حاص وحلال فى دلى يدعى ك . أحمد سبب 'بما فى يده' ، فدى

(١) حكما فى ط ، وكان فى الأصل دى حاص . سكتى احتوت

(٢) حكما فى ط ، وكان فى الأصل دى حاص . سكتى احتوت

(٣) حكما فى ط ، وكان فى الأصل دى حاص . سكتى احتوت

(٤) حكما فى ط ، وكان فى الأصل دى حاص . سكتى احتوت

(٥) حكما فى ط ، وكان فى الأصل دى حاص . سكتى احتوت

(٦) حكما فى الأصل دى حاص ، وإن دى ط . لفظ

عرف المخاص كون الدار في يد أحدهما جعله لصاحب اليد، وإن لم يعرف كونيا في يد أحدهما، وعرف اليد بسبب في يد ثالث، فكل واحد منهما مدع ومدعى عليه، فإن أقام اليدين على اليد، قضى باليد لهما، ويجوز للدائر في أيديهما، وهذا لأن دعوى اليد مقصود، كذا أن دعوى اليد مقصود؛ لأن جانب يتوصل في الانتفاع بالملك والتصرف، فكما يصح دعوى ملك يسحق دعوى اليد، وبعد إقامتهما اليد على اليد بمعنى يملك لهما، لا يتواءم في الدعوى والإنشاء

فإن قيل أي فائدة في إقامة هذه اليد وفي هذا المقصد؟ قلت: فائدة أن القاضى إذا سمع الب على اليد لهما، وقضى باليد لهما، ثم "وجعل في يد ثالث يتزعمها من يده عند طلبها، وليس ذلك لا يتزعمها من يد الثالث

وإن قامت لأحدهما يد مسمى باليد له، وإن لم يكن لها يد، ولا لأحدهما بحلف كل واحد منهما عن دعوى صاحبه، كما لو ادعى ملك في هذه الدار، فحلف كل واحد منهما اليدين أنه مسمى في يد صاحبه، فإن حلف يرى كل واحد منهما عن دعوى صاحبه، ويوقف المخاصي الدائر على أن يظهر حقيقته أحدهما، ولا يجعلها في يد واحد منهما، لأن الخاصي لم يعرف اليد لأحدهما حتى يجعلها في يد صاحبه، وقد يرى كل واحد منهما عن دعوى صاحبه بخلاف، فيوقفها، هكذا فإنه بعض الشايخ فر شرحه، وذكر محسوم في شرحه أنهم إذا اختلف في مخاصي لا يجعلها في يد واحد منهما، ولا يبرعه من أيديهما، وإن نكل أحدهما عن اليمين، وحلف الآخر، لم يجعلها القاضى في يد أحدهما، لأن الخاصي لم يعرف كون الدار في يد التاكل " - والتكون يدل توهمه، والبدل والإقرار من الإنسان إذا أصبح فيه في يده، لأن دله وإقراره حجة عليه. وليس بحجة على غيره، ولكن يحق التاكل من أن يتمر من الدار، لأن تكوله حجة في حقه، وإن وجد المخاصي الدار في يد ثالث، لا يبرعه من يد الثالث بأنفسه يبرهني، لأن التكون يدل أو إقراره دلالة، ولو وجد الإقرار صريح، أو وجد البدل صريحا بين هذين، فإنه في لا يبرع الدار من يد الثالث، لأن يد لهما وإقرارهما يعمل

(١٦) حكاه في طوم، وكان في الأصل وقت؛ أو .

(١٧) وفي الأصل، في يد ثالث التاكل.

دفع ساذجة الآخر، وبيته لها المنصر دسوقه، وإنا نأب به العاصي ماذا ينقصه عني؟
يقول لنفاصي أطلب من أن نضع هذا من تناقصي، وثقرو هذا السي في يدي.

١٦٨٩٦ - وفي موافق سلسله عن محمد في أجمية أو عهدة تنزع مهبها
مرفقا، كل مرفق يدعي أن له، وهي يديه. فشهد الشهود لأحد المرفقين أنها في يده
أشهدوا لها أنها في أيديهم، فإن لم يسألهم القاضي عن تعبير ذلك، ولم يريده،
فهو مستقيم، وسألكم عن تعبير ذلك، فهو أدنى وأحسن. وهذا لا يلبس
الأخيه والعيضة، إنما يجب بالدليل، وعسى يرى القضاة شيئا يظنه دليلا على اليد، ولا
يكون كما ظن، فلو سأله يرون النساء، فهو حسن، وإن لم يسأل، واكتفى بما قالوا،
فنه ذلك، لأن السؤال عني يفتن إلى بطلان الشهاده مع كون الشهاده صادقه، وهو نظير
ما لو شهد الشهود بذلك، بطن، أو شهدوا بالدين الطلق، وفحص القاضي شهادتهم
من غير أن يسألهم عن سبب السبب، كذا ههنا، ثم من عرفه اليد على
العيضة والأجمية، فقال في العيضة إذا كان يقطع الأسجد منها ويبيعها، أو يتصدق بها
منفعة تفسد حره، أو أشبهه، يستدل به على أنها في يده، وقال في الأجمية إذا كان
يقطع القصب، ويأخذها لتصرف إلى حاجة نفسه أو للبيع، أو ما أشبهه، يستدل به على
أن اليد التي هو دليل ذلك، وهذا لأن اليد التي هو دليل ذلك هو العبرة عن التصرفات
التي تخص بالملك، ومعه الانتفاع المطلوب من العين، وهذا لأن ذلك لا يراد لبعثه،
والما يراد للانتفاع به عين، فإذا شاهدنا تصرفه على الانتفاع بطوب من اليد من غير
منافع، علمنا أن اليد التي هي دليل ذلك نسب في حقه، فلهذا لا ينتفع بالطلب من
الأجمه والعيضة والحصب وخيش والقصب لا الرراعه السكس، وما شاهدناه يقطع
النجير والقصب ويبيع به بعا وغير ذلك من غير منافع، فقد علمنا باليد التي هي دليل
الملك، فبعضي قد يمانك

١٦٨٩٧ - وفي كتاب الأفضة وإنا منازع الرجل من دار، وكس واحد مهبها
يدعي أنها في يده، فأناء أحصم سة أنهم رأوا فراجوه هذه سارة، ورأوا علمانه
يدخلونها ويخرجون منها، بالفاصر لا يقتضي ما لدى سبه به اليهودي وصف له

حتى يقولوا كانوا منكرا فيها، هذا قاصداً ذلك محبباً لي - صاحب التلميح
ولذلك ردد ذكره - مبررة للمفارقة هي غلطوب من عري، وإنما لا يتحد
استحواضهم من غيرهم وإنما ينفذ فيها، إذا بحد من كفي فيها، ما لم
يسهلوا عني ذلك - بغيره من مذهب علي يقاتل في كفي

١٦٨٨ في من مذهب علي ودار عري، جلال في دة وحدهم وأما في
النسج، والآخر مذهب، ليس - لأنه لراك - في السراج، رنوكة، راء في السراج،
عصا بده بيضا، وهو كان أحدهما بقود لده - وأخر يسولها، فخصي بالذهب
تقديراً لأن ليلته، فإنه يكمل باله - فلهذا، وأما من لا يده يد سم يكن ذلك

فإن من - بده من كفي على المذهب، فهم مذهبها بده بدمق، وكما أن
عليه دليل الملك والاسماني ذلك أفك أيضاً

فلهذا الاسم من يكون نبيلاً على الملك، وكان سمعاً لا يحصى في ذلك في
العالم - ومما أن لا يوجد ذلك في الملك، إلا من الملك، أو - بده من الملك
بغيره، فلهذا لا يدري عني ذلك، وهو في ذلك كيم بكون - من الملك بكون من غير
الملك فلا يكون - ولا عني ذلك، ذكره الملك في مذهب السراج، ولم
ذكر مذهب الملك، فلهذا سمعاً، فلهذا، والأخر مذهب، فلهذا مذهب
يبيح أن يعمى من هو الملك، لأنه لا يعنى بالعدم، إلا ذلك - ملك
يتعلق بالعدم، ذلك سمعاً به غير الملك، فكان لإهداك بالعدم، من على الملك

١٦٨٩ قال في اجتماع مذهب علي ورجل جالس، ورجل آخر مذهب به
وكل واحد منهما يدعى بالعدم، فإنه عني بالعدم، فلهذا سمعاً، فلهذا
وغير ذلك، فلهذا سمعاً، وكان واحد منهما يدعى بالعدم، فلهذا سمعاً، فلهذا
وذكر مذهب الملك في مذهب الملك، فلهذا سمعاً، فلهذا سمعاً، فلهذا
به لا عني مذهب القصب، لأن القصب على الساطع، بده عني الساطع كالمعلق به،
فلهذا سمعاً

ثم الفرق بين مذهب علي ودار عري، فلهذا سمعاً، فلهذا سمعاً، فلهذا
سمعاً
فلهذا سمعاً، فلهذا سمعاً، فلهذا سمعاً

سبعا بضم السين ، لأن الدعوى ، الدعوى دليل قيد ، بل لأنه مما علم أن البساط ليس في
أصبعها ، علم أنه ليس في يد صاحب ، لأن اليد على البساط لا تسد لأحد الطرفين ،
إما بترتيب اليد عليه حسب باليمن والمحمول ، أو بفعل يصعد به الفصل والحقول ، وإما
يكونه في يده حكماً ، بأن كذا في يده ، ولم يوجد شيء من ذلك هو البساط ، فثابت أنه
هو قهراً عن عارضة الطرفين ، فإذا علم أنه ليس في يد غيره ، ولا في أيديهما ، وهما
بدها ، يقتضى سبها لأسوة مع من لا يكون ، وحسب الدار إن نام له من أي شيء .
لأن الطريق سبها لا يدل على اليد لم يعلم أنه ليس في يد غيره ، ولأن اليد على
الدار قد يكون السبها ، ولا لا سبها^(١) . والعاصي إن علم أنه ليس أحد في الدار
سائياً ، لا يعلم رزق ثوب بدلا حاضراً^(٢) ، لأن الدار بعد في مكان الذي سبها فيها يد
لمحيط عايناً لا يتحول عن ذلك المكان إلى مكان آخر ، فيكون هذا من حفظ له ثابتة على
الدار حكماً ، إلا أنه حين سبها اليد ، ولقاضي إن لم يفسد يد مع به المدعى ، إن
للمدعى بحكم الدعوى بد علم أن مدعى عليه ليس في يد غيره ، وأنه يثبت مد العلم
في الدار ، وبما في المتن .

وهي شرح المدعى على دليل القيد هو التقلبات فعلاً لا بمسور نيوة بدون
القل ، كالنفس والفسر ، أو فعلاً يحصل عنه نفس ، كما رتب في مدون ، وهي غير
أشياء ، ومن دس الد فعلاً أو حذ من ذلك في الحال ، كما حكى في ثنائيه وغير
ذلك ، ومن ليس يدلي البند في التقلبات فعل بغير مدون نفس ، لا يحصل في الحال
الفن كالعلم من على البساط ، وه ليس دليل اليد في غير التقلبات فعل بر جدي غير
الملك ، كالنفس و سرم في^(٣) ، ولا بد ذلك . وقد ذكره الله ، مع ما ناهى في
كتاب الشهادات

١٦٨٩ - مثل التسع العاصي لإمام مجلس الإسلام محمود لا ورجدي عن

(١) وفي الأصل : لأن

(٢) حكى في طبعه ، ركب من لأمرى والاحاط

(٣) حكى في طبعه ، وفي الأصل : لا لا يحيط

(٤) وفي ف الخط

فصيح في يدي رجل أثبت رجل آخر يده عليهما بطريق التمثيل، فأقدم الذي كان تصيح في يده بيته على التمثيل، أن الصبح منك، وأنه أخذ من يده بطريق التمثيل، قال قبلت بيته، ولحق بالصبح، وأسرع من يد التمثيل، وسقم إليه، ولو لم يكن له بيته، وأراد للتمثيل، سحب، والله ما كان هذا التصيح في يد هذا البدي، وبأعنت منه بطريق التمثيل، قال له ذلك.

وكذلك لو ادعى على التمثيل إقراره أنه كان في يده، وأراد أن يحلعه على ذلك، قال له ذلك، وطعن بعض مشايخنا أن في التمثيل في هذه الصورة نوع ظن، لأن التمثيل لرجل، النكول الذي هو الإقرار، واليد على العقار لا ينسب مجرد الإقرار، فلا يكون في التمثيل فائدة، وليس الأمر كما ظنوا، لأن تمثيل التمثيل مهماليس لأجل إثبات كون الصبح في يده، لأن ذلك ثابت يتفق المدعي والمثمل، وإنما التمثيل لأجل إثبات التمثيل والأخذ من جهة، وأخذ العقار، والتمثيل عن يمين الإقرار، ألا ترى أنه يصح الإقرار بمصعب "العقار، والتمثيل ليس إلا الأخذ بطريق التمثيل.

١٦٨٩١ - وسئل هو أيضاً عن رجل ادعى على آخر أن هذا محدود تلقى في يده هذا كان في يدي منذ خمس سنين، وأن هذا الرجل أحسب يده محسباً، وأخلم على ذلك بيته، قبل، بأمر القاضي المدعى عليه بالتسليم إليه، لكن لا بصير المدعى عليه مقضياً عليه حتى لو أني بالحج، نسب بيته.

ولو أن المدعى عليه ألام بيته أنه هذا المحدود كان في يده منذ عشرين سنة، وأن هذا المدعى أحدث يده عيب، هل تصل بيته "بعد حين يسمى أن لا تصل، وقد قيل، يبيح أن تقبل، ويترك المبيع في يد المدعى عليه، ويكون هذا من باب العمل بالبيعة، وذكر في إدادور جبر الخياط مع الخياط إنا ادعيا متاف في يدي الأخير، فلا كان للمتاع والأخير في يد الخياط أو حدوده بالقول قول الخياط، وإن كان في دار الأخير، أو في المسكة، فالقول قول الأخير.

١٦٨٩٢ - وفي القدوري، لو أن عياطاً يحيط لوباً في دار حسن، وغناز عافى الثوب، فالقول قول صاحب الدار، وعه أيضاً، لو خرج من دار حسن، وعلى عاتقه

متاع. فإن كان هذا الرجل الذى على عاتقه هذا المتاع يعرف بيعة وحمله، فهو له، وإن لم يعرف قبلك، فهو رب الدار، وهكذا روى إبراهيم بن محمد

١٦٨٩٣ وفى الصدورى أيضاً: من حمال حليد كدرا فى دار بزاز، اغتصبها فى الكثرة، فإن كان من حمال البر والكثرة مما يحمل، فالتقول قول البراز، وإلا فالتقول قول الحمال.

١٦٨٩٤ - وفى نوادر ابن سماعة: من لم يوسف رجل دخل من دار رجل، فوجد معه مال، فقال رب الدار: هذا مالى أخذته من منزلى، قال أبو حنيفة رحمه الله: القول قول رب الدار، ولا يصدق المداخل فى شيء ما خلا لياحه التى عليه إلا كانت الثياب ما غلبت، وقال أبو يوسف رحمه الله: إن كان الداخل يعرف بصناعة شيء من الأشياء، بأن كان حمالاً يحمل الزيت، فدخل وعلى رقبته رقبة، أو كان من بيع الخبز، ويطوف بالمتاع فى الأسواق، فالتقول قوله، ولا يصدق رب الدار عليه.

١٦٨٩٥ - رجل أجر عبده من قسوة أو غيابة، ثم نفى عنه من العبد عبده فى الطريق، ومعه متاع، فزعم أنه له، وقال المستأجر: هو لى، قال أبو يوسف رحمه الله: إن كان ذلك المتاع من صناعة المستأجر، فالتقول قول المستأجر، وإن لم يكن من صناعة المستأجر، فالتقول قول رب العبد، فإن كان فى منزله للمستأجر، فالتقول قول المستأجر فى الوجهين جميعاً.

١٦٨٩٦ - وفى نوادر لمعلى بن إسماعيل يوسف رجل اصطاد طائر فى دار رجل، فإن لم يلق على أنه على أصل الإباحة، فهو للصائد، وإن قال رب الدار: كنت اصطدته قبلك، أو ورثته، وأنكر الصائد، فإن كان أخذه من الهراء، فالتقول قول الصائد، وإن كان أخذه من شجر فى الدار وغير ذلك، فالتقول قول رب الدار. قال أبو الفضل رحمه الله: هذا خلاف جواب الأصل.

١٦٨٩٧ - روى أيضاً: رجل بقود قطاراً من الإبل، ومن يعبر منه رجل وأبوه قادمى القاد والراكب كل واحد منهما يعبر كله، قال: إن كنت على النهر حمولة الراكب، فالإبل كلها للراكب، والقائد أجير، وإن كانت السعير عربى عن الحمولة،

صغر ك شخص من ، وأقام الأثر به ، أنه راعها بعد بنو عن بصر رفاعي . بحيث في تكون
اليهينة صاحب اليد : لأني هي المثبتة

١٦٩٠٣ - بشر عن أبي يوسف قال قال أبو حنيفة رحمه الله أنه إذا اقتربت بعد
وقته روحها أنه كان طمعه نكاحاً في مرضه موته ، وأنه لم ينص عديها حتى ماتت ،
وقالت الورثة : عطفك في حاله الفصحى ، فالقول قول المرأة ، وأنسأته من أن هي كسب
الطلاق ، وإذا أوردت مهر براءه ، مريض لم تذكر عاتمة ، فقال أبو أوفى الراية ، وهو
وفاً واحداً ، يشهد به الورثة أنه كان صحيحاً يوم أخذت به الورثة

١٦٩٠٤ - وهي أبو حنيفة قال : سئل عن رجل في يده موه ، قال
له رجل : بعثك هذا الثوب بعمدين درهمين ، فقال صاحب اليد : وهما لي ، فالقول
قوله ، ولا يلزمه الخمسون

١٦٩٠٥ - وهي أبو حنيفة عن أبي يوسف رحمه الله رجل أنسرى من رجل
عفاه وقبضه ، وبغده الثمر ، ثم أقر بعد ذلك بالحب لبائع ، فقال هذا العبد لفلان ،
فأرد بالثمن أن يقبضه ، فقال العبد عدي ، فقال بقر : إن بعثت ابني بثلث درهم ،
فالقول قول : قال من ليس ' إن العبد وصل إلى الثمر من قبل امرأته ، فيكون القول فيه
قول المقر . قال : ولا يشبه ذلك بخلاف الرجل يعيد في يده لرجل ثم يقبض ذلك العبد إلى
المقر من قبل المقر . قال : وكذلك رجل أقر بعتد لرجل أمس ، وأقر المقر له بالعبد اليوم
للمقر الأول ، فقال المقر الثاني : العبد حبيبي . وقال المقر الثاني : إنما أقوم بذلك
لأني جعته منك اليوم ، وإذا وصل إلى من عبيك . فالقول قوله ، ولا بأحد من إلا
بائني

١٦٩٠٦ - وإذا ادعى على آخر عروسة كذا بالجوار ، ومضى الشاخص للمدعي
بالعروسة بينه أمها ، ثم حبلت المتقضى له بالعروسة ، والمتقضى عليه بالعروسة في
الأشجار والسكنى ، ولأية لم يجد شيئاً ، فقبل الثمن قول المتقضى عليه : لأنه
صاحب يد في الأشجار والسكنى حقيقة ، وقبل الثمن قول المتقضى له بالعروسة .
لأنهما اختلعا بهما هو متصل بملك المتقضى له ، وهو الأرض ، فيكون صاحب اليد فيه
اختصاصه المتقضى له بالعروسة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
شهر، وإمام الأئمة أبي عبد الله عليه السلام، صلى الله عليه وسلم

١٦٩٢- روى العيون رجل من بني تميم من بني جرهم، وقال: «والأرض
تلاجر» أجرب، وأمري وقال: «الأجر» عصبيا، ثم أجربها فلانقول قول رب
الأرض، لأن الأصل أن يكون ذلك منافع الأغنياء للفقراء الأعيان، والآن أجرب يعصونه
العصب أولاد بني ذلك نفسه، وكوفي فيها ذو اليد، لم أجرب، بل ذرب الأرض
أفترقت أن بني عينا، ونزل حرمها، وقل ذو اليد، عصبك منك ربيتها، ثم أفرقتها،
يسمى الآخر عن الأرض مية وحلى الأرض عبرة لئلا، فما أصاب الأرض، فهو
لصاحب الأرض، وما أصاب الماء فهو لذى اليد، لأن العرف من الله لذى اليد، إلا
ما أصل أن يعمل لأبناء نفسه، وروى الأرض يعني خلاف ما هو لأصل

ولو قال صاحب الأرض عصبتي على بنية، فالقول قوله، وإن أنكر له، فبينة
العمامتين، ولو قال لعنه عصبتي بك ألفاً، ورويت لبي عشرة آلاف، وقال
القول لا، من ميراثه، فالحقول تسمى له، ولو قال لعنه من عصبتي ألف
والعشرة آلاف، فالحقول للمعه له، ولم يقل عصبتي بك ثوباً، وفقدت حظه معير
أمره، وقال لعنه من عصبتي التميمي، أو قال من ميراثي بنية، فالحقول للمعه

١٦٩١٤ من محمد رحمه الله في المذبح الصغير في سر نورجل إلى جبهة
مسألة ١٠ وأرض برجل خيف المسألة متصل بها ادعى صاحب البئر أن المسألة له،
وادعى صاحب الأرض أن المسألة له، فهذه المسألة على وجهين إما أن تكون المسألة في
يد أحدهما، بأن كان البئر من أحدهما، أو زوج أحدهما عنده، وفي هذا الوجه يقتضي
المسألة لفحظ البئر، وهذا ظاهر، وإما أن لم تكن المسألة في يد أحدهما، ففي هذا
الوجه يقتضي المسألة لصاحب البئر عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله، وهذا في
حيفه يقتضي أنها لصاحب الأرض، وهكذا ذكر المسألة في الكتاب، بعض مسألتنا
قالت: هذا الخلاف فيه إذا كان البئر مع الأرض مشتركون.

(١٦) حكيمه ذات م. معتمده. ميسر طبر ما- كليل او السبر. به مياغ بسا. على قدر احاطه.
وقال في الأصل: ميا

[illegible]

هذا إن تمت مسألة خسة بناءً على صفة الجرم، وإن تمت استاءة كما ذهب إليه بعض الساج، فوجه توجيهه من المسألة يد الظاهر ساعد لصاحب النص، فإن له عليها جد استعجاب، لمزيد من حجة، ألا يرى أن صاحب الأثر لو أراد أن يجمع على لقاء اثنين عليه، نسبه به، والثقل قول من تشهد له الظاهر

وجهه هوذا ابي حبيب. يا المنظر هي جبال صاحب الأرض اُنرى، فيكون به
 أولى بيته. ان اخرج اسمه بالأرض من النهر صوبه وقعره. ههنا انهم مسمون
 بولوى كل واحد منهم صاحب مختلف النهر. وأما منى لأن كل واحد مما يصلح
 للزروع والنهر من. والنهر لا يصلح لذلك، فكانت انفساء صاحب الأرض أولى. كما
 قلنا في المذبح مع رب. النار، اختلطت في لوح. وهو بين الأوبن المركبة، وبنه
 بعضى لرب ثمر، كذا هم، ولأن يد صاحب الأرض اس منه موضع سبيل. لأن هذا
 الموضع كان ثمر بين الأوبن. ثم صار سبيلاً لرب. فكان مسموياً لرب، كما هو

[illegible]

وحرر عبد الله بن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يَذْكُرُ مَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهُوَ كَأَنَّهُ يَتْلُو بِحَبْلٍ مِنْ حَبْلِ الْجَنَّةِ»

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

وعنه انه قد استباح فصد سحوق حتى لا يحلف به فالدفع ح ووجه ذلك
أنه إنما هو من غير تكذب أصلي ليس به إلا أنه لا يعد تكذباً محضاً يطلو بها
لأنه التمسك بالصدق بما يحسن حاله نفساً في الولادة هي بدعيه، وراى
المرحوم بصرف اليد عن خلافه إلا أنها لم يعمد عاصبه، بل هو أداء الشهادة
استقامت به على ذلك، والبرية لأخرى عذبت حبيبة خاله، ثم ان الذي هي به
التي به عاصبه فيها بهم في الشهادة مستعصم به بالصدق به على ذلك، أو على
الاحتمال في غيره، ولأنه امر به في ذلك، والآن الأخرى طالت الذرع عما يورد الله عز وجل
والأثر في صريحه، وإن وجه الدعي في الشهادة مثل ذلك من جهة، فليس به أداء الشهادة
كذلك، بل هو أداء على ما هو من الخراجين، وفي ذلك ما قد عرفت، والآن من الخراجين
سواء، وهذا لا يمتنع في البينة، وإن يفتى في تكذب بحد في البينة، لأن البينة
القول لا ينسب به يكون، فهو كاشعير في رواية، لكن لا يمتنع به كماله هذا، لأن
المقاضي وجد كبر في من محضاً يطلو به أداء الشهادة بالصدق به لغيره، لعدم
التصديق به من جهة ذلك، وعنه في المبرق الآثم المقتضى لأعم من صرف اليد عن صرف
اليد، كذا عرفت، فذلك من جهة الكوفة ومكة، لأن ذلك الدعي من تكذب بدعي
اليسير على وجه لا يحد به محضاً يطلو به أداء الشهادة، لا يطلو به منهجه والعقابي
والدعي قد بينه أنه هو يقع بطلان وإلحاق، لا يحد به لأنه من جهة ذلك من جهة
ولا يصح من جهة التبريد يقع الخلق، فالتقاضي هو، حد من محضه حد كوفة
مكة، لأن الدعي من جهة ذلك من جهة ذلك، لا يحد به من جهة ذلك من جهة ذلك.

[illegible][illegible]

١٦٩٠- وصوفه حث مسائله عبيد في يدى رحمة فاء وحسنه انه عدوه
 عبيد وحواله معه ان قال اسأله ان يخلصه فواسف له معه او يهبه معه وان
 دو ليدينه له معك عهده او ذيره او كرمه اقامت فقه به انه اسولده كان مع
 الخراج وخصى بغيره وكان يملك بيده قى ليدلهم لان يد يدى الخراج
 معى لان الخراج ولا يملكه واشد من الاسلامى معى الاله ووبه لده معى
 الخراج كان هو ليدلهم من معى ج

[illegible]

للخارج لا يصح دعوى صاحب اليد التنازع ، والبينة لا تسمع بدون الدعوى ، وإذا لم يسمع بينة دى اليد صدر كأنه لم يسمع البينة .

١٦٩٢٦ - روى ذلك إذ أثبت الخارج عليه العصب ، لأن من اجتاز أو شهد بالخارج سهلوا بالعصب على دى اليد ، لأنهم عاينوا أخذ دى اليد من الخارج ، ويجوز أنهم شهدوا بالعصب على دى اليد ، لأنهم سمعوا إقراره بالعصب ، فباعتبار الأحكام كان دعوى التنازع من دى اليد صحيحة ، واعتبار الإقرار لا يصح ، كما أن عاينا إقراره أنه غصبه عنه ، فلا يصح دعواه مع الشك ، فقد تكبر من حبيب دى اليد ما يطول دعواه التنازع ، لأن من كل وجه ، كما هو الإبداع والإعلاء والإجلاء ، أو من وجه ، كما هو العصب ، ولم يتمكن من جانب الخارج ما يمنع دعواه العصب على دى اليد ، لأن دعواه العصب على دى اليد لم يسمع إنما لم يسمع^(١) أن له عرف الشهود حشفة فذلك لدى اليد حتى يسمى^(٢) عصب دى اليد ، ولا يتصور ذلك لأن الشهود لا يعرفون حقيقة ذلك ، وإنما يعرفون ذلك من حيث الظاهر ، وما لم يثبت الشهادة بحقيقته فذلك لدى اليد لا يتحقق^(٣) غصب دى اليد ، وهذا بخلاف ما لو لم يسهل شهود الخارج على دى اليد بالعصب ، إن شهدوا لسمعنى بالملك المطلق ، ولدى دى اليد منك والمعتق والتشهير ، فإن هناك بعض بينة دى اليد ، لأن هناك لم تبت بينة الخارج ما يمنع صحة دعوى دى اليد التنازع ، وهو إقراره بالملك للخارج - لا من كل وجه ، ولا من وجه

فلان بيل لا ، بل^(٤) فى ملك الضرورة وحده بينة الخارج ما يمنع صحة دعوى دى اليد التنازع ، وهو الشهادة بالعصب على دى اليد من الخارج ، لأن الشهادة بالملك للخارج شهادة بالعصب على دى اليد إذا كان العين فى يد دى اليد اقتضاء ، والثابت اقتضاء ، والثابت هنا سرود ، فلما نعم الشهادة بالملك للخارج شهادة على عصب دى اليد إذا كان العين فى يد دى اليد اقتضاء ، إلا أنه المقتضى ثابت بطريق الضرورة ، فثبت

(١) حكاه فى الأصل وط ، وكان فى مودم يتسمى

(٢) حكاه فى الأصل وط ، وكان فى مودم يسمى

(٣) حكاه فى ط ، وكان فى الأصل وقدوم . لا

(٤) حكاه فى مودم ، وكان فى الأصل وجه . أقوى الإقرار

بفقدان ضرر أو ضرورة ترتفع متى أثبتنا عصب دى ثبوت بالأخذ ، فلا يثبت الإقرار
بالمعصب مفتضى شهادته خارج ، لأن الإقرار بالمعصب هو المعصب الثابت بالأخذ
لأن المعصب الذائب بالأخذ يوجب المعصب ، أما لا يجمع دعوى ، حيث ثبت بالأخذ
بالمعصب ولا يثبت ، ولذا لم يرد في الإقرار بالمعصب بوجوب الصمام ، ويجمع دعوى اثبات المعصب بعد
دعوى ، ولذا لم يرد في الإقرار بالمعصب بوجوب الصمام ، ويجمع دعوى اثبات المعصب بعد
ثبوت ما يجمع صحته دعوى الناح ، بعد ما يرد دعوى الإقرار ، والناحية من دعوى الناح مع
مقتضى معناه ، بخلاف ما إذا شهدوا عليه بالمعصب ، لا هناك العصب ، لا يثبت
لشهادته ، وكما يحتمل المعصب بالأخذ يحتمل المعصب بالإقرار ، فمصر لا يرد في الإقرار
كان المعصب ثابت بغير الشهادة ، ليكون الثابت بالصحة هو دعوى ، فباعتبار الإقرار
لا يصح دعوى دى الناح ، وضرر الأخذ يصح ، فلا يصح بالنسبة

وكانت بعد السبع

١٦٩٩٦ رد ، دى الأصلى ، لا يرد فى رجل أكرم رجلين ، وأما
شأنه ، وأما فى ملكه ، وأما صاحب اليد بينه وبينه شأنه فذلكها من جهة فذلان ، وأما
وقد ثبت ، فلا يزال ذلك ، سوى ذلكها مع ، وهو ، وما لم يرد ، لأن صاحب اليد
حصر عن ملكه من جهة ، فبذلك لا ينفى عنه ، فكأنه حصر ، وما لم يرد على
لتناج ، والشاهد فى يده ، وهناك يعبر بالثبات ، كذا ذهب

وفى الأصلى يضرب ما فى رجل واحد ، وأما بينه وبينه شأنه ، وأما
فى ملكه ، وقضى المقتضى بالنسبة له ، ثم حصر ، وأما بينه وبينه شأنه ، وقضى
ملكه ، ففى شأنه ، لا أن يعبر بصاحب اليد ، وهو المقتضى به سنة ، على المسح حسنة
تدفع بينه وبينه ، وسامته به نسبة ، كما يردون ذلك ، لا يدفع بينه وبينه ، وهذا إنما
لو دفع بينه وبينه ، لأن من اليد ، فقد دفع بينه وبينه ، أحد مدعى متاح بينه وبينه المدعى
الأخر ، وهذا خارج ، لأن الأول هو أقام عليه كمال خارج ، ولا يجوز دفع بينه وبينه أحد
مدعى الناح بالآخر ، وهذا خارج ، فهذا أهله صاحب اليد ، وهو المقتضى به اليد على

النكاح، لو دفع به الثاني بده تبيته، قلته دعوت به خارج من دعوى النكاح بينه وبين
المتهم، وذلك لحسنه وإن لم يمد للقاضي له البيه حتى ينص القاضي بالنقض للقاضي، ثم
أعاد القاضي له البيه على استناده ذكر في كتاب الأحكام هذا الفصل من المجلد، وقد
لا ينقض النكاح عليه، وأما إلى القاضي، فحقل لأنه إن صدر صاحب به محكم
القضاء الأول، وقد انقضت ذلك البيه بالقضاء الثاني، وأما بعض له الثاني ذاته،
فكانت به أولى بالقبول، وذكر في الأصل أن القاضي ينقض انقضاه على
الثاني، وبعض ينقض به الأول، وهو الصحيح

١٩٦٨ - فرق بينه وبينه فيما وقع دعوى له من المجلد، وهو أن يخرج البيه
على ذلك من ذي اليد، وقضى القاضي للنكاح على ذي اليد، ثم راد ذو اليد لم يبق
البيه أن انكح به، فإن هناك القاضي لا يقبل به ذي اليد

والفرق أن في دعوى النكاح ذو اليد لا يصير منسحب عنه بالنقض، لأن
النكاح بالنكاح لا يكون ملكاً على أحد؛ لأنه معدوم شبه الملك بالنكاح شخص لا
بصورته يصير له من النكاح، لأن النكاح مما لا يتكرر، فلا يمكن أن يجعل ما يستحقه
للخارج من ذلك استحقاق على ذي اليد، بل يكون بيانه من كان به من الأصل إلا أنه
صار له اليد، ثم صار بخارج أما في دعوى الملك المطلق ذو اليد يصير منسحباً عليه
بأنه من الخارج من ربه، لأن دعوى الملك المطلق بحسن دعوى التملك على ذي
اليده فلهذا يتم

١٩٦٩ - ومن هذا ما ذكر في المتن عليه من أن بخاري مثلاً، أقام
عليه سمرقندي البيه أنه عبده، ولده في ملكه، وأقام البخاري به بطل ذلك، وقضى
القاضي برفض البخاري، وأطلق به سمرقندي، ثم حضر خجندی، فأقام ثبته على
البخاري أنه عبده، وله في ملكه، فإنه يستحقه بيته لا أن يبيد البخاري البيه على
الخجندی أنه عبده، ولده في ملكه، ولم يكتف بالخبيثة الأولى، بل كان يصدر البخاري
على إحداه البيه، وقضى القاضي بالتمسك بالخجندی، ثم حضر بخاري بيته أو التمسك
بعبده، ولك في ملكه، ينص البخاري، وإن لم يجر البخاري بيته، ولكنه حضر

لأوسى، وأقام به أنه عبده، ولدهى ملكه، فإن القاضى يقول لمحمد: قد سئل
على أنه عبث بلدهى ملكك بمحضر من الأوسى، وقد أحضره كمال هو حق باعده من
الأوسى، فإن حضر السمر ليدعى وهو اسمعى الأول، وأقام به أنه عبده، ولدهى ملكه
لم تقبل بيته، لأنه قد قضى عليه به مره، فلا تقبل بيته عن غيره من ذلك، لأن
وعدا قول لى يوسف ومحمد، وهو قياس قول أبى حنيفة

١٦٩٢- ومحمد الحسن ذكر فى المتن أيضاً عن محمد، وهو فى بيته
عبد، أقدم رجل به أنه عبده، ولدهى ملكه، وأقام رجل آخر به من ذلك، وقضى
القاضى بالعبد بينهما حصصين، لأن ساء الله تعالى - ثم جاء ثالث، وأقام
بأنه من ذلك، فعصى بالعبده أن لم يعد لقضى لهف به، به عبدهم، ولدهى
ملكهما، فإن أعاد ذلك أحدهم، جرد الآخر قضى بالصف الذى هو بهدى القضى أعاد
بيته له، ولم يعمل فيه بهه البائب، وبغضى لثالث على لقضى به الآخر الذى لم يعد
عليه بالصف الذى فى بيته، ولا شراكة فيه مع الثالث بدهى أعاد بيته؛ لأن القاضى
حين قضى أولاً سره بإحدى من لقضى لهما فقد قضى لكل واحد منهما على صاحبه
بنصفه، فلا يقبل من كل واحد منهما بية بعد ذلك على من قضى به بنصفه، فإن وجد
القضى عليه الأول، وهو الذى كان المعضة فى واحد منهما بية بعد ذلك على من قضى به
لصاحبه، فإن رجعت القضى عليه الأول، وهو الذى كان العيب فى يده بيه أن العيب
ملكه، ولدهى ملكه، رافق به عبد القاضى، فعصى القاضى بإعاده له، لأنه لو أقام بومئذ
بیه على ذلك، كان هو أولى، فكذلك إذا أقام بية بعد ذلك

ولا يتصل بهذا الفصل "أيضاً"

١٦٩٣- ذكر فى الأصل أنه فى يدي رجل اتمام رجل بيته أنه هاضى يان
كذا، قضى له ب على هذا امر جل الذى هو فى يديه، وأقام ذو اليد بيه أنه عبده، ولدهى
فى ملكه.

عده المسألة على وحره الأول أو يشهد شهود لدهى أن هاضى بده كذا قضى

كما عاينوا، وقد نحتل بيده شجرة، أو يفرز من جبهته من اليد اليسرى، غصن انصاع
بنت أو تمعلم الشجرة، ولصق القصب بالثني عاين من شجرة، ومن يعلم الشجرة
بشئ. هذا لأحمد بن

انوسه الثاني سعيدا لاسمها يحصل فان اليد اقام هذه بيعة عند ذلك
 انفاضي ، ولاح عهدا ، الدعي ، فخرج من ارضه نحو سد دي ، فاحاه
 منحد اس من يولي ، فان من مده ان الخرج (او ارض الله) سراج ، او تنى مطا
 الملك ، و اقامه سد الله على السراج ، فينه عن اياد و لم . وعلى هذا التصدير ، فيكون
 قصفه الاول ماددا لا من حيث لا يجوز له ، فصفه احم له من محل صجده

[illegible]

وَمِنْ حَسَنِ مَدْرَةِ سَكَاةٍ أَنْ لَا يَكُنْ مَرَحِيًّا مَسْأَلِ هَذَا الْبَرِّ، وَفِي كَلَامِ
 أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ رَجُلٍ أَقَامَ رَحْلًا فِي بَيْتِهِ أَقْرَبَ مَا كُنَّا نَعْلَمُ بِهِ عَنْ ذِي الْوَيْلَةِ عَقْدًا
 وَمِنْ سَبَبِ مَقْصِدِهِ أَنْ يَأْتِيَ رَحْلَ الْغُرْبَةِ عَلَى لَدَاجٍ فَصَاحِبُ الْعِلْمِ الْأَوَّلِيِّ وَإِلَى
 أَقَامَ الْأَوَّلِيَّةُ دَرَجَتِي فِي النَّصِيحَةِ بِهَا بِتَعْلِيلِهِ مَهْدُ مَهْدِهِ عَمْدَ سَهْلِهِ، وَأَقَامَ
 الْأَخِيرِيَّةَ عَلَى الْبَتَحِ، وَهُوَ حَرْبُ الْقَضِيَّةِ وَالْإِسْخَافِ وَغَدَاةُ مَدَامَةِ الْمَلْحَةِ، الْبَتَحِ
 الْأَوَّلِيَّةُ مُنَاقَلَتُهُ

مؤرخ

من هذا الفصل في دعوى الخارجين لمتاج

١٦٩٣- في الرجال، و هي لم توجد، كل واحد من مديتها
 ملكة، و تحت عدد، و أقام بسبب، فإن لم يؤد قصي بسبب، و من أرح، و من أحما
 على بسبب، و من إلى من الدالة إلى كل مشكلة، أو ما أف، و من المدد، و ذكر قصي

لأنه، وإن كان مشكلاً أو كان موضعاً لتوقف قضى ذكره بعض بلد به بينهما، وإن كان محالاً للزوج الذي ذكره، يثبت لبيعتان عند عامة المتأخرين، ويعرف الأدلة في بينهما كما كانت قبل هذا، وإن أخرج حاشيته، ولم يذبح الآخر، وكان من ادعاءه مشكلاً، يترك الشبهة في أيديهما كما كان

نوع آخر

من هذا الفصل في المتفرقات:

١٦٩٢٤ - ادعى رجل حواشي في بذر إسمان أنها منك، وادعى في ملكه من الأمة التي في يديه، وأقام على ذلك ما أقام صاحب البنية أنب منك، وادعى في ملكه من الأمة التي في يديه، قضى بإحضار البنية لصاحب البنية، لأن الولادة في بذر آدم كالإنتاج في البيوت، ولو أدام المدعى بيه على أنها التي في عبد المدعى عليه أنب منه، وأنها ولدت هنا لولد في ملكه، وأقام صاحب البنية على من ذلك، قضى بـ "وأما" للمدعى، لأن أصل الدعوى في الأم ودعواها في الأم دعوى معنوية، ولم يكره للملك من الأم سنة، وهي دعوى مطلقاً لمقتضى الخارج، وإذا صدر الخارج لولي في الأم كان بولي في الولد، يظهر أن ولادة هذا الولد كان من صف خارج

١٦٩٢٥ - قال صاحب دعواه أنه في الأصل عصب هذه المسألة، ويثبت الاختلاف في التصوف والشافعية، يريد أن يرد له إذا وقع بالمعروف في حقه، فأنه الخارج بينه أنه حرمه حرمه من شأنه هذه التي في يديه، وأقام صاحب البنية أنه حرمه حرمه من شأنه الأخرى التي في يديه، قضى بالتصوف الذي له

١٦٩٢٦ - وبأقام المدعى سنة على البنية التي في يدي المدعى عليه أنها شاته، وأنه جرم هذا البنية، في ملكه معها، وأقام دور البنية على من ذلك، قضى بالبنية والتصوف للمدعى المذكور في أحادية والولد

١٦٩٢٧ - عد من يدي رجل ج ورجل ولده، عد من له معه، ومن

(١) هكذا في م ركن من م ركن، وفي الأصل: أنها

(٢) هكذا في م ركن من الأصناف - دعوى مظهر لطفه (ادعم يكن للملك)

عنده هذا، وأقام على ما بينه، وتقدم صاحب الدية قتل ديد، مصرى لأحد
لصاحب الدية، وكان له معه وعده، ولا يكف من أمه لأحد، لا من غيره، فقد
مصرى لأحمد لأحد من جهه من تلك والنسب جميع، أما من حيث مظاهر وتقدم
لله فأنه ما ردهم، بل هو مصرى لأحد، لأن من البس الولاء، وأخذها
صاحب نيه، وهذا مصرى لصاحب الدية، كذا هو

١٦٣٨ - عند من يدعى جلي تلمو رحي سنة ثمان مائة و ثمان مائة في مكة ، و قد سوا
شع ، و أقدم راحل بنة به عمه ، و قد في ملكه من ثمنه هذه ، فإنه يقضي بالمعد الذي أمه
هي يد ، لأنها دعاء انتح من تولد ، و لا بد لأحد من الولد ، و لأحمد بن علي
الأم ، فيسرح الدق له به عن الأم كما يسرح لوركان به عن بوند و هذا لأن الدالة
لا بد من الأم و الولد ، لا يصح ولد و بيا ، و لا جد ، و لا من راحل أحدهما على الآخر هي
الولد ، فمسبب البند عن امه ، فكذلك جلي ، أن يسرح أحدهما في الولد بسبب البند على
الأم ، فإذا لم يصح له الأم ، فإنه عن ثمنه هذه ، و قد في ملك من ثمنه هذه عن أمه
آخرى ، فليس به ثمن البند ، لأن ثمن البند على الولد ، الأم حبيبا ، فكذلك هو في
بحر لا بد منه حبيبا ، و قد في به على الأم دون الولد

١٦٩٢ھ - ١٢١١ھ فی ربیع الثانی سنہ ١٢١١ھ ورجی خبر فی بدیع سید بیضاء واکرم
 فقہی البیضاء فی بدیع السنۃ الثانی فی بیس حاجی مکی ٨٠ ھجری مکی، من ہذا
 القضاء، وادعی الی الی، فی البیضاء فی بیس حاجی مکی، وحدث
 فی حلی من ہذا سنہ ١٠، فیہ بعض اکل واحد مسجد فی بیس حاجی مکی، لا یأ
 واحد مسجد الی، من ہذا فی بدیع، وادعی اخرج عبد بن بدیع ح، فیہ فی بدیع
 واحد مسجد اصبح دعو وادعی، وادعی ثالث الطبر، یقول انکم بدعوی الناج،
 حکم ذکر محمد ح، وادعی ان ثانی من الشرائع مکی، نکر، وادعی بیضاء
 اب لا حری، اب الی، ابی انک ثبت مجموعۃ، وادعی ابی یصح فی اللاحری،
 فی اللاحری لا یصح، ابی، کتب علاحدہ بعضی المامر، فی سہادۃ سہو احمد،
 بعضی سہادۃ سہو

وہی اُنی بہ سبب رحمہ اللہ، چچا دادا گلاب سے امتحان میں شکست کے بعد لاہور چلا گیا۔

ومضى لكل واحد منهما بالنساء التي في يده، وخذ قصه، سرّاً لا يفتش به عيني، ثم
 إذا قلبت سرّ الشائين منك، كل واحد تصالح مع الآخرى؛ فبدأ الشهاذلي وبنى
 بعض القاصي بكنته إحدى بيتهن لأنه وخذ كل منير محمداً بطريقه أذ، القته قد
 أنك حين أحد تعرفين وادّاه أحدهما الآخرى، حكمت لانه، ووددت، وتوث لها من
 اسه لم يترك عيوب في الارض، عانيتها ولدها، ثم مضى صبا، فعلمت انهم
 الآخر ذلك

١٦٩٤ - وبو ققاء الذي ابهى، في يده أن البصاة، ثم في ولد في ملكي،
 والسوداء التي في يد صديقي شاني، وقلب من هذه البصاة، أدم الذي السوداء في
 عليه اسوداء شاني، وبيت في ملكي، والبصاة التي في يد صديقي ملكي، ولدت من
 هذه السوداء، هذه البصاة بكر واحد منها بما في يده، لأن في حبه يسأله كل واحد
 منها ادعي اثبات في النصارى، فاجتمع في كل شاة بهي ذى اليد مع بية فخرج في
 شجاع. فبعض لها حب البهيمه

١٦٩٥ - عبد في يد رجل ادعي رجل أنه عليه شراه من هلال، وأنه قد ولد
 في منك هلال، الذي بانه، فداه عني ذلك بينه، وادام صاحب اليد به أنه عبده اشتراه
 من هلال، في يده، جلا حراً، وأنه قد ولد في منك هلال الذي بانه، فبعض به نبي يده
 لأن كل واحد صبيته يثبت وليه شك لملكه ماؤلاه، ثم بيت لانتقال إلى نفسه،
 فكان المنكرين حصر ورتبه ذلك، وجاهلها صاحب يده، وهناك بعض صاحب اليد،
 كذا ههنا والله أعلم بالصواب

المجلد الثالث عشر

فيما هو في معنى النج

١٦٩٤٢ - قال محمد بن حمزة في الأصل : وإذا دعت امرأة رجل على يد امرأة أخرى أنه منكبه شرهه ، وأقامت على ذلك بيته ، وأن من صاحب اليد بيته على مثل ذلك ، لمص بالمرء لصاحب اليد : لأنه بمعنى دعوى النج .
 ساه : أن كل واحد منهما ادعت على الملك بنفسها في العين لمدهي به : وهو الثعبان ؛ لأن الثعبان سبب موت ، فيكون من غصب من آخر ملكاً ، وعزل القبط ملكه ، وشرك القبط لا يمانه ، ولا يكرر ، وكان يكره دعوى النج من هذا الوجه ، فيقضى بيته بصاحب اليد ، كما في دعوى النج

١٦٩٤٣ - وكذلك لو ادعى صوفياً في يد رجل أنه صوفية مرة من عمه ، وأقام على ذلك : وأقام صاحب اليد به على مثل ذلك : قضى به لصالح اليد ؛ لأنه بمنزلة دعوى النج ، لأن الآخر في محروك واحد لا يكرر . وكذلك إذا ادعى سناً أو ريشاً ، أو دهن سقيم في يد رجل أنه له : فحرمه وسلاه ، وأقام على ذلك بيته ، وأقام صاحب اليد على من ملك ، فعلى لصاحب اليد : لأن هذا لا يثنى ، ولا يكرر ، فيكون معنى دعوى النج : وكذلك التدقيق والتسويق على هذا ، وأولاده في يد آدم بمنزلة النج في السهام . حتى إذا تنازع اثنين في غلام ، كل واحد منهما يدعي أن الغلام ملكه ، ولده في ملكه ، والعلام في يد أحدهما ، وأقام كل واحد منهما به على دعواه ، قضى به لصاحب اليد . والسم بمعنى النج حتى بر ادعى رجلان سب ولده والمولد في يد أحدهما ، وأقام كل واحد منهما به على دعواه ، فعلى بيته صاحب اليد ، وسيأتي التكملة فيه بعد هذا - إن شاء الله تعالى -

١٦٩٤٤ - وإذا تنازع اثنان في رجل هبزه ، فالقول من أحدهما ، والقول كل واحد منهما به أنه ملكه هبه ، فعلى بالمرء للخارج ؛ لأنه بمعنى دعوى ملك الظاهر ؛ لأنه يثنى ويكرر

الشيء قد يكون مره بعد مره

١٦٥٩- والى معنى ضياء الله تعالى في رجب ١٤٠٠ هـ، في الملك ١٤٠٠ هـ،
وخلقه، وادعى صاحب اليد مثل ذلك، وأما الآية، فهي شبه الخراج، وهذا تارة
وهو في تلك المدة، لا في تلك المدة، وأما الآية، فهي شبه الخراج، وهذا تارة
محمدة، أعز، ولكن لا يطلع من القباب على هذا، وإن كانت الآية لمسلمة في معنى
حل القباب على كل من سأل، ومنها وصلحها، وأما الآية، فهي شبه الخراج، وهذا تارة
اليدية من اليد، فهي شبه الخراج، لأن الخراج، السبع، سبع، سبع، لا
رق في المعاصي، لا في ذلك، وإذا لم يكن هذا، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع،
وأما الآية، فهي شبه الخراج، وأما الآية، فهي شبه الخراج، وأما الآية، فهي شبه الخراج،

وكذلك، العهد، العهد، العهد، العهد، العهد، العهد، العهد، العهد، العهد، العهد، العهد،
ملكه، وأما الآية، فهي شبه الخراج، وأما الآية، فهي شبه الخراج، وأما الآية، فهي شبه الخراج،
هشتم من عهد، " في عهد من عهد، لا يطلع على ذلك، وأما الآية، فهي شبه الخراج،
سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع،
يصح بالنسبة، لأن سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع،
أما الآية، فهي شبه الخراج، وأما الآية، فهي شبه الخراج، وأما الآية، فهي شبه الخراج،
سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع،
سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع،
أما الآية، فهي شبه الخراج، وأما الآية، فهي شبه الخراج، وأما الآية، فهي شبه الخراج،
لأنهم كثر الإسلام على السمعي، أنه لا يطلع على ذلك، وأما الآية، فهي شبه الخراج،
وعند بعضهم، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع،
تصح في كل، من، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع، سبع،
فأما الآية، فهي شبه الخراج، وأما الآية، فهي شبه الخراج، وأما الآية، فهي شبه الخراج،

١٦٥٩- وأما الآية، فهي شبه الخراج، وأما الآية، فهي شبه الخراج، وأما الآية، فهي شبه الخراج،
أما الآية، فهي شبه الخراج، وأما الآية، فهي شبه الخراج، وأما الآية، فهي شبه الخراج،
وحيث أن الآية، لا، وهي سبع، وهي سبع، وهي سبع، وهي سبع، وهي سبع، وهي سبع،
بعد الآية، وهي سبع، لأن الآية، وهي سبع، وهي سبع، وهي سبع، وهي سبع، وهي سبع،

للملك على ذي اليد، السبب لأن ثوب الذي لا يسج، لا مراد منه: أني إليه
جاء، لا ضرر إلا هو، رفع رجسجه، فيكون لي معنى دعوى خارج، هي
أعقل أني ادعي إليه، حيث يسبب احتمال ثوبك على ذي يد، لأن الثوب الذي
سج مرة بعد مرة، يجوز، به بردي الله بالصح، به بهنفسه خارج منه، ويسببه،
ويستحقه مرة أخرى، فيصير ملكاً بعدا تسببه بعدا كان به ذي اليد، وكان معنى دعوى
الملك المطلق من هذا الوجه

ورشكل على الفصى بنت سائر أهل العم من بنت برده به عندل مهم،
ويس الجكم على فراهم الوعد سهم يكمي، والأشكال حرمه وإن جفت أهل لملم
بذلك ليست يسهل حسن على مشكلا، فبه رويان، في ربه به بنفسه بخبر = كتب في
دعوى الملك المطلق

١٦٩٥٠ - د. هـ، مع دعوى في كوز وطسب من صغر، أ، من حصد، أو
صغر، أ، ت. هـ، وأدعي كل واحد أنه صعد في ملكه، جهدا وحسنة
أضيف، التي ذكرها على سبب،

ودكلا في يد رحى حمام أو دجاج أو طير مما يدخل في ملكه،
من في ملكه، ونام صعد سنة على قبل ذلك، فخصي به، عب الله، لأن
تخرج في الطيور يجره نتائج في القواب

١٦٩٥١، و. هـ، ادعي من يد رحى أنه له، حرمه في ملكه، أ، ثم عنه لته،
وأمام صاحب اليد، على سر، أ، ت. هـ، المد لرج لانه ييد، ويكره، فكان
بكرة دعوى التنازع

وله المظفر من حبي، أقام كل واحد منهما حجة أنه له، صعد في ملكه، نصي
صاحب اليد، لأنه برده دعوى سحر لأنه لا يحدده لا يكره، أقام كل واحد
صحائفة، على أني صعد به هذا الحي كان له، خصي به دعوى، لأن نصي
المنازعة هي الشتر، وبنة كل واحد منهما هي الشتر، فأص على سبب نصي، بر أقام كل
واحد منهما الدية [أن به حسب من سنة، وفي ملكه، ونصح منه جهن، فانه يقصر
بالحق لدى اليد، لأن خب هو الله لا يكره، فكان معنى دعوى، نتائج

ولو أقام كل واحد منهما دعيته^(١) أن السلة التي جلب بها الذي أدى جميعه
عده الجلب [أما] فصور به المدعى لأن الشارحة هي في السلة، وبها كل واحد منهما
فأثبت على الثالث نقص

ولو أقام كل واحد منهما دعيته أو اشتد على صاحبها أن يرددي^(٢) جميعه هذا
الجزء^(٣) فثبت من شأنه، فبقي على الذي ألد كل واحد من بينهما وجه على
النتائج في مسألة التي وقعت الشارحة هي

١٦٩٤٩ - وردت في سنة ١٢٠٠ في يد رجل، ومطقتها ومساكنها هي
يدي الحر، فأقام الذي سأل في يديه أن السلة والجند والرأس والسفلة، وأنما الذي
في يده رأس والسفلة، فأثبت ذلك. قضى بكل واحد منهما بما في يده صاحبه،
لأن كل واحد منهما دعيه ملكاً مطلقاً في يده ربيعه، ثم يد صاحبه، وكل واحد
سأله جرح عما في يده صاحبه، وبينة الخارج في دعوى سأل نقص يدي

ور أقام كل واحد منهما أن السلة التي جدها سأل بعد سقطت تحت عده
على سكة، وأما دعيها وسببها وله جندها وسأل وسقطت بمصر بالكا الذي
السلة في يده، لأنهما ثبت النتائج في ملك السلة، وأحد دعوى اليد، فيكون دور اليد
لأولى بها، وإن صدر دور اليد الأولى بالسلة صدر دور الجند والرأس والسفلة يكون عده
الأشياء مائة مساة، فثبت على السطة أصلا في دعوى ملك المظن على ما مر، وبينة
عما في دعوى الساج، فكان ذلك من باب العمل بالتشبيه لأن سلة أصل من وجه
فعمل بالتشبيه، فثبت أصلا في دعوى الملك فطلق، وجده يدي في دعوى النتائج

قال في المتن: الصور يرق لشجر؛ سرة الشجر سرة الشجر، وعصر
الشجر؛ أحصه سرة الساج، حتى لو أقام المدعي بينة أن هذا الصور صرف ساة،
وهذا الشجر وهذا، ومن سرة؛ وحل العصب من سلة، وهذا طينة من حذقة

(١) - في المتن: في يد مدعيه

(٢) - وهو في يد

(٣) - ما بين يدي من يد مدعيه

مرحاه في هذه ، رانم صاحب اليد عليه على مثل ذلك ، متى العصر وخطه يقضى
بمعنى ، وفي القبول والبرق والبرق يقضى نعم صاحب اليد

وما يتصل به الفصل

١٦٩٥٣ - ما ان لم ير حل به على توب في حى . حل به سبعة ، به سبعة الله
به او ادعى فده على يدى . حل به شجته عنده ، ولم يشهد به له ، او ادعى أنه في
يدى رجل له و يدى غيره ، ولم يشهدوا أنها أمه ، فإنه لا يقضى بمدعى في هذه
لمسائل . لأن شهودهم يشهدون بانها له لا غيرها ، وإنه مدعى ، ولا يقضى بهادتهم
بأنها لأمه وتطرح ، لأن الأساس قد يسج عنه مدعى بأمه وأخيه ، وعادة ، وقد تدامة
التيك عند غيره .

وكذلك في فصل الأمة ، «أشهد أنها أمه المدعى ، لا يقضى بها للمدعى»
لأنهم لم يشهدوا بانها للمدعى فيها ، لأنها وإنه مدعى ، ولا يقضى بهادتهم أنها
بأنه أمه ، فليس من ضروره كرم ، أنه أمه أن يكون ملكاً له ، فإن لمولى له ، يتولد عنه
بعضه ، وللمدعى ، بهذا أنه أمه ، وليست بمملوكة له

وكذلك الأمة ، إن ردت نفسها حرة فإن مولاه على أنب حرة ، فوليته مشاء
فهذه أمه هذا الرجل ، وليست بمملوكة له ، وكذلك الرجل ، إن راع ابنه أمه من
إلى . فهذا ابنه السائق بعد البيع . وليست بمملوكة له ، حتى من هذه مسألة وبين ما
إذا شهد اليهود أن هذا العبد وبنيه أمه هذا المدعى ، فإن ذلك يقضى بالعبد للمدعى

والمحقق أن في مسألة العبد اليهودي شاهد اعطيكه أنوب حرة قاله هذا المصنف ،
وشهد اعطيكه به للمدعى ، وفي الولادة والأمة المملوكة للإنسان لا بد ولها ملكاً لغير
المالكه ، فإنهم يشهدون بانها أمه للمدعى ، إنما هي مسألة السب ما يشهد ، على ملكته
استنت : لأنهم يشهدون أنها سب أمه ، ومن ضروره كرم ، أنه أمه أن يكون مملوكة
أصلاً ، بل هو أنب عتق حرة الأهن . فالحاصل أن الشهادة بولادة عبد وأم من أمه
إسكان شهادة بملك العبد والأمة لمولى الأمة ، «الشهادة بولادة لاس والأمة من أمه إسكان
ليست بشهادة تلك لاس والبنت لمولى الأمة

١٦٩٥٤ - وبشهادة علي ثوب هي مائة رجب ، أنه غلب من نطق فلان ، وبسبب
 معه ، فإنه لا يقضي بالتبطل لفلان ، لأنه لم يشهدوا بذلك فلان ، فإنه يبرر النطق
 وبسبب ولا يكون التنازع منكاً لخصم النطق بأن هو ، وبسبب عدم إيمانه ، هكذا ذكر في
 الأصل ، وذكر بعد هذه المسألة مسائل

١٦٩٥٥ - مه ، أنه اشهدوا أن فلان غرق هذا الثوب من نطق فلان ، وهو يملك
 النطق وبسبب الثوب هل يستدعي أن يأخذ الثوب ، وحببه من وجهين ، إما أن يدعي
 للمدعي الأمر بالعرف ، وبسبب أن يملك ، فإن كان يملك لا يكون ، عند الثوب ، ولكنه
 خصمه هناك من جهة ، لأنه سبب ملك النطق للمدعي بهذه الشهادة ، وبسبب أن
 ذلك النطق وبسبب ، وبسبب أن المدعي بذلك ، فكان العرف ، وبسبب عدم المدعي ،
 وهذا مما يقطع منك من التبع ، فلا يكون للمدعي حق لأخذ ، وذكر أنه ليس بقطر
 مثل هذه ، وإن ادعى (أ) ، فأنقول قوله مع التبع ، وبه « يأخذ الثوب »

١٦٩٥٦ - وبشهادة أن هذه الحظوة من رزق حصه من أرض فلان ، لا يقضي
 لصاحبه الأرض ، بل يحفظ بالثقال الروايات ، لأنه لم يشهد به بذلك الحظوة ، فقد
 يخصه من أرض بستان ما لا يكون مملوكاً له ، بأن كان الرزق عاصياً للأرض ، وهي
 ينطلي له بأخذ الحظوة ، فقد ذكر في رواية أبي حنيفة أن سبباً له لا يقضي ، وهكذا ذكر
 في ذكره في كتابه ، وأما في رواية أبي حنيفة أنه يقضي وجهه ما ذكر في رواية أبي
 سليمان ، به كما سمى الملك لصاحب الأرض في هذه الحظوة بهذه الشهادة ، لم يشهد
 بالأخذ من يده بهذه الشهادة ، لأن الشهود لم يعبئوا بالأخذ ، وكان الشهود عليه بالأخذ
 محمولاً ، وجهاله للشهود عنه ، فوجب بطلان الشهادة

وجه ما ذكر في رواية أبي حنيفة أنهم شهدوا بالأخذ من يده لأن الحصاد أخذ
 وقد شهدوا بحصده من أرضه ، وأرضه هي يده فكانهم شهدوا بالأخذ من يده قوله
 بأن الشهود عليه بالأخذ محمول ، فلان لا يلزم معنى ، ولكن لتعاضد الأضداد لأن
 للأخذ من يده ، يكون من لأخذ ، فأنوا ، وما ذكر في رواية أبي حنيفة من سبباً له لأنه
 ليس من سريره كمن لا يوجد في يده ، يكون هو الأسد ، فلو أن يكون الأسد غير ذي
 اليد ، وقد وجد من حب اليد ، وصاحب اليد لم يحمله من موهبه حتى لم يصر

الرعد عليه، وهي الشهادة أبهر، بأن انه كان قتي يده قبل هذه، لا أن^(١) الشهود لم يشهدوا
أنه كان في يده هذا، فمن لا تفسر الشهادة عند أي حبيبه ومحمد، وبو شهيد، وأعلى حله
أو صوف أو خم من يدي، حين أنه صوف شاه هذا أمده، فلم يسه هذه المدعى، سلك
شاه هذا المدعى لا يقضي به للمدعى

١٦٩٥٧ - فري بن هذه المسائل ويسمى إذا شهدوا به هذه خطئة من روح فلا،
هذا الخبر من بعض فلا، وهذه الترتيب من كرم فلا، لأن في هذه أصول يقضي بهذه
الأسباب للمدعى، و- عيسى بن أمان رحمه الله كلا يسكن، يقضي للمدعى في جميع
المصروف أو لا يقضي له في جميع هذه المصروف، فأما الفرق فلا وجه له، وتابعه في
ذلك بعض المسابع، وهذه مشايخنا قالوا: إنما اختلفوا في اختلاف الموضوع في
بعض المواضع، وفتح أسالة يعرف من^(٢)، وإنه للنسب، فقد جرد المدعى به بعض
ملك المدعى، وبعض ملكت لإسكن منك، فقد شهدوا للمدعى عليك القسري به،
فقضى له به، وفي بعض المواضع لم يسكنوا حرف من، ثم جعلوا الشهود به بعض
ملك المدعى إذا نسبوا إلى ملكه حيث قالوا: جلد ثمانية صوف سانه، وليس من ضرورة
كون الشيء مسوياً إلى ملكه، فيكون ملوكاً قد لبت لعبر، فلم يشهدوا للمدعى
ملكه المدعى به، فلا يقضي به به، وهذه القائل يقول: ذكر حرف من في القائل
كها الكاد لا يقضي للمدعى عن في المسائل كلها، وإلى هذا ذهب سبب لأنهم اخلوا في
رحمة الله، ومن الشافعي من قال: لا يلزم هذه المسائل فري، وبه قال سح الإسلام
المعروف بـ جو هر ده

وشعروا أن في مسألة الخطئة وأحوالها شهدوا، كمت هذه الاحباب للمدعى: لأنهم
شهدوا له ملك الخيل والكرم مطلقاً، وهذه الأشياء من نوع الخيل والكرم لا مصادره
لأنها من هذه من التحين والكرم، والشهادة ملك مطلق في الأصل بهذه ملك برفعه،
فأما المخلد والرأس بيع منه من وجه، وأصل من وجه، بيع من حب إيمان في الوصاف
الشاة، وأصل من حب يب بوم بعد الترافة بصفه، وقد لبت لم يحدث هذه الأشياء

(١) حكاه في طرود وكان في الأصل وف لأن مكان ٧١ ان

(٢) حكاه في طرود م، ان في الأصل مر مسألة

من الشاهد على كان حذوب مع شهادة معاً، فبيد الاعتراف يكون أصلاً، والشاهد ذلك
أبعد لأصير لا يكون شهادة بل لأصل الآخر أن كانت شهادة بل أن الامن شهادة
عكس التبع، فلا تترك الشهادة بكتابة هذه الأسباب مع الاحتياط.

١٦٩٥٨ رد شهادة راعي دس في يد رجل انه حصل عند الدليل من حطة
هذا المدعى، لا بعض الدليل بعدد في الاحتياط فيه كالحرف فيما فاشهده انه عزل
هذا الرب من محل فلان، وسبح به بسوء - له ولو تشهد على دس في يد رجل
أنه بيضه التي حرمت منه هذه الدخالة كتاب للمدعي، وبشهادة له هذه - حاجته
دعا المدعي، والامان لا بدس فاحاجة للمدعي، إذ ليس من ضروره كونه ليبيضة
مملوكة (لأنه) أن يكون الدخالة مملوكة مملوكة، فإنه لا يحصل خاص، وخرج
منه فاحاجة، فاحاجة يكون بعدد، ولا يكون نصيب البينة كحطة عصبها
عاصب، وورثها، فاحاط الذي يحصل يكون للعاصب، مدعى، ولكن يقتضي
للمدعي على صاحب البينة منها إذا قر صاحب الدان فاحاجة

١٦٩٥٩ رد في هذا مسألة، وبعد إذا شهدته أهلي حذوبه أو شاة، وقالوا
الامة خرج منها هذه الحذوبه، والشاة التي خرجت منها، هذه انما مدعي، فتره
يعني بالحذوبه، انشاء للمدعي، والله وان كان الامة، ومن ساء لمدعي، لأنسان ملكاً
مطلقاً يخرج حذوبت بوند على مذكرة لا محالة، سواء كتب بالزاد في يد مدعي
المدعي يد لم يمد من فاحاجة فاحاجة، ولم يفتد منه فاحاجة، بل مدعي صاحب
البينة، فاحاط البينة، ملكية الامة والله مطلقاً شهادة مدعي بوند، أن يكون البينة
مملوكة لأنسان ملكاً مطلقاً لا بوجوب حذوبت فاحاجة حذوبت عن مدعي حذوبت
البينة، ولم يكن الشهادة يكون البينة مملوكة للمدعي شهادة يكون المدعي فاحاجة
صاحباً للمدعي

فانه ثمة مدعي فاحاطت في يد رجل شهد الشهادة أن مدعي المدعي
هذا الثوب لهذا المدعي صبح هذا الثوب به، مدعي البينة مدعي على رب الثوب أنه هو
الذي حذوبه، ورب الثوب بوحده فاحاط، فاحاط مدعي بوند، لأن المدعي

مدعى عليه فسدن مصمره ، ورب الثوب ينكره ، وليس في شهادة هؤلاء ما يوجب
ذلك ، فإن ثوب لا يستاد حثت به القويح ، ولقنته في صبيح ، فرب الثوب لا
يضمن الصبيح ، ولكن يقوم ثوب أبيض ، ويقوم مصبوحا ، فإن لماء رب الثوب ضمن
لرب المصمر ما رده المصمر به ، ولا يباع الثوب ، ويهرب^(١) صاحب الثوب في الثمن
بجدة ثوبه أبيض ، ويهرب صاحب المصمر بما رده المصمر به

١٦٩٦٠ قال هشام قال محمد بن محمد بن يوسف بن مولى ، قال كان في يدي
رجل قبة وبنا هذه في يد آخر ، جاء رجل ، وأقام القبة أن هذه أمه ، وأخذها منه ، لم
يكن له على الأبه سبيل ، وبو أقام القبة على نحل في يدي رجل أنه نحل ونصرة هذا
النجيل في يدي الرجل الآخر ، بعد النصرة والسجيل ، ولا شبه النمر النور ، إلا ترى أنه لو
لوصى بثلثة مئة عشر مدين حاز ، ولو أوصى بما مضى^(٢) ثيابه على مئتين لا يجوز

وقال هشام أيضا سألت محمدا عن أرض مزروعة حنطة أنه أحرى به أن الأرض
له ، وقالت البسة ، لا تدعى في الررع ؟ قال إذا لم يعمم الررع فالررع تبع الأرض ،
قلت : فإن أماء الذي من يده الأرض مية أنه هو الذي ررع ، أيجعل له الررع ؟ قال
بعم ، قلت : فإن كان الررع محصوفا أو كسفا ، والشهود لم يسهوا ما الررع لأحد^(٣)
قال : الررع لمن في يده الأرض

(١) هكذا في الأصول ، وكان في م يهرب في الأصل يهرب

(٢) هكذا في الأصول وم ر ، وكان في م ما مضى ثيابه

(٣) ما بين الشهود من ما مضى م ط ، وأتت به في الأصل

[فصل الرابع عشر]

فی دعوی الحائض^(۱)

۱۶۶۶ - يجب أن يثبت أن الحائض انقضت عنها لا بعد إمساكها لا يكون متصلاً
ببعضها، وتثبت بكون من درهمين أو يكون متصلاً بماء، أو يكون متصلاً بماء
أحدهما، لا اتصال بوعان، اتصال بجمع وتصل متعلقاً وماء، ولا يجوز إمساكها ولا
يكون لهما عليه شيء من حدوق والهردي، فلو كان لهما عيب حدوق، لو كان لهما
عليه حرادي، لو كان لهما عيب عليه حدوق، ولا يجوز حرادي، لأن لم يكن الحائض
متصلاً بماء، ولم يكن لهما عليه شيء من حدوق وغيره، فإنه يقتضي به الحائض
بوجه هكذا، في الأصل، وإنما في كونه لا يثبت شيئا في الدعوى، وليس
بعض من يثبت لهما فيه، وجب حدومها بالوحي من الآخر، ليقضي به، ومعنى قوله
بعض يثبت، أنه إذا عرف كونه في بلقيهما يقتضي بنبطها قط، عرفه من كونه، وإن لم
يعرف كونه في أبيه، إلا على كل واحد منهما به ملاكه، وفي دية بعض في بلقيهما،
لأنه لا يحتاج لحدوميه، لأنه يقتضي بنبطها

هذا كذا، ادعاء، جلال، على كل واحد منهما أنه يثبت، وفي دية، فإن لم يعرف
أنه من أبيه، يثبت في أبيه، لأنه لا يحتاج لهما عيب، لأنه يقتضي بنبطها، ومن
عرف أنها في أبيه، يثبت من أبيه، على ما قال، كذا، وهذا، وكذلك إن كان
لأحدهما عيب حرادي، ولو كان في الآخر عيب، يقتضي بنبطها، لأن يوضح
الهردي لا يثبت على حدوميه، لأن الحائض إنما يثبت، وبذلك يوضح
الحدوق عليه، لا يوضح الحرادي والهردي، لأن السلف على الهردي، والهردي لا
يكون، وإنما يوضح به، "وإلى قلنا: قطعي، وحيث لا يثبت إلا على سلال، وهو
بغير ما لو كان لأحد، فما نحن لمناطة توبه مسبوطة، ولا شيء لا يجوز، وهذا" يقتضي
الحائض سبها، لأن ما هو الآخر، غير مستعمل لمناطة بالغيرين الذي ثبت، كذا

١٦٩٦٦- وإن كان لأحدهما عليه جديع رلاش، بالأحد، مما يقتضي به
 لصاحب الجديع، لأن صاحب الجديع بدأ مستعملاً رلاش من مبدء استعماله، فيكون
 صاحب الجديع مستعملاً في كسبه فبأنه صار مستخدم رلاش والأمر الجديع
 به، وأما الرأى، فكأنه إذا كان لأحد عليه حمل رلاش من مبدء استعماله، فصاحب
 الجديع أولى، لأن به استعماله، وليس فلاختر لا مبدء به استعماله، وكثرت
 منازع في المسألة، وأحدهما لأمره، والآخر متعلق بعرفه، كان اللسان أولى،
 فكذلك هو

وأما غير الاستعمال به حيث إننا نرى ما في المدعى، لأن بالاستعمال ربانته فكل على
 التصديق ليس من حسن به، فيتمتع بغير صحيح كذا في إبداء دعوى سناج والمسر - من
 ثالثه، فإن يسهل في اليد - جميع بالبره، لأن اليد دليل رلة، على الشك، أنه من خلافه
 حسن اليد، فيتمتع بغير صحيح كذا في إبداء دعوى سناج، فكذلك الاستعمال دليل رلة على التصديق،
 لأن الظاهر أن الاستعمال لا يكون من له ذلك، كما أن الظاهر أن اليد تكون لمالك لا
 لغيره، وبه ليس من حسن اليد، لأن الاستعمال اقتضاه بعد يرب اليد، فكذلك جباة
 سوى إبداء - فصح مرجح، وكذلك إذا كان للأمر عليه في يد، لأن المهراني ليس
 بالاستعمال لمالكه على ما يراه، فيكون وجوده وعنده يبره

وإن كان لأحدهما عليه جديع ولاختر عليه جديع، فالحفاظ الأصل
 لصاحب الجديع، لأنه مستملاً به صحيح حمل معصود عنه، وصاحب الأمر السرة
 على خلافه يبره، فعلى أحدهما، وعليه عنوانه، قال، لأحدهما عليه سرة،
 ولاختر عليه مرادى، والحفظ لصاحب السرة، فأما إذا كان لأحدهما جديع واحد، ولا
 سوى الآخر، أو للاخر عليه مرادى، على يقتضي لصاحب الجديع أن يكون يد
 صاحب رلاش الله في من ظهر الرواية، وإن كان بعض منه، إنما لا يقتضي لصاحب
 الجديع أن يأخذ، لأن الحفظ لا يسهل بوضع جديع واحد، وكذا إذا كان عليه مرادى،
 ووروى من سببه عن معصود به يقتضي بصاحبه جديع واحد، وذلك لأن لصاحب
 الجديع مع اليد نوع استعمل، لأن وضع الجديع استعماله يحافظ عن نصيبه، حب
 الجديع، فيكون وضع جديع واحد مستملاً بالحفظ بغيره، ولا لاخر ذلك، فيكون
 صاحب الجديع الواحد أولى بسبب الاستعمال، كما يكون، أولى، لو كان له جديع، ولا

١٦٩٧- دوى الحائط قال أبو يوسف: إذا كان لأحد منكم على الحائط
أحد، ولا آخر عليه أكثر من ذلك، اجعله بينهما مضافاً، ثم من بعد ذلك إذا كان
لأحد على ثلاثة، ولا آخر عليه عشرون، فحائز نصيب المبرر، - نصيب
الثلاثة موضع جدره، وإنما جعله بينهما نصيباً إذا تفرقت، وإذا كان نصيب الأقل
أكثر من نصيب الجدر، لا خير وجه لأقربى في ذلك، وفيه جدع الواحدة والثلاثة
مضافاً، يعني بينهما مضافاً، أن لا استعمال برجع الحصة ثبت به صاحباً على
الحائط، فلا عشر الأكثر، بل ذلك يخرجهم، كما لو تفرق في ثوب وعلمه في يد
أحدهما، وعرفه في يد الآخر.

وجه وجه السبعة من الثلاثة، وما زاد عليه، ويرجع أصلاً مضافاً على ما
قوله الثلاثة أن صاحب سلات يساوي صاحب ما زاد على الثلاث، فالاستعمال الأقرب
في الحائط لأحده، وهو السبع، فإن الشيف يأتي بالثلاث، كما يأتي إذا زاع
الثلاث، وإذا صاحب الواحد لا يساوي صاحب الثلاث في ذلك، لأن الشيف لا
يأتي بل واحد، وإن كان ياتي، ولكن يذوي الندة، بهم الفرق من هذا الوجه، وفي
بعض المواضع جعل الحساب بمرته الثلاث، وفيه خد بعض المسبح، لأنه يمكن
الشيف بهما، كما يمكن بالثلاث، ثم على رواية كتاب الصنع، نفس لكل واحد
عنها ثمانون شاة، وإذا كان لأحدهما عليه عشرة، ولا آخر عليه واحد، كيف يقضى بما
بين الحائط؟ لم يذكر هذا في الكتاب.

وقد حنك أسابيح به، بعضهم قالوا، يعني على أحد عشر شهناً، وبعضهم
قالوا، يعني بسبب مضافاً لاسواهما في ذلك، ألا ترى أن في أمدار التي فيها منزل،
وهي يد جن منزل، وهي يد آخر مني المتزوجة، إذا جرد في الساحة، يقضى بالحقبة
منها لاستخدام في الساحة، كما هي، وفي الساحة مضافاً إلى الساحة، ولا يكون
الشيف بها إلا على سبيل المدة.

ويعتصم بهذا الفصل

۱۶۴۶-۱- در همه حمله به حق حبس حقین و القبط این احکامات
و از حق کبر و استبداد و حبس بدنه عینی یا غیر عینی ۱۰۰ ساله و در
قانون ۱۰۰۰ ساله حبس بدنه عینی یا غیر عینی یا از نظر ماده ۱۰۰ ساله
شد و حق بدنه و وقت استبداد عینی یا غیر عینی یا از نظر ماده ۱۰۰ ساله
حبس بدنه ۱۰۰۰ ساله و استبداد عینی یا غیر عینی یا از نظر ماده ۱۰۰ ساله
حق بدنه و وقت استبداد عینی یا غیر عینی یا از نظر ماده ۱۰۰ ساله
حق بدنه و وقت استبداد عینی یا غیر عینی یا از نظر ماده ۱۰۰ ساله

و از حق حبس بدنه و وقت استبداد عینی یا غیر عینی یا از نظر ماده ۱۰۰ ساله
حق بدنه و وقت استبداد عینی یا غیر عینی یا از نظر ماده ۱۰۰ ساله
حق بدنه و وقت استبداد عینی یا غیر عینی یا از نظر ماده ۱۰۰ ساله
حق بدنه و وقت استبداد عینی یا غیر عینی یا از نظر ماده ۱۰۰ ساله
حق بدنه و وقت استبداد عینی یا غیر عینی یا از نظر ماده ۱۰۰ ساله

الموصل: الحزب من عشر

فهي دعوى لطرف ومسيل الماء والمخاري والوديان

[illegible][illegible][illegible][illegible]

ذلك في الفصل الثاني من الكتاب

١٦٩٧٠ - وكذلك يوسيفوس ما أن أمه صاحب. وترك طريق في الهند الذي هو جارتا له. فقلت استهانة. وكذلك على هذا. كما له باب موضح من د. على جنط في 'فاق'. وأذكر نفس لوفلي أن يكون به في كرو. في وقائمه. فلهم اسمه. لا أن نفرد له قصة على أن له طريقاً ثابتاً فيها عمر. يحرم في ذكر ما قو. لذلك

١٦٩٧١ - وإذا قد. برجل مسوا في دلو وحل. فأد. ما اندوا. أ. يجمع من أن. جبل في الماء. الله. معه حتى يتم ثبته أن له. ح. سبل. د. ه. و. من صاحب اندثر. أيضاً أن يقطع. سراج. وهذا. لأن المتراب في الاصل محسن. بحسن. أن يكون بحسن. بناء. سوط في القصة. لهذا. الرجن. حتى تسبيل الماء في دلو هذا الرجن. و. به. من أن يكون يغير. ح. فبشكل. لا يست. صاحب السراج. حتى تسبيل الماء. ولا يتب. صاحب الدلو. حتى. صلي. أكثر.

وذكر في كتاب القديسي في شهر في ق. من د. حتى يسكن فيه الماء. و. حنطاهي ذلك. فلقول قول صاحب الماء. إلا أن من. مسألة كتاب القديسي. وجمع. مسألة. بعد. إذا كان جاري. وقد اخصومة. وإذا. كان الماء. حارماً. وب. الخصومة. لا. من أن يكون القبول. هو. صاحب الماء. لأن صاحب. د. في هذه الحالة. صاحب يد. في النهر. فيكون القبول. قوله. ه. وكان له. ح. سبل. ماء. ه. إلا أن يضم صاحب. لأرض. بين. أن النهر. ما. وكذلك إذا لم يكن. حارماً. وقت الخصومة. إلا أنه. ه. كان. حارماً. في أرض هذا. الرجل. قبل ذلك. كان القول. ب. صاحب. الماء. ويخص. به. النهر. إلا أن يفهم. صاحب. الأرض. بين. أن النهر. ملكه. ح. إلى أن. صاحب. النهر. إذا لم يكن. الماء. حارماً. إلى أرض هذا. الرجل. وقت الخصومة. ومع. بعد. حارماً. إلى أرض. ح. د. ف. فهو. يخص. لصاحب. الأرض. ما. إلا أن يفهم. صاحب. الماء. بين. أن النهر. ملك. وفي مسألة القديسي. وضع. المسألة. فيما إذا لم يكن. حارماً. وقت الخصومة. ولا. علم. حارماً. بين. ذلك.

وإذا كان هكذا. بعد. ح. لا يكون. صاحب. يد. في الماء. حدة. فلا يصل. قوله. وهذا. خلاف. من. المسح. فأما إذا كان الماء. حارماً. من. حارماً. وقت الخصومة. فهذا. ح. الشدح. فيه. منهم. من. قال. القبول. قول. صاحب. المتراب. كما في مسألة النهر.

وصيه من حال لا يسلح يوم صاحب الفتراب، حتى هذا يقال بين مسألة شهر، وير
مسألة الحرب وذكر النصفه نو اللب عن الشأخرين من أصحابنا منهم استحووا
الشأخر إذا كان نصوبها مطيح صاحب الأمر إلى موصيهم بمراتب، وعند أن تنصوب
قديم له بحدته صاحب النصح، وعلم أن الفتراب قد مر أن يحد منه عن سبيل الله؛ لأن
الظاهر "شاهد" والدم حجة شرعية، فإن مدد به عن كثرة، فهو
أهم رادده سبيل فيه، وبسبب هذه الشهادة، وقد يقول أبي حنيفة ومحمد
رحمهما الله: أنهم شهدوا به عن معصية ولا مهاداة، فليس من هذا الفتراب
هذا يشاهد أنه مطر، أو أبو صر، ولا لا، ولا حد، فلا يشهد أن هذه الشهادة
مقبولة، ويكون ما شهدوا به لا يشهدوا أنه طر، مطر، فهو مطر، وليس له أن
يسئل فيه ما أبو صر، لا سسأل، وإن شهدوا أنه طر، أو أبو صر، لا سسأل، فهو طر
شؤوه والاسسأل، ومن له أن يسئل في هذه المطر، وإن لم يبين شيئاً من ذلك

ذكر في الكتاب أن شهادة موقوف، وأخص ما يج فيه منهم من حال مسألة
مؤولة، وتوكلها أنهم شهدوا عن أحوال صاحب الأمر أن به منسب، في قوله من هذا
الفتراب، وإن كان هكذا لا يشهد أن الشهادة تحيل؛ لأنه ثبت بقراره بالية، وإقراره حجة
عليه، ويرجع في سبيل إليه أنه طر، أو أنه أبو صر، لا عيب، إنما لا يشهدوا
عن الثقات، ومن يبين ذلك لا يخلل الشهادة، لا العمل به ولا يلاحظ هنا
غير ذلك؛ لأن ما مر من ماء الفتراب وما أبو صر، جاز محتمل، لأن ما، المطر يكثر، ولا
علوم، وما أبو صر، بل وروى، وإذا كان الأمر مختلفاً كان الأمر مختلفاً، واللفظ
أنه لا يخلط من بين ما نحن كمنه، أقره وانسأه، وأما برون جمعها، وذلك
أنه أحد مسجول، فلا يخلل الشهادة

ومن المداخ من قال نقل الشهادة، إن ذلك يجوز فيه، ويحتلج فيما بينهم أنه إذا
جلب هذه الشهادة ما بين بعضهم، قالوا يشهد عن سبيل ماء، مطر، منهم من
قال يشهد كلاً الأمرين عن سبيل ماء المطر، وعن سبيل ماء الوصو، الأعسأل
جميعاً

(١٥) حكاه في الأصل مرفوع، وكان مراد عن سبيل الماء إلى الظاهر

(١٦) حكاه في الأصل مرفوع، وكان مراد عن سبيل الماء إلى الظاهر

وهم من مال بومر عبد الحفل ركيبان ، لأن ما شهدا نسب حتى يسجل لاه .
أما شقيقه لم نسب ، فهو من نسب الدار بالقياس ، فقد قال : ما هو من نسب الدار
للموصى لا غير ، وإن كان : ما هو من نسب الدار لا غير ، بحسن عيني الآخر ؛ لأن هذا
أمر يحرق فيه اليقين ، والإقرار ، فيحرق فيه اليقين ، لا سيما أنه مسلم : ما هو من
نابضه والأعمال ، ما هو من نسب الدار ، ويثبت جميع ذلك ، لا سيما أنه مسلم : ما هو من
بنا أصل ، استحب ما نسب الدار ، ويقتضي به ما يكون

١٦٩٧٢ - وفي المتن قال هشام : ما هو من نسب الدار ، ما هو من نسب الدار ، ما هو من
النسب لأهل عري لا يحضر ، عبيد قوم من أعلى البحر عن الإسماعيل ، قالوا : هو
وفي إنشاء دعوى الدين في أصل البحر هو لنا كذا ، ولا حق لكم فيه ، قال : إذا كان
البحر يحرق في الأصلين يوم يختصم ، يترك على حاله بحر كذا بحر ، ومنهم
جميعاً ما كذا ، وبني لأهلين أن يسكروا عبيد ، ولا كذا ، ما هو من نسب الدار
الأعلى يوم يختصم ، ولكن علم أنه كان يجرى في الأصلين يوم يختصم ، وإن أهل
الأعلى يختصم به ، أو أقام أهل الأعلى به في البحر قال يحرق به ، وأنه أهل
لأعلى حسره عبيد ، أمر أهل الأعلى بوزنه ليس عبيد ، وهذا مسألة دليل على أنه
لشهادة على يد عبيد ، صحبه عبيد .

قال هشام : ما هو من نسب الدار ، ما هو من نسب الدار ، ما هو من نسب الدار ، ما هو من
البحر ، وأقام شبهة أنه نظري معلوم ، لا يختص أهلها بل هي به تلك القرى دعوى
عك ، وأقام له : ما هو من نسب الدار لا يحضر ، وما هو من نسب الدار ، ما هو من نسب الدار ، ما هو من
والكبير ، قال محمد رحمه الله : إذا كان هذا على ما يصف ، فإن هذا من عمره صريح
من طرق المسلمين ، وإن : ما هو من نسب الدار لا يحضر ، ما هو من نسب الدار ، ما هو من نسب الدار ، ما هو من
يكون بمرأى لجماعة المتبحر ، وهذا أهل تلك القرى حاصه ، لا كذا في العاصي واحد
من القري ، ما هو من نسب الدار ، وإن كان أشهر حاصه قوم معروف يحضرون لهم
بعض عبيد محضرة واحد منهم ، عبيد على من حضر

١٦٩٧٣ - قال محمد رحمه الله في الأصل : إذا كان الدار التي يدعى فيها
القبيل أو الطري ، رتبة دمر عبيد بالمسيح ، الطرس ، وحده ، تلك الدار ، لم

يكن للمصر به أن يقر به، ولا أن يسيء فيه الله؛ لأن الإقرار بالطريق وسبل من بعض
الشركاء يقر بباطل، لأن الطريق وسبل إنما يكونان في مكان بعينه، وإقرار أحد
الشركاء بملك بعينه من الموضع المتيقن بإقرار باطل، لأن الساكت يتصور بهذا الإقرار
ريادة ضرر، لأنه يحتاج إلى تمسك، فسمه مع الضرر حتى يسمو بهيه، وقسمه
أخرى مع الضرر في هذا المكان لغو به، وهذا ذلك على يفرق أنبياءه. وفي ذلك ضرر
له، وتصرف بعض الشركاء في الموضع المتيقن على وجه يوجب ريادة ضرر بالباقيين
باطل. وإذا عمل هذا الإقرار صار وجوده وعاقبه مجزئة، ولو علم كاد الجواب كما
قلنا، فهذا كذلك، وهذا سبب ما لو يقر بعض الشركاء بغيره، فالحق من الشار المتيقن
فيه وبين غيره حيث يصح الإقرار، لأنه ليس في هذا الإقرار ريادة ضرر على باقي
الشركاء، لأن الساكت لا يحتاج إلى التمسك، إنما يحتاج إلى سبب واحدة يهوي
لفقره، ثم يدخل في فقره في نصب الفقر.

وبخلاف ما لو يقر بعض الشركاء بنصيب من الشراب، أو بعض نصيبه، حيث
يصح هذا الإقرار، وإن لم يجره الله في مكان بعينه، وهو المبرر كما في الطريق، لأنه
ليس في الإقرار ريادة ضرر للساكت، لأنه لا يحتاج إلى تمسك، لأن سبب الشراب إنما
تكون من حيث المنفعة، كما في الإقرار. ويصير مرة لغيره إن أقر له جميع نصيبه،
وإذا أقر له بعض نصيبه يدخل لغيره في موه الفقر، فلا يحق له أن يرد ضرر بهذا
الإقرار، إنما هو بخلافه. فإن سمع الوردية هذا الدار بعد هذا الإقرار من بعض الشركاء،
فوقع الطريق وسبل في نصب الفقر، يؤمر بتسليمه إلى غيره. وينتقد ذلك الإقرار
صحيحاً لغيره، مانع من صحته، وهو ضرر للساكت، وإن وقع الطريق وسبل في
نصيب غيره، فصار يصرف نصيبه إلا قدو الطريق وسبل، هكذا ذكر في الكتاب،
ولم يترك هذا خلافه، منوا. ويجب أن يكون المذكور في الكتاب قول أبي حنيفة ومي
يوسف، وعلى قول محمد يصرف الفقر له بنصف قيمة الطريق وسبل، والفقر يصرف
بخصته. لا تدور قيمة نصف الطريق وسبل قياساً على مسألة كتاب الإقرار، فإنه ذكر في
كتاب الإقرار، قال ابن رحل بن عتبة في يوم، أقر أحد المرء ببيع بعتة لأخر، لا
يصح إقراره بحال، فإذا سمع الفقر والساكت قدرا فهما يسميان بذلك، إن وقع البيت

تقرر في حق صاحب دفتر دابة مؤمر بملحه آتية لقرنه ، وإن رجع في حق صاحبه .
ذكر أن على هؤلاء أن يحسمه ويبي بوصف تصرف المقر به جميع طرف ، اليك في وصف
المقر ، وأنهم يصرفون نصف دابة أعمال إلا حقوق خان ببيت ، حتى أنه ، وكان في ذلك
ثبيت المقر به عشر دابة خان الباقى بمسعود ، فاعتبر به بصرف عشر دابة المقر بصرف
روعي ، وعلى قوس محمد المقر به بصرف نصف دابة خان ، وبذلك حسمه أذرع
والقرقر بصرف نصف دابة ، فلهذا يجب أن يكون كدلت على قول أنى حسمه وأنى
يوصف بصرف المقر به بجميع دابة الطريق ، والمسيل ، وعلى قوس محمد ، بصرف نصف
قيمة الطريق ، وأما في مسألة أنسب الطريق عشر نسبه ، في مسألة اليك
عسير ، لأن المقر به لم يمسكه المسيل والطريق حتى أنه لم يجر مسيل ، فانه لا
طريقة ، فلا يمكن عباده بصرف خان ، والمقر به في مسألة باب الرهبة ، فيمكن اعتباره
بالمرحون .

والقرقر بصرفه قيمة حق المقر ، وسيسبب دابة المقر إلى قيمة دابة ، وفيه حق
عزو لمسيو ، وإلى قيمته ، ومن فيه حق الزور لأخذ ، من خان ، فلهذا ، في حقها
حق الزور لأخذ حسمه ، فلهذا قيمة وفيها حق الزور ، فلهذا ، في حقها
قيمة حق الزور ، به ، بصرف المقر له بمقتضى عقد أنى حسمه وأين يوسف ، والمقر
مقتضى ، وعنده محمد ، بصرف المقر له بجميع ، المقر بأمر مع دابة ، حسمه

١٦٩٧٢ - رد كتاب مسيل ماء في دابة رجل في دابة ، وادعاهت القطة أن
يحمده بشرها ، ليس له ديث لأبرصه ، صاحب القطة ، أي إذا رد يحمده بمرور على
شهره ، فلهذا يريد . يشعل باب من حرا دلوته ، واقعا إذا رد ، يحمده بمرور على وجه
الأرض ، فلهذا يريد أن يربط صدغه ، حده الأرض من حسمه ، أن إذا لا يمام له
بحري تحت القطة ، لا بحري على وجه الأرض

أما خان مسيل ، فلهذا أن يحمده دابة ، فإن خان من ذلك مبرر ، على صاحب الدابة ،
بأن احتاج إلى حسمه ، حسمه البصر لمعه قطة ، فليس له ديث لأبرصه ، فلهذا حسمه حسمه
وأولم يكن في ديث حسمه ، على صاحب الدابة ، بأن يبرحته إلى ديث ، بأن خان حسمه
عوضه . فلهذا ديث ، يذكر بمرور ، فلهذا مسيل الإعراب إلى حسمه ، فلهذا حسمه

التي تسمى بها، ولم يات فناء، ومن المتأخرين من قال ما ذكره محمد بن أبيكثير من محمول على ما إذا كان له حق سبيل لا غير، فاما إذا كانت البعثة التي سبب بها ذلك، فله أن يتصرف بها بما شاء.

قال في الكتابين: وإن كان القدر المأخوذ على الهواء، فليس له أن يجعله قناة، ولم يحصل بسببها أن كان لها حصص الأرض فيه غيرة، أو لم يكن؛ لأن ههنا يحتاج إلى حصر الأرض، وأنه لا يحتمل من المصلحة، وثم أراد أن يجعل مستوطناً أهواً من مستوطنة، أو أحرار أو أمصار، أو أراد أن يسبب ماء سطح آخر في ذلك، ليس أنه ذلك إلا بوضع أهل الدار، وكذلك لو أراد أن يفتح المذاهب في موضعها، أو يربطها، أو يقطع طريقها، لم يكن له ذلك إلا بوضع أهل الدار، ولو أراد أهل الدار أن يسببوا حائطاً يسد مسلكه، لم يكن لهم ذلك.

ولو دعي أهل الدار به، لم يسببوا شيئاً على ظهره، فله أن يقطع طريقه، لم يكن له ذلك، وسعى أن يتركوا في مساحة القفار عرق من حطب الدار.

١٦٩٧ وفي تواتر هشام، قال، سألت محمداً عن رجل ادعى على رجل أن يجري ماء في بساتينه، ولم يكن الماء حليلاً يوم أحصوا، فشهد شاهدان أنه كان حليلاً إلى بستان هذا المزمع، قال: كان قبل يوسف بجبر هذا الشهادته، وكان أبو حنيفة لا يجيزه ما لم يشهدوا بأكثر من اثنين، وهو قول سديد حسن، ولو شهدوا على إقرار المدعى عليه، فذلك جائز في قولهم، وهو غير ما لو ادعى رجل دار في يدي رجل، وشهد الشهود أن ماءه نالوا كانت في يد المدعى، لحبب الشهادته عند أبي يوسف، وهي بالدار، محمد بن أبي حنيفة لا يفتي بالدار لمدعى، ولو شهد رجل على رجل المدعى عليه أنه كذب في دعوى، قضى بالدار كمدعى.

١٦٩٨ قال بعضنا: وسألته عن من ادعى فتح أرضه موضع على غيره هذا المسمى، جاء المبل حتى فقهه من ورعي بهذا، قال محمد بن حنيفة: إن شهدوا بذلك، فمعه أن يعيد الدار، كما ثبت موضعها، فثبت أن أراد أن يجري فيها الماء، فمعه

صاحب السمر، صعد بکر له فی البحر قال: که ۱ بعد منی بفریبه علی بن
مجرى مده فی الدار بعد عده فی وقت انکم یسئل؟ قال یقوی بعد حد اکثر امد
اناکام مریکنا فری حد به فی خلاف عنی لم یسئل مده فی الدار فیسکن فی سبیل الله
فیما فی غیره

۱۶۵۷ در بر سه عثمی بوجود فی ان من السی کب بحر فیما المکان فی
در رجل لا تقبل شهاده فی هدای منی منی حیدر منی بعد ان مده ۱۰ و ۱۵
بوسع انفاشهم انهم مجرى مده کما له ان یجرى فی الدار لا یستمر طوی
یشهد انه بذلك ان الحق، انک انک مده مجرى مده فی الدار مده ۱۰ و ۱۵
بکی لصاحب المجرى به فی مده انسانی، بحلف صاحب الدار وصاحب الدار مده
سویله فی حق، و ان یز من حیدر ومعه، و علی حق، یومض بحلف له فی
مده مجرى مده، و له اعلم

الفصل السادس عشر

في القضاء لأحد الخارجين عند ظهور العدالة بشهود ثم ظهور العدالة
لشهود الخارج الآخر أو إقامة الخارج الآخر بشهود بعد ذلك

١٦٩٨ هـ ، فإن كان ادعاء عبثي يفتقر إلى دليل مدعي كل واحد من ماله وورثه عن
أبيه أو ذمته كانت مطلقاً لا تملك ولا سند مثبت بينه على دعواه ، فظهر ما عدلته شهود
أحدهما فالمدعى بقسم ما ادعى كنهه إلى ظاهره ، ١٤٠٠ هـ ، ١٠٠٠ هـ ، لأن مدعى قد ظهر من
كل وجه ومن الآخر نسي يظهر ما بعد ، شهوده ، وعسى لا يظهر ، ١٤٠٠ هـ ، لا يملك
شهوده ، وليس له له مدعى به شهوده غايه مدعونه ، ١٤٠٠ هـ ، لا يجوز تأخير حتى
ظافر آخر موقوف ، عسى لا يظهر ، وعسى يظهر ، وليس بالشهود ، ١٤٠٠ هـ ، ويظهر
بينه الآخر حتى يدعى به ، ١٤٠٠ هـ ، عفا عنهم ، عفا عن لا يخفى ، ١٤٠٠ هـ ، لأن المدعى لما
عصى ما لم يكن مدعى يظهر عدالة شهوده مع كنهه ، ١٤٠٠ هـ ، القضاء ، ونصف الآخر .
وهو شهادة شهوده بنفس محض بالدلائل كنهه ، ١٤٠٠ هـ ، الآخر ، والمدعى له ولا به
يملك اليه ، ١٤٠٠ هـ ، لا يجوز لإبطال ، وبخاصة إذا فصل السنة في حادثة لا يجوز
لنصفه ، بهما في بنت عدالة صلا ، ١٤٠٠ هـ ، أقام الآخر بینه بعدد ، على صاحبه النقض به
ترافعي به من صاحبه ، ١٤٠٠ هـ ، عسى يكن اتبع له ، ١٤٠٠ هـ ، شهوده ، ١٤٠٠ هـ ، شئت
لشهوده ، لأنه لو ثبت بعد شهوده ، ١٤٠٠ هـ ، ثم يقلل نصيبه ، ١٤٠٠ هـ ، نصيبه بينه المتقصر به ، ولا
وجه إلا ، ١٤٠٠ هـ ، ١٤٠٠ هـ ، ١٤٠٠ هـ ، نصيبه صاحب الأثر لا على المدعى الآخر ، ١٤٠٠ هـ ،
فإن النقض له لا بد من ذلك ، ١٤٠٠ هـ ، ١٤٠٠ هـ ، نصيبه له السام أن اتبع به ،
بخاصة لا يملك بر بيه ، ١٤٠٠ هـ ، صار مقصداً عليه من جهة ، ١٤٠٠ هـ ، ١٤٠٠ هـ ،

وله ، ١٤٠٠ هـ ، عدالة شهوده ، ونقص يتبع بيه ، لا يملك المدعى ، ١٤٠٠ هـ ، ثم يـ
نقص نصيبه ، ١٤٠٠ هـ ، ١٤٠٠ هـ ، لا يتبع بيه اليه ، ١٤٠٠ هـ ، نصيبه له على صاحبه
شيء ، لا ، ١٤٠٠ هـ ، ١٤٠٠ هـ ، ١٤٠٠ هـ ، ١٤٠٠ هـ ، نصيبه أقدم من المدعى ، ١٤٠٠ هـ ، لا يتبع بيه اليه ، ولا
عصى له على صاحبه ، ١٤٠٠ هـ ، ١٤٠٠ هـ ، ١٤٠٠ هـ ، ١٤٠٠ هـ ، ١٤٠٠ هـ ، ١٤٠٠ هـ ، نصيبه عليه في القضاء

الذي قضى له صاحبه ، لأنه بینه استحق لكل ، ولو لا بینه صاحبه لنفسه له بكل القيد ، فلما حرّم كل واحد منب عن التصديع صاحبه ، صار هو منصّباً عليه من جهة صاحبه ، والإنسان من صار منصّباً عليه من شيء لا يصير منصّباً له من غير ذلك الشيء .

ولأن قيل : كيف يبعد كل واحد من المدعيين منصّباً عليه في النصف الذي قضى به لصاحبه ، ولم يكن له من ذلك النصف منك قبل القصد ، صاحبه قد إن لم يكن فيه ملك ، فله من ملك ؛ لأنه آدم له في الكل له ، وأب مر جب حصة الملك عند اتصال انشاء به ، فليس اتصال القضاء بها مر جب من الملك ، وحتى عند مقتضى حقيقة الترتيب ، ولو سب الحقيقة بصير مقتضى عليه ، كذا هو

ولو عتقك بيه أحدهم ، ولم يملك بيه الآخر ، أو لم يعم الآخر شاهداً فصلاً ، أو أقام شاهداً ، حدد ، فخصي به من عتق بيشته ، ثم جاءه آخر بيشته عادل ، أو جاءه بشاهد آخر عادل ، قضى له بالعين ، وقيل بيه ؛ لأنه لو لم يكن بيه شاهدان يعمّلان نصيباً من مقتضى عليه من جهة صاحبه ، وهو لم يعم نصيباً عليه من جهة صاحبه ؛ لأنه لم يكن له من المقتضى به لا حقيقة لملك ولا من الملك ، لا بعدد حجة الموحدة لنقضه ، والقضاء على الإنسان بإزالة الاستحقاق الثالث به ، فإذا لم يكن الحق لئلا له كيف يتصور إزالته ، فلعلم أنه لم يعم مقتضى عليه له ، فسمع دعواه ، وبينه بعد ذلك فلو كان كل واحد من السعيين ، دعى أن العين له يودعه من صاحب اليد ، وأقام أحدهما نظيره ، فقبل أن يركب بيشته الفرد والمبدأ في العبد الذي لم يعم بيه أو دعه إليه ، ودفع القاضي العبد إلى المقر ، ماركب بيه الذي أقامه واحد من حب البينة كعبد من المقر له ، ثم إن المقر له أتى بيه ، أو عطف يودعه بإبداء اليد ، فبعد بيشته ، وقضى له بعدد ؛ لأن المقر له لم يصير منصّباً عليه ؛ لأن بيه صير المقر له فاس على ذي اليد لا على المقر له ، وجعل المقر له كالوكيل عنه

فإن قيل : أنت قد ثبت سمع له بالمقر له في اليد ، وبمعدن المقر له بيه ، ثم استحق عليه بالنقض ، بينة مدعي ، فبجعل المقر له منصب عليه قد أقر ذي اليد كان بعد إقامة المدعي بيه على ذي اليد ، وعند ظهور عدلة السهود بيه الاستحقاق من

وَجاءَ السَّيِّدُ، فَصَحَّرَ أَمْرَهُ، فَقَدْ كَثُرَ غُلَاظُ - لِأَنَّهُ ظَهَرَ أَنَّهُ يَكْرَهُ مَا كَانَ لِعَبْدِهِ
يُؤَدُّ بِهَلِ الْفَرْقِ دَى - لَيْسَ بِهَلِ مَصْلُوحٍ فَتَقَرَّرَ - لِأَنَّهُ يَكْرَهُ عَيْبَهُ، وَدَعَا إِلَى الْإِقْرَارِ
وَالْتَصْلُحِ عَيْنًا وَبِهِ رَجَفَ وَالْعَمَلُ يَكْرَهُ.

ولو عدا، وبقى سائر حديثها كما انقصى عليه الذي كان العبد في يده دون
المر به، فلهذا، وذاك، انما ظهر له فيه غير ما ذكرنا من العبد، فبحسب
يقضى بمهمه، يطعن به عليه، لأمر من ظهر له ظهر أن يحسبه تمام كسبه على
مودة المهر، وهو ليس بحصه، وإنه انقصى على ما أحسنه الله

قوله عيسى عليه السلام مني قامت على المردج، كما جاز إذا مودع عن الوقت إقامته
 الثانية، كما إذا كان صاحب المردج، ويكفر إذا كان، من المودع، والمودع
 حاضر عمره، إمام المردج، وهذا المردج، كما هو في كتابه، فإنه قد هيأته على
 مودعه، حاضر عمره، كما قاله الإمام عليه السلام، فإنه قد هيأته على مودعه.

[illegible][illegible]

ج ١٦- كتاب شد هوى - ١٨٥ - فصل ١٦ حكم المظالم من شهر رمضان الآخر
من المصنوعة واستجاب المصنوعة مع المصنوعة لأن ما يدعيه غير المظالم من يد انصر له،
تفردت يد المصنوعة، و حتمت بين الخارج وبينه فتى اليد وهو المصنوعة، ١٨ هوى عن ذلك
المصنوعة، فكانت به سح أ، نى - والله أعلم -

ولم يذكر في شيء من الكتب أنه هو يصح إقرؤه هذا أو بغيره نسبة^٤ حتى لو
ظهر الخيب ملك حر سوري من هذا التبرج من حبيبته التي أرباها ، ويسمى إلى يصح
أنه لا يحل له الهدية لنفسه المرفقة به ، وإنه يحرم

[illegible][illegible]

والا ترى ان الله اسى لوقته بالذبح والوجه - وهذا معنى - انه
 عصى نهديا، وهو ان الله لم يخش الله عي، كما قال يونس عبي جبرائيل
 الى الله عبي، وهو ان الله عبي جبرائيل عبي الله الى الله عبي، ولا
 سوي من الله عبي جبرائيل عبي - سبي، وكذا سبي الله عبي،
 وحلي الله عبي ثم الله عبي ثم الله عبي ثم الله عبي، وان
 قد عصى الله عبي الله عبي الا ترى ان الله عبي جبرائيل عبي

وہ شہید ہو گیا۔ دوسری رائے یہ ہے کہ وہ شہید ہو گیا۔ ہم یہ بتا رہے ہیں کہ
ہم جادو میں حصہ لے رہے ہیں۔ ہم جادو میں حصہ لے رہے ہیں۔ ہم جادو میں
حصہ لے رہے ہیں۔ ہم جادو میں حصہ لے رہے ہیں۔ ہم جادو میں حصہ لے رہے ہیں۔

وقد ان شهود مدعى بتلك سيدوا ان الارض ماعى، قالو' لاملوى كرس
اليد، قصصا لا صول وعصى راء... لكننى اجد حافه دار وكفك فى جميع ما
ومع الـ الارض كبر لها فكلها الاسعار، شهود يهود مدعى أن هذه الاثري

أما فقهاء يميزونه بشهادتهم بالمدعى، ثم يثبتوا دعواه بقضي بالأرض، ويتبعها التحليل والشجر من غير أن يكون ذلك شهادة بالتحليل والشجر حتى لو رجعوا بعد ذلك عن التحليل والشجر، صبر قسمة التحليل والشجر، ولو أنهم حين شهدوا قالوا لا علم لنا بالتحليل والشجر، ثم رجعوا عن التحليل والشجر، فلا ضمان عليهم في التحليل والشجر.

وكذلك إذا شهدوا أن هذا ملك لفلان، ولم يذكروا العصف، أو شهدوا أن هذا العصف لفلان، ولم يذكروا عليه، فالتقاضي بقضي بالسيف وبالعصبة وبانقضاء العصف لفلان من غير أن يكون العصف، والحقبة مشهوداً به حتى لو أدام المشهود عليه أنه أنشد والتقاضي بالحقبة، ثبت شهادتهم كان التقاضي قضى بذلك بمدعى أو لم يقض.

١٦٩٨٩ - وفيه أيضًا إذا شهد الشهود على رجل بجاريته في بيتها أنها لها الدعوى، وقضى القاضي به، ثم غاب الشاهدان، أو ماتا أو ظهر للجارية ولد في يد الشهود صغ، ثم برز الشهود فخلع القاضي

وكذلك لو كان الولد ظاهراً، وشهد الشهود بحدريته للمدعى، ولم يصرحوا للولده فالتقاضي بقضي بمدعى بالجارية وبالولد، وإن مال الدين في يد الجارية - أنها أقيم بية على أنه الولد، لم يثبت إلى بيت، ويقضى بالجارية وولدها بمدعى، وإنما قضى التقاضي بسلان، ثم حصر الشهود وقالوا لم يكن الولد بمدعى، وإن كان للمدعى عليه، فالتقاضي لا يقضى بالولد للمدعى عليه، وإن أقام البية على الولد، ولو كان الشهود حاضراً، ومألهم لقاضي عن الولد قبل المصداق، فمدعى هو للمدعى عليه، أو قالوا لا يدري من هو؟ فالتقاضي لا يقضى في الولد بشيء، ويقضى بالجارية للمدعى.

قال: لا يثبت الولد في حد، فوجه قبضه، وعقل فقال: لأن سنة موصولة بالولد، فقد أشد. إلى أن سهر المدعى في مسألة المار إذا قالوا ثبت الشهادة بالمدعى، لا يدري من أين جاء، إنه يقضى بالمدعى الذي أقدم

وإذا كان الزوج بجاريته في يد رجل أنها له، وقضى له به، ثم غاب الشاهدان، وظهر للجارية ولد في يد الشهود عليه، ثم برز الشهود، وأخذ للمدعى

هـ لو ا- سب سحر الار- بينه على ان تكفى قد نصن المساجد ، و نعلم ان سحره
على سحره كسب في الاول يوم المدة ، فبسة الاقوى رس ، لا سب الا حرة فو حصة
التي هي من راس سحره على ذلك

١٦٩٩- إله سبحانه العبد من يد افشري، نفس انقاص بالعبد العبد هو،
فوائد الفسري أن يرجع علم الله، فاعلى الشائع أنه روح عباد، ثم عكس الشائع، يرجع
الفسري علمه بالنفس بعينه انقاصي، فإله لا البتة أن يرجع علمي بالله بانفس، صفة
ثبته بالسر، به أن يرجع على مائه، وإله روح عباد العبد روح عباد، فكله عباد
الفسري، إله، انقاصه لأن الفاضل يرجع بمسبب الخشب، ولأن انقاصي لا
انقاص علمه بانفس بمسبب، فله كذا في روح عباد من روح العبد عباد، ولحقه دعوى
الانقاص بالقدم، وذلك، أن ذكر الله بالسر، إله، إله، هو علمي بالسر، به، يرجع
علمه بانفس، به، إله، لا روح، بالانقاص، لأنه سائر بمسبب، فله روح عباد،
علمه بانفس، به، إله، لا روح، بالانقاص، لأنه سائر بمسبب، فله روح عباد،
علمه بانفس، به، إله، لا روح، بالانقاص، لأنه سائر بمسبب، فله روح عباد،

١٦٩٦ - سنہ ۱۰۱۰ھ (۱۶۹۶ء) میں مسیحیوں نے لاہور کے امیر المسلمین سے رجوع کر کے کہا کہ ہم نے تم سے دعا کی ہے کہ تم میری دعا کو قبول فرمائے۔

١٩٩٧ - د. ادنیٰ حسن خاڑا می پوری، جیل انڈیا وارہ، دیوبند، تم ادنیٰ
 آفہ شمس الحسن اس آجیہ می حبیبہ، محسنہ، قاضی عاز دلت سہ ١ بعد سکھہ و مثالی

[illegible]

(٦) حنفی مذہب کے اماموں کے ناموں کے ساتھ ساتھ ان کے متعلق بعض اہم مسائل پر بھی بحث کی گئی ہے۔

(٣١) ذكر الأعراس، ربي طوبى لأسمط

ادعى السيد لولا من أحد من حاشه وصحته، تدعى لولا، أن أم عن ذلك بينه
 عن سنة، لأن من خصي الأب الثوبين من الكلامين غير ممكن من التناقض، ومن
 الفصل الثاني، ثوبين من الكلامين ممكن، فلا يثبت التناقض إذا قال المدعى عليه ثوبين
 أي صبح سال كه دعوى م ك و ب و سائيه ام، ثم قال عدلان حوائه كرده و دم و لو
 رسيه فسيه عند قبل لا يسمع هذه الحفاله الثانيه لكنا سافعي، ومن صبح ولا
 سافعي: لأن يده اجمال عليه بقاء شجيل، يعني، لأن من حسب يعطين عدلان
 حقه، فإما على غيره، ولفظ من اجمال عليه، أي اجمالاً في يده وكذلك لو
 حلف لا يعطين عدلان حقه، فإما على غيره، وفيه اجمال به، حسب في يده.
 وحمل اطلاق اجمال عليه بأمر شجيل إعطاء شجيل مسمى

١٦٩٨ - من مجموع تناقضه - مثل نعم ليس التسمي عن دعي ادعى، أي
 تركه يثبت، وحده الثوابت في ذلك، وحده له يثبت، نعم دعوى من الثوابت بعد
 ذلك أن اليبس، كان دعوى سال، و حاشه، وأراد إثبات ذلك، بأنه لا يصبغ
 دعواه، ولا يسمع يسه، وهذا ظاهر، لأنه مسافعي، لأنه امر برجوت المال، أي
 ودعوى الفصاء يدور به غير واجد، وهذا تناقض ظاهر

١٦٩٩ - مثل هو أن يثبت من وحلي جمع له ثبته. وقال في ١٠١، دعوى م، و
 من حاشه خرج خير يثبت، ثم ادعى حليها اثبته من الأفعقه الثري في بيت البيت، هل
 يصبغ دعواه؟ قال: إن كان قال هذه الأفعقه كالتب في بيت بيت، فحين لا يصبغ
 دعواه، تكون التناقض، وهذا ظاهر، وإن كان لم يكن هذه الأشياء في ذلك البيت وقت
 الخلع - صبح دعواه، وعنده أن يثبت أن أكثر الزوج كرده هذه الأشياء في البيت وقت
 الخلع، يجب أن يكون حشر من التناقض، إن كان دعواه الأفعقه بعد إقرار
 الزوج من دبر حاشه صبح حشر بيت في ملكه لا يمكن إجمال ملك لأشياء في البيت
 ملك ملكه لا يصبغ دعواه، لأن بيت يكون هذه الأشياء في بيت وقت الخلع إذا كانت
 الحاشه حشر، وإن كان في دعوى الأفعقه حشر في ثوبه، أو حشر في حشره، أو حشر في حشره
 الأشياء في البيت في ذلك، صبح دعواه، لأن التناقض من هذه الأشياء في ذلك
 وقت الخلع إذا كانت حاشه حشر، وجرى هذه الحاشه في شهادت الجامع من شروحي

والقوى أن ملكك الصديق يجوز أن يصيب ملكاً جدياً لأن لملكك قول من أمسي
مجزو أن يصير مملوك من ملكك جدياً مسبب حادث، من يبيعه ثم يشره، فإثم عيش من
الدعوى من غير، فيصبح الدعوى ثلثين، فأما الثلث أحداث لا يفتور، يصير ملكاً
قديماً، لأن أحداث من لا يفتور، فيكون مملوك، ول من أمسي، والتمويه من
الدعوى من غير ملكي، فلا يصح دعواه التي

أو ادعى الساج، أو لا في دية ثم ادعاه بعد ذلك سبب، عند ذلك الناقض،
دعوى أن لا يصح دعواه الثاني، بخلافه، ود الدعوى الملك مطبق أولاً، ثم دعواه بعد
ذلك بسبب عند ذلك الناقض

والقوى أن دعوى التاج على ذي اليد لا يحتمل دعوى ملك حادث من جهة،
إذ لا يتصور المملوك ساج من جهة غيره، ألا ترى أنه لو كان دعوى - هذه لثابت ملكه
بالتحاج من جهة ذي اليد، لم تكن دعواه صحيحة، فلا يمكن أن يحسن كلامه ثلثين
بكلامه الأول، بل يحسن كلامه، ثم محالاً بكلامه، فصح من ثلثين، أما دعوى الملك
للمطبق على ذي اليد يحتمل دعوى ملك حادث من جهة ذي اليد، مما يمكن أن يجعل
كلامه الثاني بدلاً بكلامه الأول، وكذلك يتعذر الكلام، لا يصح

وإذا قل عند غير الناقض، هذا الذي ملكي بسبب الشر من قبل، أو قال
بسبب الإثم من الأول، أو لا في دعوى، لا العيش عند فاضي من الفضي، ملكاً مطبقاً،
فالدعوى لا يصح دعوى - بسبب غيره، أنه قد قال قبل هذا، إن هذه الدعوى ملكي بسبب
كلام، وهذا إذا كان ادعى شراء من رجل معلوم، يأخذ ذكر اسم ذلك الرجل واسم أبيه
واسم جده، أو ب اسمه من الأسبحة التي جمعها للشهر، فهاذا إذا كان ادعى
لشراء من رجل مجهول، أو قال استقرت من محمد، ولم يره غيره، ثم ادعاه بعد
ذلك عند الناقض ملكاً مطبقاً، فالدعوى يصح دعواه، وإن كنت قد قال
قبل هذا، إن هذا العيش ملكي بسبب كلام

(١٦) وفي الأصل: اجناس الناطق وهي الصورة وحليته الخ

(١٧) هكذا في طو، وكذا في الأصل وفي نسخة ملك مطبق، وهذا الدعوى يلج

وظهر في أنه إذا ادعى السراة من غيره فقد أثر بانكسار مدعى العبر لأن كل منسب
حق لهاته عند اشتري منه، وقد صرح هذا لإقراره به، كان البائع مبيعاً لأنه إقرار
بالمعلوم للمعروف، فيسب به ذلك لقولان بإقراره، وبعد ما ثبت انكسار لافان لا يمكنه
إثباته لنفسه، لا بسبب يوجب الانتقال، ودعوى الملك انطلق بعد ذلك لا يجوز لسبب
الانتقال، فلا يثبت به الانتقال، وهو المحتاج إليه، وفيما إذا كان البائع مجهولاً لم يصح
منه هذا الإقرار، لأن لإقراره لمجهول لا يصح، لصار كانه سمع الدعوى من غيره أصلاً.
ومع ذلك جميع ما دعوى لملك المطلق، فهذا كقولك، وإذا ادعى داراً في يدي رجل ملكاً
بسبب الشراء، وظهر أن الدار المدعى به يوم الدعوى لم تكن في يدي المدعى عليه، بل
كاتب في يد غيره، ثم هذا مدعى ادعى هذه الدار في مجلس آخر من صاحب اليد
ملكاً مطلقاً، فقد قبل بسمع دعواه، لأن الدعوى لأول من مطلقاً، لصار وحده،
والقدم عمره، ولجئ لا نسمع دعواه، وهو العكس صحيح، لأن مدعى الأول ادعى
استحقاق الدار لنفسه بسبب، وهذا أمر له، وأمر أنه ليس حق دعوى الثاني بعد ذلك
لنفسه ملكاً مطلقاً، وهذا أمر عليه، فإذا لم يحتج دعواه لأول، في حق بيانه استحقاق
الدار لنفسه، يمر في حق بطلان دعواه الملك المطلق لنفسه بعد ذلك

وحسبنا أن دعواه أن دعواه غير صاحب اليد بسبب كما لا يكون أتى حالاً
في إقراره أن الدار بسبب كذا عند غير صاحب اليد، وذلك بطل دعواه (الملك ملكاً مطلقاً)
بعد ذلك، وكذلك دعواه

١٧٠٠٤ - سئل القاضي الإمام شمس الإسلام محمود لأورحدى عن مدعى
بصف دار مع من يدي حل - ثم ادعاه بعد ذلك حبيباً، قال، لا يسمع دعواه، ولو
كان على العكس سمع دعواه، والصواب أنه يسمع في الو جهي حبيباً، إلا إذا كان
قال وقت دعوى النصف لا حو لي فيها سوى النصف، بحسب لا يسمع دعواه
جميعاً، لكون التناقض، ويسونه لا تناقض، فيصح الدعوى

١٧٠٠٥ - وذكر في غريبوع الزهديات رجل اشترى من رجل هبة، ثم إن
النازع ادعى أنه كان مضموناً في هذه البيع، ولراد استرداد العمد من يد المشتري، وأنكر
المشتري ذلك، أو ادعى المشتري أن البيع كان مضموناً في هذا، نفع، وأراد رد العبد

ولم يتردّد التامع، لا يصح دعوته، لأنّ إقدامه على هذا العمل إقرار منه بصحة هذا العمل
ونفاذه، وذلك يستلزم أن لا يصر من إقامته، فالحق يدعى كونه منصوباً في البيع بغير
صلته بعد ما ذكره، وإنه ما نقص صاهراً، وإن أراد أن يصر به حتى لا يدعى من كونه
مضروباً في البيع، لا يصح بيانه، وكذلك لو لم يصر له به وأراد أن يصر به صاهراً
الادعى من كونه منصوباً في البيع، ليس له ذلك، لأنّ صريح البيه والتحليف يصر به
على صحة الدعوى، وهذه الدعوى لم تصح بهذا المكان سائس

١٦٠٠٦ - ذكر في الأدب الكبير لعبد المأذون إذا اشترى عبداً ربيعه، ثم أقر
أن هذا العبد الذي اشتراه من فلان عد كان فلان خليفه فلان أبيه منه، واشترى وهو
حر، وتكرر المانع منه، فإن بعد مملوكته على حاله، ولا يصد؛ المأذون فيها إقراره
على التامع؛ لأنّ الشري من البيع لو كان حرّاً، وأقر من ما أقر به المأذون، لا يصدق
فيه إذا أقر به على التامع، فكما إذا كان الشري مأذوناً، لا يصدق في إذا كان حرّاً،
فالحق يصر به بحكم إقراره، وإن كان عبداً مأذوناً، فالحق لا يصدق عليه، لأنّ هذا
إقرار به بغيره فإقراره للرق، وإنه صحيح من آخر غير صحيح من العبد المأذون

وشر كان العبد مأذوناً لم يصر بذلك، وإن أقر أن التامع، مع هذا لعبد من ولاي
قبل أن يبيعه، من، وصداق فلا في ذلك وكيفية التامع، فإن مأذوناً لا يصدق بهما
ادعى على التامع حتى لا يتردد من من التامع، وبعد ذلك في حق من حتى يؤمر برفع
العبد إلى فلان، لأن مأذوناً أقر من من يده أنه لأجس، وقرار مأذوناً بذلك صحيح
في حق نفسه

وإن أقر التامع في دعاه مأذون، يرجع فإذون على التامع بالتامع، وكذلك لو أقام
المأذون البيه على ما ادعى على التامع أو حلف بالمأذون التامع على ما ادعى وبكل، يرجع
المأذون على التامع بالتامع، فقد جمع صمد وجمع فقد، ثلاثة مضموناً إقراراً بالتامع بما
ادعى فإذون، وإن ادعى مأذوناً البيه على التامع، وتحليف المأذون التامع على ما ادعاه،
واجب في الكل أن مأذوناً يرجع على التامع بالتامع، وهذا بخلاف ظاهر في فصل
الإقرار؛ لأنّ التامع في الباب ما دعوى للمأذون لا يصح، لكن شافص، وعلم من

حيث اشهد به كتابه لم يدع. فإما ر. والبيع يصبح: لأن الدعوى ليس بشروط صحة الإقرار. وإذا صح إقرار البائع لزمه رد الثمن: لأن مبيعهم للمأذون من جهة الشئ بزمه. والمأذون صدقه في ذلك، فكان له أن يدعي جميع بالتأخير.

أما مشكل في فصل ابن السنة وفي تخفيف التامع، وكذا بعض ما لا يسمع له من المأذون على ما دعي، ولا يكون له حق تخفيف التامع من ما دعي: لأن سماع البينة يرسد على دعوى صحيحة، وكذا حق التخفيف يرسد على دعوى صحيحة: وهذا الدعي من المأذون لم تصح: لأن التامع: لأنه يدعي أن البائع يبيع منه الموصوب، وإقامته على السر، فزاد منه أن المشتري ليس بموصوب، وهو معنى قولنا أن المأذون متناقص في هذه الدعوى، ونفرد به ما ذكرنا.

وهذا وضع محمد رحمه الله مسألة في الزيادة: وعن جامع الصغير^(١)، وذكر أن المشتري لو أضاف البيعة على ما دعي من بيع البائع أصبح من عبده قيل أن يبيعه منه، به لا يسمع دعواه، ولو أراد فلا يخفف البائع على ذلك، ليس به ذلك: لأن دعواه لم يصح لمكان التأخير على ما ذكره، فلا يجب عليه سماع سنة التخلف حتى يشيخا من ثم يصحح ما ذكر من المأذون، وسهم من صحته، وإضافته إليهم. قال بعضهم في السنة: إسن، على رولته الزيادة والجامع لا يسمع البينة. ولا يخلف على التامع، وعبر به أن المأذون يسمع سنة ويخفف الداع.

وجه ذكر في المأذون أن التامع يثبت من حيث الظاهر، لا من حيث البينة، وإذا المشتري لم يقر نهياً أن البيع ليس بمخاص، وما أنبأه هذا الإقرار من حيث الظاهر، فلا الظاهر أن من المأذون لا يشتري من مخاص، والظاهر يصلح حجة للبيع، لأن الإقرار، وهم من يثبت البيعة المشتري بالمدعى بقاء من حيث الظاهر، فكانت البيعة مبررة، والبيع مستحقة حتى لو أقر المشتري بما أن التامع ليس بمخاص، وقد مر من سنة، به دعي أنه كان غصباً، ولم يكن يسيل من بيعة، لم يصح دعواه، به يسمع سنة على فرو باب كلها، وقال بعضهم ما ذكر من الزيادة و التامع: قياس، وما ذكر من المأذون مستحسن.

(١) كتابه ط في كتاب الأيمان: أن يهت.

٧٠١٤ - دوى لأحدس مصرى لأرض د فران لأرض استرة مقبرة و
مسجد د أنشد القاصى. فران د حصصه دى بحاصه. ثم قام دقصرى ببنه على الناحية
البحرية دقصره. بنت منه

[illegible]

وكان احدى قرارات ذات الموضوع هذه الصورة بعد ذلك ، سمع دعوى ، لأن الموضوع بين دعوى القرار ذات مدارك ، ومن ما تقدم من عقائده انها جوهر لا يهتكم لأنه شك في قول ما كتاب لأبي لأنه كانت هي - وقد قرر لي هذا ، وقرر الإنسان بالقرن لحيه في لم يكن مفرق صحبه

[illegible]

١٧١٠- رحل مات وراثت سے. ورنہ، عدلی حد لاندہ مع اسی التدرج
تقدیر سے کہ رعد میں جانی ضرورتاً، واپس لائی نفس، و یہ وہی حد لاندہ، ہمکنہ لاندہ،
لاندہ لاندہ، و ساتھ ساتھ عدلی، لا یصح حد لاندہ، لان جو ہمکنہ لاندہ، باع
ہوئے تدرجاً، و ساتھ ساتھ، و یہ ہمکنہ، و یہ حد لاندہ، و یہی حد لاندہ،

لأن قولهم من الابتداء باج هذه الآثار مدخل المرافعة، ألا ترى أن من قال مر جليل، صحت
 منكبا هذا المعنى على أن إنشاء لهذا، وثقله بالثبوت في (أشياء)، يعني ما احتسب إنشاء
 الكلام، وإن لا يوجب تناقضاً، ولكن ينبغي أن يثبت أن يبيع كان في حالة الصحة،
 ويذهب لا يبيع، ثم انبساطاً، لأن البيع من المورث من مرض مرت لمورث لا يصح عنه
 أي حيفه أصلاً

١٦٠١١- ادعت مرأة مهر الفل، ثم ادعت بعد ذلك المسمى، يسمع دعواها
 الثاني، ثم ادعت المسمى أولاً، ثم ادعت مهر الفل لا يسمع دعواها الثاني؛ لأن في
 الوحة الأولى جميع بين المهورين منك، ولا كذبت في تزوج الثاني

١٦٠١٢- من مجموع مواليد ربحي دعي على رجل عبد الماضي له عصب
 منه غلاماً مكرماً، وبني صغرة، وطلب إحصاءه ليدعيه، ويهد عليه حبيزة، فأخبر
 القاضي حله خلاف بعض من ادعاه، فرفضه، ومعه، دعي، فادعي للمضي هذا
 القيد، وقدك هذا العبد منك، وأقام عليه البيعة، سمع دعواه، ومن من البيعة، هكذا
 ذكر، وهذا المهور مستقيم، إذ قل هذا العبد منك، وهدر دعوه، وبما قل أنه
 أقساماً، وكذبت هذا دعواه مقبلة أيضاً، إذا قل، هذا العبد منك أيضاً، ويحبر
 مدعيها مقبلة، وأما ما قال هذا المدعي العبد الذي ادعاه أولاً، لا يسمع دعواه لكأن
 التناقص

١٦٠١٣- وإذا ادعى رجل على غيره أنه أخوه، وادعى عبد العفة، فقال المدعي
 عليه هو ليس بي، ثم ادعى المدعي، فجاء المدعي عليه بطلب ميراثه، وقال هو
 أخي، لا يصبر ذلك منه، ولا يفتنى له بالخبر، ولو كان مكان دعوى الأخوة دعوى
 أخوة، أو دعوى لأبوة، وبما ادعى بحالها، يقل ذلك منه، يفتنى له بالخبر

والقري أن دعوى أخوة وأشباهها والإقرار بغيره لدعوى، قال، ألا ترى أن
 من ثمر أن فلان أخوه، ولا يدعي عليه إلا بسبب هذه الدعوى، لا يصح دعوته، فسلم
 أن أخيرة هي الإقرار بالأخوة وأشباهها، وفي دعوى ب وأشباهها في دعوى أن قال
 والسخط في دعوى المال مانع منحة الدعوى

أما في دعوى لنزوه وأبوة والإقرار بغيره لا يحبره دعوى كان بل هي مجرد

دعوى الحبس، راجع في دعوى الحبس غير متبع صحة الدعوى

١٦٦٤ - ١٦٧ - " في الدعوى الحبسية، وتكون دية الدرس، وحلف، إلى الموقوف صاحب الدين من دية من شيء، ثم أقام عليه دية كان له فضل الدين، قبل سماع بيته، فحلف، فقام عليه، وذكر في كتاب الصلح مسألة دية على القسوة، وهو دية رجل أصغر من حر دية، وفلكنه دية تحت يد شمس، وتكون دية القسوة الإجماع، وصاحب، شمس، على ما، جاز، فإن أم صاحب، دية دية على القسوة، وقال، ببعث حبس، ولو أراد سحابة، فب، فب ذلك، وسند أن البتة في مسألة الدين على السمسار، إن سألته من الدين لا يفسد به دعوى القسوة، لكن الدية، لأن يصح عن الدين يجوز بغير الدين عند صلح، وأنه مناصب دعوى الحبس، من ذلك، وإن سألته عن دعوى الحبس، بعد دعوى القسوة، لأنه لا يفسد به

١٦٦٥ - ١٦٧ - " وفي دعوى حبس، رجل أنف درهم، فقال، ندفع عليه، ما كان له على الله، درهم، قال، بعث هذه الألف، أمر، فدفع، ب، إليك، فقال، لادعي، ما بعثت من مدينا، وبني، فبنت ألف درهم، فبخره من دعواه على حبس، درهم، ثم إن ادعى، عنه، درهم، فبعت الشهادة، ثم إن ادعى، عنه، دفع، لي، انسخ، من ألف درهم، لم، كتبت، لي، هذه، شهادة، لا، رد، إنما ادعى، بيته، ب

وكرر، انسخ، عن، مال، سمسار، حبس، ادعى، صدقت، دية، ب، على ألف درهم، فبنت، هذه، دفع، لي، ما، فبنت، سمسار، دفع، لي، ألف، قال، أو، صدقة، على، خمس، سنة، ثم، بعد، الشهادة، سمسار، عنه، أنه، دفع، به، لألف، أو، من، كان، أنه، يرجع، عليه، ي، عطاء، والصبح، ناسا

١٦٦٦ - ١٦٧ - " وفي دعوى حبس، رجل، ادعى، دية، لي، دية، رجل، وهو، يجمع، به، انسخ، لادعي، هذه، دية، وشهد، عليه، عطاء، قال، له، دية، دية، دية، دية، انسخ، لادعي، فبنت، دية، على، دعواه، هكذا، حكاه، من، محمد، رحمه، الله، فلم، يجمع، عليه، فدعى، من، انسخ، سمسار، الحبس، من، لادعي، عنه، ما، دية، في، دعوى، دية، الله، ر

بعد ذلك، رجع إلى معنى، فقال لأنه فسر ذلك، وليس من مسألة ذكر من في
شعبة الخشبي، ثم رتب، رجل عام فلو في حوزة رجل هو سمعه، والسميع يرفع
أو القادر السماع، فقال سمع للقاضي، هذه هي، لا ادعى رتب، لا سطل سمعها
لدهواه الرقة أو في مائة السعة في الخشبي، ذكر في موضعين من كتاب واحد في
قول اليد ذكرت معنى وهو ذكرنا، هي اعتبارات، ذكرت أن يدعى إرفقه يطل
شعبته، فعلى يد من يذكر في آخر التمسك، يعني أن يطل، مع أنه في الرقة في التمسك
سواء السح

١٧ - وفي دعوى الخشبي عن أبي يوسف، من شافيع، يدعى أن القادر
المسألة، وأن من يدعى يجب، فوكل لا ية لي، ولكن أخذه بشعبة، قال طلب
السعة، ثم ما يدعى البائع، ولا لعل بينه على الحد، أن ج، يد، فعلى يد من هذا
يتبع أن يطل دعوى في الرقة بعد أبي يوسف، يدعى في مسألة التقدمة، لأن
سؤال البيع، ففرز أن الد، بعد التبع

١٧٠١٨ - وفي معنى في كتاب الدعوى، من سماعه من محمد بن أبي
على، قال أنه سمعه من، وهو كتاب ألفه رحمه، وهو سمعه، سمعه مدونة، فاقام
الدعى عليه أنه هذا، يدعى أن هذا المال يسمى بغير أحد من هؤلاء، وأكر
الدعى ذلك، فليس من يطل يدعى، ولا يركب عليه، لأن الإكتمال إنما
شك لكان السامى، ولا مانع بين الأحدين من أحدهما الشهادتان على الوفاء، فيجوز أن
يكون فلاناً أحد، ثم رده عليه، فأخذه من الدعى عليه

١٧٠١٩ - وفي أمه الخشبي من سماعه عن أبي يوسف، رجل ادعى على
رجل ألف درهم ومائة دينار، وكتاب، لألف يملك يد كتب عليه، وكتب له لاشي،
عليه غيره، فكتب له الدار يملك يد كتب عليه، فكتب أن لاشي عليه غيره،
والرجوع واحد، أو لأرب مائة، فافال كله لأرب، فان الآية أنه لو كان من عليه
ألف درهم، لا مال من عنه غير ذلك، أو قال لي منه مائة دينار، ولا مانع من عليه

(١) حكاه في مطر في الإقرار في شعبة مسألة التمسك

(٢) وفي الإقرار التمسك

عبر ذلت، مع ادعى عليه ذل در مقام حاکم به عی دلت بی ادب امید، و اگر چه
افاض، و بگوید مع ذل می عی لک، هم و لا مال می عی غیر ذل می عی
اگر عی و بعضی قوت می عی جائه در و لا مال می عی و غیر ذل می عی
در و لا مال می عی

۱۶۰۶ - وزیر اعظم نواب سید محمد علی خان افسر نے ۱۶۰۶ء میں
جسٹس، رائے درہم بن صہبہ، وزیر کل و احمد علی لشکر بن صہبہ، وھو صحیح
مائی علیہ، وھو قلم سہ علی کل و احمد علی لشکر بن صہبہ، علیہ علیہ علیہ علیہ علیہ
شاہ، وھو علیہ علیہ علیہ علیہ علیہ علیہ علیہ علیہ علیہ علیہ علیہ علیہ علیہ

[illegible][illegible]

الفصل العشرون

فيما يظن دعوى المدعى من قوله أو فعنه

٢٤ - ١٦ - رجل ادعى على رجلين مالا معلوماً ، وأقام عليه البيه ، ثم شهد على المدعى قوم جاء بهم فذهب عليه أنه أقر بعد هذه الدعوى وإقامته ، ليس أنه استوفى من هذا المال كذا وكذا درهم ، من يظن بذلك دعوى المدعى وبه ؟ قالوا : ليس له على وجهي إن كان الإقرار سلفاً به على استيفاء هذا المبلغ من هذه الدعوى ، وإليه ما أن قال ما فيه بوجه ، وإن ماله أو بهي بأفس ، لو قال : جامع بين مال أو بهي لا يظن دعواه ولا بيته ، لأنه يحكمه أن يقول : استوفيت هذا المبلغ من أحد بعد ما ادعيت ، وأنت عليه .

٢٥ - ١٧ - رجل ادعى على رجل آخر ماله ، وأقر المدعى عليه فإقامته ، فقال المدعى : البيه على مدعيه ، ومضى القاضي له بالأمر مع منه ، ثم ادعى المدعى آخر للمدعى عليه بمائة درهم ، قال أبو القاسم الصمار رحمه الله : يظن من ادعى عليه التلازمة البيه ، وبه أنكر عبد الكريم ، لأدبوا المنة بجمع المصنفين في المدعى على المدعى عليه ، وبه ما للمدعى عليه على المدعى ، ويسقط ذلك المبلغ من مدعي عليه ، فيصير للمدعى مكدماً مسوداً ، لإسهم سجدوا له بأمر حاشه ، وبه عنه ثلاث مائة ، وأجى أبو أحمد من عسى من المصنف وغيره من أصحابنا أنه لا يظن على الثلاث مائة السابقة ، لأن بوجوه المصنف لا يسقط الدين كما لا يسقط بالقبض ، إن تسقط المطالبة لا خبر ، ألا ترى أن هذا مفسد ، ومقتضى بقرآن رب الدين القديس من الدين صحيح ، فلم تسقط المنة هنا من مدعى عليه ، فلا يحقق التكذيب ، فلا يظن الشهادة ، فهذا القول ، لا تسقط الثلاث مائة بإثبه - والله اعلم -

(١) هكذا في طوم ، وكان في الأصل : وفيه ثمانية

(٢) هكذا في طوم ، وكان في الأصل : ثم رد للمدعى آخر أن للمدعى عليه مائة

(٣) هكذا في الأصل ، وكان في طوم : لا تسقط

من ذلك، ثم نجر سهادهما

١٧٠٣٠ - وفي مواد بشر عن أبي يوسف شاهد شهد، عن رجل أنه طلق امرأته ثلاثاً، فأعتد القاضي سهادتها، ثم ادعى أحد القاضيين أنها امرأته زوجها قبل الذي طلقها، وأنى عن دلييلة، والمرأة تجحد، لا تقبل دلتها، وكذلك لو لم يكونا شهداء أمراً، وإلى شهداء أنه طلق عدة ثلاثاً، وكذلك هي في المتي والبيع وغير ذلك إذا جحد الباع دعوى النساءين، وقد استعفى، وكذلك إذا جحد الشاهدان من أمر، لبيع، لا ما عدا من الحكم سهادتهن بحرية الإقرار منهما بأنه لا من لهما فيه، ولا في نسبه، وسواء كان البائع جحد، لبيع، أو كره المشتري جاحداً للشراء، وسهادتهما فردا حاكم سهادتهما، ثم ادعىا لأعضهما، وليس لهما في ذلك دعوى، قال من ينهضوا عنه عند احكامهم، ولكن سهادتهما، وعتده على الشراء من غير إقرار بكلام، فلا دليل لهما دهري

١٧٠٣١ - وروى عن محمد بن رجل شهد على رجل أنه طلق هذه المرأة، ولم يشهد أنها امرأته، وقال له أعزها، ولم أكن دخلت بها، فثبت بيته.

وكذلك من شهدا عن امرأتين المرأة، فامتنعت، وثم شهدا أنب امرأته، فأجاز القاضي عليهما إقراراً، وجمعهما ثم أنه لم تقام فسادت أنه تزوجها بعد سنة، وإني ثم أعزها، فثبت بيته، ويصل نساء القاضي، ويردها من شاهد، فصار مسئلة اتصال مختلفة بين أبو يوسف ومحمد

١٧٠٣٢ - رجل في يده مملوك، فدعا رجله مملوكه، وأدعى لي يده يخلده، ودعا نفسه فخلعه القاضي، ثم بها الدعوى، فثبت أنه يخلد، وقضى القاضي عليه مملوكته، فعلى الذي كان في يده، فذلك لشترته به في الخصومة، وإمام على ذلك به، فثبت به، وقضى به به، ولا يكون إقراراً يميني بكذا لشراء، ولو أقام يمينه على أنه مني، وادعى منك، أو أقام يمينه على أنه شترته من هان، يريد به رجلاً آخر سوى المدعى، وقد ولدني مملوك لا تقبل من يمينه، ويد شهد شاهدان، فذكر الذي في يده هذا فقال، فقال أسهروني، هذا البتة من هذه الدلة فصلاً، ليس مني، فقد أكسب

(١) هكذا في ك، وكان في الأصل وف، وم لأن ما عدا أن الحكم سهادتهما

شهوده، فإن كان قد دس النصب، لم أقض لآله ولا لآلئ بني، وإن كان قد انقضت
 فقال هذا ليعتد لآلئ، ولم يكن لي، أجرب أمر ردعيلا، ويجعل البيعة له.
 وردت ما على من الدرعى مدعى عليه، وصحبه ليعتد ذلك البيعة، حتى لمشهد
 عليه، ولا يبرهن فيها قول آخر، أنه يفسر كعباً نسب بمشهد عليه، ويكون ما
 على من الدرعى، يفسر بمشهد له

١٧٠٢٢ - وهو لا يبرهن عن محمد ثوبان في يد رجل أمر أنه لآلئ، ثم قال
 بعد ذلك بكتب بعد ما يثابره، وقال لآلئ هلم معك معك، ولم
 يكن إقراراً، لكنه كان به، وبكره انقروا على كلامه، بعد هذا ما كان به من
 دينار، قبل قوله، ولم يخرج من يده إلا ما دل

١٧٠٢٤ - مدعى من رجل من آل عبد الله، مدعى عليه، ثم مدعى ثم بعد
 ذلك أنه بعد، ما من نفع به بكتب درهم، ثم يصح على ذلك، في قال انقروا
 بعد ذلك من نفع من به، بعد وجب حوله لأن من العبد بعد انقروا
 ثم لينة على انقروا به ذلك

١٧٠٢٥ - وهو بامر عيسى بن لؤلؤ، ثلاثة عشر ألفاً من يد رجل قال لهم
 قتلهم من ميراثهم عن أبيهم، ففرض القاضى عليهم ثم إن جاءهم أن قد دس ما
 في هذا قال، بل في نفسي، في على لؤلؤ من حوله، وإن هذا (مترقى) كان لا يظن هذا
 القول عن القاضى عليه، إلا أن يقول ما كان في لؤلؤ من هذا ما شيء، وما هو
 إلا لا يبرهن، فحينئذ يفسر حقه عن القاضى عليه

ووقد دس أن يفسر القاضى له ما دل على ما من هذا المال حوله، وما هو إلا
 لإثباته، وإن كان من دس، وأن وجه هذا لؤلؤ من حوله، وما دس من دس
 من جاء بوجه يكون به من قوله، صحح قبل منه، وإن دس، هذا القول، ثم جاء
 قضى القاضى له بخير، بالثبات، وتركه صديق المهر

ونو كان يدس أنما هو البيعة هم الذين ولواهم منهم، ولم يدعو المال عليه من
 الميراث، ولكن من من دس به له، ثم قال أحدهم ما لما لا يبرهن على حوله،
 كان لما كله لهدى، ثم مدعى عن المدعى حقه في، لأنه قد يكون أن لؤلؤ ما لم

رجلي، فقال رجل بسم الله الرحمن الرحيم

١٧٠٣٦ رجس، وقال عبد الله بن مسعود، أنه ادعى أن جلاتا
البيت، وأوصى به بيته، وأقام على بيت بيته، فلبس به لا يورثه بيته،
سواء أوصى به بيته، وكذا لو قال: تركته لبيته، ثم ادعى بيته أن وصيته لم يسمع
دعواه، ولم يزل بيت، بي بيته، فلو سأل بيته عن بيته، فلو سأل بيته
ادعى أنه اشتراها من بيته، لا لا قبل بيته على ذلك، حتى يشهد به، أو يسمع من
عده، وهو يملكها بعد روح، وكذا لو سأل بيته عن بيت، ثم ادعى أنها
أشترها من بيته، وهو يملكها، ثم ثبته بيت، ثم ثبته بيت، ثم ثبته بيت، ثم ثبته بيت،
ذلك، وأما الذي في كتاب الدعوى، فلو قال: لا أعلم

١٧٠٣٧ حريه عليه في يد رجل أصراهما، حتى وهو يصر بهما، فلما
جلب فلانها، قال يصرى، فلو أعده للفتاب، لا يفر دعواه، ولا يفر،
ولا يفره، فلو سأل من جرب من جرب، فلو سأل من جرب، فلو سأل من جرب،
وشبهه، ولا يفره، فلو سأل من جرب، فلو سأل من جرب، فلو سأل من جرب،
لهذا، فلو سأل من جرب، فلو سأل من جرب، فلو سأل من جرب، فلو سأل من جرب،
التي، فلو سأل من جرب، فلو سأل من جرب، فلو سأل من جرب، فلو سأل من جرب،

قال محمد، رحمه الله، أن أنظر في ذلك الشيء، أن كان يملك، يكون سلوفا
وهو يعرف من طاربه، فلو أنما من بيته، فلو أنما من بيته، فلو أنما من بيته،
يعرف، فلا يفر من بيته، ثم أعرفه، ولا أن يفره، الذي في بيته، ثم أعرفه، فلو أنما من بيته،
فلو أنما من بيته، فلو أنما من بيته، فلو أنما من بيته، فلو أنما من بيته،
أو حاربه، فلو أنما من بيته، فلو أنما من بيته، فلو أنما من بيته، فلو أنما من بيته،

١٧٠٣٨ - وفي رواية من سماعه عن أبي يوسف، في رجلين شهدا أن رجلا
وقالا: شهد أن فلاناً عصب، ونكته فدره عليه، فلو أنما من بيته، فلو أنما من بيته،
عولاه، وقال المعصوم، من ماله على، وأما عبد العصب، وقال المعصوم،

(١) وفي الأصل: ثم لا يفره، ثم لا يفره

(٢) وفي الأصل: محضه

ج ۱۶ - ۵ - داور هری - ۳۱۷ - فصل ۲ - باب ۱۰ - در بیان عتبات

فصل دین بجواب ۱۰ در بیان عتبات و غیره الاصله ۱۰ آنرا المذنی علیه فی
الحدود ۱۰ دست است علم محسوس و لا یستدعی فی القلم حقه علی مذنی و لا بد من
دفعه الذمی ۱۰ فی ذلک فی المذنی علیه ۱۰ و الله فی ذلک بصیر
حقیقاً سواد فی ذلک فی ذلک ۱۰

۱۷۰۱۰ - در بیان عتبات و غیره الاصله ۱۰ آنرا المذنی علیه فی
الحدود ۱۰ دست است علم محسوس و لا یستدعی فی القلم حقه علی مذنی و لا بد من
دفعه الذمی ۱۰ فی ذلک فی المذنی علیه ۱۰ و الله فی ذلک بصیر
حقیقاً سواد فی ذلک فی ذلک ۱۰

۱۷۰۲۰ - در بیان عتبات و غیره الاصله ۱۰ آنرا المذنی علیه فی
الحدود ۱۰ دست است علم محسوس و لا یستدعی فی القلم حقه علی مذنی و لا بد من
دفعه الذمی ۱۰ فی ذلک فی المذنی علیه ۱۰ و الله فی ذلک بصیر
حقیقاً سواد فی ذلک فی ذلک ۱۰

۱۷۰۳۰ - در بیان عتبات و غیره الاصله ۱۰ آنرا المذنی علیه فی
الحدود ۱۰ دست است علم محسوس و لا یستدعی فی القلم حقه علی مذنی و لا بد من
دفعه الذمی ۱۰ فی ذلک فی المذنی علیه ۱۰ و الله فی ذلک بصیر
حقیقاً سواد فی ذلک فی ذلک ۱۰

۱۷۰۴۰ - در بیان عتبات و غیره الاصله ۱۰ آنرا المذنی علیه فی
الحدود ۱۰ دست است علم محسوس و لا یستدعی فی القلم حقه علی مذنی و لا بد من
دفعه الذمی ۱۰ فی ذلک فی المذنی علیه ۱۰ و الله فی ذلک بصیر
حقیقاً سواد فی ذلک فی ذلک ۱۰

۱۷۰۵۰ - در بیان عتبات و غیره الاصله ۱۰ آنرا المذنی علیه فی
الحدود ۱۰ دست است علم محسوس و لا یستدعی فی القلم حقه علی مذنی و لا بد من
دفعه الذمی ۱۰ فی ذلک فی المذنی علیه ۱۰ و الله فی ذلک بصیر
حقیقاً سواد فی ذلک فی ذلک ۱۰

۱۷۰۶۰ - در بیان عتبات و غیره الاصله ۱۰ آنرا المذنی علیه فی
الحدود ۱۰ دست است علم محسوس و لا یستدعی فی القلم حقه علی مذنی و لا بد من
دفعه الذمی ۱۰ فی ذلک فی المذنی علیه ۱۰ و الله فی ذلک بصیر
حقیقاً سواد فی ذلک فی ذلک ۱۰

ج ١٠ كتاب الدعوى ٢٢٠ الفصل ١٠٠٠ بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم لا تسرعوا في الحكم على الناس ولا تجازوا حاله الفقد بل قصوا وأرحوا
والركب ربحه خير عندكم كان الله جاحقاً إلى من يحسن هذه الجزاء

وإن كانا منكى، أحرم من غيره، أو أي أو عبيد، كان سنكرى أحق به في
أمره في ج ١٠٠٠ بسم الله الرحمن الرحيم لا تسرعوا في الحكم على الناس ولا تجازوا حاله الفقد بل قصوا وأرحوا
والركب ربحه خير عندكم كان الله جاحقاً إلى من يحسن هذه الجزاء

بسم الله الرحمن الرحيم لا تسرعوا في الحكم على الناس ولا تجازوا حاله الفقد بل قصوا وأرحوا
والركب ربحه خير عندكم كان الله جاحقاً إلى من يحسن هذه الجزاء

بسم الله الرحمن الرحيم لا تسرعوا في الحكم على الناس ولا تجازوا حاله الفقد بل قصوا وأرحوا
والركب ربحه خير عندكم كان الله جاحقاً إلى من يحسن هذه الجزاء

بسم الله الرحمن الرحيم لا تسرعوا في الحكم على الناس ولا تجازوا حاله الفقد بل قصوا وأرحوا
والركب ربحه خير عندكم كان الله جاحقاً إلى من يحسن هذه الجزاء

بسم الله الرحمن الرحيم لا تسرعوا في الحكم على الناس ولا تجازوا حاله الفقد بل قصوا وأرحوا
والركب ربحه خير عندكم كان الله جاحقاً إلى من يحسن هذه الجزاء

[illegible]

سوخ احر.

[illegible][illegible]

١٧٠٥٥ - ومن من يدين دابة عدوه وحري، ودعى أنه له - راجع من قوله
 مدعيه بكذا، وبعد المدعي، ولم يفسحها، وقد صححه السيد ١٧٠٥٦، بأن من يدين من خلاف
 مدعيه، يستحق له، بمادتهما وعنده، فالتقاضي على دعوى من دعوى صاحب
 الدابة ان يدينه في ذلك، فلا حسمه به بينهما، فامروا، بدينه ان يدينه، ولكن علم
 القاضي أن الأمر، كما قاله صاحب الشرح، فلا حسمه به بينهما، لأن من يدين من خلاف
 التقاضي على دعوى، لا ادعاء فائدة في دعوى المدعي من صاحب الدابة، فالتقاضي لا يعل
 عنه، ولا يمنع حسمه به المدعي - مقرر المصلحة الأولى، ولأن الدابة لو كانت حاضرة
 وقام عليه على السر مدعيه، كانت بينه وبين المدعي، وقضي بالدين المدعي
 لأنه استغنى عن الدابة، لهذا، فذلك، لم يمنع حسمه به المدعي في هذه الصورة -
 وقضى القاضي به بالبيع ما مدعيه، ثم حضر المدعي، فقام به على البيع ما مد
 صوره، فالتقاضي لا يمنع بينه ولا يفسح به بطلان، لأن من ضروره القضاء للمدعي
 بالدين ما مدعيه، فلا مانع من حسمه به المدعي على المدعي، ولا يمنع

أولاً، التقاضي بين المدعي في هذه الصورة، ولكن من يدين من على حضور
 الثائب، فدينه على مدعيه صاحب الدابة، فيستدينه في دفع به المدعي، فارجعها
 لصاحبها على حرم خصم، ومن مدعيه في المدعي، لأنه يحرم من حسمه به المدعي
 حصره، فالتقاضي لا يمنع على المدعي حصره من المدعي، لأن المدعي لو كان يدين
 ما يدينه، ولم يدينه لا يمنع به يدينه.

ولو أن المدعي حصره في التقاضي به المدعي، فالتقاضي به المدعي، فالتقاضي به المدعي
 الدابة، ولكن حصر المدعي، لا يمنع الحسمه به المدعي، لأن المدعي ما أقام الدابة
 على ما ادعى، فالتقاضي به المدعي، فلا يفسح على المدعي، فالتقاضي به المدعي

ولو أن المدعي حصره بعد ما قضى التقاضي، فالتقاضي به المدعي، فالتقاضي به المدعي
 أن شاء الله من مدعيه، فالتقاضي به المدعي، فالتقاضي به المدعي، فالتقاضي به المدعي
 وثمة من يفسح عليه، لأن قضاء القاضي على صاحب الدابة، فالتقاضي به المدعي، فالتقاضي به المدعي
 حصره على من يدعيه على المدعي، فالتقاضي به المدعي، فالتقاضي به المدعي

١٧٠٥٦ - رجل سرق من حرمه دابة، وقبضها، فعاد، وحسن، ودعى به شقيقه،

[illegible]

وَلَوْ لَمْ يَمْسُحْ بِمِصْرَاهُ فِيهِ السَّمِيعُ، وَلَكِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ حَسْرَةُ الْعَالَمِ، فَتَذَمُّرُهُ
عَلَى مَا دَعَاهُ مِنْ حَبِّ الْهَيْدِ، لَمَسَّ بِمِصْرِهِ حَتَّى رَفَعَ فِيهِ السَّمِيعَ وَطَرَحَهُ؛ لِأَنَّهُ يَهْدِي
تَبِيئًا يَبِينُ نَبِيئِيَّةَ أَقْدَامِهِ عَلَى عَرِيقِ الْخَلْقِ، وَيَهْدِي بِهِ عَيْنُ الْبَصَرِ إِلَى حَقِّ
وَعَالِهِ يَهْدِيهِ، لَا يَنْتَقِصُ لَهُ بِالْمُسْتَعِدَّةِ، وَأَنَّهُ يَبِينُ دَائِمَةً لِأُولَى فَانَتْ عَلَى عَهْدِ
الْخَصْرِ

دُرُغَةُ الْحَبَّةِ لَا تَرَى إِلَّا السَّيْلَ لَوْ عَرَفَ مَا دَعَاهُ، وَمَا يَبْعُدُ عَنْ أَهْلِ الْقَبِيلَةِ هِيَ
 تَحْفِيفُهَا لَهُ، لَا يَكُنْ بِرَبِّهِ، حَصْرُهُ، وَلَا يَحْصِيَ الْبَابَ حَتَّى يَحْصُرَ أَهْلَهُ، وَ
 يَحْبِطُ لَهُ فِيهِ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْإِمَامُ وَمَا يَتَّبِعُهُ، وَكَانَ السَّيْلُ لَهُ عَلَى شُوقٍ
 حَصْرًا، فَحَصْرُ الْبَابِ هِيَ مَا يَسْبِقُهُ، فَكَأَنَّهُ لَوْ كَانَ يَدْرِي مَا يَأْتِيهِ، لَمْ يَأْتِ إِلَّا بِمَا
 الْأَوَّلُ كَانَ يَدْرِي، وَهِيَ بِهَا تَدْرِي مَا يَأْتِيهِ، وَكَأَنَّهُ لَوْ كَانَ يَدْرِي مَا يَأْتِيهِ،
 لَمْ يَأْتِ إِلَّا بِمَا يَدْرِي، فَكَأَنَّهُ لَوْ كَانَ يَدْرِي مَا يَأْتِيهِ، لَمْ يَأْتِ إِلَّا بِمَا يَدْرِي.

وَلَوْ فَضَّلْنَا الْفَارُوسَ لَمَنَعْنَا الْمُتَكَلِّفِينَ الْفَارُوسَ بِمِثْلِ الْقُرْآنِ
لِقَضَائِهِمْ وَرَبِّهِمْ لَا يَتَكَلَّفُونَ شَيْئًا وَلَهُمْ أَجْرٌ بِمَا عَمِلُوا
يُحِبُّونَ مَا نَزَّلْنَا بِهِ مِنَ الْقُرْآنِ وَيُخَالِفُونَ بِحُكْمِهِ
أُمُورًا أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَوْلٍ بِالْفِرَاقِ الَّذِي فَتَرْنَا

بسم الله الرحمن الرحيم

والشعنة، وإليه هي موصى عند بعض الظاهر والمطلق، فلا يمكن ردّه، أم على غيره من جد لم يعد بائناً، فيبقى له ردّه، وإن لم يرد - لأن فيه قضاء بالمعنى في دعوى، والعضاء على الغائب لا يرد.

١٧٠٥٧ حل من بيده دار ، ادخلها وحل إلى أنه لم يعلم سببها على دعواه ، ثم دعاه من عند القاضي ، مكث زماناً ، ثم تقدم إليه ، و جاءه مدعي ثلث عشرين سيدة أو أكثر ، فقال المدعي عنه : يا كذا لي إلا أني احتياض من فلان بعد ما تماعى مجلس القاضي ، أو قال : وهو من البلاد ، وادعيا فيه ، ثم أورد دعواه ، عاب ، فبين أنو اللامعي ما فاق ذاك ، أريد ، أن سمع بذلك ولكن علم انشاصي بدت ، أو سمع المدعي بذلك أيضاً ، إلا أن صاحب يد أقام بنة على إتيان المدعي بذلك ، إلا أنه سمع ما سمعاً وإن لم يكن شيء من ذلك ، وأندم صاحب البنة على ما دعا ، فالمدعي لا يسمع بيته ، ولا يتقدم الخصومة عن ذي يده ، ولقد مر هذا في المسألة المتقدمة

و كذلك و كان يدعى حين اولى اللقبه افاد ساهده و حده ، ثم واما من يدعى
القاضي ، فكانت و ساد ، ثم تغير ما الى القاضي ، و جاء المدعى ساهده حر ، و اقام صاحب
القبليه على انه باع بعد من قتل بعد ما قضا من عند القاضي ، و كان و ساد منه ،
و سندها قبليه ، فبان امر المدعى بدلت ، أو علم القاضي به ، و لم يعلم به ، و اقام در انبيد
بده على اقرار المدعى بدلت ، فلا حصومه يسبب ، و ان لم يكن سي ، من دلت ، و اقام دو
انبيد بده على ما علم ، و القاضي لا يسبب بده ، و لا يتاحم لخصومه عليه

ولو كان يدعي حيزي اهل البيت فاما المحدثين فعدا فليس اثر يفتي القاضي
بالقول للمحدثين فادع حيزي القاضي فحكما راجعا اليه ابد دعوه عند القاضي
والدعي صاحب الدعا من خلافه بعدد طعنات القاضي او وجوب اياه
وملحقا اليه ثم ان فلانا او دعيه منه وجاب وأقر القاضي بذلك ان علم به القاضي
انه لا يقع الخصم به من ذي القدر خلافه فادع ان القاضي اقام شاهدات له حكومت
لدهوي ودعي عليه بحالها فان هناك لا تقدر صاحب اية يد ادعى الدعي من البيع
أو شبهه بعد ما قام من مجلس القاضي أو علم القاضي بذلك فان هناك لا حصومه
من المحدثين وبين صاحب يد

بمقتضى أو لوقه صاحب اليد به على فراا الله على بذلك بدفع الخصم به عن ذى اليد،
وقدس على غير من، وإن سمى كى هو ذلك، والكر آدم صاحب اليد به على ما
مصحح لا يتابع خصم به لادعى من حب حب الله، فم ان دعوى سم خصم بدعى
بالقد وشهادة سمه ده على منسب دعائه، وحسبى صاحب اليد بدعى بدعى ادريس
معدائى (٢٢٢) روى، حب اليد بالدار لله، ووجعل تقاضى دعوى سمه دعوى، ولا
يكلف المدعى إضاهه اليه، لأن فاسبا على صاحب اليد صحح ظاهر، لا يخلع بالدار
ذى اليد، ويجوز نظره وهو مشيرى كى توكيل على ذى اليد، قد مر من هذا صفا
تقدمه، ويخص السبع، روى جمع لشورى المنسب على صاحب الاستدعى بسبع مر بد
المشور، وكذلك يوشى على الداع حى واحد، ثم حب مشور، ادعى الله اليه،
فدكم مدعى به، روى على مرقى قصى بالعمه، لا يكفه (٢٢٢) السعد لوى
لأن شاهد المنسب مدعى السعد لوى، حبته نازى الشاهد به على ذى اليد

وكذلك لو كان دوا بدعى بدار من غيره، ولم يسله حى خصم دعوى، وأهم
المدعى عليه اليه به دوى انميد من ذلك، وتم اسمه الله لا يسل إلى ربه ذى الله،
ويكون الجواب به كحوا بيما اذا دوى اليه على السبع والشخص، ثم الإبداع

٢٢٥٩ - ٤ - دعوى على رجل أنه ذى منك، (٢٢٥) روى، دعوى المولى حى
أعنه لم يكن منكى، نأى بدعى من ذلك، ثم لشربه به، وأهم اليه على بيده قبل
الإعتاق، لا يسل سمه، وروى كان لوى فلا له أعنتك فى (٢٢٥) روى، دعوى الله
لا، بل أعنتى بعد ما اسرى، فالحق قول الله (٢٢٥) روى، دعوى عفا جتواك
والله يذهب عفا فاسا

بوع آخر من هذا الفصل

٢٢٥٩ - ١ - روى محمد حبه الله رجل دعوى على حى (٢٢٥) روى، دعوى الله
الله، روى، وحسبى مدعى الله عولده ولحقى (٢٢٥) روى، دعوى الله
على دعوى، فاعنى لا يسمع به، ولا يحصى بالأرض على مدعى عليه إلا بحضر
على الله، وقد حضر العبد، فادعى بيما اليه أنه الله، (٢٢٥) روى، دعوى، ويخصى

التقاضى له بالعبد ، ويلغى على التفاضل بأرسى العبد للمدعى

قال محمد رحمه الله في الكتاب وقد قال بعض فقهاءنا (إن التقاضى يقبل منه ، ويلغى بأرسى العبد على المتقاضى ، وإن لم يحضر العبد ، فداد حصر المدة في "أنكر المبردة" ، وقال أن حر الأصل لا يقبل التقاضى ذلك المصدا ، ورد لأرسى إلى المدعى عليه ، وإن أقر بالمبردة بتمده على ، أغنى ذلك القضاء

وجه قول هذا الفاضل : إن التقاضى ادعى لأرسى دى في دمه فظاهر بسببه حاشى في محل محمول ، وفي مثل هذا لا يشترط حضور المحل للقضاء بالأرض ، كما لو ادعى أنه فعلاً عين بردون له قيمته ألف درهم ، وأنكر المدعى عليه دعواه ، فأقام المدعى بينة على دعواه ، فتفاضل بعض له على المدعى عليه مبيع قيمته اسردون ، وإن سمى بكى البردون حاصراً ، كذا هو

وجه ما ذكر محمد في الكتاب : إن القضاء بالأرض هو هنا سعيه لأنما قضينا بالأرض ههنا ، إما أن يقضى بالأرض وبذلك تعد للمدعى ، أو يلغى بالأرض لا عمره ولا وحده إلى الأول : لأن البينة في حق العبد قامت على العبد ، لأن في بینه حصة من حيث الظاهر حتى كان القول بوله أنه حر الأصل ، وإنه عاتق ، وقضاء على القاتل ، وليس مع خصم حاصر لا يجوز ، ولا وحده إلى الثاني : لأن ملك الطرف وملك بدل الطرف لا يقبل المصدا عن ملك الأصل على حاصر ، وإذا تعدر قضاء بالأرضين وبالأرض وحده ، بوقف المصدا على أن يحضر العبد ، بخلاف مسانه البردون ، لأن هناك القضاء بالأرض يمكن من غير أن يقع القضاء بالبردون على جانب ، لأن القول بقول المدعى أن البردون بردونه ، لأنه يدعى مالا نفسه ، وبس له به مدعى ، فإنه لم يعرف البردون في بد ثابت ، وبس لشهوده يد نفسه ، وكان القول بوله ، إن شهوده له ، فأمكن القضاء بالأرض من غير أن يقع القضاء بالبردون على الجانب ، بخلاف العبد : لأن العبد في بد نفسه ، ويعبر عن نفسه ، فلا يمكن القضاء ببد المدعى إلا بالقضاء على الجانب حتى لو كان العبد ميتاً بعض بالأرض بتمده ، لأنه لا بد للميت على نفسه ، حيث يمكن القضاء بالأرض بتمده من غير أن يقع القضاء على الجانب

وكذلك إذا كان المدعى صغير لا يعير عن نفسه، فالخاص به بالأرض للمدعى
عن الخاص، ولا يشترط حضرة المدعى، فكما حكى عن الخاص الإمام أبي حمزة
المعمرى؛ لأن الصغير الذي لا يعير عن نفسه ليس له به نصيب، بل هو بمنزلة التوب
والفلق، حتى كان القرب منه قرب صاحب اليد أنه ملكه، فأمكن الخصم بالأرض من غير
أن يقع القضاء بذلك عليه عن الطالب

فقد قيل: فلا يصح الدعوى، خصوصاً عن العبد للمدعى؛ لأنه ادعى حقاً على
الضيق، وهو لأرض، ولا يمكن إثباته إلا بعد إثبات الملك بنفسه في قبلة العبد، وفي
مثل هذا يتصل الخصم بالخصم عن المدعى، فلا يمكن أن يحمل الطاعن خصوصاً عن
العبد حكماً؛ لأنه ليس بين الخاص وبين العبد فيما يريد، مدعى إنسانه من ملكه في رتبة
العبد عيب، ولأن من سب يكد بين الخاص والخاص حتى يجعل الخصم خصوصاً عن
الخاص، وأحدكم بل

قيل: ولو أن المدعى عليه أقر أنه فعلاً عين العبد، وأنه عبد هذا المدعى، والعبد
طالب، فإنه يقضى بأرض العبد، به، بخلاف فعل النبي

وخصم أن الإقرار من عن لأرض دون عن العبد، فيمكن الخصم بالأرض
للمدعى من غير أن يكون قف، عن العائد، وهو المدعى، فأما البينة فحجة معدية، فلا
يمكن إثبات من العبد بها من عن الأرض ووجه المدعى؛ لأنه يكون عن العائد، فهذا
هو الفرق، وذكر بعد هذا مسألة الردون التي ذكرناها عن سبيل الاستشهاد، وأما
على نحو ما بينا أن الخاص يقضى برفع الفسخ للمدعى على المدعى عنه، وإن لم يكن
الردون.

رقية نوع إشكال، ينشأ أن لا يقضى للخاص نفسه من بأرض الردون حتى يرى
المدعى الردون بالخاص، فيطرأ عليه الخاص هل فعلاً به أم لا، لأن المدعى من ادعى
على آخر شح رأسه، فالمدعى لا يقضى للمدعى عن المدعى عليه بل حتى يرى
المدعى رأسه للمدعى

والجواب: وهو الفرق بين العبد وبين الردون، ففعل النجدة للمدعى خاص، فبمكانه
إقامة رأسه من غير كلفة ومطلة، وأما الردون فخاص، فلا يمكنه إقامة الردون إلا بكلفة

وهو يؤمن بالله، فإنه مدفون به بالأثر من قوله: لأنه ما جاز في حد السرادق، ولا جاز
صاحب مدفن من غير مدفن، وبينه وبين غيره من مدفن ليس له مدفن

كما قبل لا يخرج من حد مدفن بل من حد المدفن، لأنه من حد المدفن من لا يشاء
والمدفن من لا يشاء، ما شاء حد المدفن من لا يشاء من المدفن جاز في حد السرادق
تأليفه في حد المدفن بل من حد المدفن من لا يشاء

١٠١- المدفن من المدفن، والأرض من المدفن، فمدفنا الأرض من حد المدفن، فمدفنا الأرض من حد المدفن
المدفن من المدفن، والمدفن من المدفن، والمدفن من المدفن، والمدفن من المدفن، والمدفن من المدفن
المدفن من المدفن، والمدفن من المدفن، والمدفن من المدفن، والمدفن من المدفن، والمدفن من المدفن
المدفن من المدفن، والمدفن من المدفن، والمدفن من المدفن، والمدفن من المدفن، والمدفن من المدفن

١٠٢- المدفن من المدفن، والمدفن من المدفن، والمدفن من المدفن، والمدفن من المدفن، والمدفن من المدفن
المدفن من المدفن، والمدفن من المدفن، والمدفن من المدفن، والمدفن من المدفن، والمدفن من المدفن
المدفن من المدفن، والمدفن من المدفن، والمدفن من المدفن، والمدفن من المدفن، والمدفن من المدفن

١٠٣- المدفن من المدفن، والمدفن من المدفن، والمدفن من المدفن، والمدفن من المدفن، والمدفن من المدفن
المدفن من المدفن، والمدفن من المدفن، والمدفن من المدفن، والمدفن من المدفن، والمدفن من المدفن
المدفن من المدفن، والمدفن من المدفن، والمدفن من المدفن، والمدفن من المدفن، والمدفن من المدفن

موقع المدفن

١٠٤- المدفن من المدفن، والمدفن من المدفن، والمدفن من المدفن، والمدفن من المدفن، والمدفن من المدفن
المدفن من المدفن، والمدفن من المدفن، والمدفن من المدفن، والمدفن من المدفن، والمدفن من المدفن
المدفن من المدفن، والمدفن من المدفن، والمدفن من المدفن، والمدفن من المدفن، والمدفن من المدفن
المدفن من المدفن، والمدفن من المدفن، والمدفن من المدفن، والمدفن من المدفن، والمدفن من المدفن
المدفن من المدفن، والمدفن من المدفن، والمدفن من المدفن، والمدفن من المدفن، والمدفن من المدفن

ذكر محمد رحمه الله في جامع في المسألة المحسنة

قالوا وما ذكر محمد هذه المسألة في كتاب الرهن، وتوش به الخوارج في بعض المواضع شرط حضوره الرهن لسماع ألبه على الرهن، ومن بعضها أنه مشروط، والتشريع عند حلفوا أصاب، بعضهم قالوا الصواب أن لا يشترط حضور الرهن، وما ذكر في بعض المواضع في كتاب الرهن أنه يشترط حضوره الرهن مع حلف في الكتاب، وجعل هذا المائل مسألة الرهن نظير مسألة الوديعة والإجارة والمضاربة، مؤيد صاحب اليد إذا أقام بينة على أن هذا المعين وديعه حقه من جهة ملاق، أو مضاربه أو عصب أو إحارة، فالقاضي يسمع به، فهنا كذلك، وبعض مناهج قالوا، في المسألة روايتان في إحدى الروايتين تقبل هذه البينة لأن الرهن لما ربه بعد استعطفه لئلا يضر به حفظ لا ياتاة البينة وإثبات الملك للرهن، صار حصصاً في ذلك، كما في الوديعة وأشباهها، وفي رواية أخرى القاضي لا يقبل هذه البينة لإثبات الرهن على الثائب، وإليه إمام شمس الأئمة السر حسي رحمه الله. وقد لأن في أصول هذه البينة قضاه على العائب، ولا حاجة لصاحب اليد على إثبات الرهن بدفع الخصومة عن نفسه، وإن مجرد اليد بدفع عنه الخصومة كما لو أقام بينة أنها وديعه في يده، وقد أجاب بهما في نظائره في السير الكبير، فقد ذكر في السير الكبير العدد المذكور إذا أصرم وقع في الصيغة، لو حلف المرئس من المصنوع، فأقام البينة أنه رهن عبده لهلاك ولخذه، لا يكون هذا خفص على الغائب بالرهن، لأنه لا يحتاج إلى إثبات الرهن، لأن الإيداع كلف له، فحين جاز أن يوجب هذه البينة لإثبات الرهن على العائب، ولا وجه إليه

من آخر

١٧٠٦٢ قال محمد رحمه الله في وصايا جامع . رجع ذلك وترك ثلاثة آلاف درهم، وترك واحداً، فأقام رجع البينة أصاب أوصى له ثلث ماله، ووجد الوارث ذلك، فالقاضي يسمع بينته على الوارث، وبعض مناصبه، وإن دفع الوارث الثلث إلى الموصى له، ثم جمل وجعل أسره، وأقام بينة أن حيث أوصى له ثلث

ملكه، وقد مات الورث - دت فأحضر الورثي له إلى القاضي فادعى القاضي يحمله
 الورثي له حصصاً، وسمع بينه عليه، وبأمره أن يدفع نصفه من بيده إلى المدعى
 الثاني؛ لأن الثاني يدعى نفسه نصفه ما في يد الأول، والأول يحدد ذلك، فيسحب
 حصصاً له - وإذا ثبت بين الثاني، والثالث بآية كالتأنيث صاً، صار كذا ادعى عاين
 وحسيناً^{١٠}، هناك يجعل الثالث بينهما حصصاً، كذا هو، فإن لم يكن عند الأول
 شيء، بأن ملكه من بيده، أو استبنته وهو مضمون^{١١}، فأحضر القاضي الورث، وأراد
 أن يأخذه بعض من بيده، فحدد ثلثاً ونصفه، لم يكنف الثاني عادة الثلث على
 الورث^{١٢}، لأن أسب صار نصفه عليه لما قدم الثاني بينه من الورثي له الأول، وإذا صار
 الثلث متقضى عنه، صار الورثي نصفاً عليه أيضاً، فكان لموصي به الثاني أن يأخذ من
 الورثي خمس من بيده، ثم الثاني مع الورثي يسعان الورث، فأخذ من نصف ما
 أخذ؛ لأنه أحد نصفين، فحدد حق، فإذا أخذ ذلك انقسم، ثم خمسة أسهم،
 سهم للموصي به الثاني، وأربعة أسهم للورث. وأخبره القاضي القاضي الذي قضى
 بالأول، وإلى القاضي حر س ١٠، لأن الأول إنما صار خصماً لثاني بحكمه به، وهي حق
 هذا القاضي على القاضي وأما حر س ١٠

«لو كان الورثي له الورث من العاقبة فأحضر الثاني الوارث، فادعى بعض
 على الوارث» (أ) الوارث من حصة الثلث، فيسحب حصصاً منه فيمنع من سهم عليه،
 ويكون ذلك نصف، على الوارث نصاً، على الوصفي له الأول، لأن الوارث لا يتعد
 خصماً عن الثلث، صار الثلث متقضى عليه، وإذا صار الثلث نصفاً عنه صار الورثي له
 متقضى عليه، لأن الوصفي له ثمة نصف الورثة، وإن كان المدعى نصراً بوصية الأول،
 ولم يدفع إليه شيئاً من حصصه الثاني، والورث ثلث، الوارث نصراً، أو خاصه، أو ذلك تناقض
 معه حصة حصصاً، لأن رتب القاضي عرف أن ثلث الورثي له الأول، إلا
 أنه أضافه إلى يد الورث وهذا الأمر كبد الثالث، فصار من حجب القسير كأنه في يد
 الوصفي له الأول، وإن خاصه إلى فاضل لم يجمع حصصاً، لأن الثاني يدعى
 نصف الثلث نصراً، ولم يعرف هذا الحق من كون الثلث في يد من حيث الحقيقة.

^{١٠} «كأن في طوم كان من الإمل وجه وحسين»

والأصل حيث حكمه ، وبه ثبت ذلك إنما ثبت بغيره من حوصي به الأول ، فإنه يقول
الثالث ملكي ، وهو مدعى في يد ثلثه . إلا أنه بهذا الإقرار لا يصير حصصاً لأن حوصي
الخصومة هذا دعوى على الثلث ، فلا يصدق في ذلك ، وبه سم يصدق أنه القاضي في
ذلك ، لم يثبت ما يوجب كونه حصصاً .

ولو كان حوصي به الأول هو المصائب وثلثات حاصره ، وبه يدعي الخصم إلى
الحوصي له الأول ثلث ، والثالث خصم للحوصي له الثاني ، وإن حاصره الثاني إلى
قاضي آخر ، لأن القاضي ان بعض الورث حصصاً من المصائب يكونه جميعاً ، والثالث
ثاني عام ، بث ، أن الحوصي له إنما يصير حصصاً يكون المال في يده إما سبعة أو
حكمياً ، وألف حوصي الثاني لا يعلم بذلك ، وهذا كله ان الحوصي له الأول ، بأن المال
الثاني في يده ، حكم الوصية من الثلث ، أو كان ذلك معلوماً ، له حوصي

لما لا بد من بكي شيء ، من ذلك ، والأول يقول حد مالي ورثته عن أبي . ولما ما
أوصى إلى يسه . وقد أخذت من ماله شيئاً ، فإنه يكدح خصم الحوصي له الثاني بمنزلة
ما لا يلهي دحل عبداً في بيتي رحي شه فثرت له من فلان ، وقد دلوا به . في حوصي ورثته
من أبي ، فإنه يكرر خصماً مدعى ، ويخصي عليه بيت المدعى ، كراهية

بأنه مال ودعوى عندي من جهة فلان المصائب الذي يدعي الثاني الوصية من
جهة ، فوردت عصبته ، فلا حصومة بينهما ، لأنها تصدق أن هذا مثل وجهي إلى
الحوصي له من جهة بيت ، وكذا يلهي ودعوى ، فوردت عصبته ، وبما كان لا يكون يد
حصومة في حق من يدعي ملكه شيء من جهة ثلث ، كذا في مسألة الثلث إذا
ادعى الثاني في يده الحدان لحد ' ودعوى أو عصبته لفلان بمالك الذي ادعى المدعى
الشراء من جهة ، فإنه يدعي عنه الحصومة . وإن قال هو ودعوى عندي من جهة فلان .
يجب أن رجلاً غير الحوصي ، أو قال عصبته من فهو خصم ، لأن ما يلهي بيت على ما
قال : لأنه انصب خصماً لفلان المدعى . فمحمدة هو . بده بد ودعوى بد عصبته لا
تدعيه هذه " الحصومة . وكان المصائب أو مكر المصائب رحيته لا يفرق . لا سمع الحصومة

عن هذه الصورة، وإن أقام اليه وقسه على ما إذا ادعى عبثاً في يد إيساء أنه اشتراه من فلان الخلاب، وهو يملك، ودو القيد ادعى أن فلاناً اشترى غير ذلك الخلاب فودعه يملك. وقد هناك لا بدفع عنه فهو منه، لأن المدعي يدعي تلقى المثلث من جهة حبيب، ولم يدفع مثلاً مطلقاً، فلم تندفع عنه الخصم منه، فهما يدفع أن يكون كذلك.

٦٦-٦٧ رجع حبيب، وركب لا وورث واحد، فأقام رجب يهت أن له على الميت ثلث درهم، فنصر القاضي له على الورث، ودفع إليه الثلث درهم، وحاب الورث، فحصر رجب حريمه، وادعى عليه الثلث درهم، لأن الحریم الأول لا يكون خصماً للحریم الثاني، فولى بين يفرغ بين الوصي لهذا، فإن ذلك، فالحق الثاني للوصي له الأول بالثلث، ودفع إليه الثلث، فحصر الثاني، فالأول ينصب حصصاً للثاني.

والمراد أن المولى يورث من الثلث عين الحركة، ويهد يورث الوصية بملك الذرة، وهذا لو أراد الوارث أن يعطى له الثلث من ماله، لا يكون له ذلك إلا بقرع الوصي له، وإذا كان المستحق عين الحركة كان الثاني مدعي بعض ما فر يد الأول لنفسه من جهة الميت، فانتصف الأول حصصاً للثاني بحكم يد، فأبى الحریم فلا يستحق عين الحركة، ويهد لو أراد الوارث أو الوصي بعد موت دية قصده ديه من ماله الحر، كان لهذا ذلك من غير رضى الحریم، وكذلك لا بطل حقه بملك المال، وفي حقه من دمه من علي القين، وهو الميت غير أن بعد موته يتعين تركته انتصف به لا أن يكون حقه في عين الحركة. وقد كان هكذا لا بد من إثبات الدين في دمة الميت يتعين تركته بلقبه.

في دعوى الدين على الميت الخصم والوثة أو دمه من الحریم، ولو كان الحریم الأول هو الثمان، فأحضر الثاني وارث الميت، كان حصصاً به، لأنه باب عن الميت فيما مدعي حتى لم يملك حصة خصماً طريق البتة عن الميت، أما الحریم فليس بنائب عن الميت حتى يجعل حصصاً بغيره في النتيجة عن الميت، ولا يمكن جعله حصصاً طريق الأحكام، لأنه لا بد من شيئاً لا في دمه ولا في يد، غير ما مر ثم إن قصي القاضي على الورث، وقد روى ما أخذه الورث، رجع الحریم الثاني على الحریم الأول، فأخذ منه نصف ما بصر، ثم شغل من الورث في عن لهذا، لأن الثالث نائب

والنوع القاضى بغيره إلى الأول، ثم عليه الموصى به، وحصر الوارث. لم يصنع الوارث عصباً للموصى به الآخر خاصته إلى القاضى الأول أو إلى غيره: لأن المدعى به إدارته، وإدارته ليست في يد الوارث، لا حنيفاً ولا حكماً، والوارث إما يصالح عصباً فيما يصح الإرث عصباً حال حياته، أو الإرث لا يصح عصباً في حال حياته فيمتد إلى من بعده، فكذا الوارث، بخلاف ما إذا كان التالى يدعى وصيه بالثلث، وأحصر الوارث حيث يصير عصباً، لأن حال المدعى يدعى نفسه شركة فيما في يد برات على ما مر، فيصحب الوارث عصباً من إنبات سببه عليه، أما ههنا فيسأله، وإن كان القاضى قصي للأول بالجارية فلم يدمعها إليه حتى حاصم التالى الوارث، فإن خاصته يجب إلى القاضى الأول، لم يجعله عصباً، لأن القاضى عرف كونه لغيره، وعرف كونه الوارث أميناً فيها، ويد الأمر لا تكون به خصوصية، وإن خاصته إلى قاضى آخر جعله عصباً؟ لأن القاضى التالى لم يعرف كونه لغيره، وكونه الوارث أميناً، بل عرف كونه في يده من الشركة، فلا يصدق في أنها بغيره، وأنه أمين فيها إلا سببه بنفهم عن ذلك، وإذا لم يصدق قصي عليه، وحصر الموصى له الأول مقتصراً عليه، لأن الموصى به الأول يدعى الثلث من جهة الميت، والميت حاصر مقتصراً عليه بهذه البنية، فصار من يدعى الثلث من جهة الميت مقتصراً عليه أيضاً، بخلاف ما إذا دعى رجل عن رجل يدعى رجل ملكاً مطلقاً، وصاحب يد ادعى أنه مودع فلا، ولم يعم البنية على ذلك، وقضى القاضى على صاحب اليد لدمعه، لا يكون ذلك حكمة على الذى ادعى صاحب اليد أنه أمين؛ لأن هناك مودع صاحب اليد لا يدعى الثلث من جهة القاضى عليه، وهو صاحب اليد، فانتصر القاضى على صاحب اليد، أما ههنا بخلافه

ثم القاضى إذا سمع بنية التالى على الوارث عن هذا القاضى، وهو ما إذا خاصته التالى عند حاجته أحد قصي بشان نصف الجارية، سواء شهد شهوده عن الرجوع عن الأول أو لم يشهد عن الرجوع، وهذا لا يسكل فيما إذا شهد على الرجوع بما يشكل ضماً لا يشهد على الرجوع، والموجه في ذلك أن الموصى به بناس اثنتان الوصية لنفسه في العبد، وهو استحقاق على اليه، والوارث خصم في ذلك، فما إثبات

[illegible][illegible]

وہذا کا لفظ عربی ہے۔ عربی کے لغت نویس نے اس کا تفسیر یہ کیا ہے کہ یہ لفظ عربی ہے۔ عربی کے لغت نویس نے اس کا تفسیر یہ کیا ہے کہ یہ لفظ عربی ہے۔ عربی کے لغت نویس نے اس کا تفسیر یہ کیا ہے کہ یہ لفظ عربی ہے۔

١٧- رجل مصري، قال انه ذبح مريضاً، أو كان عضده خلف ظهره.
وكانت من بدائيات الطب بمصر، أو استعمله في الجراحة، وهي عادة مصر حتى بد
الوقت، وهو رجل من رعايا حاشا لبلادي، لا أرى له جوده لأنت شي قبلي هذا

عبد الألف، وأن الورث نفس ذلك، بحيث ينفق نفس الفاضي يسوحي له بكل هذه الألف؛ لأنه أثبت استحقاق كل الألف لنفسه بالجدة العارضة، فإن حضر الورث عند ذلك، وقابله أنفس من ما له من ثمن، لم يذهب إلى الورث، لأنه صار مقصياً به عليه بموجب الأصل ورغم أنه في معنى ثبوت الألف لنا اثره

وكان مكان الموصى به عريته يادعي شيئاً على المبيع، والمسألة بحالها، لم يكن اتدني قبله ائمال حصته، سر، كان عصبه يادعي مقررأ بدم أو جاحد، اما ان كان مقررأ، فلأنه لا يوجب حصصاً يسوحي له في هذا الوجه مع أنه يدعي "شركة في العبيد، فلأنه لا يتكسب عصباً بالمعجم، وبه لا يدعي شركة في العبيد كان أبي، وإنما كاحاصد؛ لأنه لا يحق عبيد في دم من عبيد، وإنما يدعي شيئاً على س، استحقاق العبد تابع له، فإذا لم يصلح حصته في الأصل، لم يصلح حصته في شيء أعبأ، وإن أقام هذا التمسك منه أن تلتأ س، ولم يدع، الورث ولا وصفاً، على القاصي منه، كان يستحق أنه لا يقبل هذه اليد، لأن ما كان على غير خصم، والخرب لا، بل ما كان على خصم، وهو القاصي، لأن الشهود شهدوا أنه لم يثبت ورثاً، فقد شهدوا أن شركة المبيع لجماعه المسلمين، فمدعى يدعي حقيقة حال جماعة المسلمين، ولا يمكنه الخصومة مع جماعة المسلمين، فيثبت القاصي حصصاً على جماعته بدمين، نكته بالثبات الطلين، ولأنه يدعي وهذا عصب القاصي على القاصي حصة، والقاصي فيما على نفسه يصح دعياً، زاد نص القاصي بهذه اليه ينتصب عن حيث وصفاً، وبأمر المدعي أن يقيم اليه عليه بدت القاصي، فإذا فعل من يده على يدس وأمر القاصي قبله المال بعهده، يسر إلى القاصي، كان ثلثي فيه المتأخر بدت

ثم عاد محمد حبه إلى صدر المسألة، عثمان، بوب الموصى له ائمال اليه، أن ثلاث صاب، ولم يدع ورث، وأوصى به بالألف التي قبل ثلاث وديعة أو عصب، وقال شهود لا نعمك ورث، وأنسب قبله المال مقرر ما نال اليه منه، فالقاصي ينفق ثلثه للموصى له

وقد ير هذا، يادع ذلك لعيبه وس، وبمروى وهو أنه كان يطلب

والرب لا يمكن أن يصح الوصي له ميراث الوارث؛ لأنه لا بد من إبطال وراثته من عمله الشرع والوثائق قدر الميراث. وليس بعده ولاية لطلاق ما أتته السيرة، فحصل الإبقاء ثمة تملكها، وجعل المدعى مستمكناً على الفيت بمنزلة الموقوف له، ومنشئ، فلم يمكن التوصي له شيء من المال، فلا يصح التوقيع والتدبير حصته. فأما إذا لم يكن للوصي وارث، فالوصي به بعد الوارث. لأن الوصي عدم ممانعته من تركه، وهذا هو تفسير الوارث. وأمكن حصه والراث؛ لأن عمله والراث لا يرد من إبطال ما أتته الشرع، فحصل كثرة رث، ومديد أن يدع التوقيع لا يقطع حصته الوارث، ونهية قلنا إن الوصي له حال قيام الوارث لا يرد بالوصي بحاله السيرة والميراث به، وبى حاله عدم الوارث يرد بالوصي كالوارث

استشهد فقال: لا يرى أن اليهودي يشهدوا في الدين أو عدمه، أنه نكوه لا ييه ولم لا يعلو به وارث غيره، جعل للوارث له، وصار يودع حصته به، وإن لم يثبت منه من أبيه حقه والراث. ولكن جعله والراث لا يتم بكونه ميراث كذاها

١٧-١٦ وذكر في الأنصبة عن محمد إذا مات الرجل، وقد كان وصي في وجه، أي جعل، وصار الوصي الوصية من حقه أو بعد موته، وجاء إلى القاضي يريد إثبات وصايته، فدعى بطلانها إن كان أهلاً للوصاية، بسم دعواه، إذا حضر مع حقه من يصلح حصته، قال: وأخص في ذلك وارث أو وصي له، أو رجل للوصي عليه دين، أو رجل له عشي، أي دين. أما الوارث فلا يوصي إلا بدعوى من له حق الوارث من مال حيث دنا ويظهر، وبصرفه، والوارث بغير ذلك، فهو كوصي له، وأما الوصي له فلا يبره الوارث، وأما الميراث الذي تملكه حقه دين فلا بد من حله حق الشبهة، عليه من الدين جميعاً، وهو بغير، والله العليم. لأن دعوى حقه دين، فقد قال بعض مشايخنا إنه لا يكون خصماً له؛ لأنه لا بد من حله عليه شيء، فكيف يكون خصماً له؟ وقال الخليل: يكون خصماً له؛ لأنه يريد أن يدع خصمه في الدين. وإذا يكون له ذلك، قد أتاه، والمصنف، هذه الجملة مركبة. لأفصح

١٧٠٦٧ - ومن المسمى وثبة إبراهيم وحقه له دجر ما، عليه دين، وأوصى ثلث ماله وأمرهم منه رجل فتشدها الوصي له، ثم جاء العزم والورثة

شهود أو عيّن، وقدم موصى له إلى القاضي، فأدعى به لا يكون خصمًا، وأشار إلى أن الخصم من خصم بعد الثالث، فإنه حتى لا يعسر دوارب، وإذا حصلت الوصية لم يراد عن الثالث، وصححت بقدر الثالث، فالوصى له خصم بالمرضى هذه الحالة، ويشرى موصى به في هذه الحالة بنوارب؛ لأن سبحة حتى مراد على الثالث من خصم الموارث، والموارث يجب خصمًا للمريض، فمن أجل الوصي يجب أن يكون له صوت كذلك، ومما يجب أن يضمن ذكر الوصي به بعد من غير قصر بين ما إذا كان موصى له بالثالث ربما مراده عن الثالث، فحصل أن يكون مراده، إذ كان موصى به بالزيادة على الثالث

نوع آخر

من هذا الفصل في المعرفات.

١٧٠٦٨ - في المتن رجل مات وله ابن واحد عاقل، فدعى أحاصر أن له بنتاً تدعى أمّ درهم بنى، ولا ولد للبنت غير ألف، فهدى رجل، فأتى قبيل بينه وبين أحاصر في بيت البنت على الأجنبي، ولا سمع به على أبيه منه، لأنه ليس معه غيره، ولا ادعى له من الألف فتنه فغيب عن الأجنبي مائة، لأنه يزعم أنه لا ميراث له، فأوجب لألف حتى يعي، الآج

١٧٠٦٩ - وفيه أيضاً رجل في يده دراهم من طلب الشفعة، فقال للشرقي الشرية علان، وأنتم تبنه أنه قال هذا القول قبل أن يشرى، وأقام البينة أن فلان تارة بشره مائة مائة، لأن لا قبيل يتدلى من قبيلها، لموت الثعلب البيع.

١٧٠٧٠ - وفيه أيضاً رجل في يده دار ادعاه رجل ابنه، وأقام لدى في يده ثمانية أن هذه الدار لعمام استأجرها من فلان هذا المسمى، فأتى بها قبيل بينه، وأجمعه وكبلاً، وأدعى خصومه عنه، ولا أقدم العاقل السري، هذا المسمى لأن هذا أقام البينة مائة مائة العاقل، وحلي أن يده فبسط يد خصمه، والمقصود خصم له في استحقاقه، دون الآخر، فمن يت عليه فيما هو خصم به، ولا يثبت بينه وبين

فخصي انقاصي لاسليم يداره ويظلمها اليه. ويخدا من من سبيع. فبقيته علم.
الذي عاين. ورجل من مائة من النصارى واليه. وركاب لم يبقا خاضرا
مكر لسكر. كان محمد رحمه الله انصى ماله بسبيع. ورحم الله هذه على
لشري. وادع النسي اليه

٧٤ - من سماعه من محمد بن رجل من رجلا يذموني له محمده بن علي
بنه درهم. فعمل ذلك. والحق القليل. وجمع الله لهم. وكان رجل يدعي المنكر
والسوق محمد بن ١٠٠ من يسه لسري انه قاتل امره. وشرى هذه له. فليمر له. و
في سحره فليمر به. ثم جعل سبها خضره

٧٥ - وسمي بغيره. فل ادعى على رجل من رجله بعدد ما دفعه من
ملا ولا ولا. وهو يدعى. بغيره. فليكن الذي عليه. وهو امر صانع. ثم
لعمه حب. فخصي عنه يدفع المديني لسري. الذي ما نفس عنه. فاسمع

٧٦ - من ادعى. من ١٠٠ وسمي له له. وقال لسري هو اليوه من يدعي
وجو المديني. ان يكون الذي المديني. فليكن المديني من علي من ذكر. فلاحظه
ينه من يدعي. وان لم يفر من ذلك. فليكن له يدعي. وهو امر صانع. وهو
فليكن امره بعدد ما دفعه من علي. فليكن سبي. من ان لم يفر من ذلك. فليكن
ويخصي له ما بعد علي. فليكن له الاذا. فليكن له الاذا. فليكن له الاذا. فليكن
لعمه مديني. ولوا من رجلا من علي يدعي. فليكن له الاذا. فليكن له الاذا. فليكن
سبي. وهو خضره. ولا يفر المديني. فليكن له الاذا. فليكن له الاذا. فليكن

٧٧ - من في يد علي. فليكن له الاذا. فليكن له الاذا. فليكن له الاذا. فليكن
كف درهم. فليكن له الاذا. فليكن له الاذا. فليكن له الاذا. فليكن له الاذا. فليكن
بعد ذلك. فليكن له الاذا. فليكن له الاذا. فليكن له الاذا. فليكن له الاذا. فليكن
لعمه مديني. فليكن له الاذا. فليكن له الاذا. فليكن له الاذا. فليكن له الاذا. فليكن
سبي. وهو خضره. ولا يفر المديني. فليكن له الاذا. فليكن له الاذا. فليكن
ويخصي له ما بعد علي. فليكن له الاذا. فليكن له الاذا. فليكن له الاذا. فليكن
لعمه مديني. فليكن له الاذا. فليكن له الاذا. فليكن له الاذا. فليكن له الاذا. فليكن

ولو كان مكان الزعم : تحت جوف جبل بلقيس حيث : ربه عم ابنه اسمعيل
من صاحب الدار مد شهر من : ١٠ الذي الذي في يد ربه : ابنه عيسى بن عيسى له الدار .
ويخص السبع الثاني : ان كان شهود الدار من يهودي من قس : نوح النحس ، فإن
الحاكم يأخذ منه النحس : يكون هذه الناحية . ويسلم الدار

١٧٠٢٨ حال، هشام سأل محمداً عن رجل يسير في جارية، وقدمته
 لنفسه، وقصبت جارية، فاستحقها من إسنانية، ونقصت بعضاً من
 وحشها الذي يذهبها، فقام الساج إلى طيبة على أن تدرى استحقها من
 يذهبها، فالتفت إلى حجر مشرق، وبثت في حجره بفسه، وإن شاء الله
 على اللين، وإن قال مشرق ألفه أصغر، وإلى ما بين الخصومة بفسه، ليس له
 لك

١٧٠٧٩ - خلا كُرماد في يديه نهالاً، سمى حلاً صاباً حبة منقطعة. وثمة
 امر فلاتاً ثانياً يحفظها على لقم به، سمى بذلك على حسب معنى بهى. وقد مات دختن
 للجهنم يندب " يكون حصناً بكر من ادعى به، إلا ان يقسم البسة على أن يمدح فلات بن
 فلات. وقد قالوا: ما بهى إلا إلى المساء: أى نعه هب به. هذا القول هو على نفسه
 وغيب: فإذا نام على ذلك بهى، فلا خصوصية به وبس، وهو، قال ولا جعله وصياً
 إلا بهى خاصة على من بعده، فأبى من خاص دول أمر حسنه بسمو، يكون: هباً على
 كل شيء.

١٧٠٨٠ من ادعى حبل أن له على فلان ألف درهم، وأنه ما دفع له من ذلك شيئاً، أو أنه من يدعي من ملك ألف درهم، وطالب بمسح الدين من قبله المال المتقاضى لا يسمع دعواه، ولا تقبل منه، ولو طعن المدعى أن يحلفه المدعى عليه، فالمدعى لا يحنثه، وهذا لأنه الدعوى التي تسمع على الخصم، وإذا دعي عليه لم يحنث به، وهذه النسخة لأنه لا يدعي عليه، ولا هو يدعي شيئاً، وإنما يدعي دماً على الغير، وإنه من يحنث على منته نعم ؟ تسمع المدعون عليه بطريق

(۱) حکماء طاعون کے دوا کے لئے دھن کے پتے اور گندم کے پتے کا استعمال کرتے ہیں۔

(١٦) حكماء الأصل، ولكن يرد في

الخلافة، فلا يسمع دعواه، وإذا لم يسمع دعواه، لا يسمع بینه، ولا يخاصم للدعي عنه

٧٠٨١ - رجل ادعى عبداً له، يدعى رجل رده، وقال هذا عتقي، فحبسها، عنى يدعى بتعدي البتة، فصححه، وإنكر الزناد، إن يكون العبد له، لا يسمع منه الدعوى من هذا المدعى، لأنه من أن العبد وصل إلى الرأى من جهة العتق، فلم يكن له الرأى، بدعواه، بحكم إقراره، هنا إذا استحق مال مضاف، فإن كان فيه ربح، فالمصارف خصه بمدر حصته من الربح، لا يشترط حضوره في التلق، وإن لم يكن فيه ربح، فلا خصم له، فإن دور المضارب، وإن كان ماله أمضاه أثناء فتنى المضارب به، من أن أحد بين اسمه كل واحد منهما، فلهذا لا يظهر الربح، ويكون الخصم به، مضارب، ويشترط حضوره عند استماعهما، عند استحقاق أحدهما

٧٠٨٢ - هم مال سمعت شخصاً يقول في رجل عنى طرف من طرف المسلمين بالحد، ليس فيه أربع، ثم خرج ودفع إلى سائر، فحبس أهل الطريق، وحاصره، وأقام الذي في بيته، فذهب في يدى فلان وكنت، ودفعه إليه، حال إن كان طريقاً، يمكن ولا يعلم أنه حر، إلا بینه، فلا يجوز به، حتى يعصره القاذع، وإن كان ثبت لا يشكك، فهو خصم

٧٠٨٣ - أبو سماعة في ثوابه عن أبي موسى بن جعفر بن محمد بن أبي حمزة عن حماد بن عمار، قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول، قال رجل ادعى عبداً له، يدعى رجل رده، وقال هذا عتقي، فحبسها، عنى يدعى بتعدي البتة، فصححه، وإنكر الزناد، إن يكون العبد له، لا يسمع منه الدعوى من هذا المدعى، لأنه من أن العبد وصل إلى الرأى من جهة العتق، فلم يكن له الرأى، بدعواه، بحكم إقراره، هنا إذا استحق مال مضاف، فإن كان فيه ربح، فالمصارف خصه بمدر حصته من الربح، لا يشترط حضوره في التلق، وإن لم يكن فيه ربح، فلا خصم له، فإن دور المضارب، وإن كان ماله أمضاه أثناء فتنى المضارب به، من أن أحد بين اسمه كل واحد منهما، فلهذا لا يظهر الربح، ويكون الخصم به، مضارب، ويشترط حضوره عند استماعهما، عند استحقاق أحدهما

وقال أبو بصير رحمه الله إن أشرى أشرى بعد من يدعى بالملك، وفيه

حملكه حصراً لم ينع من ذلك ، بل يطلب التمس ، والعبد في يده يرد به أنه بعد ما أقر
تتري القعد بمدعى بواشتر ، من هذا المدعى ، وبطريقه دم خدصم البائع في ذلك ،
سمعت خصوصته ، وكذلك قبل من البينة أن التمس حر الأصل ، وإن لم يحضر البينة
يدعى المحررة من يدي احدهم ، وإن لم يتشر القعد من نظره ، فذلك من هم في عنقه ،
ثم أقر من البينة على أن يعبد بمدعى ، وأقرب في هذا مثل بواشتر حبيبه ، قال : وإن
جاء المدعى بالبائع ومشتري ، واختصما ، ففقر المشتري بالعقد بمدعى ، وقال : هذه
البينة بينة المدعى أن العبد عبده ، فبني أفبلي من البينة على البائع بهذا إذا كانوا جميعاً ،
وكنالك إن حاضرم المشتري البائع في ذلك بعد ما دفع العبد من المدعى ، فجاء المدعى
برحم أن القعد ، قال : لآسى لا أتوى كعله يكر أن يكر ، بعدد ، وقال أبو يوسف
المقياس من قاله أبو حنيفة ، رحمه الله في جميع ذلك ، إلا أني استحسن حياً طناً لكتاتين
في الأمر اللهم

١٧٠٨٤ = إر فهم في دوافره عن محمد ورحمة الله رجل أعتق عدلاً ومال
الرجل ، فجاء رجل وادعى أنه من ذل رجل الميت الذي أعتق ، وليس سميت وصي ، مالي
يكون هذا المثلث شخصاً ، قال : إن كان أعتقه في حلة أرض يكر ، خصم ، وإن كان
أعتقه في حلة الصفة لا يكون خصماً

١٧٠٨٥ بشر من أبي يوسف هو رجل له من رجل مال ، فارصى به رجل ،
ثم إن الذي عبه مال محمد مال ، قال الورقة بعد حصونه ، فلو أراد الخصم أن
يخص لهم ، قضى ب لصاحب الوصية ، وأحاله به من الدث ، وعنه أفت قبل بينة
لوصي على وصيه ، ب ب بحضور وارث مقر الوصية إليه ، أو سأل دين الو
مطلوب دين ، أو صاحب رعية مقر الوصية ، وكذلك سمع بينة مدعى الدين على
الميت بحضور وارث مقر به ، ويكون ذلك حكماً على سائر الورثة

١٧٠٨٦ - رجل في يده دار ، وهو مقر بأنها لملاب مات وتركها ميراثاً ، وسمى
الورثة ، وبعضهم حبيب ، رادهم السر من الخيب حفر فهم ، سأل اب يرك ذلك في
ياد إلى أن يصبروا لم أتركه في يده ، فلو أنصرت بينة على السر ، سمعت سعادتهم

ولكن لا أحد السبع، ولا نفسي على العائب، ولكن الرب دبت في يده، وأستوثق منه
كفلاً حتى يخدم بعائتي، فبساتفت المصنوعة معه

٨٧ ١٧ - رحن وكا رحنين بخصومة رجلا، فإلاه فادعي على أنفسهما شاهداً
واحداً، وعدى لأخر شاهد آخر - قال هو جاور، وكذبت - وأقام على التوكيل شاهداً
واحداً، على التوكيل مبدعاً واحداً، وكذبت له أفاد على مبدعاً، وعلى الورثة
بعد مبدعته شاهد

هشام بن محمد بن رحن بن رحنه دار، قال صاحب اليد رحن هذه البلاد لك
وسبها من أحيث فلال، ومن المقرة، لا، بل هذه البلاد لرجل حر ربها من أخيه،
قصي بها للمعز له إلا أن كان كلام المقرة له موصولاً، وبمس هذا في كتب الإقرار،
فأزغاب المقرة بالأول، من المقرة الآخر إلى الذي يدعي من يده، وأقام ثلثة على
بإقراره للعائب، وبزجر رحناب له، لا تنقيت

٨٨ ١٧ - ابراهيم بن محمد رحن باع داراً من رحن ولم يدهنها إلى المشرى
حتى يصبها عصب، فمن يكون المصم فيها؟ قال إن كان للمشرى بعد المصم، أو كان
المصم إلى أهل المصم هو المصم، وإن كان للمشرى مبدعاً، فله المصم هو
الثاني

٨٩ ١٧ - هشام بن محمد رحن آخر داراً من رحن، وقد عصب القاسي بثلث،
ثم إن المصم عصب رحن رحن بالدار مشهارة مشهور بغيره من قبل التوكيل،
وأدهى ثلثة دبره، فدعي الركن التوكيل وقال لي منه عن دبت قال لا أقبل منه
التوكيل، قبل هشام، وبما دبت لصد المصم

٩٠ ١٧ - رحن بشرى سبعة مائة ودم أو حمر وخبز، وبشرى المشرى، ثم
جاء مسجور، رحن بشرى بالبيت، فقص المشرى دميته والدم لا يكون المشرى
حصماً، ولا يسمع البيعة عليه، وفي السر له بالخمر وخبزير يكون المشرى حصماً،
ويسمع البيعة عليه

٩١ ١٧ - قال محمد رحنه الله في الخامس - رحن اسمه من خير إيريق فضه
بدينارين، وقبصر (سري)، وبعد ديناراً واحداً، موصوف من يده بديناراً آخر حتى

فقد اعد في هذا الإقليم، لا يتمنى الفيل إلى الضرب الأخير، وهذه حوائط لا
شك في على دولهم، وقد بطل على عو أنس حيفه، لا من عده، وان العقد اذا كان
صفحة واحدة، فقد عده في الثاني، لأن ذلك بما يكون، قد كان لمسا لعمده في
الخص، فقد عده من، قد عده، أي قد كان الفيل في عده عازر، لا يتم في الفيل إلى
التي في كذا، قد استرو عده من، وعلت، حطت على الفيل، فانه لا يتم في الفيل في
أخر سيماء، وان لا يتم، فانه

[illegible]

١٤٠٩٢ - يوليو : رجاء السوي من رجل غداً مصنفه ر حيد بكيفه بجائته حيدر
حكمة : وضعه بجائته من الرابي العطاء : بعض السوي العدا : و
رجاء : افام كاله : صف العدا : كاله : الحروب في عهد : السانه و حرام في السانه
الآزمي : هو في المصير : فهد : لا : هتافه : صف السوي : رجاء : بكيفه : حيدر : كاله

١٧٠٩٤ - ورأى رجلاً يشتري من رجل نصف مد، ثم استزى منه نصفه الآخر فأخذها صحيحاً، وآخر فاسد، أو قللاً صحيحين، أو كان فاسدين ثم جاء رجل واحد من نصف المد، وأدام بينه، فاشتري حصصاً له، وبقي النصف عليه بالنصف الثاني، بقي للنصف الذي ورد عليه البيع الثاني؛ لأن المدعي قد أتم البينة ظهر أنه تعبد كان به بين الباعين بصغير، وأن الباع الأول تصرف إلى ملك الباع، صحيحاً كان أو فاسداً، وتصرف الباعين بنفس إلى نصيب المشتري، وصاحب اليد يدعي ذلك في هذا النصف الثاني، (كان حصصاً من داره، ولو كان السع الأول صحيحاً، والبيع الثاني بئته أو دم لو حمر، لم يكن سبباً جعومة حتى يحضر الشاهد؛ لأن المشتري قد دم أو حمر أو مته غير مملوك بالامتناع، وإن احتفظوا في أنه مضمون وأمانه

قال أبو حنيفة: هو غير مضمون، وقال محمد وحماد الله هو مضمون، ولما كان هكذا، فاشتري لا يدعي ذلك لنفسه في النصف المشتري نأية والدم والمهر، فلا يكون حصصاً من داره، بخلاف الرجة الأول على ما مر

١٧٠٩٥ - وإذا ادعى على امرأة أنها أمته، وهي تحت زوج، والزوج عاتق، فدعواه صحيحة، ولا يشترط حضرة الزوج.

١٧٠٩٦ - ذكر في بحر الخمار مسائل في بعضها جعل المولى حصصاً من عياله، وفي بعضها لم يجعل حصصاً من عياله، فقال رجل ادعى على رجل أنه صنع يد جلد على خطأ، وله عيه نصف بنته، وذلك خمسة مائة ملاء، وادعى أنه روج أمته حلاته منه ولها عليه مهر، وانعبد، لأنه حليف هاتين، فقال المدعي عليه نعم، لكن لا أعطيك الأرض، وادعى محاذة أن يحضر العبد والأمة، ويكران أنت لك، فيصنعان، قال القاضي يلزمه مهر والأرض يقراره؛ لأنه أقول له بذلك واستحقاق اليد، أما الملك فلأن ملك الرقة يوجب ملك الأرض والمهر لا محاذة، إذ يستحيل أن يكون العبد والمجارية مملوكين للإنسان وأرض اليد ومهر صغيره. وأما استحقاق اليد فلأن اليد على أجزاء العبد^(١) والإمام يمولي لا للعبد والإمام، ألا ترى أن من ادعى حذ من عبد إنسان، فالعبد لا يصيب حصصاً، وإنما ذلك للمولى، ألا ترى أن لي عبد سكتنا حتى

(١) وقد ادعى الأمير وادعى على امرئ وادعى على غيره لعبد

المقصود من الأرض والمهر بمولاه، وإن كان على العبد والأمة دين، يذكيان أنه لو كان
الأمر معاً، يدعى هو الذي ببعض ذلك، ويصلح إلى العرف، فثبت أنه أقوم بالملك
واستحقاق البلد للمولى من الأرض والمهر، فيزمر بالسليم به كما في سائر الأعيان،
وكذلك الخراب فيه إما كان المهر محرراً من العروص، لأن لمص لا يتناول.

وإن كان يعبد ودينه ألف درهم عند هذا الرجل، أو عصب منه آخر رجل ألف
درهم من هذا العبد، أو ألف يعبد ألف درهم على هذا الرجل من فرض أو بيع، فأنكر
التي عنده المال الذي دفع إليه المال عبده آخر رجل، وصدقته لمقره، لا سبيل للمقر له
على ذلك، قال: لأن المقر لم يعرفه لا بالملك، ولا بالدين، فثبت: لأنه ليس من ضرورة
كون العبد أديع ملكه أن يكون ماله في يده ملكاً له، لم ير أن يكون ودينه أو عصباً عند
العبد، ولم ير أن يكون ذكياً دسماً معه، أو آخره مختلف الوجه الأول: لأن من
ضرورة محو الدين ملكاً لا يمان أن يكون الأرض والمهر ملكاً له، وكذلك لم يعرفه
باليد: لأن من في يد العبد من المال لا يصير فيه يد المولى، وربما يعتبر به يد العبد، ولهذا
كان العبد هو الخصم، دون المولى، يختلف الوجه الأول على ما مر.

وكذلك له مال الذي في يده أن هذا المال مال هذا الرجل عصب منه عصب، ودفعه
إليه، وهداه صدقة المقر، فلا سبيل للمقر له حتى لما حتى يحضر العبد؛ لأنهما
نصداقاً على وصوله، هذا المال إليه من قبل العبد، فكأن يد العبد ياتى بنصداقهما، فلا
يصلحان على إبطال يد العبد، وإتات الحق فيه للمقر.

وكذلك إن أنكر رجل أن يلاً أمر عبده يبيع أمته، ليأخذها بألف، ولم يضمن
النس، وصدق به العبد بذلك لم يجر على دفع النس إلى المولى، لأن المقر مع المقر
له لما نصداقاً على أن عبده هو الذي دفع، فقد أنكر أن خصم في النسي هو العبد دون
المولى، فأنكر أن يجرى عقد تزوج إلى العابد إذا كان العابد من أهل التزويج المحقوق
والمأثور أهل ذلك، فصيح أنهم أقروا أن الخصم في النسي هو العبد دون المولى، فلا
يكون للمولى ولا له لأحد، هذا كله إذا كان المال قائماً في يد المقر، وإن كان مستهلكاً
بأن قال المقر: إن عندك ثلاث أعتصم ألف درهم، فيسترد عصب، فمستهلكها، أو
عصبها معه، واستهلكها، أو قال: أقرضه مني وصدقة المقر له، فللمقر له أن يأخذ

فوق بين هذا ويوم من كان لئلا وثقت بحبه ، وفاقى مسانة بحاله حيث لم يكن
 للمدعى في أحد يملك والفرق هو أن المال إذا كان ثابت بحبه ، ولم أقرب له حبس
 ونحوه من غير قال ، فقد لم يملك حبس من لاجل حبس ، و قد ، و حبس كذا
 حق الاسترداد ، فهو ليس إلى التصره في الحبس ، فقد بطلنا حق الحبس من
 الاسترداد ، ثم ، قد لا رخصت إبطال حق الحبس ، ما يصح أن يقال إذا كان
 مستهلكا ، فقد استقر حل العائب عن المصروف ، لتقبل في منه ذمها في سنة ، ثم يصبر
 مع التعميم خبر فيه حق الحبس ، وإلحاقه مع حبس مثل مقبرين به في الدمه ، وذلك
 خاص منكم ، و قد ، وقرا من لاجل المال ، قد ، فصيح كان عدم غائب ، وانكر
 أن يكون عند المال ، ولا يكون حبس فلا تأسا ، كان الذي فيه ، لأنه انكم الترق
 والأصل هو التامين بعده ، وكان الظاهر تماهيا ، قد في دولة ، لا حسن القول
 قوله ، كان له أن يصبر من المال الذي أقرب حبسه ، لأن عدم معرف ، ومما لا
 لأنه كان من حبه الذي حبس ، وإن صبر له بالاسرائل ، غير أنه بدع من أنه الأصل
 استعجبه ، ولم يصدر في هذه الدعوى ما حكم بحره حبس ، فبعد ، كان عليه
 الصناد ، ثم هل يرجع له من ماله ، فقد إذا أخذ من من الميراث ، الله ، ثم
 فذبح ، حبس ، وأنك أن يكون منكم حبس ، ومما لا يرجع

بالقرب ، هو " حرية الحبس " ، فبما يعونه ، في اليوم ، مني لسان
 باليه ، وحرية له ، وحبس ماله ، فما عند الأمر والمير يكون سلبا فيغير له
 الحيا ، أن يكون العائب حرا ، وبما الذي دفع إلى التمسك به ، فهو يظهر به
 الإقرار ، فصار الحبس ، المحكم باحرية كالحا ، قبل الحكم به ، فأن حبس حرية الغائب
 باليه ، قال الأمر ، وهو لا يكون سلبا فيغير له ، إذ لا يكون له ، وأوشه ومهره
 لمير ، فظهر به فساد ، وإن المير ، فكأنما جئت به في له ، إلى قال ، فبما
 أقفا قد حبس من ماله ، وهذا أمر له في هذه ، فإذا ، وبما منته ، فلا للمدعى في
 بأحد بذلك

فرض بين عدو، ويصدر في عصب من عدلان، اذ كان اسود عينا،
 وصديق القوس بذلك، والمال باسم يمينه، حيث لم يكن للمدعى عليه دليل، ففرق
 وهو أن من عصب واليمين حصل معرا للمدعى بعد فيه من الغائب، وهو من
 الاستدلال من ممر فلا يصح الإقرار، سألني لك من لم يقر سمواي قال فيه من
 الغائب، ان لم يقر لعنايه حتى في هذا المال عنه لا، رغم ان منك المال بطل،
 وانطلق حقه من العين، لا بدغوى وضع للملك، فلم يحصل بطل الغائب حتى في
 هذا المال، فصار معرا للمدعى سألني بس لعنايه حتى فيصح، قد كلف ان اقر الميراث
 الغائب بعد بقره وما زال يقر للمقر له لا أدري ان العنايه عرفت أم لا، فأقده
 للمدعى به ان الغائب مدكن لم يزل منه حتى لا يغنى على المقر سألني ماله
 يحضر الصداق لأن هذه به ناسبه لثبات ملك في الغائب، وهو بعد، ولقد عتول،
 وثبتت المذلة ناسبه لثبات بعض ثقل في محضر العصب، حال عينا لا يصح، ولأن
 هذه ناسبه لثبات ناسبه لثبات، والقول بغير خصمه منه لأن الغائب الغائب
 ليس في يد المقر لا حبيبه ولا حكم

ومن ادعى خلاف عدو، فزعم ان خصما للمدعى من كان يدين في يده حصة
 أو حكما، وإذا لم يبين هذه يمينه، لا يقضى على المقر بشيء، لأنه لو دعى إلى بعض
 ما ذكره، وهو يحصل مقر بمدعى شيء حتى قبل لا أدري ان الغائب عرفت أم لا،
 جواب لرد له في استعلاء المدعى عليه في هذا القبول، وهو في حال المدعى عليه
 للمدعى لا أدري ان الغائب عرفت أم لا، قال لا يستحق المدعى عليه ملك
 الثابت، لأنه ليس بخصم في ذلك من العصب، ويكر مستعلاء على المهر الأرض
 والقضية المدعى، والمدعى المستهلك والمقر من المستهلك، والغائب جالس في القيد
 قبلك هذا ان الذي يدعى لأنه ادعى عليه معنى، لو أقر به بيمين، فإدعى مدعى، فإذا
 أنكر يستحق رده، انكر، اما في المال الذي كان ناسبا في يد المقر، وكان المقر أقر أن
 المستحق أقره، لم يحصل من الغائب، لا يستحق، فكذلك لا يستحق في دعوى غير
 بطرية، لأنه لو أقر صريحا في هذه الأشياء لا يصح اقره ما دام انه صائب محلا
 تحققه حق الغير غير ممر فلا يبعد الاستحلاف الذي منع له هذه القول

ولو حال مدعى في بديع امان المحقق في دعوى عاتق ، لأنى عصب من عصبك ، لو
 لودعيا عاتقك ، وقال لمر به : عاتق مالى ، ما أحسنه من عاتق ، وبى ان يدفع عاتق إلى
 المولى ، كان للقوى ان يأخذها ، لا أدقيق القدر من على ما رسم ، لأن إقراره بإنك
 تلمسنى بوجع انفسه به ، عر انه يدعوى للعصب ، الو ديمه من العبد بويده إحقاق
 استحقاق العبادم إلى لمر ، أنه رأى أن يحسن العبد ، لا يفسد من عر به ، ولم يذكر
 في الكتاب أن يمتد له ، هل يحسن ، فلم يكن للقدر به ؟ قالو : وسعى ان يستحلف
 ما فيه ما يعلم أن العصب ، وسعى أن عصب هو هذا المال من العاتق ، لأن لمر أنه لو لم
 بذلك لزم الكذب عر عاتقه ، لود أنكر يستحلف رجا ، أنكم ، ويكر يستحلف على
 العلم ، لأن هذه استحلاف على دعوى العبد ، ولم يكن به ، وبصر لمر المال ثم
 حضر العاتق ، وجده أن يكون عاتق للمولى ، عسى لعصب ، العاصم ينصى للذى
 حضر على لمر شمل ما قر به عصبه ، سواء سأل لمر العصب ، أو المهر به بنصا ، أو
 بعير قضا .

وبى او ديمه حديث عرواب عبد محمد ، وعند ابى يوسف رحمه الله لا يصح
 شيئا ، إلا أن يكون سلمه بعير نصا ، وهذا الاختلاف ظير لاختلاف قسم قال عاتق
 انجيد فى يدى لفلان ، ثم كان بعد ذلك ، لاد بين فلان ، عصبه به ، أو ، دعوى ، ودفع
 إلى الأول نصا ، أو بعد نص ، فهو على تفاصيل الذى نص ، حسنة مستحب فى
 الجاح الكبير ، هي كذب الإقرار ، فإن لم دلت عاتق فى عاتق جه أنه سرور لمر من لمر
 له . لم له دلائل لإدعاء ، لأن لا قور أو الموقر له قد بقى ، به ، بل ان عاتق انكفر
 العتب ، كعدو قال عاتق ، عاتق أو عاتق فلان .

وبى كذا الذى ان بده مال ، أو ، عاتق هذا المالى ، أو عاتق ، أو عاتق به من
 عاتق ، وهو عاتق ، لأن العبد عاتق ، عاتق لك ، عاتق لمر له ، هذا عاتق كعادتك ،
 وهذا لمر مالى به ، عاتق من عاتق فلان ، فإنه يقال للممر : ثم الله عاتق ، أو عاتق ،
 والا فهو للممر له ، لأن حل لمر به ، وحق العاتق ، أى ينس ، عاتق عاتق عاتق
 العاتق ، وذلك موهوم ، بوجع تسليم إلى الممر له ، لمر به ، عاتق ، عاتق للممر
 عاتق لمر عاتق ، عاتق من العصب ، أو ديمه ، استحقاق العاصم على دست على علمه
 على ما قلنا من العصب ، لأن ، لود عاتق الممر فى هذا الفصل ، أحدان ، ثم حضر

لقد ثبت، وأما أن يكون عبداً، فنقله وحذفه، لأنه، كما في أن يسهل الألف من المقتر
لله، وهو المولى من غير به، بخلاف أمعاء الأبرص، فإن، ثم حذف لا يأخذ، فإنه من
المولى ما لم يصبه النية مني بحذف والإزالة

والشعر وهو أن يمدح أو يذم في القصيدة الأولى المصنوعة في الشعر، ثم يمدح أو يذم في القصيدة الثانية، ثم يمدح أو يذم في القصيدة الثالثة، ثم يمدح أو يذم في القصيدة الرابعة، ثم يمدح أو يذم في القصيدة الخامسة، ثم يمدح أو يذم في القصيدة السادسة، ثم يمدح أو يذم في القصيدة السابعة، ثم يمدح أو يذم في القصيدة الثامنة، ثم يمدح أو يذم في القصيدة التاسعة، ثم يمدح أو يذم في القصيدة العاشرة، ثم يمدح أو يذم في القصيدة الحادية عشرة، ثم يمدح أو يذم في القصيدة الثانية عشرة، ثم يمدح أو يذم في القصيدة الثالثة عشرة، ثم يمدح أو يذم في القصيدة الرابعة عشرة، ثم يمدح أو يذم في القصيدة الخامسة عشرة، ثم يمدح أو يذم في القصيدة السادسة عشرة، ثم يمدح أو يذم في القصيدة السابعة عشرة، ثم يمدح أو يذم في القصيدة الثامنة عشرة، ثم يمدح أو يذم في القصيدة التاسعة عشرة، ثم يمدح أو يذم في القصيدة العشرون.

[illegible]

هو قال انتم قد دار ما عبيد فلا توفوا عهده من ان ووعده. وقال المجر له
معي لم يصعب عهدي فلا سبيل له علي ذلك حتى يخلص مني ان يصيب لي به
منه. و قد روي انه قد روي في بعض النسخ ان قال له و قد اقبلت عليك
بمسولي اذكر في القليل اني في اخر كلامه و هو عيسى ابن مريم عليه السلام. قال
عليه السلام بانه ا و هو. و قد روي في بعض النسخ ان قال له انما اخرجك من ارضك
فانك انت و قد روي في بعض النسخ ان قال له و قد روي في بعض النسخ ان قال له
ذلك انك لم توف. و قد روي في بعض النسخ ان قال له و قد روي في بعض النسخ ان قال له
انك لم توف. و قد روي في بعض النسخ ان قال له و قد روي في بعض النسخ ان قال له

لغيره قال علي بن ابي حمزة: ان يبيع الحبة له للحاج يبيع ان يبيعها و ان يبيع الحبة له
فيسمى ذلك ائالا الذي حده، فاما ان يبيعها لغيره فيسمى ائالا الذي كان في يده ائالا.
كان له ذلك؟ لانه صار مائة، ان اراد للمسلم

فان يبيع منه حبة من حبة من حبة، اما ان يبيع من حبة من حبة
ذلك، لانه ائالا، و ان يبيع من حبة من حبة، فاما ان يبيع من حبة من حبة
مطلوب الايمان، به ان يبيع حبة من حبة، و يبيع من حبة من حبة، فاما ان يبيع من حبة من حبة
محمد بن ابي الايمان، و يبيع من حبة من حبة، فاما ان يبيع من حبة من حبة
ان يبيع من حبة من حبة، فاما ان يبيع من حبة من حبة، فاما ان يبيع من حبة من حبة
يودعه الحبة لا يبيع، و يبيع من حبة من حبة، فاما ان يبيع من حبة من حبة
فكأنه ان يبيع من حبة من حبة، فاما ان يبيع من حبة من حبة، فاما ان يبيع من حبة من حبة

و ان يبيع من حبة من حبة، فاما ان يبيع من حبة من حبة، فاما ان يبيع من حبة من حبة
ان يبيع من حبة من حبة، فاما ان يبيع من حبة من حبة، فاما ان يبيع من حبة من حبة
او يبيع من حبة من حبة، فاما ان يبيع من حبة من حبة، فاما ان يبيع من حبة من حبة

و لو قال لغيره، ان يبيع من حبة من حبة، فاما ان يبيع من حبة من حبة، فاما ان يبيع من حبة من حبة
المسلم، يبيع ان يبيع من حبة من حبة، فاما ان يبيع من حبة من حبة، فاما ان يبيع من حبة من حبة
احد من ائالا علي بن ابي حمزة، فاما ان يبيع من حبة من حبة، فاما ان يبيع من حبة من حبة

ومن ادعى ان يبيع من حبة من حبة، فاما ان يبيع من حبة من حبة، فاما ان يبيع من حبة من حبة
حبة من حبة، فاما ان يبيع من حبة من حبة، فاما ان يبيع من حبة من حبة
و الا لا حبة من حبة، فاما ان يبيع من حبة من حبة، فاما ان يبيع من حبة من حبة
فان لم يبيع من حبة من حبة، فاما ان يبيع من حبة من حبة، فاما ان يبيع من حبة من حبة
هنا، كانت في حبة من حبة، فاما ان يبيع من حبة من حبة، فاما ان يبيع من حبة من حبة
نحو مائة، فاما ان يبيع من حبة من حبة، فاما ان يبيع من حبة من حبة

و ان قال من يبيع من حبة من حبة، فاما ان يبيع من حبة من حبة، فاما ان يبيع من حبة من حبة
ليبي حبة من حبة، فاما ان يبيع من حبة من حبة، فاما ان يبيع من حبة من حبة
ولا يبيع من حبة من حبة، فاما ان يبيع من حبة من حبة، فاما ان يبيع من حبة من حبة

فيكون القول قول الزاعب مع بيه ، ولأن التهمة تقع للعبد ، ثم يثبت جرمه من العبد إلى المولى ، يد كان احد محجوراً ، فالزاعب يدعي الأول يدعي بقاءه سي سكة ثانياً كان ، والعبد يدعي المنجر يدعي الاستقالة ، ولتمة عا من ، والصواب ثوب من ثبات بالأصل ، لا عدل من يدعي العارض ، ولأن الواجب ما أقر برون ملكه إذا بصفه ، وهو أن يكون له حق الزجرع من ثناء ، وبو أنكو الزوال أصلاً ، كان الصواب ثوب ، فكذلك إذا أنكر الزوال أصلاً

وما يقول بأن الظاهر ظاهر بالعد ، قلنا نعم ، ولكن ما يجعل القول قول من يثبت له الظاهر إذ كان بالظاهر مدعى شيئاً من عد ، فهو هو بهذا الظاهر بطل حتماً مستحقاً للوابع ، وهو حق الرجع في التهمة ، فلا يثبت له ، ثم لما حسم الزاعب على العلم ، لأن هذا تخفيف على من المير ، وهو حرم حرمي ، لتخصب على فعل الغير يكون على العلم

ولو أنام العبد بيه به مدعى ، لا تقبل بته ، وبو أقام البية على غيره الزاعب أنه محجور ، يثبت بيه : لأن الزاعب يدعي حفا على العبد بعد عرى بيه وبين التهمة والعبد بيه البية ست كره مدعى من جهة المولى ، وهو أن محجور مبنام يدعي بتمرة المدوع من جهة المولى ،

قلنا ومن انتصب حصة الاستدعي المولى عليه أن أقام بيه على أنه مدوع فلان ، يدعي الخصومة من بيه ، لا تقبل بته ، ولا تدعى عليه الخصومة أما إذا أقام الاستدعي على إقراره مدعى أنه مدوع فلان ، فقد أقام لبته على أن ، فمدعى إدعاء من مدعي الخصومة مدعى ، لأنه يريد سماع الخصومة فمدعى ليس راجع من جهة المدعى ، وهو امرأه

ومن انتصب خصماً مدعى الفعل عليه ، لا يثبت بيه على حاله الخصومة إلى غيره ، ويقبل على إقراره يدعى إقراره من الخصومة عليه ، فمدعى من هذه المسألة وبه مسأله ذكرها في كتاب المأذون أن العبد إذا باع واستمرى ، ثم أهدم البية على أنه محجور ، أو ادعى إقرار العبد الآخر بملكه حسب لا يثبت ، وبذلك كان لأن هناك إذا لا تقبل ، لأن يسمى من نفس مسمى ، وأرد إثباته باللب

ومن سعى في نقص ما نرجوه، وقولنا إن شاء الله لا يسمع ذلك منه لصيرورته
مستأنفاً، ولو عن هذا لا فرق فيما إذا أقام البيعة على نفسه معجوراً، وبمسا إذا أقامه
البيعة على إقرار بما قد يكون معجوراً، فلا فرق بين الدائم وبين كاسر، وأقدم البيعة على
أقل ما يقع كان حراً، وعلى الأقل أن يشرى أو ما يشرى كان حراً، لا يسمع ذلك منه؛ فلو
قلنا: أما من مسألة الخامع، إنه لا تعلى البيعة على المخرج بكوله ما عدا ما هي نقض عام
بده؛ لأنه ساع إلى دفعه من حري بينهما من الهبة، لكن إنما سمعنا من كتب دامت على
إحالة المحضومة على العير، وهذا ملحق بمعلوم حيث إذا أقدم على غير ما توجب
مستخرج، وهو لا يسمع.

هذا كله إذا كان من غير عائلاً، والعهدة حاضر، فمن حصر المولى، وعاد العبد،
فأراد التواهب أو يرجع من عبده، فإن كان الموقوف من يد العبد، لم يكن المولى خصماً؛
لأن التواهب لا بدعي على من يملك العبد عينا هي بيعة، ولا حق في حريته من بيعة، ولا يملك
في دمه، ولا لسان، إنما يتعصب حصماً لغيره بأحد هذه الوجوه، وبذلك ثابت الهبة في يد
المولى كان خصماً؛ لأن مولى يرفع من ما في يده ملكه، لأن ما بأحد المولى من عبده
يكون ملكاً له إذ لم يكن على العبد دين، ولم يجر له نسب بين من العبد، ومن
ادعى حقه في عير، بيان في يد المالك، والذي في بيده الممنوع من ملكه، لا يسمع
حصماً للمدعي، كما هي.

فمن مال المولى، أو دعي هذه الحرة عبيد ذلال، ولا يرى أو يسمع له أم لا،
فلو ادعى به عير المولى، فلو لم يسمع؟ لأن المولى لما يودعه عبده يكون مالكا،
ولا يكون مودعاً من ماله، فلو لم يسمع له أنه يودعه إياه عبده يرفع أنه يملك لها،
فيتعصب خصماً بمصر، ثم إن شئت حق جري بين المدعي وبين المالك، لأنه بدعي حقاً
فيما في يده، بسبب جري بين وبين المالك، فيتعصب خصماً عن المالك كحراً في بيعة
عبد، كما رجح ودعي أنه قد اشتراه من فلاه ملكاً، وهو ملكه، وأقدم على ذلك، بيعة
عقبى له حديث، رجح، فلو خصماً على المالك، كد خب، ما يسمع المولى لخصم
من الحرة الموهبة، فليطعن الموهبة فلو كانت في بيده في يد المولى هو، ثم حصر
الموهوب له، وذكر أن يكون عبداً، فليطعن قوله لكونه حرة أصلاً، ويذكر له أن ما وجد
الحرة؛ لأن له عينا الموهوب لولا الذي حصر في أنه حر، فظهر أن الذي كانت الحرة في

بعد كان مودعاً لا مالكا، فظهر أنه من كان خصباً، وأن من انزعج همت على غير
حسب، فالتصقت بالعدو، فرد انصاع الموهوب على الموهوب به بدور انواهد أنه كان
في يد الموهوب به فيه نفس، ولا تمنع الرد على الموهوب له بسبب زيادة متصلة؛ لأنه
يبدو أن الزيادة حصلت على مثل الموهوب له، لأنه ظهر أن: جوده في الهبة لم يصح،
واستمر ذلك للمطوك لا تمنع سبب الزيادة المتصلة

فلم ليس نواهد أن يرجع في الهبة إلا أن الرجوع الأول ما بطل كانت الزيادة
المتصلة حاصلة على ذلك موهوب له، وهذا يرجع الرجوع في الهبة، فإن كان الجارية
قد ماتت في يد الواهب كان الموهوب له الجارية إن شاء، ضمن المودع، وإن شاء ضمن
النواهد فحسب، لأنه لما ظهر بطلان الرجوع في الهبة ظهر أن القابض قبض مال الغير
بغير إقنه، وأن المودع دفع إليه بغير إقنه، فصار كمن واحد في
حق الثالث بمنزلة القابض، فلهذا؟ لأن له الحق في التصحيح، فهو يسمى القابض لا
يرجع على المودع ما ضمن؛ لأن المودع غاصب، والنواهد بمنزلة غاصب الغاصب،
وغاصب الغاصب لا يرجع في ضمن على الغاصب

ولذا ضمن المودع لا يرجع على النواهد ما ضمن الغاصب باعتبار أن في دعم المودع
أن الرجوع صحيح هنا، فإن الغاصب^١ أخذ، وقد أخذ معه ماله، حيث
صحت، وما به أحد العبد من مولا، لا يزول عن ملك مولا، فلم يبق مودع عمومها
دفع إلى مولا^٢، فلا يكون له يرجع ملك على من حله ثم أوجب حله في
الكتاب على المودع، فلم يجد فيه خلافاً وذكر الكرخي أن هذا قول محمد؛ لأن
المودع بما أقر من ربي بعد حله مسلطاً انصاع على له دينه، فصار مضيقاً لها، وأما
على قول من يزعم لأبى، لأن المدعي حصل له الغاصب ربي على هذا
يجب القضاء على المودع على ما مر قبل هذا

وإذا كان يرى قد عمت أنت وحسب التذوق^٣ ردعي، لأنه ليس بعدلى.
فخاف المودع به على أن يلان العائب عيبه لا تغيب هذه السببة، إن كان العبد حياً؛ لأن

(١) م. ط. ط. ط.

(٢) حكاه في الأصل وقد وافق في ط. م. ط.

عده به فام على انساب الملك في بقلو غائب عن مجلس القضاء ، فلا يقبل ، وإن كان
الواعظ ليس من بينه ، وطالب بين المودع باقائه أن يحاسب من بعده له ، استلمه
القاضي ، لأنه ادعى عليه من لو أنه به لزمه ، فإذا أنكر يستحب رجاء التكرار ، وإن
حلفه يرى من خصومة ، وإن بكل لزمه الخصومة ، لأن السكون بمرئاة الإقرار ، ولو أقام
المدعى به على لزمه ، ولو أن فلانا علفه ، فحين به ، وقضى بالوجوع ، لأن عده به
قامت على انساب كلام الخصم ، وهو الإقرار ، والإسناد حصه فيه يدعى عليه من
الإقرار واللفظ ، لذلك ، لأنه بتعدي^(١) إليه ، فيقتضي القاضي عليه بدو ، كما لو أقر
بذلك بين يدي القاضي

وإن أقام المدعى به على أن انسابه علفه هذا الرجل ، وأنه قد مات ، فليت ميتة ،
ويصار ذو اليد حصته به ، وقد مر هذا فيما تقدم ، وإن ادعى المدعى ميتة هي أن انساب
كان عده ، وأنه قد باع من فلان بلفظ درهم ، وعلفه فلان به ، ثم فصل سكه ، لأن فيه
بنيان الثالث في اصول ، وهو علف عن مجلس القضاء ، وبه انساب انساب للمصري
ماليع ، وهو نائب ، فلا تقبل

وإن أقام المدعى به على إقرار الذي في بدو له أنه قد باع فلان العلف من
فلان ، ولم يقم اليه على إقراره أن العلف علفه ، فالعاض لا يصل هذه الميتة ، ولا
يجعل الذي في يده حصته ، لأن هذا الإقرار لو بين معينه لا يصح صاحب اليد
خصمه ، لأن الإقرار ببيع انساب لا يكون إقراراً بأنه علف ، لا معناه ، لأن الإقرار كما
يبيع علف نفسه ببيع علف غيره أبهناً ، فإذا لم يكن هذا الإقرار مبرماً بينه وبينه ، لم يكن في
إثباته بالية من وادعه ، فهذا لا يقبل القاضي عده بيبه - والله أعلم -

لأن مثل هذه الأقسام "بوجد" فيما بين الناس، ولا يساند بأحد من غيره عصباً، ثم ينفعه سرّاً إلى من يريد أن يثبت على البلد حتى يودعه علامته بمساده، شهود حتى إذا جاء الثالث، وأراد أن يثبت ملكه، فالمدعى عليه يقدم به على الرابع من أعمامه، ويضع خصمه في الثالث بدنب، والله على حسب ما صرح المسلمون، فهبى أن يتقدم على المدعى، وحدث أن لا يثبت إلى بينة المدعى عليه أن عرف لا احتيال، والنزير، ووقع في راءه^(١) أن قصد بهد، (عمر) بالمدعى، وهذا الذي ذكرنا من جزاء ظاهر الروية أنما عرف شهود صاحب البلد المودع باسمه وبه وجهه

عالم، وأما من يودعه من لا يعرفه أصلاً، فأنعاس لا يقبل سهادتهم، فلا تلتفع خصومه المدعى من صاحب يده بالأجماع، أما من قول محمد، فلاهم لو قلوا يعرف المودع بوجهه، ولا يعرفه بأسمه ويسمى لا يقبل السهادة، ولا تلتفع، فخصمه عنه عند محمد، فهبى^(٢)، أما على قولها، فلا يثبت السهاد، لم يثبت وصول الشئ إلى من حبه المدعى من جهة غير المدعى بنفسه، فهو أن يكون المدعى هو المدعى، وعلى هذا الاستدلال لا يندفع الخصومة عن ذي اليد، فلا تلتفع الخصومة من ذي اليد بالثبات والأجمال

وإن قالوا يعرف المودع وجهه، ولا يعرفه بأسمه ويسمى، فبلى قول محمد لا تحيل هذه الشهادة، لأن الخصومة على ذي اليد بوجهه يظهر بده، فلا تلتفع عنه الخصومة لا يعرفه من حل يمكن ماعه ليكون تحويلاً لخصومه لا إطلاً، ولم يوجد الخوالة على من يمكن اتباعه؛ لأن مخاطب لا يعرف إلا بالاسم، ليس، فاما كذا المدعى لا يعرف المودع بوجهه، والشهود لم يدعروا اسمه، سمى، لا يستحق الخوالة، عند محمد، يقبل السهادة، لأن حاجة صاحب اليد في دفع الخصومة عن نفسه، ولأنه يندفع الخصومة عنه إذا استأذنه ليس ببدنك وخدمته، وقد حصل

(١) حكاه في الأصل، وم، كمدى، لا تلتفع

(٢) حكاه في الأصل، وم، وكان في ظروف بوجهه

(٣) حكاه في م، وكان في م، وم، ولا يثبت إلا بالثبات

(٤) حكاه في م، وكان في الأصل، قل

۱۶۱ - مهنا لار معاشنا دین و حسن بی بد صاحبشید من عر عه مدعی علیه و ده
دری دا ایشاقل لانه ده اینه

دلو حال دس بو بدنه او بدنه رحمن لا سرتنه و لانا لاسهره دعوای فلان من
الان دکر لاصدو من دس مدعی لار القاضی لا بدنا شه نه ده دکر دکر
اصدو من عر قوی بود لار دعوی مدعی علیه لاسهره دس مدعی علیه
اصدو دکر لاصدو لار کمال من دکر دکر دکر

دلو حال دس بو بدنه او بدنه رحمن لا سرتنه و لانا لاسهره دعوای فلان من
الان دکر لاصدو من دس مدعی لار القاضی لا بدنا شه نه ده دکر دکر
اصدو من عر قوی بود لار دعوی مدعی علیه لاسهره دس مدعی علیه
اصدو دکر لاصدو لار کمال من دکر دکر دکر

دلو حال دس بو بدنه او بدنه رحمن لا سرتنه و لانا لاسهره دعوای فلان من
الان دکر لاصدو من دس مدعی لار القاضی لا بدنا شه نه ده دکر دکر
اصدو من عر قوی بود لار دعوی مدعی علیه لاسهره دس مدعی علیه
اصدو دکر لاصدو لار کمال من دکر دکر دکر

دلو حال دس بو بدنه او بدنه رحمن لا سرتنه و لانا لاسهره دعوای فلان من
الان دکر لاصدو من دس مدعی لار القاضی لا بدنا شه نه ده دکر دکر
اصدو من عر قوی بود لار دعوی مدعی علیه لاسهره دس مدعی علیه
اصدو دکر لاصدو لار کمال من دکر دکر دکر

دلو حال دس بو بدنه او بدنه رحمن لا سرتنه و لانا لاسهره دعوای فلان من
الان دکر لاصدو من دس مدعی لار القاضی لا بدنا شه نه ده دکر دکر
اصدو من عر قوی بود لار دعوی مدعی علیه لاسهره دس مدعی علیه
اصدو دکر لاصدو لار کمال من دکر دکر دکر

شهادت اعلیٰ برادر مدعی آن فلاں دفعه ای به آن دعوت الخصمه من دی ایله لای برقرار
المدعی ایله لای دفعه ای به آن دعوت الخصمه من دی ایله لای برقرار
شهادت اعلیٰ برادر مدعی آن فلاں دفعه ای به آن دعوت الخصمه من دی ایله لای برقرار
شهادت اعلیٰ برادر مدعی آن فلاں دفعه ای به آن دعوت الخصمه من دی ایله لای برقرار
شهادت اعلیٰ برادر مدعی آن فلاں دفعه ای به آن دعوت الخصمه من دی ایله لای برقرار

ولو جهد سبوه دق مدعی اقرار المدعی انه فلاں ولاں صاحب ایله لم یعل
بعد ذلك ان فلاں اذ دعیب، ثم بدكر محمد هاشم الفصل ايضا، قالوا: ويحب أن نذكر
الخصومة من صاحب مدعي لأنه "توصل الأمر إلى صاحب الدعوى من جهة فلاں"
وقد ظهر "حق" بامر المدعي ان خصومة تدعى كاست مع فلاں، بعد ذلك ان تحوّل
ماتك ارجه بر صاحب اليد سبوه خصومة إليه، وهذا فلاں فلاں صاحب خصومة إليه
ما شك ولا حمان

وإذا أقر المدعي أن فلاں مدعي به فلاں، ولكن قال لا أدري دفعه إلى غدا فلاں؟
او شهد الشهادة على من مدعي أن فلاں مدعي به فلاں ولا أدري دفعه إلى غدا فلاں؟
لا؟ وجوابه بقر: دفعه إلى فلاں، فلا خصومة به، لأبعد المدعي على أن كاست
مدعي به فلاں ولا، بر مدعي به صاحب الدعوى، ثم يعرف مدعي به، والعلم أنها وصلت
إلى يد من جهة فلاں، بسبب صداقتها على وصولها إلى هذا من جهة فلاں بحكم
القطر، فليس بدو كاست مدعي به

وإذا شهد شاهد صاحب الدعوى أن فلاں مدعي به فلاں، ولم يشهد ان فلاں مدعي به فلاں،
فإنما هي لائس هذه الشهادة، لأنها قامت على إثبات مدعي به، وصاحب الدعوى
يجب بحكمه على من مدعي به فلاں، لأنه لا حاجة له إلى صاحب الدعوى، بل إلى
حاجته إلى من مدعي به من جهة فلاں، ولا يشهد له فلاں، فلا شك، فلا شك
عنه الخصومة، ثم نذكر مدعي به من جهة فلاں، على سبيل دفعه إلى صاحب الدعوى
صاحب الدعوى، ادعى المدعي من صاحب الدعوى، فلا شك، لأنه ثبت
بينة مدعي به، وادعى المدعي بكونه حاصلاً، فلا شك، لأنه ثبت مدعي به

والصوت في حقيقته على الحقيقة والسياسة قائم عليه وآله، الذي قد ذهب خصمنا عن
المتى، وعن سائر البررة فيما يدعى على الحقيقة، من خلال الاستدلال الذي يعلم ذلك ما في
قول أحد المدعى، لأن هناك من وجه ما هو ثابت في الله في نفسه من وجه آخر، ومن
حيث كونه مبرراً لم يسمع خصمنا

وَمَا يَحْتَصِلُ بِهِدُ اسْمُ

[illegible]

وإن سجدته، إن قلنا: إنه سجد به، أنه أضعفها هذا الذي في سنة بدر اليوم، ولم يعلم يوم ولا مكان أو الدعي يدعى، ونعم لأن أبا في به هذا المدعى نفسه، فلا خصومة معها لطف ضم بعضه انعاش، لأنه سجد بالإسكان، والنقص به سنة مسجود، حماية، ولم يعرفه بكونه من جهة أخرى ممنوعاً من سجد به المشهد وهو الإسكان، فيحذف عن ذلك الإسكان، وهو معنى قوله: «تسليم» في النقص، إن ظهر بحسب عقد حديثه على ذلك لعدم ما به يحرف له سجد آخر، وإذا جلت النقص على الإسكان.

[illegible][illegible]

فلما دعا الناس من الرجة، فسمعوه وهو إذا شابهه - ١٩٤ - . وقاله مسكيا
هذا الذي في يده الدار - ولم يعلم به - إلا سكن أن الدار في يد من أمانه أسبغ
خلقه ثم لم يجر إلا سبغ على الإسكن في يده - في أسر من في يده سبغ على
الإسكن - لم يرد يده الإسكن على الإسكن - في يده - لم يرد من في يده
سبغ - فلهذا - ١٩٥ - .

واختلاف عندنا في شرح في حرج المسألة، فلهذا ذهبوا إلى أنها لا بد من
 هذه الشهادة أو خبر أو إقرار أو ما يشبه ذلك من الأدلة، لا بد من هذه الأدلة
 ولا ينقص به دلي البتة لأن يدعي المدعى حجة على غيره من الأدلة، فلهذا ذهبوا إلى
 أن من ادعى ذلك وإلا كان كاشفاً له على غيره لا يثبت نصراً به على البتة، فلا يثبت نصراً
 به على البتة، وإلا كان كاشفاً له على غيره لا يثبت نصراً به على البتة، فلا يثبت نصراً
 لا أصل من دعوى أولى، وبما ذهبوا إليه من غير أن يدعي من هذه الشهادة إثبات

١٧١٠٣ وفي نوادر بن سنده عن أبي يوسف رحمه الله رجل في يده كتاب
أو كتاب آخر، فأدعى أن في هذه الأوراق شيء أو فلان فاعتكف ادعى هذه الأوراق
من يده، ودفعها إليه القاضي سم إن المسمى أجراها من يده في يده، فإنه لا يعمل منه
هذه اليه على ما ادعى، عني، فقال: 'لأنها في يديه، وهو لا يدعي من نفسه الخصومة
بها

والموجه في ذلك أن صاحب اليد لا يملك بها حلاً إلا العيب، عني هذه الأوراق،
واستحقها من يده، فعدا أن يدعى خصومة في هذه الأوراق، سم يقره أحداهما فلا
من، يريد إخراج نفسه عن الخصومة، فلا يصح على ذلك. ولا يسمع به عليه
وإنه عمل -.

القسم الثاني

إذا وقعت الدعوى في العين بعد هلاكه.

١٧١٠٤ - قال محيي رحمه الله في الجامع وإذا كان العين في يدي رجل وفقد
مات، فجاء رجل وادعى أنه عبده، وأن الذي مات العبد في يده أو العبد كان وديعة
في يده من جهة فلان، أو كان يحاربه في يده من جهة فلان أو عذابه، فإنه لا يسمع منه
الخصومة، ويضطر القاضي لمصلحة العبد لمصلحة

وهو بين هذا وبهذا إذا وقع الدعوى في العين حال قيامه به، ودعى أنسالة
مجانها، فإنه يدعى الخصومة عن ذي اليد، والقول أن العين قد كان دالماً، فالدعوى
يضع في العين، ويدعى عبداً إن يتعصب خصماً له في العين يظهر به، فإن حازم قيد
يدى على القتل إلا أنه يحسن به لئلا يدعى، وبإقامة البينة عني في الدعوى وديعة
عنده، ظهر أن هذه ليست يد مملوك، فبالفحش عنه لخصومه، مما إذا كان العين حازم
فالدعوى تقع في الدين ورجل الذي النعمة، فالنهي عنه يتعصب خصماً للمدعى
بفعله، وإذا أقام دعوى عبداً من آل العين كان في يده وديعة لا بد، فإنه لا يسمع
فلا تتحول الخصومة به إلا ترى أن الدعوى يضى عليه عن مودع العصب، وإن
كان يده في العين يد غيره

وإن قيل كان يسمى لا يقضى القصاص بعينه العبد بها ، لأنه لا يمكن القصاص بقيمة العبد للمدعى ، لا بعد انقضاء له ملك العبد ، لأنه لا يجوز أن يكون دفعه العبد لإسائه ، ويمكن ذلك في هذا العبد لغيره ، وقد صدر القضاء بهذا المدعى بملك العبد على ذي اليد ، لأن ذي اليد أثبت أن يده في العبد ليست يده مئة ، وأن ملك في العبد لذات

وهذا كما قال محمد رحمه الله في عده من يده رجل ذهب عينه أو يده ، أو فنت عينه ، أو قطعت يده ، أو رجل مية أن هذا العبد عبده ، وأراد أن يأخذ العبد ، وإن يعصم الذي العبد في يده يصيب فيه العبد ، فأنهم يدي في يده العبد يده أو فلتا فده في فودع هـ بعد إياه قبل وهب العبد ، فأنه يده مع عده الخصومة في أرض اليد والعبد ، وإن ادعى الأرض دينا في دمه ، لأنه لا يمكن القصاص بالأرض للمدعى ، لأن القصاص ملك للمدعى ، لأنه لا يجوز أن يكون الأرض لإسائه والعبد لغيره ، لأن الأرض بدل العبد ، ولا يجوز أن يكون الطرف لإسائه والعبد لغيره ، وقد صدر القضاء بملك العبد ، لأن صاحب اليد أثبت أن يده في العبد ، وهو دفعه العبد ، بالآرض ، كذا

بها

فلما اختلف عبارة كتابي في القصاص عن هذا المسألة ، وصاروا صيغتهم أن هذا الاشكال ؟ أي يتأسر إذا صدر القضاء بملك العبد للمدعى ، كتب في المسألة التي وقع الإسهاد ؟ أي من هذه بعد انقضاء ملك المدعى بملك المدعى ، لأن من صاحب اليد أن العبد ووجهة مقبولة ، لأن العبد فتم في يده ، وإنما يتعصب حصص هو مظهر يده ، فإنما يده يد غيره ، اندفعت للخصومة منه ، وتعد انقضاء بطلب المدعى للمدعى ، وتعد انقضاء بالأرض لا ملك لإسائه ، أما من ثم يمدد القصاص بملك العبد للمدعى ، لأن يده المدعى عليه أن العبد كان عده ودينه بعد هلاك العبد غير مسلم عده ، لأن من هلاك العبد لم يتعصب حصص بملك المدعى ، وإنما يتعصب حصصا له بدمته ، لأن ادعى فيه العبد دينا في دمه بعد هلاكه ، وإن لم يمل به ذي اليد

صار وجوده إليه والعدم بمنزلة

ولو عدمت به ذى اليد ، كان يقضى عليه بذلك العبد لمضى ، كذا ها . وعادة بعضهم هذه الإشكال ، يد بأنس إذا دعور القضاء بذلك العبد بمضى ، كما فى المسألة التى وقع الاستشهاد به . لأن ذلك تصور القضاء بملاك العبد بمضى ، لأن الصد حتى قائم . وقد ثبت به ذى اليد أن الملاك فى العبد لعائب . فهو نصيب بالعبد بمضى ، كان فى هذا استحقاق على الغائب ، ولا استحقاق على العائب لا يجوز ، وإذا اعتبر القضاء بالعبء للمدعى بعد القضاء ، يوجب الصلابة للمدعى لا يستحيل أن يكون العبد للإنسان ، وتكون عليه لأخر . وإن يطرأ الغيب بالعين للعدم . نعلم انقضائه بالأمر له ، إما فى مسئلة انكس القضاء بالعبء للمدعى ، وإن ثبت بيرة ذى اليد أن عبدا للغائب ، فيكون القضاء به بعد للمدعى قضاء على العائب إلا أن العبد ، على العائب إنما لا يجوز إذا كان فيه استحقاق على ، على العائب ، ويحدث شيء على العائب ، وأما إن لم يكن فيه استحقاق شيء على العائب ، يجوز القضاء على العائب ، لأن العبد ميب ، والميت لا يمكن أن يدعى على العائب . فظهر الفرق بين الفصل من هذا الوجه ، وعادة بعضهم ليس من ضرورة القضاء بيمينه العبد لمضى القضاء بملاك العبد لمضى ، إذ يجوز أن يكون العبد لإنسان وبه يصره ، ألا نرى إلى ما قلنا أصبحت فى ، من ذلك يصره . نعمت منك هذا العبد الذى من يثبت بألف درهم . ولئى عليك ألف درهم ، فقال ذلك الرجل ما بعته منى ، وما شترته منى ، وأما يرى ما تقول ، لا أعلم من به جد ، عما قام المدعى به على فتلك ، وحب على المكر من العبد ، ولم يكن العبد ملكاً له

وكذلك قالوا فى رحيل دعوى كل واحد منهما على رجل واحد أتى بمك منك هذا العبد بألف درهم . وكان الدعوى منهما فى عبده جد بعبه ، وأنكر للمضى عليه الجيم والسر ، فأذا م كل واحد ثبته على دعواه أرم مدعى عبه . بعد درهم لكل واحد منهما ألف درهم . ولو كان وجوب ثبته بالمعيار العبد ، وحب ألف درهم بينهما ، فعلم أن وجوب البدن ليس بالمعيار العبد ، فلم يكن من ضرورة القضاء باليمينه القضاء بملاك العبد ، وأما من ضرورة القضاء بالأدنى له ، على القضاء العبد الصلابة له

من صوره المفسر المسمى القصبه بكل الفيد له ، إذ يستعمل ان يكون على الفيد
الاسماء وعكس يكون لأحر ، ويحذر النقصا بكل الفيد ليس هو ، لأن فيه قصه على
الملك

[illegible]

والأصل الذي من غير تغييره وشعبه في صوم، يرجع بالمرم غير المعلوم له.
والذين في من غير كونه في غير طرقي أمارة في صوم، ما يمكن في لاجازة
أن المسافر في قبض المسافر عما في نفسه من كل وجه، لأنه يقصده بسبب في صومته.
فإن يجب أن لا يجمع في نفس على الآخر كالصوم، والصوم، إلا في الحوائج منه.
المسافر في نفس المسافر كما هو عامل في نفسه، فهو عام في الآخر، في يجب في ذلك
بما فيه المصلحة، إلا في الآخر من الشبهة، فكذلك يحصل في الآخر، فإنه في مثل
والحاصل في المسافر في نفسه، والعلي خير من المصلحة، فكذلك يحصل في الآخر.
فإن في نفس المسافر في نفس المسافر من غير التوجه، ولا في ذلك، فإنه في نفس
صاحب القدر في نفس، حيث لا يرجع في نفس من نفس، لأن العاصي
في النفس من نفس من ذلك، وكما في النفس في النفس، فما في نفسه من كل
وجه، لأن صومه كل واحد من صومه في كل وجه، ومن في نفسه عمله
في ذلك، ذلك عهد، كل في في المهمة منه.

هذه إذاً أحداثنا في عذاب صاحب البيت الذي قرأه ثم بعد وصول إليه من جهنم - فلما
 إذا تجمعت هي الثوار - فحينئذ يرسل الله من بيضة العنكبوت دونه من الرجاء ثم ركبها
 فلما جرى له على العنكبوت - ثم بعد البيت على - ثم على من لا شيء - ثم بعد ذلك
 ثم بعد ذلك - على العنكبوت - ثم على من لا شيء - ثم بعد ذلك

١٧١٥ - دعى عبده في يدين وحل - فقال المدعى عبده - قد العبد وديعة في يدي من جهة فلان ، فقال مدعى - سلم العبد الى واحد من فلان حتى ألبس الثبة عنه ، فذبح العبد إليه ، وذهب بهج - فلان ، فمات العبد في يد المدعى ، ثم جاء فلان ، وأقام بيده عنه كان أودعه صاحبه ، وأقام المدعى بيده عنه ، فالتفت بيده فلان : لأن تلاماً نسب القسمان بيده صاحب لأحد بهج حق ، وأخذ في يمين ذلك ، ولم كان العبد حب - يؤمر المدعى بدفع العبد إلى فلان المقتول ، ويحال للمدعى - فقه بيده عليه

القسم الثالث

إذا وقعت الدعوى في العبد بعد إيقاعه

١٧١٦ - دعى يدي ، حل أس من بيده حب - وحل وادعى به عبده ، وأقام على ذلك بيته ، وأقام صاحب أبيه عليه على إتياء ديعة في يدي من جهة فلان ، في آخر المسألة ، فخلعوا فيه كالحواشي في فصل الموت : لأن الإتياء به حب جسمان النسيجه كإتياء ذلك ، فليكن لمصوب اد أس - فكل جوابي ذكرناه في الموت ، فهو أعزب من الإتياء ، ثم في قسم الإتياء ، دعى القصاص بقية العبد بدمدعى عن الذي كان العبد في يديه ، ثم عاهد العبد من إتياء ، حتى فصل الوديعة لأحده ، والآخر يمدد على مفك القصاص ، وهي القصاص والعارية يعزود على ملك الذي كان في يده - لأن الملك في المصوب إنما يثبت من كان قرا - القصاص عليه - وعلى الذي يمدد بالإجارة والزره قرار القصاص على العاقب ، وعلى العارية والقصاص قرار القصاص على الذي كان العبد في يديه

فيذ على - كان يمس - يؤمر الذي كان العبد في يديه يرد - بعد عن القصاص فصل القصاص والعارية ، لأنه ما أقر أنه غصب من العاقب أو استلم منه ، فقد أقر أن يرد ويجب عليه ، إلا أنه كان يحرق حتى أورد ما دام ليعا ، فلهذا حله في يده ، وقدر على الرد لزمه الرد عليه ، فقد كلفه فلو لم يمس الذي عيلاً فقد أقر أنه ملكت ببيع ، واستحق العبد

من يدعى به المدعى بالبيع، ثم إنه قد عرفت أنه يجب من أسباب الدعا أن كان المدعى مدعى
الخاص ببيع، ولم يشرى ذلك المدعى بالبيع، وإن كان من أن يقضى الخاص
ببيع، فإن يشرى يرد المدعى على البائع إن كان مدعى عن البائع بالبيع

فلما الأمر كما قلنا، لا أن الخاص لا يقضى على مدعى به بطلان المدعى
غير قسري عليه بقبوله العبد بعد كذبه في إقراره أن عليه رد العبد عن المالك بسبب
النقص، وبمقتضى الخاص بالعبء للمدعى في هذه الصورة بعد ظهوره وباطل؛ لأن
صاحب اليد كثر بالمصنف من العتبات، أما ما أقرنا من أنه، وبسبب من ضرورة الإقرار
بالمصنف من العتبات الآخر، لأن ذلك للعقوبات، لأن الإنسان إذا مضى من المالك بمصنف
من غير المالك، كالدفع والأب والوصي والعتبات، وإنما يصح من غير المالك ثم يكن
في رعيه صاحب اليد أن العبد ملك للمالك، وأن شهود المدعى شهود رور، ويصح هاد
القضاء بما بالمدعى من بطلان المدعى بطلان، فقد المصنف، ظاهره وباطله بالمدعى،
ونستدركه بطلب الخاص مدعى في إقراره أن ود العبد مدعى به عليه، والإقرار بطل
بكتيب المدعى، بخلاف من المصلحة؛ لأنه هناك المدعى من عتبات العبد للمالك بطلان
وكان في رعيه أن شهود المدعى شهود رور، وقد ثبت على ملك من سل، والنقص
شهادة الرور في المالك المصلحة لا يبعد باطلان، وإن كان بعد قضاء الخاص باطلان مدعى
وعنه المدعى، ثم يصح المشتري بكتيباً من جهة الخاص فيما أمر من بيت للمالك برعيه،
ففي إقراره صحيح كما كان، موجب الرد على البائع، وذلك للمدعى بحكم إقراره،
ورقاً من المصلحة المدعى من ذلك أن لو اشترى ولم يشرى بالبيع بطلان، فهناك رد المدعى
العبد إلى يد المشتري يرد من المدعى لا يؤمر بطلان المدعى من البائع

القسم الرابع

إذا وقع الدعوى من لعمد ما ذهب طرف من أطرافه

وإذا وقعت الدعوى في الحازنة بعد ما ولدت وماتت الحازنة

٢٦٠٧ صورة الأول - مدعى يلى وحل، ذهب عنه عبده، فأقام رجل إليه

أما عبده، وإذا أقر العبد، وأن يضمن أن يبيعه بغير نصف ثمنه العبد بالحق
التي هي منه، فإنه لا بد من دية له بعد بيعه أن يخلد أو يدفعه قبل دعائه، فلا
خصومه يبيعه، لا هي العبد ولا هي الأوتى حتى يظهر العائب، وقد مر الوجه فيه

١٧١-٨ صورة ثمانية حرة في يدي رجل ولد ولدًا، ومالك الجارية،
ويأثم رجل ولده أن يجارية جاريته، وأنها ولدت حلاً لربها في ملكه، وأثم المني كانت
الجارية "حتى يده به أن يخلد أو يعاقبها قبل أن يخلد، فبذلك عبده، فبذلك المني يقتضي
عبدة الجارية لمصلحة عيني يده لما مره ولا يضمن بالبدنه حتى يخصص الثمن؛
لأن الولد غير في يده، فهو يخصص خصماً في الولد بحكم الله، وقد نسب بعبده أن
يده في الولد ثمانية

قال محمد رحمه الله تعالى ذكره هذه المسألة، ولا بد الولد في يد الأرض ثمنه،
وعقل صفه لأن الولد يجوز أن يكون لإنسان، أو حرة لأخر، ولا يجوز أن يكون
الجارية لإنسان وأمره، لأخر، ويده بها أن يخلد أو يعاقبها قبل أن يخلد، فبذلك عبده، فبذلك المني يقتضي
مدون الولد؛ لأنه يجوز أن تكون الجارية لإنسان والولد لأخر، ولا بد من أن يبيعه
في يده حرة لإنسان، صحت الوعدة، وكذا في الجارية بضم ص، ورجل له حرة
له، فلم يكن من ضروره بعد الفداء بالولد ثمنه نصفه، أو حرة، ولا من ضروره
الفداء بالجارية لنفسه، يريد، وكان يجره ما لو ادعى تبني أحدهما فهو له من
الآخر، وقد علمت أحدهما في يده دون الآخر، فقدم لمديني بغير دعواه، وأثم
صاحب التبني به أن يخلد أو يعاقبها، فإنه يقتضي عليه بعبده ما علمت في يده المني،
ولا يضمن له ما تقدم بالطرف الذي قلنا، كما عرفت، أما الفداء، فبذلك العبد لمديني بدون
الأرض غير ممكن، إلا لا يجوز أن يكون الفداء لإنسان، ورضع لأخر، وكان من
ضروره عطل الفداء بالبدن، بعد الفداء، لا من على ما يبي

فإن قيل من ضروره الفداء بمطيق ملك الجارية بالبدن، يستدعي الفداء بالولد
فله دعوى ألا ترى أن من عرقه يده يده، من دية، فإنه لا بد من ذلك، والله أعلم،
وله ولد فبذلك يضمن جاريته مع الولد، فبذلك من ضروره الفداء بضم ملك الجارية

ممنوع من الدفعة المصداق، ما لم يدعى المدعى، وذلك لعدم التصا، ما لم يدعى المدعى، لأنه ثبت
توهمه جود حق في الدفعة، يجب له بمقدور القضاء بذلك اجازية للمدعى، أيضا

قد قد من ضرورة التصا، بمقتضى ذلك الجارية للمدعى بالبيعة المصداق، بولدها
للمدعى إذا كان التوهم في مدعى التصا على الجارية من مدعى المظاهر، وقد التفتت
بالجارية فانما إذا لم يكن في ملكه بأن يكون ينجح الولد، أو وجهه من جبره، فهو يقتضي
ما جارية، ولا يقتضي ما، وهذا لأن التصا بمقتضى مدعى الجارية فلا يجوز تصا
بأنولده، لأن التصا بمقتضى من الجارية فضاء بولده لثبوت، وإذا فقي للمدعى بأنولده
نقلت في الجارية، كذا بولده منولده من ملكه إلا أن التصا لثبوت في الجارية إنما
يكون تصا بولده لثبوت في جارية في حق من كان مصداق عليه ما جارية، لا في حق من
ثم يمكن مضيها عليه ما جارية

ألا ترى - غير المتصا عليه لادعى الجارية بعد ذلك ملكا مطلقا يسمح وعواء
فلما لم يقتضي عليه جارية من تصا عليه البيعة ما جارية، أو من جزم عليه البيعة
الجارية لا يكون مقتضى عليه الجارية، والذي هو الولد، فالجارية قبل القضاء
ما جارية للمدعى، ثم نعم عليه البيعة الجارية، فلم يصر مقتضى عليه ما جارية، فلا يظهر
للتصا بأنولده، ذلك في الجارية للمدعى في جارية، فلا يظهر أثر من ذلك المقتضى في
حقه، فثبت كون بولده من مدعى التصا عليه الجارية وقت تصا الجارية لصيرورة
أنولده مقتضى به من هذه الزمة

إذا ثبت هذا فنقول في مسائله الولد يبرر في مدعى التصا عليه ما جارية وقت
التصا ما جارية للمدعى، لأنه ثبت الإبراع من العايب في الولد، فلم يبرر الولد في
ملكه من حيث الظاهر، ولكن التصا بملك الأم دون الولد - والله أعلم -

الفصل الخامس

من هذا النوع

١٢٦٠٩ - جارية في يد رجل قتلها عبد رجل، فأمر ائدي بجارية في يده لها
لثلاث العايب، وهو، كذا في أبي يعقوب، وإلى المدعى، وهذا

[illegible][illegible][illegible]

الفصل الثاني من هذا الفصل

أن يدعى المدعى مع دعوى الملك المطلق صلا:

وهذا النوع ينقسم أنساباً أيضاً. انقسم الأول أن يدعى على ذي اليد بأن قال لذي اليد، حما العير ملكي، عصبته مني، أو قال: أودعته منك، أجزته منك، ثم ما تشبه ذلك، وقال ذو اليد: إنه لملكان العائب، وحل إلى من يده وجهته كذا على نحو ما بينا، وفي هذا الوجه لا ترفع الخصومة من ذي اليد.

فوق بينا إذا ادعى لحلا على ذي اليد، وبمسا إلى الذي ملكاً مطلقاً، ولم يرفع الفعل على ذي اليد، فإن هناك إذا أقام ذو اليد بينة على أنه لملكان العائب، وحل إليه بوجده، أو بإجارة، أو بأشبه ذلك، فإنه ترفع الخصومة عن ذي اليد.

والفرق أن في دعوى الملك المطلق صاحب اليد انتصب خصماً بيده؛ لأن دعوى الملك الرسل لا يصح، لا على ذي اليد، فإنه لو ادعى داراً هي يدي رجل، وليس في يده طار، لا تنصب دعواه. فعلم أن في دعوى الملك المطلق صاحب اليد إلى ينتصب خصماً [المدعى] بحكم يده، ويده مبرر بين أن يكون له، فيكون خصماً، وبين أن يكون لغيره، فلا يكون خصماً، وبما أقام من البينة أثبت أن يده يد غيره، وإنما ليس بيده خصومة، إنما هي يد حقه. أما في دعوى الفعل صاحب اليد إنما ينتصب خصماً بدعوى الفعل عليه، وهو العصب، لا بحكم اليد، ألا ترى أن دعوى عصب كما يصح على ذي اليد يصح على غير ذي اليد، حتى إن من ادعى على آخر أنه عصب عبده، وليس في يده عبد، صحت دعواه، وطزمه القيمة، فذلك معه لا يتردد بين أن يكون له وبين أن يكون لغيره، حتى يبال بجهة البينة تبيّن أن فعل صاحب اليد فعل غيره، بل صله مقصور عليه، وبهذه السلة لا يبين في الفعل لم يكن موجوداً، فلها يقال لا تستقيم الخصومة.

عبارة آخرى في الفرق: أن بينة صاحب اليد إذا قيل إذا كان بينة بعمل خصومة للدعى إلى عبده، أما إذا كان بينة يطل خصومته، فلا تغلب بينة؛ لأن اليد للإلحاق لا

إن ثبت هذا فنقول رد رفع الدعوى من المالك المطلق، فالدعى بسببه يجب استحقاق مثل الرقبة، فإن أدام هو اليد لبيبة أن الرقبة لغيره، وأن يده من الرقبة يده غيره، توجه الخصومة من ذلك الغير، فبينا هذه الجهة، كان في هذا إحالة الخصومة إلى غيره، وذلك صحيح

فإن إذا وقع الدعى من المصعب على صاحب اليد، فالدعى بسببه لا يجب استحقاق الرقبة، وما يثبت وجوب الرد على صاحب اليد، فإن موجب المصعب وجوب الرد على المصعب، و الرد الواجب على المصعب مما لا يمكن حالته على غيره، فبينا هذه البيبة، كان في هذا إبطال خصومة الدعى أصلاً، وأنه لا يجوز

توجيهه أن الدعوى رد رفع من المصعب، فالدعى يدعى عن صاحب اليد فعله، وهذه الدعوى لا يصح على غيره، فلا يصح إحالته من غيره أم الدعوى إذا وقعت في المالك الحق، فالدعى رفع العين، وهذه الدعوى توجيهه على غيره، فيصح إحالته عليه

بعد أن يرى للمقر أن الدعوى إذا وقع من المصعب على صاحب اليد، فالدعى بسببه يثبت على صاحب اليد أحداً منه، أو ثبوت عدد منه، ودلت كنهه بانفس دعواه أن فلا لا بد منه، أما رد رفع الدعوى من المالك المطلق، فالدعى بسببه يثبت ذلك الرقبة لنفسه، وذلك لا بانفس دعوى صاحب اليد أن فلا لا دفعه إليه لمجرد أن يكون الغير للدعى به حقه إلى صاحب اليد غيره، ثم إذا تم تدفع الخصومة عن صاحب اليد في هذا الفعل، ودعى بقاضى يدعى بالقرار، ثم حضر، فقال وأقام بطلب حله. كان، فدعى إلى صاحب اليد ودعى، فالتقاضى يقضى لنذى حضر بالدار، لأن الذى حضر لم يضر دفعه عليه بالقرار، على صاحب اليد، لأن العضد، وأثبت المطلق على يد اليد إقامته على من يدعى لغير المالك من جهة يد اليد، وإلى من كان ذو تليد خصمته من الخصومة في المالك، والذى حضر لا يدعى من المالك من جهة يد اليد، وكذلك ذو اليد لم يكن خصماً عن الذى حضر، فلا يندى القضاء على

صاحب حجة كانه لزج حجه العشق فيها على حجة الكذب ، فلا يجوز إبطالها .

ثالث هذا ، دعوى في مسألة لعن أو قصبة صاحب بيعة ، يظهر نسبة التي أقامها السيد على المسمى ضرورية ، لأن المشتكى له يبي محلاً لخدوش البيت فيه ، ولو قصبة الملك للعائب يظهر أن العن لم يكن ، فيظهر بطلان نكاح البيعة ضرورية ، وقد انضمت بها القصة ، فلا يجوز إبطالها ، وقد المسمى محذوم في الملك بطلان ، فإن ح قصبة البيعة العائب لا يظهر بطلان ذلك البيعة ، إذ لا يظهر أن الملك لم يكن نائباً بسد على القصة الأولى ، لأن البحر يعني محلاً لخدوش الملك ، مع تغير المسمى بعد ما لبس للمدعى ، ولعل كان الملك للمدعى ، ثم حذر له عائب وقت إقامة البيعة ، فلهذا فخر .

والثاني من أضرار أن القصة والعن على حق السيد مضاعف على الناس كافة ، والقصة والملك مضاعف على ذي اليد ليس بمضاعف على نفس كافة ، وبين ذلك من وجوه أحدها ، أن العن بالعن يقتضي تسحق في نفسه ، والرق واحد في حق الناس أجمع ، لأنه محل الملك ، ولم يختلف حكماً ، خلاف بيعة وميب الرق لا يحتل ، بل موشى واحد ، وهو السر لأوب والولاية من حيث لا ترى أن حكم المشتكى بملك يظل بمحذوم سبب ، كغيره بالعن ، فإنه إذ باع اشتري ، ثم اشتري لا يرد على القبل الأول عيب كان فيه بيعة ، وحكم المشتكى بالرق بحد ، إلا أن لو حلف على عيبه ، ثم باعه ثم اشتري ، ثم حلف ، عني لمعد ، وإذا كان واحداً ، وقضى القاضي به للمدعى ، بتأثير نفس الناس أجمع ، لأنه واحد ، لا يصرح مقصده ، للشيء في حقه غير مفقود في حق غيره مع كونه الحجة حجة في حق الناس أجمع ، ولذلك إذا اختلف جاز أن يلقى للمدعى بما كان في يد ، ويعني حجه ما كان حذر وغير مضاعف .

والثاني أن القصة بالمعروف ، مستقاة بحالة البحر ، وقد لا يصرح أن يكون ثباتاً لدى اليد وليس من ضرورة عدم الملك لعن اليد أن لا يكون ثابتاً لغيره .

والثالث أن يعتق تعالى به أحكام متعدي إلى الناس كافة من أهمب التمهيد ، وشيوع الولايات وغير ذلك ، فمنصب ذو اليد خصماً من الناس كافة ، وكان لنفسه على ذي اليد مضاعف على الناس كافة ، فصدر العتب مقصود به ، ولا يصرح من صاحب

الناقضة عليه، ويريد يقال استحقاقه القضاء بهذه الية، فلا يقدّر عليه، واعتبر إقرار صاحب الدعوى، حتى يفسد دون المدعى، وسار لعائلته عند حصره بمنزلة الوكيل بالخصوصه عن ذي اليد، وقد لأن صاحب اليد لا يقر بانتهاب ممتلكات بالخصوصه إنما تكون على الملك، فقد توفّر الخصومه إليه، فصار حاصلاً من حيث المدعى كأن المدعى أقام الية على ذي اليد، فقبل أن يركب سهره ونقضه بالمدعى وكل دوليد وحلا بخصومه المدعى، وذبح العبد به، وهناك إذا زكيت الشهود، بنقض بالبعد للمدعى، ولا يكف المدعى بإعادة الية، كذا ههنا، ويكون النقص عليه في هذه الصورة صاحب اليد دون المقر له؛ لأن المقر به بمنزلة الوكيل به، ولا حق له أن يفتي على مثيلتها أو ما ذكر من إخراج في الكتاب قولهما، لا حول من حقه، لأنهم يريدان حواجز التوكيل ولزومه من غير حصر، وهو حجة لا يرد ذلك، وبسبب الأمر كذا عدوا؛ لأن أنا حجة وجمعه لا يرد لا يرى ذلك نصاً، والتوكيل هنا لا يرد، وهذا، وقد يشك حكماً للإقرار بالملك، وكذا من شيء يثبت حكماً ولا يثبت نصاً، فهذا أقصى النقص للمدعى على صاحب اليد من غير إعادة الية، فلا خلاف مدعى ما بعد بينه على المقر له، كان تده ذلك، وكان نقص عليه في هذه الحالة المقر له، لأن مدعى ما بعد على المدعى لا أحد منه، فإن نقص عليه في هذه الصورة، لا يرد لا المقر به

ويعرف أن المدعى لا لم يرض بإعادة الية، ثم يفسد إقرار ذي اليد في حق المدعى، كذا يترجمه إعادة الية، فكان وسوء إقراره كصدقه، وهو عدمه الية، كان النقص عليه، وذلك لأن سبب ناسب عليه، وهو لم يكن وكلاً عن المقر له، وأما إذا حال ما أقام الية، بعد رفض بطلان ما أقام على ذي اليد من الية، فبعد إقرار ذي اليد على المدعى، وثبت الملك لمقر له في حق المدعى، وصار النقص عليه في هذه الحالة بقر له لا ما يجب سد، فمر أن النقص لا يرضى ما بعد مدعى على الذي حصر حتى أقام الذي حصر بينه حتى يرضى أن يرضى عليه، كان أودعه من صاحب اليد، أو أقام الية أن العبد عبده، ولم يعم ليلية على الإيداع، وهذا سببه، ومقتضى المدعى له، وأطلق به مدعى الشر، لأن الثاني - صرحت أنه من الشر، فقام الية على غير الخصم

ولا قبل، بمعنى أن لا تثبت به المدعى حصر على مدعى الشر، لأن العبد في يد

المدعى حصر، ودر سه اقسام است: على ان مافى يده مدعى، لا يفسد بيته، لا يثبت له حصر
بما له لبيته، تكوّن الفتن، ثلاثة حصر فله:

فله بيته الذى حصر عندما لا يقبل الاثبات، لذلك سمى، وإنما فصل لإبطال بيته
مدعى السر، لأن الذى حصر به يكفى ان المدعى أقام البيته على غير الخصم، وبيته
على المدعى، بهال بيته مدعى مقيومه، كما لو أقام در البيته أن سجد المدعى عند أو
كعبه، وما أسبه ذلك، فإن ادعى المدعى بيته بعد ذلك على امر، لم يضره، فله بيته،
ويقتضى بالبيته لا حصر، والمقرر في البيته، وخارج مع در البيته إذا جاء
البينة، والمخرج يدعى السر من خارج السر، فقبل به، الاختلاف، وبمضى به على در
البيته، كذا هو:

هذا إذا أقام السر به على انقصاء المدعى، فامر به أو امر به بعد انقصاء
المدعى، لكن ماله من فاسد على صاحب البيته، فأمر به بعد المدعى بيته على صاحب
البيته، فثبتت بيته، وبمضى له بالبيته على المدعى، لأن امر به لم يضر مقيومه عليه،
إنما تلقى عليه در البيته على امر

فإن قيل مدعى السر، إنما يقام لبيته فلو أمر به ان الحد كان نصب، حب البيته
وإنما أمر به، فله على وجهين: إما أن أقام البيته بعد انقصاء المدعى لبيته حصر
بيته، أو من دونه، وإذا أقام بعد انقصاء لا يضر بيته، لا مدعى صار مضطراً عليه من
جهة المدعى حصر بيته فاسد عليه، وبيته المدعى عليه فله، فله مضطراً عليه لا يقبل،
وإن أقام قبل انقصاء، فله بيته، ومضى بالبيته، لأنه لم يضر مقيومه عليه، فيبقى
انقصاء بيته

«إن قيل كيف تقبل بيته المدعى في هذه الصورة، وإن استلزم له انقصاء
الخصم، وكان ميمم البيته على انصاب امره عليه، لنا انما لم يثبت بيته لهصير المقر له
مقيومه عليه بالبيته، ولا على بيته المقر له بذلك على هذا المدعى، لا لإثبات أثبات
له مفسوراً بالبيته، لأن امر به إذا أقام البيته على الغير به نصب، وإن لم يكن المدعى
محتاجاً إلى البيته لإثبات مدعى، إنما ثبت له نصب السر به مضطراً عليه، ولا يضر بيته بعد
ذلك على المدعى، كما هو»

بسم ابن محمداً ورحمته لله فان في الفصل الاول : هو ما ذكره بعض النحويين من ان
الفعل في عسى ان يجر الاسم الذي بعده بفتح السين في عسى ان يجر الاسم الذي بعده
بفتح السين في عسى ان يجر الاسم الذي بعده بفتح السين في عسى ان يجر الاسم الذي بعده بفتح السين

[illegible]

وقد آتاه الله به سبحانه من جوده صفاته التي لا تسبغ على شيء ولا تملأ له الوعاء، وأصبح علمه كمنزلة ياتي تركها بعد التمام ما عاين وكما في الخرافات التي يصحتم ان بعضنا بعد يموت بصفاته

حكي عن السبع الإمام أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «يكون في الدنيا سبعون ألفاً من بني آدم يمشون في النار وهم لا يدرون ما النار».

[illegible]

يعبر ما في من تصدي على حالي حاد، رجل واحد، أنه محله - ربه في
آية، كتاب بينه على الله - وأولى: لأنه يلحق الاسم على من ع - وهذا يلحق
الاسم على من حله - لا، كذا -

قال وان كان مدبر السر قد افهم شاعره وحدثه عن السر ، من ذي اليد ، عامر صاحب اليد ان بعد اغلاق الطالب ، فودعه ، وحين انهم ساروا نحو حصن وادي ، وصدق صاحب اليد فيما افترق ، أمر جميع العبيد إلى الذي حضر عنى مامر - ثم إلى الذي افهم شاعره ان عنى الشراء فضى بالعدوه ، ولا يكلف عنى السارق الا ان عنى السور حوسر ، ان يهتبه سارعه الآرد على ذي اليد صبح من حبيب الطاهر ، وانسحب منصرفه ، ثم بعد انهم ساروا نحو إليه ، فلا يهتبه عنى الاستغنى فافترق ذي اليد للمعركة ، ويكره للمفسد حبيب صاحب اليد ، لا الذي حضر ، لا ان السارق كنانى منهم إلى السارح لا ان السارح الاقول غير منهم إلى السارح الثاني

سأبذل شاهد لأول أقام على من هو خصم من - - - الخصم ، وهو حجة في
قوله ، والشاهد الثاني أقام على من هو خصم - - - يمكن أن يجعل الذي حضر شاهد لخصم
الخصم - - - صاحب اليد ، من يجوز أن يخصصه إليه - - - خصم المصنف ، حيثما
شاهد من هو ، هو الشاهد الأول ، وحفظنا الشاهد القائم عام الذي حضر كالأول على
صاحب اليد ، وجعلنا من حضر كالأول على صاحب اليد ، ما هو صفة الشاهد
الأول إلى شاهد الثاني لا يمكن التخصيص ، لأن الذي حضر من يخصصه صاحب
اليده فلم يكن أن يخصص على من هو شاهد من حضر ، بهذا صمم الشاهد الثاني إلى
الشاهد الأول ، إذا سمعنا كذلك فنحن كالأول أقام شاهد على صاحب اليد ،
وبهذا القسط عليه من حجة الشاهد الذي حضر ، كما هو

« ما يقو، محمد، في كتابه إني يقضي شهادة بعدد بر علي، و اعطاه فيه
التجديد في حق الاحد، الاضرب من قوله، لا في حق، بل في حق، بعد هذا
التي حضره وهو لم يوافق، انما ان، تحت عبده، تد، بيده، و هو هو، مقصود عليه ما
تد»

ولو أن مدعى الشراء لم يقدم على صاحب اليد على الشراء لأشهاديين، ولا شاهدًا واحدًا حتى أنكر صاحب اليد أن هذا عبيد فلان أو دعبيه، ثم حصر المقتري، وصديق صاحب اليد بما قال، ودفع المقتري إليه، ثم أقام المدعى شهودًا على المقتري أن هذا العبيد كان لثب حب اليد أي أسرته معه، ونقض القاضي بدنه، ثم يذكر محمد رحمه الله هذا الفصل في الكتاب، قيل ينبغي أن يكون لمقتري هذه الصورة المقتري، لأن إقرار صاحب اليد من إقامة المدعى الله أصلًا صحيح من حق المدعى، إذ ليس فيه إصرار بالمدعى، فصيح، فصار الثابت بالإقرار كالثابت بالبينة، ولو ثبت بالبينة أن العبيد للمقتري، ونقض القاضي له بالعبيد، ثم أقام مدعى الشراء، بين أن العبيد كان لصاحب اليد، وأنه اشتراه منه، ونقض القاضي لدعى الشراء، كان لمقتري عليه أنكر له دون دي قوله، كذا هذا، بخلاف الفصل الأول والثاني، لأن ثمة إقرار دي اليد لم يصح في حق المدعى أصلًا، لأنه لو صح حلق ما أقام المدعى من البينة، استبرر به المدعى برأية البينة، أما هي بخلافه.

١٧١١٢ - قال محمد، في دار في يد رجل، فأقام رجل البينة أنباده، أنكرها من دي اليد، ومعه النسخ، ونقض القدر، وأقام الذي من عنه يد أنباده فلان أو دعبيه، فلا حصرمة بينهما، وهي المسألة التي يسجد للقضاة الثلاثة في مسألة العبد، ولو لم يشهد شهود المدعى على نفس المبيع، وما في المسألة بعده، ثم دفع الحصرمة عن دي اليد، ونقض القاضي بإيحه عليه، ويأمره بسببها إلى مدعى.

فكل ولو ادعى المشتري على صاحب اليد المقتري والعرض، وحده صاحب اليد في ذلك، ثم ادعى صاحب اليد أنها ودعة للفلان، وأقام الله، فلا حصرمة بينهما، لأن الثابت بتعمدهم كانتيت بالبينة، ولو ثبت الشراء والعرض بالبينة، وباتى لثبته بحالها، فد ذكر بأنه لا حصرمة بينهما، هكذا إذا سب بالصادق.

ولو ادعى المشتري على صاحب اليد الشراء بطون القبض، وصدقه صاحب اليد في ذلك، ثم أقام صاحب اليد يده على أنها ودعة عنه من جهة فلان، لا تدفع عنه الحصرمة، لأنه لو ثبت الشراء، بدون التمسك بالبينة، وباتى لثبته بحالها، لا تدفع

المجموعة غير نهائية البعد، فليكن $\{e_i\}_{i \in \mathbb{N}}$ الأساس

موضح الفرق بينهما أن مصدري صاحب اليد المدعى في شتمه أو القذف لا ينافي
دعواه الإذاع من جانب، بخلاف أنه أنكر إعاض صاحب اليد، ثم حرمها من الثمانيات، أو
وعياها، أو ما فيها من، ثم من كتمان أو دعواها من صاحب اليد، ثم من يوجب ذلك
تناقضا، دعوى الإذاع من الجانب، لا يجمع ذلك مع دعوى الإذاع من الجانب، أما
فصديق صاحب اليد المدعى في الشتم أو القذف ينافي دعواه الإذاع من الجانب،
لأن الشتم لا يجب التصرف في الكسبي^١ بل في سب، بعد البيع، بل في التمدد
لأنه لا ينافي مع جانب، فيكون من تناقضا في جهة الدعوى، فلا يسمي دعواه.

حكى هذا العربي عن القاضي الإمام أبي محمد العسكري ذكره القسري في تاريخه
 يستقيم على قول أحمد رحمه الله لأن فيه المسألة في العار و يتصرف في إيقاف قبل
 القسري. فما لا يجوز عس هو محمد. أما على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله
 يتصرف في إيقاف. بل المصنف حديثه فلا يكتفي هذا الفرق بين ما

[illegible]

۴۔ من اذبح من ذبائح من ذکوة چوایں الککل، و یطبخ الطماطر، فیر استسجداً بحمده اللہ

عنه من فلان الخبيث. وأنى تم علي ذلك؟ بينه. وقال له حب اليد فلا يزال في جودعه، فلا تشبهه به رجلاً، وإن لم يمهحها حب الله به علم. لا بد من

١٦ ١٧- وفي حاصص من هذا الحظي حتى ادعى انه في يد رجل. وفي
 في دعواه هذه ادعى ان له اوراق. وقد اشترى به رواتب في يد غلام ذلك
 لودعيها، ولا حصونه به. وقد تم رقم في ايدى به عن دعواه. لا سيما بعد ما على
 في يد يد غيره. والادعى عنه يد في ذلك. ولا سيما بعد ما على يد في غيره
 دعوى السر. ولا سيما بعد ما اوضح الامم حاصص به. دعواه سر. من ثمان
 يخرج منه باليد للثمان. والادعى برأى في يد حاصص به. لا سيما بعد ما على يد في غيره
 من حصة فلان. نعمه ان كم من هذا اليد في غيره. لا سيما بعد ما على يد في غيره
 في يد

[illegible]

وجه القياس في ذلك أن القصد من فقر عمن نفس بالقر، فإنه لم يأت في الخبر إلا أن
عنه وجه واحد، أن وجهه أن ثابت الحق بهذه اليه، ولم يأت على ما ذكرنا
وجه لاستحسانه في هذه الآية شبيه، أحدهما العقل، وهو الذي
يضم إليه والأهم، فقد بدأ صاحب اليد، وهو خصم في ذلك، أحدهما ما حصل
عن الآخر، فإراد أن يكون عبداً، ولا يكون له صاحب اليد من أمثاله، فيعمل اليه فيما
هو خصم فيه، وهو أمره، وإن كان لأجل هذا ليس، خصم به، وهو أمره.

[illegible]

والفريق الذي يدعى الحق على الجانب يمكن من رعاية شخص من غير إيصال الحرية للعبد، بل يحضر به حتى يهدى عن العبد باعتباره حيواناً بدائياً، حتى لا يستعمل ذو نية حيواناً على شربه منه، ولا يقتضى بالحق باعتباره إنساناً له حقوق، ثم العبد من الحق، وهو ذلك الحيوان المحض المذنب وليس في مراعاة الحقوق إيصال حق العبد إلى الحرية، بل فيه تأخير إلى أن يحضر العاقب، فيقيم عليه، فيعصى له الحق الذي له في دعوى الحق على تقييد من رغبته، ولم تحصل العاقب منتهياً بنبذ الحق إلى إيصال حيواناً إلى حيوان، وهو العبد في الحرية، ولم يردوفاً بعد، حكماً عنقه على تقييد بحيث لا يمكنه أن يذهب عنه، ثم قد تقرر مراعاة شخصي، ووجه مراعاة أحداهما، وكان مراعاة حق الله تعالى أولى، ثم في هذه المسألة قد حال الغاصي بين العبد وبين صاحبه، فقد سرق من العبد تكميله لأب في المخافاة العبد كان محالاً في هذه الدعوى، ولأنه تمسك به أن يربط صاحبه اليد عن نفسه حتى يسرق منه بتكميل صفة الحيوانية، وقد حصر بجانب، كثرة أشخاص العبد أعاده الله، لأن البنية الأولى لم تكن مقصورة على ما ذكر، وقد أعاد نفس بعته والأدم إلى مولاه.

وَكُلُّكُمْ رَافِعُ الْعَدْنِ إِلَىٰ رَأْسِهِ فَخَالَسَ الْمَاءَ ، وَأَنَّهُ اعْطَاهُ ، وَأَقَامَ ، وَتَمَدَّيْتُهُ لَهُ
عِندَ فَلَانٍ لِإِسْبَارِ آخَرٍ دَعَا بِهِ وَدَبَّعَهُ ، وَ(حَلَّاهُ أَوْ رَهَّاهُ) لَا يَعْصِي الْمُدَّعَى مَعْنَاهُ ، وَفِي
الْحِوَالَةِ فَيَسَّرَ وَبَدَّ ، أَلَا عَنَى مَا مَرَّ ، وَلَوْ رَحِمَ حَوَالَتُهُ أَوْ عَدَّ ، فَلَا أَمَانَةَ لَوَدَّعَهُ
إِيَّاهُ ، وَقَالَ الْعِدُّ كَيْ عَدَّاهُ ، أَلَا أَنَّهُ أَصْحَى ، أَوْ فَتَى بَعْدَ كَيْ عَدَّاهُ لَمَّا لَزَّ الْآخَرُ
أَعْتَصَى ، لَا يَخِيلُ قَرِيبَ الْعِدِّ فِي الْعَفْزِ ، قَرِيبٌ يَنْهَى ، وَيَسْتَبْذِرُ ، أَسْمَى الْأَصْلُ

(١) كتابي طوم، الذي له الأصل القرطبي

(٢١) هكذا في كل ما كان من الأسماء والصفات

لشئ من غير غيره ، وقد ثبت به دعوى المدعى عليه حبسه ، فلا حاجة إلى إثبات انقضاء عدته في حق ذي اليد بمكة الحفظ ، وإن كان ذي اليد إلى دفعه لخصوصه عن نفسه ، وبمكة ثبت إثبات وصول المدعى إليه ، إلا ضرورة إلى إثبات الثالث دعوى

أما في ذلك ، فأن المدعى في دعوى الأهل مدعى ، والمدعى ، وإن كان مدعى في اليد ، فأنه قد انقضى بوجه في أمه من الأصل ، وهو اليد مدعى في عدته ، عليه يمكن إقامة ما هو مأمور به ، وهو حفظ ، ولا يمكن إقامة به عليه ، لا بعد إثبات انقضاء عدته ، فصار مدعى مأموراً من جهة العقب إلى الثالث ، لأن الأمر بالنسبة إليه ، وبما لا بد له منه ، بعد وكذا عن الدعوى في إثبات الملك له ، وإليه الثابتة من ذي اليد كالبينة القائمة من العقب

لأن في ذلك نسأله فلا حاجة إلى إثبات انقضاء عدته ، بعد ذكره أنه القائمة من ذي اليد كالبينة القائمة من العقب ، فيخصي بالملك للعقب عليه ، ولم يقصر له حيث لهذا

وغيره ، وبين هذه المسألة ، وبما إذا مدعى رجل مدعى به ، وأنام على ذلك بنية ، وأنام مدعى به اليد بنية ، بعد فلا قدومه ، فخصي لا يقضي بنية المدعى ، فلم يثبت إقامة البينة على ذي اليد ، بالملك بغيره إقامة إليه على ذلك ، وفي هذه المسألة جعل إقامة المدعى في اليد على في المدعى بغيره إقامة إليه من الثالث

والمعروف ، وهو أن المدعى مدعى به ، وإقامه إليه على رفق المدعى استحقاق له ، نصح من مدعى ، وإقامه إليه من المدعى استحقاق من المدعى ، فلا تصح على المدعى

بيان هذا الكلام ، أن المدعى مأمور بالحفظ ، فيثبت ما يرجع إلى حفظ ، ولا يمكن ما لا يرجع إلى المدعى ، والاستحقاق عليه من المدعى ، فلا يكون له مدعى في ذلك ، إنما الأمر جماعاً له من المدعى ، فيكون مدعى من المدعى

فإن كان المدعى مدعى به ، فلا بد أن يكون له يد ، ولا يثبت إلى هذه الشهادة ، حسب لا يثبت بعد إلى يد ، لأن الثابت بعد المدعى من المدعى ، إلا بدعوى

عبد الله، فقد نزل باليه ايضا لاني اذاع من عبد الله لا يسير. لا بعد ان يكون في
يدى. ولما نزل اليه بعد الله ربه انهما كتب تصاوه على الوصو. الى يدى اليه من
جهة عبد الله من كل الظاهر الا لا حرمه بل انما فيه حتى يحل وصوبها الى يدى
اليه من يدى الله. ومن ربه الى يدى من جهة عبد الله. وهو منى دولنا بسما
مسلط على وهو هذا العبد من يدى اليه من جهة عبد الله من حجب الظاهر

وهذا خلاف ما لو كان الوالد قد عيها عسر كمن عساه، حيث لا يقع
الخصومة ما لم يده اليه غيره لأنه لم يشب وصوله الدار إلى يده من جهة عيائه
به وجه ما لأن المدعى أن يتصل بغيره من حيث الظاهر بوصول الدار إلى يده من جهة عيائه
فله ما لو عي شراعه إلا أن هذا حب اليد كمنه في ذلك، ولعل ما روي في من جهة
عيله الله، وأن يشب الوصول إلى يده من جهة عيائه بغيره من جهة، لا يمكن المدعى
ذلك، بخلاف ما روي في من جهة عيائه

وَأَمَّا حَتَّى لَمْ يَمُتْ بَعْضُ حُلَافَةِ الْإِسْلَامِ فِي دَوْلَةِ الْإِسْلَامِ أَوْ عِدَانُهُ أَوْ دُعَايُهُ كَمَا
ثَلَاثًا، فَالْمَقَاصُ بِحُلُوفِهِ بَلَدُهُ نَفْدَهُ أَوْ دَعْوَتُهُ دَوْلَةَ الْإِسْلَامِ عِيْدَهُ، وَبِزَوْجِ بَنَاتِهِ تَهْنِئَتُهُ
قَوْلُ الْإِسْلَامِيِّ فِي دَوْلَةِ الْإِسْلَامِ مَرْءٌ عَامِلٌ، وَخُصْمٌ يَجْتَوِي أَنْ يَحْلِفَ الْإِسْلَامِيُّ شَيْءًا مَعَ
أَنْ يَنْقُولَ فِيهِ مَوْءٌ، كَمَا يُدْعَى أَوْ أَرْضِي بِهِ أَوْ جَمِيعُهُ كَانَ بَعْضُ بَنَاتِهِ أَوْ دُعَايُهُ الْمُخْصُومَةُ
عَنِ حَتَّى الدَّلِيلُ لَوْ سَوَّى الدَّلِيلُ إِلَى يَدِهِ مِنْ جِهَةِ عِيْدِهِ مَرْءٌ حَتَّى الدَّلِيلُ مَعَ حَتَّى الدَّلِيلُ
وَحَتَّى الدَّلِيلُ مِنْ جِهَةِ حَتَّى الدَّلِيلُ مِنْ عِيْدِهِ، أَوْ مِنْ جِهَةِ وَكَيْلِ عِيْدِهِ،
فَيُصْبِحُ مِنْ دَعْوَى وَتَسْمِيَةِ دَوْلَةِ بَلَدِهِ مِنْ جِهَةِ عَامِلِ عِيْدِهِ، أَوْ مِنْ جِهَةِ وَكَيْلِهِ، وَدَوْلَةُ
الدَّلِيلُ تَوَقُّفُهُ وَصَلُّهُ إِلَى يَدِهِ مِنْ جِهَةِ عَامِلِ عِيْدِهِ مِنْ عَدُوِّهِ أَوْ كَانَ حَتَّى الدَّلِيلُ إِلَى
أَنْ يَصُوبَ إِلَيْهِ عَنِ الدَّلِيلِ، لَمْ يَدْعُ عَلَى قَتْلِ الدَّلِيلِ مَعَ بَرِّهِ أَوْ بَرِّهِ، فَلَمَّا تَذَكَّرَ
بِحَتَّى الدَّلِيلِ، فَإِنْ حَتَّى الدَّلِيلُ تَوَقُّفُهُ وَتَسْمِيَةِ دَوْلَةِ بَلَدِهِ، وَكَيْلِ عِيْدِهِ، وَكَيْلِ عِيْدِهِ

هذا فيل يسمى أو لا يحفظه الخاص - لأن سجنه، رتب على دعوى
صحيحة، ودعوى المدعي، ثم رتب على صاحب، البدر جهة غير عدد له عدد دعواه
الشراء من عبد الله، مع ماسدا، لأنه يدعوى الشراء من عبد الله، صار مفر، توصل إلى
صاحبه البدر، مع ماسدا، الف الف، يدعوى انووصل من جهة غيره، ماسدا،

والشخصه تمنع صرحه الدعوى ، فأما إقرار القضي بوصول الدار من جهة عند الله ، ثابت من حيث الظاهر مع ضمان الوصول من جهة غيره ، فإن مصر بدعوى الوصول من جهة الغير بعدد ثبوتها ، لأنه ادعى ما هو المحسوس ، صحيح دعواه ، ويرتب عليه الاستعلاء ، فهو أن القضي حين استخلفه ، قدل ما أودع عند الله ، ولكن قال غصيبا من عند الله ، وحلف على ذلك ، جعله القاضي حصصاً ، لأنه قد نص في الدعوى من حيث إنه ادعى الإذاع له لا ، ثم العصب ، لأن لا بدعوى حصر العصب ، وإنما نص لا بسمع كلامه ، يجعل كأنه لم يوجد منه دعوى الوديعه ، ولا دعوى العصب ، ولو لم يوجد و حد سبها فكان القضي يحدده حصصاً ، فكذلكها

فإن من كيف جعله القاضي حصصاً ، وقد وصل الدار إلى يده من جهة عند الله بمصاديقه ، لأن القضي بدعوى الشراء من عند الله أثر بوصول الدار إليه من جهة عند الله إلا أنهما ضمنوا في جهة الوصول ، ولا يعتبر باحتمال وجهه بعد الاتصال على الأصل ، كما في باب الإقرار إذا قال الرخص معلن على أنه قدع من فروع ، ومثل قوله لا ، بل هو من عصب ، فالقاضي يقضي على الأمر بالالف أيضاً على أنقر بالالف ، لأنها انشأ على أصل الدعوى ، حسد من طيه ، فكذلكها

فما في مسألة لا قدر ، لكلامان حصلاً من -ين ، فلا ينقض أحدهما الآخر ؛ لأن الإنسان لا يملك نقض كلام غيره إلا أن يقر بغيره بوصول ألف إليه من جهة المقر له ، فيكون المدين دونه ، يعرف أنه بشي جهة وصل ، فلهذا لا يصبر وقد إقرار ، وهذا الكلامان حصلاً من واحد ، وإنسان يملك نقض كلامه ، وبين الكلامين سافقة من حيث الظاهر ، فينقض كل واحد سبها مناحه ، ويحتمل كأنه لم يوجد منه دعوى الوديعه ، ولا دعوى العصب

وعطير هذه مسألة ، مسألة الوديعه إذا قال المودع الملك الوديعه ثم قال لا ، بل ردتها ، كان ضابط ، وإن كان كل واحد من الأمرين يو كان لا يكون شيئاً ؛ لأنه لم يثبت و حد سبها لكونه متناقضاً ، فكذلكها لم يثبت كل واحد من الأمرين ، فكان

المأخوذة. وجعل مكانه بكتب رسم يدع واحداً مباحاً، ثم إذا حجه القاضي خصماً للمدعى ببينه. ثم قدم عبد الله وادعى ثلث الفار، كان أو دع هذا الذي كانت هي يذمه، وأراد أن يأخذها من المدعى حتى بعد للمدعى عليه البيعة، ثم يكن به ذلك، لأن المفسري من عبد الله صار مضطرباً به فاجعل القاضي صاحب اليد خصماً للمدعى، وقضى عليه بطلان يذمه

وكو حال الذي في يديه الدار أو دعيتها عمرو وكن عبد الله، لا يدع المحصومه عنه ما ثم بقم البيعة عنه، وقد ذكر به وجه ذلك، فإن قدم داره في فقهه أو أن عد لثه دفعها إلى عمرو، وقالوا: لا يجوز دفعها عمرو إلى هذا الذي في يده لم لا؟ فهو خصم للمدعى، لأن المدعى خصومه للمدعى عنه دفع عمر الدار إليه، لا دفع عبد الله إلى عمرو، ولم يثبت دفع عمرو به لبيعة البيعة، فإن جاز الذي في يديه الدار لقاضي استخلف للمدعى دفعها إلى عمرو، والقاضي يحلف للمدعى عن ذلك، لأن الذي في يديه الدار ادعى عليه معنى بر حر به يلزمه، فإذا أكر استخلف رجاه النكر، ألا ترى برقى المسألة الأولى حلماً الذي هي يديه الدار يدعوى مدعى، وإنما حلماً لأن للمدعى ادعى عليه معنى بر أخر به يلزمه، فإذا أكر استخلف به، النكر به، كما هو، إلا أن في المسألة الأولى استخلف الذي في يده الدار عن السب، وهذا يستخلف للمدعى على القسم، لأن مهت للمدعى يستخلف على من العير من كل وجه، لأنه يستخلف على دفع عمرو الدار إلى ذي اليد، ولا حمل للمدعى في ذلك، وهذا يستخلف ذو اليد على يداع عبد الله الدار عنه، ويداع عبد الله الدار عنه به اتصال به. وهذا القدر كاف للاستحلاف على البيعة، كما هو ادعى أنه اشتراه

وإن الذي في يديه الدار أنما إليه لم عمرو أو دعها إياه وقالوا: لا يلزم من دفعها إلى عمرو، وإن الذي في يديه الدار دفعها إلى عمرو وعبد الله، فلا خصومه ببما يثبت وصول الدار إلى ذي اليد من جهة غيره، وبه كذب دفع خصومه للمدعى، ولا يمين على الذي في يديه الدار، لأنه أثبت ما لعمامه بالبيعة، فهو يعتبر بوجه إذا ادعى

(١) كذا في ط. (و) سبغ في نسخة الأمل حلف

(٢) كذا في ط. (و) في نسخة الإهمل أي سبغ بمادة حلفه

القسم الثالث من هذا النوع

١٦٦٨ - دعوى إذا ادعى المصالح إلا أنه لم يسمّن فيه ، بأنه قد ادعى دعوى من سرقة منى ، أو قال : أخذ منى ، أو قال : غصب منى ، وأقام صاحب اليدينة على أن هذا المصالح ودعه من يدي من جهة فلا ، فعما إذا كان غصب منى ، أخذ منى ، فتدفع المخصوصة من دى اليد بلا حلام ؛ لأن دعوى المصالح على المجهول مطلق ، والتحقق بالتقدم ، فيبقى هذا دعوى لملك المطلق ، وفيما إذا مال سرور من القياس أو يتحقق المخصوصة من صاحب اليد إذا أقام اليدينة على ما ادعى وهو قول محمد ، ومن الاستحسان لا تدفع وهو نوباً إلى حقه وأبى يوسف

وجه القياس ما ذكر ، أن دعوى القفل على المجهول باطل ، والتحقق بالتقدم ، وصار كما لو قال : غصب منى أخذ منى ، وللأشعاش وجهان أحدهما أن المصالح له يد صحيحة ، والسارق ليس به يد صحيحة ، ألا ترى أن سارق من الداهية يقطع ، لأنه لولا يداً صحيحة والسارق من الفارق لا يقطع ، لأنه وإن بدأ صحيحة ،

إذا ثبت هذا ، فعول ، إذا ادعى القصب ، فقد أقر يد صحيحة لغيره فيه ، وذو اليد يثبت أن ذلك اليد له فاقصد ، وأن يدك ليست يد مضمومة ، بل هي يد حفظ على العاقب

وقد ادعى المصالح السرقة مما أقر بيد صحيحة لغيره في هذا ، يعين ليعان بأن صاحب اليد يثبت أن ذلك اليد له فاقصد ، فإن يدك ليست يد مضمومة ، وقد توجهت المخصوصة من دى يد دعوى المصالح ، فذلك الفقد ، هذا هو مذهب الصمد ، وإنه لا شكلى على

الوجه الثانى أن من ادعى أنه لم يسمّن السارق ، فهذا بمنزلة تعين صاحب اليد للسرقة ، وهو منه لذلك ليس أنه لا تدفع المخصوصة من دى يد ، وإن أقام ذو اليدينة على ما ادعى ، بهت كذلك

[illegible]

الموجود للثانين . ثم نقول في اليد مرفوعة أي التي منحتها بيده لنفسه
عادة السارق أنه إذا سرق سوراً ، ولا يخرج المحصومة خروجه من "القطع" فإن لم ينفذ
صاحب اليد سارقاً بدفع الخصومة عنه ، وللدعي لا يحد السارق على ما عليه عادة
السارق ، فلا يصح دعي إلى حقه ، أنه إذا اعتد سارقاً ، لا بدع خصومه عنه ، فله
اختاره إلى المدعي ، ونحن إنما نقتصر على السارق في أدائها ، فقال بجبر دي التمس سارقه
تولى خلاف دعوى عصب ، لأنه لأن ذلك لو لم ينعى صاحب يد عاصياً وخلف
لا يظن جواً لدعوى ، وليس من عادته أنه صاحب اليد لا خصمه ، سارقي ، بل من
عادتهم الخوف من محصومه ، فليجبه المدعي ، ويحاسبه مع ، فلا بد في التمس إبطال حق
الدعي لو لم يجعل صاحب اليد عاصياً واحداً ، فلو أنه امرئ

فروع أخرى من هذا الفرع

١٧١٩ هـ - على البرق من عند العمل إلى أن هذا حقه ، فقام
عليه الله ، و قد جدد له على قلايد عيه ، لا يبت حتى تم دفع القصوره
عجده له على مرسى ، و هو العاصي لم يفسد في بيته حتى حضر القرامه

وصحى صاحب اليد به ، ودفع المدعى الثمن له ، ونفى المدعى بالدعى "نكس
تلك اليد على ما هو ، فان هذا يصح على صاحب اليد ، فاما المدعى به
على المدعى انه عليه كان ودعى من صاحب اليد ، تسببه ، ونفى المدعى به
ويطلب منه المدعى ان يرد له ما كان له من المدعى به

وحكى القاضي انهم من القضاة الثلاثة انه دعى من المدعى ليس
بصحيح ، و يصحح انه يقضى باليد من المدعى به ، وقضى المدعى به
انه تثبت رجوعه اليه ، بعد ان ساءت كسب الى محمد بن حسن ، فله في هذه
اليد ، فكذلك بعد ان يصحح انه يقضى باليد به

قال القاضي انهم لم يثبت رجوعه اليه ، ولطعن في هذا ، فانه ان يدعى من الطعن
في تلك اليد ، لان وجه اليد يكون في يد الطعن في تلك اليد ، لا يصح رجوعه
لان في هذه اليد كل ، فله يدعى ملكه ، فلا يمكن ان يدعى
لنكس من هذه اليد ، وقد يدعى الملك لاس جبهه من عب ، فله في ذلك ، ثم
قد فقام المدعى به على دعواه ، وبطلت يد المدعى ، فله في يد المدعى به
يدك على يد المدعى به ، ولا فلا حق له

خرج من هذه المسألة ، وبما تقدم وهو ما اذا ادعى المدعى السر من صاحب
اليده ، فله في ذلك ، وان يدعى المدعى به على ما ادعى لا يكف عنه من يد المدعى به
والقوى ان هذا يدعى به بحق القضاة ، فله على عب ، بدليل ان هذا اليد
من يد المدعى به ، يطلب من المدعى به ان يرد له ما كان له من المدعى به
وبخلاف من تقدم ، لان ما كان يدعى به المدعى به اليد نكس على كل حال ، الا
في ان هذا اليد من ان اليد يدعى به ملك المدعى به ، لا يدعى به المدعى به
فله في ذلك ، وكذا ، فله في يد المدعى به ، يطلب من المدعى به
المدعى به

وله ان المدعى به يدعى اليه على المدعى به ، فله في يد المدعى به
بشأنه يدعى به يد المدعى به ، ان يدعى به المدعى به ، فله في يد المدعى به

١٦١٦٦ - اشترى ثاراً لأبيه الصغير من نفسه ، و شهد على ذلك شهوداً ، فحضر
الابن ولم يعلم به صنع الاب . ثم بان الاب باع تلك الدار من رجل ، و سلمها إليه ، ثم
بان لابن امأجر الدار من لشري ، ثم علم بما صنع الاب ، فادعى الدار على الشري .
وقال كان أبى اشترى هذه الدار من يسه لى فى دعوى ، وإنه ملكى ، وأقام على ذلك
بينه ، فقال المدعى عنه فى دفع دعوى المدعى . إنله مساقض فى هذه الدعوى ، لأن
استجارك الدار منى بر ر الدار ليست لك ، فدعواه بعد ذلك بدار نفسك ، يكون
تقصضا ، هذه المسألة من مواقعة الدعوى . وقد علمت حوزة المحقق فى هذا .
والصحيح أن هذا لا يصح دفعه لدعوى المدعى ، ودعوى المدعى جميعه ، وإن ثبت
التنافس فيه ، إلا أن هذا تنافس فيما طريقه طريق الخصم ، فإن الأب بسد مقتراء
للصغير ، وعسى لا يعس بعد التلوه فلا يعرف الابن كون دله مذكراً ، فيظن صحته
مع الأب بعد ذلك ، فيقده . على استجار الدار من الشري ، ظنا منه أن الدار ملك
الشري ، وهى لطيفه الدار ملكه . ثم بعد ذلك يعلم ما صنع الأب ، وي د الدار مخرقة
له ، فيدعيب ، فهو معر لم . إن هذا تنافس فيما طريقه طريق الخصم ، أو التنافس فى
قوله لا يجمع صحة الدعوى

ألا ترى ان المرأة إذا احتلعت من زوجها على ما ذكره و دفع المال إليه ، ثم إنها
ادعت أن زوجها كان متنبهاً بملأ قبيل الخلع ، وأقامت على ذلك بيته بعت بيتها ، ولها
أن تسترد بدن الجميع ، وقد صدرت مقتضاه . فلو ادعى على الخلع إقرارها بما
أنكح ، فخصم مدعوى و بوج الثلاث على ذلك مناصبه . ولكن بینه لأما تنافس
فيما طريقه طريق الخصم ، لأن الزوج يستبد بإصلاح الملات ، فبعل اوج الثلاث ، ولم
يعله المرأة بذلك ، فادعى على الخلع ظناً منها أن الكاح قائم . ثم علمت بعد الخلع
بوجع الثلاث ساقاً على الجميع ، فادعى ذلك

وكذلك إذا اعتنق الرجل عبده على ما ذكره ودفع العبد المال الى امرئ ، ثم بان العبد
ادعى بعد ذلك أن امرئ كان عبته قبل ذلك . وأقام البه عبه لميت بيته ، وله أن
يسترده ببدل العتق ، وقد صدر مقتضاه مع هذا قلت به . لأن هذا تنافس فيما طريقه

طريق آخر [١]، لأن المولى يستدبرها في العتق على نحو ما جاء في مسأله (١) مجمع، وكتب
في مسأله

١٦١٦٢- (١) في دعوى السعي مثل دعوى ن' في ن'، (٢) حتى أتت يد له
لشراها من فلان، وبعدها الدعي اشترى من فلان بيتا يمس، وبكى ببيع الخراج
مسوى، وقامه إليه فقال له صاحب بيتا، في دفع دعوى (٣) مع أن دعوى من قبل أن
شراها بملك من بيع، مع ما جاء في الأدلة كتاب، مما في ذلك الوقت من جهة فلان
الذي قد عتقنا بعض مسأله من جهته في يد فلان، وفلان من من بيعه شراها هذا
الخارجي هذه الدلالة، ثم هو في يملكه، وقد أصبح مسأله، وصحح مسأله (٤) لأن مسأله
كأن بعد ما نك ولان ثم هو، هل يكون هذا دعوى (٥) لأن لا هي يد في اليد
لأن المولى، في من من يدع ذلك، فكيف يصح دعوى الرهن، وهذا حرم
صحيح، وله على ما تقدم ما ذكره

الثمة أن بيع الرهن بغير موافقة المصحة فسد من الرهن، ويستوى ليس
للرهن من المصحة

لأنه أن لا يقر بملك الرهن، فقد قر به في بيع مسأله (٦) لأن بيع كمال معقدا
بوجهه (٧) من الرهن ومسوى، لكن تمتع الدليل، من أنهم الحق في
بعض الرهن فقد ثبت البيع في عن المسأله (٨)

١٦١٦٣- وهو مجموع مؤلفا - رجل ادعى على أحد أنه سترى من صاوية
صعب كذا كذا درهم، فبصها واستبكتها، ورجع عنه ادعاءه من مسأله (٩) وهو قد
أقر بملكه، وشهد المهود على غلبي بملكه، فكأنه (١٠) من ادعى عليه في دفع
دعواه أنه سطر في دعوى الاستبلاك، لأن الخارجه تامة، ومن لم يملك في يد
فلان، وأمر به - وهو أن يرد - في حبه وملكه في ملكه، من يصير ذلك دفع دعوى
الدعي، قال (١١) وهو قول الكلام في بين البع، وفيه صحيح ما ذهب

لوجه من ذلك أو الاستبلاك أمر في مطلق البيع سترى بالنسي - ومعه

(١) ما من المصحة - مطلقا - أنها تامة من مطلق

(٢) ما من المصحة - مطلقا - أنها تامة من مطلق

القصاص بكم، كسر م فيه ن دعوى لأحييلاط قد نفس بمى بمى بمى العصب، ورتبه عاقر
من اطفاله بالنفس

١٧٦٩ - ادعى دار' في يدى وجيه شراء من رجل عربى بثمانه ، وقال المدعى عليه فى دفع دعوى مدعى انى كنت اشتريت هذه الدار من عبد المدعى ، فقال المدعى فى دفع دعوى المدعى عليه ' لقد كنت اقولك البيع حرقى بهى ، وبىر هذا المدعى عليه ، بهذا دفع صحيح ، وكذا لو كان المدعى من الامناء ادعى دار على صاحب اليد ملكه مطلقا ، وقال المدعى عليه فى دفع دعوى ' انى كنت اشترى هذه الدار من هذا المدعى ، فقال المدعى فى دفع دعوى المدعى عليه ' قد كنت اقولك البيع الذى حرقى بهى ، وبىر هذا المدعى عليه ، كذا دفع صحيح

وكدت يد نال المدعى في دفع دعوى المدعى عليه. إن لم أقرب لك ما
أستطيعه، كما أني أبلغك صبحاً

نوع آخر

فی الدفع عن دعویٰ ابراء

۱۷۶۴ھ رحمن ارحم دینا کی پوری رحمت، انہی کتاب لایہ ذیل، ماب و ترکیب
 میر تقی، وان ہی مات، و بعد الذی رحمتہ، و قواء فی دین بینہ، و اقام فی الید بینہ
 فی دفع دعوت مدعی ان دین المدعی آخر فی حال حیاتیہ از عہدہ الدین، لیست لہ، و ہذا
 بیضال شہادۃ شہود لہی، مکتبہ ذکری محمد رحمۃ اللہ فی آخر الخیر الکثیر، و ہذا
 لأن حلیۃ لواءہ، انی اثبات انکاد خویشہ فی الدار عند مرکہ حتی یحاطہ عبا اوانا، و ہذا
 شہادۃ المدعی عہدہ لمرور مرث ان القدر فیست لہ، و لہ فی الدار بہلہ شہادۃ عجم
 لمرث فی دعویٰ ذلک، معہ معہ ذلک، جمع لوائت فی دعویٰ الملک المظفر
 لمرثہ عہدہ

[illegible]

« كُنْتُ نَوَاحِدَ سَهْرٍ لِدُعَايِ عَيْهِ عَلَيَّ أَفْرَادَ الشُّرُوتِ ، أَلَمْ تَرَ
 لِدُعَايِهِ ، كَأَنَّ ذَلِكَ دُعَايِي الْوَقْتَ ، وَأَفْزَادَ حَالِ تَهْوِيهِ لِدُعَايِ عَيْهِ ، يُدْثِرُ
 حَالِي ، حَالِي وَحَالِي ، لِأَنَّهُ وَهَبَنِي مِنْ حَالِهِ وَصَحَّتْ ،^١ سَائِلًا مِمَّنْ فِي
 حَالِهِ وَصَحَّتْ ، بَلْ يَكُنْ دُعَايِي لِدُعَايِهِ : لِأَنَّهُ تَسَبَّاهُ لِعَادِهِ كَالثَلَاثِ عَشَرَ
 وَحَالِي بِحَالِ الْوَقْتِ ، أَرَأَيْتَ مِمَّنْ وَهَبَ لِي لَدُنِّي لَدُنِّي ، أَلَمْ
 يَأْخُذْ مِمَّنْ فِي حَالِهِ وَهَبَنِي ، أَرَأَيْتَ مِمَّنْ يَأْخُذُ مِمَّنْ لَدُنِّي ، تَسْبِيحُ صَوْتِ
 الْمَرْبُوتِ مِمَّنْ ، لِأَنَّهُ تَوَهَّبَ مِنْ خَلْقِهِ عَيْهِ : لِأَنَّهُ يَكُنْ أَنْ يَصُورَ جِسْمِي فِيهِ
 وَحَالِي ، وَهَبَنِي مِنْ حَالِهِ ، مِمَّنْ لَدُنِّي ، أَلَمْ تَرَ مِمَّنْ ، وَحَالِي
 عَنْ ظَاهِرِهِ ، فَتَدْرُسُ حَالِي مِنْ كِتَابِ التَّهْلُوتِ »

[illegible][illegible]

۱۱) حکمتی الاصل و اب و بن و بی و ط و ج و ح

عني فبي حال حاضره اذ لم يسم مقام لي في حياته ، تصدق استحقاق هذه الدار ميراثا لي ، فان امكنه الجمع بينهما لم يكن بينه وبين ابي عبد الله مبطنة بينه وبين

١٧١٢٧ - ادعى مرقاة عني وورثة زوجها المهر والمهرات فقال الورثة في دفع دعواها التبرأ اباء في حرمها علي حصة قبل موته سنن ثلث عني في دفع دعواهم ان الزوج الرقي مرض الموت اثنى حلال عليه ، في دفع صحيح

١٧١٢٨ - دعي دار في يدي رجل ميراثا من به ، وام ادعى عليه بينه وبين اشقوي هذه الدار من هذا الدعي ، فقال الدعي في دفع دعوى المدعي عليه قد كذا فلما ابلغ الدعي كتاب ، فهد دفع لدعوى المدعي عليه

١٧١٢٩ - مات لرجل وورثة اولادها صغارا وكبارا ، فبكر تصدق والدعو دار في يدي رجل ميراثا من به ، فادعى المدعي عليه في دفع دعواه في اشترط حصة الكفار صميم ، وحصة تصدق من وصيهم من حصة أبيه ، او من حصة القاضي من بينه ، او بقدر يسير عند صاحبه التصدق ، فهد دفع صحيح

١٧١٣٠ - برأكم منبه البينة يدفع دعواهم ، ولو كان مكان الدار عرقا ، لا بشرط ذكر المدعي ، قالوا من يثبت مع عرقه في تصدير من غير حجة ، ولا يملك بيع عهده ولا حجة

١٧١٣١ - رجل مات عن اولاد ، فدعى امرأه ميراثا ، وقال كتب مكتوبة له ، وانكوب م رنة دعواها ، وقال البينة على النكاح ، فقال الورثة في دفع دعواها ان لنا مد كان قبلها مائتا ، ونصف عدينا قبل موته ، لم يكون منه دفع لدعواها ينظر ، ان انكوب مد كان أصلا ، بأن قالوا لم يكن ابو امرأه رجل ، وقالوا ما كانت مير روجه لأب خط ، لا يكون هذا دعوا دعواها ، وان سم يكرها كما حها أصلا ، بما انكوب اميراثها ، فادعى ميراث اميراث الزوجات ، اذ قالوا ليس لها ميراث بالزوج ، اذ قالوا لم تكن في روجه له عند الموت ، فهد دفع صحيح

١٧١٣٢ - ادعى عني عبيد أنه كتب لأبي عليك كذا ، كد من لار ، وأنه قدم قبل سيف ، من دس ، وصار جميع ذلك ميراثا لي ، لا وارث به ، لا وارث به غيري ، فقال لدعو عبيد لذي الذي يدعيه قد كتب لأبي عني بحكم الكفالة عني

تدعى، قال رحمه الله: وهو نظير مسألة طلاق لفرأه يوم البحر نكوه من هذه المسألة^(١)
وعتاق المديون بكذا من هذه المسألة

١٧١٣٨ وفي مجموع التوازي: رجل قدم سمرقند من تركستان، فادعى
كروماني بولي رجل ميراث عن حمته أبيه، وقال: أنا محمد بن أبي حمزة بن أبي
محمد بن الحارث بن ذريح، وأنا الكرم الذي في هذا الدعي عليه من تركة محمد
بن الحارث هذا، وإن وارثه، لا وارث له غيري، فعليه تسليم هذا الكرم الذي، وقال:
الدعي عليه من دعي دعوى المسمى هذا المسمى مطلق في دعواه هذه من قبل أنه حين
عدم من تركستان زعم أنه بن عائشة، وعائشة ابنة علي بن الحسين، ابن علي، وهذا
الكرم من تركة علي بن الحسين، ثم غير اسم الأم وأسم هذا، فحسب اسم الأم حمزة،
وحمل اسم الحمد محمد بن أحمد، واقدم الدعي عليه به على دعواه، فأجاب شيخ
الإسلام عطاء بن حمزة السعدي أن هذا دعي لدعي المسمى

قال محمد رحمه الله: وهو نظير ما لو ادعى جثافي بولي رجل ميراث عن أبيه، ثم
دعى ذلك الميراث بعد ذلك ميراثاً عن أمه، وكان المقتضى لإمام الأئمة شمس الإسلام
محمود الأورجيني يبي من حبس عليه القتل أنه لا يسمع دعوى لدعي، ولا تقبل
بينة لدعي عليه على ما ادعاه، وبإيمانه في فتلك بعض مشايخ زمانه، وبه كذب يفتي الإمام
ظهير الدين العراقي، وهو الصواب هنا

وعلى هذا إذا دعي رجل على رجل أنه كان لأبي علي بن أبي القاسم بن محمد
عليك السلام ولد، وأن أبيه مات قبل سنين، وصار ما كان به
عليك ميراثاً، وقال المدعي عليه: إنه عيطل في هذه الدعوى؛ لأنه زعم أن والده
القاسم محمد، والده القاسم أحمد، لا يكون هذا دعي لدعي على ما هو
اختيار شمس الإسلام، وبعض مشايخ زمانه، ولا تقبل بينة مدعي عليه ذلك،
والمسألة كانت راقعة القري، وهذه الآية تدعي عليه، وتقبل في هذه الصورة، أما
أن تقبل على إثبات اسم جد المدعي، ولا وجه إله؛ لأنه ليس بخصم في ذلك، وإلا أن
يقبل نفس ما ادعاه مدعي من ميراث، ولا وجه إله يجب؛ لأن البينة على التمس غير

مقتضى

وهو يعتبر ما لو ادعى حن على رجل أنه ثمره ألف درهم في يوم كذا في مكان كذا، ولعمامة مدعى عنه أنه في ذلك اليوم كان في مكان كذا، متى مكان آخر، لا فصل بين المدعى عنه لأب في حقيقة قلب على نفسه، كذا هو

١٧١٣٩- إن ادعى ذر أنه يدين رجل ميراث عن أبيه، فقال المدعى عنه في دفع المدعى، فثبت هذه الدار في يده عن حن صحت برطلاق القاضي، هذا دفع صحيح لاشتراط اطلاع صاحبه، أو لفظه في المسألة، وقد برر حسن هذا

١٧١٤٠- في مبادئ الفصل المدعى على أخيه سرقة سما في سنة نحو الميراث عن أبيه، فانكر المدعى عنه دعواه، وقال لم يكن لأبي في هذه الأقدار شيء ادعى المدعى عليه به كتاب شري هذه الدار من أبيه، أو ادعى أن ما صدق له بها، ودعواه صحيحة، وبه مسرعة لأن الجمع بين الكلامين ممكن لأنه يمكن أن يقول لم يكن لأبي بعد ما شرب به منه، وله قال- لم يكن لأبي بعد، أو قال لم يكن لأبي جيباً حتى خط، لا سمح دعواه الشراء من أبيه؛ لأنه به حقائق، ونسب دعوى إنقر أبيه له؛ لأنه لا تنقص به

إن قال المدعى في دعوى اثبات لا واثبت له شيء، فقال المدعى عنه في دفع دعواه، إن كنت صحيحاً، وقد قلب لا واثبت له ميراث، حكى فتوى بعضي الإمام شمس الإسلام الأبرجندي رحمه الله أن المدعى لو أنكر مدعته، تنحل الدعوى والشهادة جميعاً، أما ما أراد المدعى عبثاً إثباته بنائبه، لا تسمع به، وفي كتاب اثباتاته أنه يسمع به

١٧١٤١- ادعى رجل شقيقه في يده نصف ثلثها كتاب لفلان، واثبتها ميراثاً لفلان لا واثبت به غيرها، لم يدر فلان ما ثبت، واثبتها ميراثاً لفلان لا واثبت لها ميراثاً، ونقض القاضي له بالنسبة، فعلى القاضي عليه بالنسبة، فعلى المدعى بدعي المدعى إن قلنا، التي مدعى أن لا يرب عنها التمسك ما ثبت من ميراث فلان الذي دفعه الإرث عنه لفلان، بعد عمل هذا دفع صحيح، وقد قيل أنه غير صحيح، لأن ما للثروت، لا

يدخل تحت القصد ، ولا يشك في الدعوى عليه مرف فلانه ليس مرف فلا

١٦١٤٢ - سن عن رجل ادعى محدوداً في يد رجل ميراثاً عن ابيه له ولا تخيه
القائب فلا بد ان ادعى عليه في دفع دعوى المذنب ان مورثك ولا بد ان ادعى عليه
ان هذه الحدود منكى للحد فليدفع ، وقد قيل ان قال ان مورثك فلا بد ان
هذا ملكي ، وان صدقته له ، فهذه دفع ، وان لم يبال وان صدقته له ، فهذا ليس بدفع ،
وان حضر الأخ العائى وادعى في دفع دعوى المذنب عليه الدفع عن عيه ، وقتل ان
المذنب عليه فمر بعد موت ابيه ان هذا المحدود مركة ابيك ، فهذا دفع بدعوى المذنب
عليه

ولو كان المدعى عليه من لا يشك ان له ميراث الميراث يكون المحدود ملكاً للمدعى عليه ، فلا حرج فيه على الخلاف
انك ، حتى مرف بعض مشايخ هذا دفع ، وعلى قوله بعضهم يجب ان تكون انفساً
على التخصيل ، ان قال انك اقربت لمحدود ملكي ، وان صدقت ، يصح الدفع ،
وان لم يقل ، وان صدقت لم يصح ، وان حضر الأخ العائى ، وادعى في دفع دعوى
المذنب عليه ، وقال ، ان ادعى عيه فمر بعد موت ابيك ، هذا المحدود مركة ابيك ، لا
يسمى منه هذا البيع ، لأن من يورث يتعلق بجميع الورثة ، انما يتعلق ببعض
قورثته يتصرف عيه ، ولا يصح خصماً في هذا الدعوى

من أسهر

في دفع مسائل الإكراه

١٦١٤٣ - ادعى الإكراه على البيع والتسليم ، فقال المشتري في دفع وهو له
انك أحدثت القس على طرفة ، فله دفع صحيح ، لأن قس النسيء حرام ، فله دفع
البيع ، وهذا لا ، البيع ، فله دفع صحيح ، لأن قس النسيء حرام ، فله دفع
للتدفع إلا باجازه البيع ، فكان أحد النسيء من استأجره المبيع من هذا النسيء

وكذلك إذا ادعى الإكراه على الهبة ، فقال الموهوب في دفع دعوى ، انك أحدثت
عوض هبتك من طرفة ، فله دفع صحيح ، لأن أصل الموهوب من هبة ، فله دفع

٧٨٩٤. ومضى مجموع القوم في سبيل شيوخ الإسلام عهده بن عمره المسمى
رحمه الله عن رضى أبيه رحى الله له انتم له بكى طاعة ، وادام الماعى علمه في
فتح ذلك بينه ان امر ، وحدث كذا ما كونه على يكون دفعا لى عن ٩ فاعل نعم ، وبه
الذكره أولى بالمعول ، لأنه بينه الاكثره ثبت خلاف انه هو ٤ بن كذا به الله عن
الاشهاد لولى من اسمه عن النضر - وبنه الطرغ مقته لعدين ، وبه الاكثره رافعة للدين ،
فعل وقد كذا كذا ، لا أن الله ١٠ لربطه من جبهه العاهل هو الأوبر ، ولا كذا من
المعنى بجلاله

[illegible]

١٧٢٥- جل ادعى صمعة في ندي وحلّه فقال: هذا اسر سباعي وكن
مكرها على الراجح وسدبهم، ولأنهم على الظلمة، ولأنهم اسر دابة الهبيحة، فقال للمضي
عليه: كان الأمر كذلك، لأن جدنا وطل الإكرام مع هذا العيب من كذا على طوع
ورضا، ودم على ذلك منه، فأنقضى بقضى بينه اندس عليه، وسدب دعوى المدعي
حتى لا يكون مانع حوالا اسر دابة لأن سبة المدعي عليه تنبأ أن مسمى الثموري شراء
جسد أو شراء صحبته، وشمري شراء فاستأجدوا الشتر، لشمري شر صحبته يتضح
لأثره فاستد ريفطير عن مانع من الأسرار، كذا هو

١٦٦٤: ١ جل اذهي صبيحة هي يدي رجل أنت منك استمراد من الخلق هي يديه
منك، وقال اذهي في امر دعواته وهكذا افرار "الذو في مده، بشر اخر باطامته،
فقد اذهي عنه في دفع دعوى، ابي كسب مكره في الاثر، بالبيع، بعد فيه، بالهد
لا يكون بعد، وانه قال يعني الشيخ الإمام فهدر اذهي في عسائر رحمة الله، وكان
يعلم يحصل انه كان طوعا في اليه، ومكرا في الاثر، بالهد، والاثر في المسم مكره

لا يوجب حلا في السبع حتى لو أقام عليه على كونه مكره في الإقرار بالسبع جميعاً،
كان الدفع صحيحاً^(١)

نوع آخر في دعوى الدين

١٧١٤٧ - إذا أقام المدعى عليه في دعوى الدين أن جـه يدفع، فعلى
المدعى الدفع بكونه بالبر أو بالإيفاء، وأيهما يدعى؟ قال كلاهما، من يكون هذا
تأخراً؟

حكى عن الشيخ الإمام نعم الدين القسبي أنه قال لا يكره تأنيهاً إذا وفق، ولم
يبيّن وجه التوفيق، ووجه التوفيق أن يقول، لو غلبت بحصة، وأبرأتني من حصتي، لو
بعد، أو غلبت الكل فاحمدني مستغنياً إليه، هذا رأي، أو يقول أبرأتني، ثم جحد
الإبراء فأوجب، ومن لا يكون متأنيهاً ولا يبطئ دعوى، وإن لم يوافق، لا يمع
إمكان التوفيق لا يتحقق التناقص، فيحمل عليه حبك لدعوى عوانه لانه، وهذا
القول يشير إلى أنه يمكن التوفيق

١٧١٤٨ - أدهى من عمر، هينا^(٢)، فأكبر المدعى عليه، أن المدعى به
على المدعى عنه أنك اسمي هذا القليل من عشرة أيام، وهذا غير، من هذا القليل
عليك، وقال المدعى عليه في دفع دعواه، يثبت أبرأتني من هذا قال من عشرين يوماً،
وأقام على ذلك، أنه، بهذا لا يكون دعماً، لأن بية المدعى كسب برار المدعى عليه بإفقال
مئة عشرة أيام، وهذا مع دعواه لأبراء قبل ذلك؟ لأن الاستمهال من المدعى عليه قبل
قضاء الخصم عليه بإفقال مائة رنداب، والاستمهال بمائة قصده، فقام عليه بذلك كذلك
عند بعض الساج، وعند بعضهم لا يكون أثراً، حتى لا يبعد من القاضي على
الدعى عليه بإفقال مائة رنداب من المدعى، ثم ادعى بعد ذلك دفعاً، بسميع دعواه عند

(١) ما في النسخة من طاهر الأصل، من حله في عقد

(٢) حكى في ط، وكما في م، من المدعى هو يظلال، كما في الأصل صلبه
الدعوى

(٣) لومى الأصل ما لا

[illegible]

١٦٥٢ - ألقى من عمر في مسجد خيراء فهد - على علمه في نفعه من الفقه
قد أقر أنه دفع إليه بعد أن كان في حجره ثم بعد ذلك حدث خطب بالدرر مسج نفع -
وذلك في حال الملك براسي غير المدعوي كلها في سنة ١٠٠٠ هـ - مرجع

۱۶۵۱ - جل ادعی عمی، میں نے دھشت الیہ عسہ اندر دم عزت، ہمارے
 اندر ہی عسہ - دھشت میں عشرہ درہم، لا تفت ادری ان زعمی میں ہلاں، وقت
 دھشتا لہ، جل ادعی میں دھشت ہرگز مخصوصہ عمی میں عسہ، وہاں، وہاں

١٧٥٥ - دعت مرأة نياپيه هذا الميبد وَاَ، بهاس بركنه كده ١٨٥٥ قتل و دعت
القيس، أتب مسطلة بم، هذه بدعوى، لانت قد ابر ب بعد وهما عبد القيس، وطلب
منه بم مرء، بم وى اود كده بم مرء، لا يصح هذا دعوى

[illegible]

(١) ما بين الحذف في حافظ بن الأثير والقصدي مط

لا يسمع هذا المدعى، لأن دعوى ما دعى على الأصل خطأ، وقد قيل: يسمع إذا كانت
التمسكة بأمر الأصل؛ لأن صرر هذه الدعوى في أصل على الأصل، إلا ترى أن من
انصرى من آخر حاربه، ولقبها، واستحقها ربح من بدل انصرى بانيته، وقضى
القاضي بالجارية للمستحق، ثم إذا التامع، قام البينة على المستحق أنه ما ذهب منه قبل أن
يسعى هو من مشربه بلال، فادعى بفعل بينه التامع، وبفعل به جاريه على المستحق،
والدعوى من المستحق ما كان على الجانب، وما كان الطرف من يرى أن صرر هذه الدعوى
في المال على الجانب، كذا هي.

١٦٦٥٧ - ذهب امرأته من ورثة زوجها المهر، وأنكرت الورثة النكاح، فقلنا:
المرأة تسه على النكاح، وذهب الورثة في دفع دعواها، أثبت كتاب أبو أب أسامع حال
حائه عن المهر، وقد قيل: هذا دفع صحيح، وقد قيل: يجب أن يكون خلوها فيه على
التفصيل في مسألة دعوى سهر إلى مالوا، أثبت أسامع، لا يسمع سهر هذا الدفع
لأنه تناقض، وإن كانوا أثبتوا إثباتا عن دعوى المهر، يسمع سهر هذا الدفع، ولا
تناقض فيه، وذكر شيخ الإسلام حواشه وأنه مثل هذا التصريح في مسألة دعوى الدين،
وإنكار المدعى عليه، ثم دعوى المدعى عليه الإبراء في سرح كتاب حواشه والكهنة.

سرح آخر في دعوى الوصاية ونوصية:

١٦٦٥٨ - رجل أدهى عن عبده أن ثلث ماله، وأنكر المدعى
هذه الوصية، فأدعى المدعى به عن دعوى: قلنا: قد عني عليه في دفع دعواه، إن لم يكن
كان رجع عن هذه الوصية في حياته، أو هذا - إن أتى حال من عبده رجع عن كل
وصية أوصيت به، فقد قيل: لا يسمع من هذا الدفع مكان البتة، وقد قيل: يسمع،
وهو الصحيح، لأن هذا تناقض فيما طريقه طريق اعتداء، فإن الوصية بسبب الإيلاء،
فقد قيل: كان الوصية رسم يعم به الورثة، ورجع ولم يعلم به، فمجد الوصية بحكم أنه
لم يعلم بالوصية، ثم أحبر بعد المجهود بالوصية والرجوع. ددعى لرجوع، والتناقض
في مثل هذا لا يسمع، وقد قيل: أو أقام البينة على أن لأب مجد الوصية في
حياته، كان هذا بعد على ما ذكره في الميسرة، فقد ذكر في الميسرة أن جحد

يجوز فيها إلى القول ، وبعبارة أخرى ولم يعلم به الموصى به ، فلهذا ، وأما عدمه فلهذا

نوع آخر من هذا لمصل للمشتبهات.

١٦٦٦ - بعد أن يقدمه رافع الدعوى كما هو صحيح ، دفع دفع صحيح ، وكذلك دفع دفع المدعى ، وما راد على ذلك صحيح ، هو محتمل ، وكذا يصح دفع المدعى بعد ادعاء المدعى به يصح دفعه قبل إقامة المدعى عليه ، وإذا ادعى المدعى عليه المدعى ، وطالب من المدعى الأسوة ، فالحق في وجهه من المدعى المدعى وفي قوله "شمس الإسلام محدود لأورج" أي راحة الله ، كدعوى المدعى من المدعى عليه لا يكون بعدلا سهود ، وبه ظاهر ، لحالة أن دفعه المدعى في السهود

١٦٦٧ - وإذا ادعى المدعى عليه أن هذا المدعى وديعه منه ، من جهة فلا ، وإنما على ذلك به ، وأقام مدعى بينه في دفع دعواه ، تلك أقترت من هذا المدعى ملكي ، وهذا دفع لدعوى المدعى عليه

١٦٦٨ - راد ، وهو أرض في يد أسلافه ، وأقام مدعى عليه به أن هذه الأرض في يدي محكم أم أمه ، فهذا دفع لدعوى المدعى ، كما لو أقام به أنه من يدي باجارة ، أو إجارة ، أو وديعه ، وإذا مال لا دفع له ، ثم جاء بدفع ، فقبل يجب أن يكون دفع المدعى : لا بينة له ، و منعت المدعى عليه ، ثم جاء به ، وقبل من هذه الفاتحة يجب أن لا يصح دفعه ، فذلك ، قال مرواياه ، لأن معنى قوله لا دفع له ، ليس له دعوى المدفع ، ومن قال لا دعوى من قبل فلا ، ثم جاء بدفع عليه ، لا يسمع دعوه ، كما هو ، والأول أقرب إلى الصواب ، لأن معنى قوله لا دفع له ، يجب له بينة عليه ، لأن دعوى المدعى لا يسمع ، حتى دعوى المدعى عليه المدفع ، وأما دفع به بطبعها على المدفع ، وإذا كان مدعى له لا دفع له ، صار هذا يسأل خبير ما إذا كان المدعى لا بينة له

١٦٦٩ - مدعى عليه بتسليمه أو الفداء إذا أقام بينه أن نصف هذه النسيئة ، لو

بعض هذه الدعوى يرى دفعه من جهة إعلان الدعوى، هي ثلث دعوى المدعى في الكسب^٢ فتدبر بعض، لأن الدعوى واحدة، فبما يصح دفعه بطل منه، وبطل لا يظلم في التكرار، وبما يظلم في الدفع، فالتوا^٣ إليه أنما محمد سمعته هي شروع الخانع

١٧١٦٥ - تنوى انكسب الأمانة من مصادرها وما دلت جاء يدعى عليه بدفعه لو كان الدعوى من جهة كان ذلك الدفع دفعاً له، وكذا يصح من يسبح دفع المدعى عليه أريانه المثلث صحيح دعواه^٤ فقد احتلت المشايخ عليه قال بعضهم بأن المدعى بتصحيح دعواه، وقال بعضهم يسبح دفع المدعى عليه^٥ وبهذا

١٧١٦٦ - ادعى دار في دار رجل، فقال المدعى عليه في دفع دعواه إنك تقوم قبل هذه الأمانة بدار هي، وقد دلت بحلف مدعى، فله ذلك، ولو أقام عليه حتى إقرار المدعى بذلك، فله دفعه، والدفع دعوى المدعى

١٧١٦٧ - وإذا أقر المدعى في دفعه، فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى إنك مطلق في هذه الدعوى لا أقدر^٦ أقام المدعى عليه المثلث، فله دفعه فدفعه فدعى المدعى

١٧١٦٨ - رجل ادعى كرمه في رجل، فقال المدعى عليه في دفع دعواه أنه أحرصه من أن يعمل في هذا الكرم عن من ذلك، فهذا دفع صحيح، وأنه باليونة، يسبح عنه دعوى المدعى لأن سارة نفسه من غيره للعمل في كرم الذي في يد ذلك المسمى إقرار الأجير أن الكرم من له، فيحرم بدعيته من كرمه مضافاً

١٧١٦٩ - ذكرنا من سماعة في حواشي عن محمد بن محمد بن رجل ادعى على رجل، أنه حرمه ملاً وهو كذا وكذا، وبه حلف المدعى، فأقام المدعى عليه بيتاً فادعى فيه أن هذا ملاً فأنما سمعته، فقص حرمه فلان الآخر، وادعى بغيره فليس هذا بسلطان لدعوى المدعى، ولا كدس لبيبة^٧ لأن الأسماء والأبواب إن ينسب لكان الشافعي، ولا منافاة من الأسماء إن كان يمكن في الشهادات من الوقت، لجوا، أن خلاف الأجنبي أحده أولاً، بمرده عنه، ثم أحده المدعى عليه، وإذا لم يكن بين الأمرين منافاة فمكر تصحيح الشبهة والبسبب صحيح أنه معاني، فبها أمكن تصحيحهما لا يلحق

إحتصاصاً. أولو أن المدعى عليه أمام القية أن هذا المدعى امر أن ملان وكس هذا المدعى عليه، أحد من هذا المال، فهو يظن لدعوى المدعى، وإكلاً، أليسته

والفرق ان في هذه المسألة ثبت بين المدعى عليه، بقررد مدعى يأخذ وكيال المدعى عليه المال، فبغير بالثابت عينا، ولو عاين إمرار المدعى بأحد وكس لدعى عليه المال منه، لا يصح دعوى المدعى بعد ذلك الأخذ من المدعى عليه، لأن دعى الوكيل قبل الموكل، فبغير المدعى يدعى لأخذ من ذلك على المدعى عليه مدعياً ذلك والأخذ، لا أخذا بطريق الأضالة، وإي يصير مدعياً ذلك الأخذ حتى لا يردى إلى إثبات أحد آخر. ووقت آخر من غير ضروراً

قلت، وأمكن أن يجعل المدعى مدعياً ذلك الأخذ على المدعى عليه، لأن مدعى الإنسان يحتل إلى غيره، إذ كان بحكم الوكالة عن ذلك الغير، وإذا صار المدعى مدعياً ذلك الأخذ يصير مدعياً المال على المدعى عليه مأخذ ويجد من ركنه، ملك، ودعوى المال على المدعى عليه بمعنى ركنه من الغير باطل، لأن الإنسان لا يصير متعدياً بدعى غيره

أما في المسألة الأولى لا يمكن أن يجعل المدعى مدعياً مدعى المدعى عليه ذلك الأخذ الذي كان من ولاه الآخر، لأن فعل الإنسان إنما سفل إلى غيره بحكم الوكالة عن ذلك الغير، ولا وكالة في المسألة الأولى، فكان مدعياً عليه أحدًا آخر بطريق الأضالة، ودعوى التالة على غيره، لأخذ من طريق الأضالة دعوى صحيحه، فهذا هو الحق القول عن المسألة، ولنه مشكل عتدى.

هالفاً، وإفراد من مسألة الوكيل أن لا يكون لتوكل وهو مدعى عليه ذات سلطان، أما إذا كان ذات سلطان كان الضمان فيه على الموكل، وهو مدعى عليه عن ماصر قبل هذا، فيستقيم دعوى الضمان عليه مأخذ وكيفه على ماصر من هذا، والمردى في الوكالة لتذكروا فيه الأمر، لا حجهه انو قاله

١٧١٧٠ وإذا ادعى عسى رجل عيهاً في يده منك مطلقاً، وانام بينه، فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى هذا القين ملكي، وقد كنت ابي المدعى اشترت هذا القين عسى، ثم أفنا البيع، واليوم هذا القين ملكي، فأقدم على ذلك به، فهذا ليس بدعوى، لأن المدعى ادعى انك المطلق لنفسه، وصاحب اليد يقرره بتد، وهذا القين

ملكى. وقد كتب أسيريه من دعى تلك المطلق لكه أبعد ويقوم أهل أبي يدعى
عود لك أبي اسمه، وبيت منك المطلق، في الخاص كد واحد مهما يدعى منك
المطلق لسمه. وفي مثل هذا الوجه من الخرج. مدبر سبعى أن تقرب به صاحب
اليد على قول من يقول. بأن جهته مع الإقرار بإد الجسم، وألف من بعض بالإقرار لا
بعض

ووجهه أن صاحب السند قد قال في السند، قد كنت سميت هذا العمل مني، فقد
أقترع بذلك للقدماء، ورواه ابن أبي عمير، وقد كنت صاحب السند يدعي، إلا أنه يدعي
الانتقال إلى أبيه، ويعلم عبد الحميد، ويروي السند عن أبيه، صاحب السند قد
حضره، وإلا، صاحب السند يدعي، وهو الشيخ من السند، وإلا، صاحب السند قد
سألت عن أبيه، أن صاحب السند قد رواه، وإنه قد رواه، لا قلت له قبل السند
بأنه قد رواه، ومع ذلك، أن لا قلت له، إن السند، يدعي، هو، أن السند
القدماء.

١٦٦١ رجل اعمى عني رجل من مكة عن ابي عبد الله عليه السلام في حديثه ،
 فقال اعمى عليه في دفع دواء اعمى في عدة الدعوى ، لا في عدة كتمان اعمى
 عمن عدا اعمى دياراً من اذهب لاهل الحية فيمضي في الغريب ، هذا اعمى ما
 لم يقم سبب حروب اعمى ، الحراز او اعمى فيه ، من سبب اعمى ، فيه اعمى
 عمنه دياراً ، بعد اعمى ، بالعلم فيه ، والاعتماد بالعلم فيه بل العلم لا يجوز ،
 فيمنى اعمى في دمه عني حاله ، فلا يصح اعمى ، وان كان اعمى مبيعاً ، بل اعمى
 مشغولاً سبباً من اعمى ، فاذا اعمى عمن ذلك من اذهب ، هو دائم بعمى ، فان راعى
 فبيع حال اعمى ، لا يجوز ، لا يصح اعمى ، فبعد سبب ، فان اعمى

[illegible]

وأقامت على ذلك بينة، كان ذلك دعوى صحيحة، وقد قبل هو دفع في الوجهين الأول دفع الوكيل كدفعه، لا ترى أن من حلف بمقتضى خلافا حلفه فامر غيره حتى أعصم في عينه؟

١٧١٧٣ - ادعى على آخر أنه لكره في، وصاف من لكره، وأقام على ذلك بينة، وأقام المدعى بينة أن به مدعى من لكره، وأمر به من صر به، فله ليل هذا دفع الدعوى المدعى، وقبل بشا، يجب أن يكون ليلوا من على النصيب، أن كان المدعى ادعى أنه لكره، وصاف من ذلك المدعى، وصهره شهدوا كذلك، فله دفع المدعى المدعى، وإن كان دفعه، أنه لكره، وصاف من لكره، فهذا لا يكون دفع المدعى المدعى، وحلف عليه بضم، وبعد من باب الفصل بضمين، بجمع كان لكره، وبراد من لكره به لكره، باب ما، وهو خير ما قاله محمد رحمه الله في كتاب العصبه إذا أقام المدعى به أنه لا ادعاء لهصوبة على الثالث، وأقام ثالث بينة أنها مراتب من وكوب العاصب، والخاص بالمضى على العاصب بالصمان، وك ذلك من باب العصبه عاصب، بأن يجعله كمن العاصب، ودفعه على الثالث، ثم ذكره بالباب، كمدعى مدعى

١٧١٧٤ - من قارى اسمى رحمه الله، سئل عن مدعى على آخر أنى وحلف صحت كذا عين، سمعه ووصفه بكذا، وحلف أنه أحضر الزهر، لمعنى ماله عليه من العين، ثم رد الزهر منه، والادعى عليه ينكر الزهر والآخر تبال، لعاء المدعى بشاهدين على الزهر، وجاء مدعى عليه بشاهد شهد أن المدعى عليه أنشأ في العين من هذا المدعى بكذا، وهذه الشمن، وليس المدعى بشاهديه، فله دفع المدعى المدعى، ويمضى مدعى، لأن لا يكثر إلتقاء لأن السرداء من

١٧١٧٥ - [رحل أحد دابة من يدى رجل، وحلفك من يده، فله انذى كدست الدابة من يده إلى أن يرضى، وادعى على الثاني أنه دابة من دابة من دابة من يدى، وحلفك من يده، وأقام الأول بينة أنى أحضرها بجمع، أن الدابة ملكه، وكعب من يد صاحب الدابة من، فهذا دفع صحيح، وهذا لأن الدعوى من باب حب الدابة الخاص دعوى ضد الدابة، وبينه الأول على الوجه الذى به صاحب دافعه له

ولو كان الداه قائمه في يد الآخر ، فادعى الذي كان في يده عيني نحو ما بينا ، وأقام الآخر بينة أنه أخذها ، لأنه ملكها ، قيلت بينة ، لأن الآخر إذا كان ذو اليد في الحال ، ولكن ثبت بصا دقهما أنها كانت في يد الآخر ، ونسب بذلك أن صاحب اليد في الحقيقة الآخر ، دون الآخر ، ولهذا تقبل بينة الآخر على ، ثبت له في العايه

١٧١٧٦ - امرأة ادعت على زوجها أنها محرومة عليه بالطلاق الثلاث ، وأقامت على ذلك بينة ، فقال الزوج في دفع دعوها أنها أمرت ، أباه اعتدت بعد طلاقها الثلاث ، وروى تحت مراح آخر ، ودخل بها زوجها الثاني ، ثم طلقها ، واعتصم عصباء ، ثم مروحه وهي حلال له اليوم ، وهل يصح هذا دعوا ؟ كان شيخ الإسلام السعدي يقول : لا يصح هذا الدعوى ، لأن أكثر ما عرفت أنه نت من الزوج امرأته بالخجل ، وبانقصها في دعوى أخرى ، إلا أن الدعوى ليست بشرط السماع السة عن خلاف امرأة وحرمها ، وتصحيح أن دعوى المدعى على هذا الوجه صحيح

١٧١٧٧ - وفي رواية إبراهيم بن عثمان عن محمد بن علي بن أبي نعيم ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل ادعى داراً أو متاعاً في يد رجل ، وأقام بينة عند القاضي ، فملك ، وقضى المدعى به في الدعوى ، فلم يقضه القاضي ، حتى أقام المدعى عليه بينة أن هذا المدة في أمر أنه لا حق في في الدين المدعى به ، قال : إن شهدت شهوده على إقرار المدعى بذلك قبل عصبه المصفي ، بطلت شهادته شهود المدعى ، وإن شهدت شهوده على إقرار المدعى بذلك بعد انقضاء لا يبطل انقضاء

إذا شهد شهود المدعى عليه على إقرار المدعى أن شهوده صفة ، أو على إقرار أنه استأجرهم على هذه الشهادة ، أو على إقراره أنهم لم يحضروا مجلس الذي كان فيه هذا الأمر ، ولا على المدعى عليه ذلك ، بطلت شهادتهم ، وبطلت شهادته شهود المدعى

١٧١٧٨ - إذا أقر في حرم مجلس القاضي أن هذا المص ملكه سبب الشراء من فلان ، ثم ادعى عبد القاضي ملكاً مطلقاً ، فقال المدعى عليه للقاضي في دفع دعوها أنه أقر مره ، إن هذا الدين ملكه سبب الشراء من فلان ، عهدا دفع صحيح أو أتب ذلك عند القاضي بالبين يسمع دعوى المدعى

١٧١٧٩ - رجل ادعى عينا في يدي إنسان عند لاضي ملكاً له ، ولم يملكه

إتبعته ، دفع المدعى حية دلت على رجل ، وسقطه إلى المشتري ، ورفض على ذلك
 ومان ، ثم إن المدعى ادعى ذلك الغير على المشتري عند ذلك الذي ، ثم عند على آخر
 مدعى مطلقاً ، فقال المشتري إن دفع دعواه ، بعد مطال في هذه الدعوى ، أنه ادعى هذا
 الغير على يثني بسبب شره ، والأمر يذهب منكم معقداً ، فهد دفع وصحبح [١]

١٧١٨٠ - ادعى عبداً من يدي رجل ، وتسدد منكم مطلقاً ، وادعى مدعى عليه في دفع
 دعواه ، أنه كان ادعى هذا الغير من هذا سببه ، فعلى المدعى أن أدعيه ، أو لا يرفع
 القسب أيضاً ، وارتدت دعوى القسب مطلقاً ، سماع دعواه نياً ، وطلب دفع
 المدعى عليه

١٧١٨١ - ادعى عبداً من يدي رجل ، وأثبت دعوى بانيه ، فقال المدعى عليه في
 دفع دعواه ، أنه قد سمع هذا المدعى من فلان القاض ، وادعى على ذلك بيته ، فعلى من
 حقه إثبات ادعاءه ، ويزيد لا يصل هذا فيه من المدعى عليه ، ولا ينفع
 دعوى المدعى ، وندفعه ، بل على من أجبه أن القاض يرضى هذه الشية ، ويسمع
 دعوى المدعى

وطرحه ، ذكره - على - دعوى المدعى عليه ببع مدعى من فلان ، وكل منفع
 مفر منقذ للمشتري منه بمرارة دعواه ، وقررت المدعى بأن هذا الغير يثبت له فلان ، ولو ادعى
 يعترف المدعى أنه هذا الغير ملك لفلان ، وأقام على ذلك بما يسمع دما ، وندفع
 خصوصاً المدعى به ، كذا هو

وعلى هذا القسب من ادعى المدعى ديت على صيت بمصره وارنه ، رانكو الثوارث
 البركة ، فعلى مدعى عليه عبث من لا عيان ، وقال هو من بركه ، فقال أنه ارتد ، إن
 أثبت أنه كان يبيع هذا الغير في حياته من فلان كذا دفع صحيحاً ، حتى لو كان عليه على
 ذلك ، فتدفع دعوى المدعى

١٧١٨٢ - سألني عن المدعى لإدعاء بكم المدعى أنه مدعى مدعى مدعى على
 محضره مدعى رجل على حقه ، أنه أتباعه وجمعه ، وأن مدعى المدعى عليه

(١) - المدعى من المدعى الأسفل ، رانكو من خط

(٢) - مكانه مذكور ، وكذا في الأصرف - نفيه

المذموم - لأد الاستصحاب هو أن من بين علك تسبوع بانفرد انفراد وعل يكون
إذا كانت الواجب على روية احكام يتخير فراا، وعلى ويدر ريدامت لا
يكتم بقدره، وهذا ما يرمه مسافة كذا المذموم عليه أو شبه معنى هو و المذموم انه
لا يملك عدم عدم التزيم بالظواهر. وعلم، هو رد، وهذا العجب من التوفيق
على روية احكام

وَلَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْنَا هَذِهِ الْقُرْآنَ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فَذَرْهُنَّ عَلَى خُلُقِهِنَّ الْأُولَى ۚ وَالْعَرَبِيَّةُ وَالْأَلْقَامُ هِيَ ثَابِتَةٌ وَلَا تَغْيِرُ ۚ وَلَا تَلْمِزْهُنَّ فِي تَحْلِيلِهِنَّ ۚ لَئِنْ لَمْ يَأْمُرْهُنَّ أَنْ يَلْبَسْنَ الْحُلُمَ لَأَقْبَلَ بَعْضُهُنَّ بِبَعْضٍ وَكُنَّ مُعْرَبَاتٍ ۚ وَكُنَّ يُدْعَيْنَ إِلَى الْإِسْلَامِ مِنْ أَلْفَيْ مِائَةٍ أَوْ مِائَتَيْنِ فَذَكَرْنَهُنَّ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ۚ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۚ

[illegible]

وإذا كان هذا هو حاله في رحلته، فماذا كان حاله في دياره؟ هل كان يفتخر
بأنه من أهل البيت؟ أم كان يفتخر بأنّه من أهل البيت؟ أم كان يفتخر بأنّه من أهل البيت؟

۱۷۱۴- اربعی مجدولہ فی یسی رحمن، ویس جدرہا فقال ادعی عمہ ابن
محمود کہ مدعی دعوی کردہ اس جدرہ ملک مسرحی مست فاعل ادعی
دعویہ بیانی محسن آخر بعد ملک الجدرہ، فاعل ادعی عمہ در جدرہ
بریں جدرہ کہ در اسماء مسرحہ بن جدرہ مسرحہ در دعوی کردہ، فاعل ادعی

دعوى المدعى عليه من غير دفع المدعى عليه من سجد، لأنه من دعوى كبره في
 طلاقه وروحه منى بشر أن مكة دعوى كبره من أو غلاب من يدعى، على يكدى هذا
 دعوى المدعى مدعى ١٤٢٤ على ١٤٠٠ ويخص كلامه الثالث بالكلام المدعى، واعتبر كلامه
 الثاني بعض كلامه الثالث، لأن لم يشر على حتى دفع دعوى المدعى

١٨٦٧ - إذا دعى المهر المسمى على ورثة زوجته، وأثبت على ذلك به،
 وقال الورثة في دفع دعوها أثبت مدعى المدعى، الكاح كان من سنة، وأثر
 المدعى به من المدعى، لأن المدعى المدعى، وحيثما تخاصم المدعى والمدعى، والمدعى
 به ليس مدعى، والمدعى الأصح، أن يدعى المدعى المدعى المدعى، المدعى المدعى
 المدعى، والمدعى المدعى المدعى المدعى

١٨٦٨ - إذا دعى المدعى المدعى، وأثبت المدعى المدعى، المدعى المدعى
 المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى
 المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى

وصور المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى
 المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى
 المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى

١٨٦٩ - إذا دعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى
 المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى
 المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى
 المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى
 المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى
 المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى

ج ١٦ كتاب دعوى - ٣٣٧ - الفصل ٢٢ - لا بد من دفع دعوى المدعى

١٧١٩٩ - أمه في بدني ربح لأدعها رجل ، قد قال إلهي ، قد انصرفت في
أيدى مني ، وأقام في البلد بينة أنها كانت أمه فلا بد وقد أعطيت ولدي من ماله مني ، وأنا
تزوجتها ، فهذا دفع

وإذا ادعى نكاح امرأة من بدني ربح المدعى بعدتها ، لهذا ، دفع ، وكذلك إذا
ادعى في النكاح ، وادعى في الخلع ، فهذا دفع .

١٧٢٠٠ - وقد ادعى نكاح امرأة ، ولعلت لها مكرهه فلا بد ، فهذا ليس
بدفع ، فرض المدعى في الزوج ، بشفقة ، قطبها ، وادعى من وجه دفع المهر من
مكرهه على في هذه المرأة ، لهذا ليس بدفع ، ولا يظلم ربح المدعى ، لأنه ليس من
ضرورة كونه مكرهه أن لا يكون لها منه شفقة ، فلهذا هو كسب في مكرهها ، فهي
مكرهه ، ولها عليه الشفقة ، ودفع النكاح ، ودفع المهر ، لهذا لا يصح دفعاً ، وهو
كذا ادعى الخلع من المهر ، وسعة المهر ، فهذا دفع

١٧٢٠١ - دعي من يده مثلاً بمكرهته ، من أم حرة من ماله محدود كما
أخبره طريقه من مكرهته بكده ، ولعلت المكرهه ثم أخبرته مقاطعة من يده هذا الذي
أخبره بكده مدة كده ، وبين جميع الشرائط في المكرهه ، فلهذا ، ولعلت مدة
المقاطعة ، فصار ماله مكرهه دينا لي على يده هذا ، فلهذا كده ، فلهذا دفع
دعواه ، أي شريطة هذا المحدود من ماله صاحب المحدود بكده في يوم كده ، وسد
البحر في أيام كده ، ودبت كده ، وسقط ماله المقطوع من من يده كده ، فلهذا كده ،
وهذا دفعه سطر في دعواه جميع ماله المقطوع على ، فلهذا دفعه من ماله كده ، كده
جميع ذلك بحسبه صانع صاحب المحدود ، هل يسمع هذه البينة ؟ هل يدفع دعوى
مدعى ؟ فلهذا احتلف ماله من ماله ، والأظهر أنه يسمع بینه ، ويدفع دعوى
المدعى

١٧٢٠٢ - دعي من عمر أنه كسر سيرة أعمامه ، فلهذا المدعى عليه طريق المدعى
إنه هو يمكن به هذا من أعمامه ، وأقام على ذلك بينة ، فلهذا ليس بدفع ، وهذه بینه
مردوده ، لأنها قحت على المدعى

١٧٢٠٣ - ولعلت من ماله ، ثم وحل المدعى على رجل أن يفلأ بر فلا عتاك

١٧٢٠٦ - دعوى دواءى يذرى رجل ، فقال المدعى عليه هي دفع دعوى المدعى
شترتها من فلان وانت اجرت هذا البيع ، فهذا لا يكون إقراراً بملك للمدعى عليه ،
ولا يكون دعوى مدعى المدعى

١٧٢٠٧ - قال من لأفصبه رجل ادعى دواءى يذرى رجل ، وأمر دواءى أنها
كانت للمدعى ، ثم قال بعد ذلك إن فلاناً أودعها ، إن أقام الله على الإيداع ،
عصت عنه الخصومة ، سواء بدأ بالإقرار للمدعى ، ثم ثنى بالإيداع ، أو على الصلة ، لأن
أكثر ما هي الساب به أمر باشد ، كماله يكون الدار حلياً للمدعى ، ولا أن كونه ملكاً
للمدعى لا ينافي كون مدعى صاحب اليد أمانة ، فلو أن المدعى نه حرره من العائنة ، أو
اعلها ، ثم إن المدعى أودعها ، وإذا ثبت أن كونه ملك للمدعى لا ينافي كون مدعى
أمانة ، فيلزم منه ، وإن لم يكن له يمين ، إن بدأ بالإقرار للمدعى ، وإن بدأ بالإيداع ، يؤمر
بالتسليم إلى المدعى بعد ذلك إن حضر العائنة وحده ، لا إسرع الدار من مدعى المدعى ،
لأن حقه أن أسس ، تكن بعد للمدعى ، ثم اليمين على أن الدار كنه لت ، وإن بدأ
بالإيداع ، وثنى بالإقرار ، يؤمر تسليم الدار إلى المدعى ، لأنه ثبت حق المدعى ، وحق
العائنة موهوم ، لأنه مدعى مدعى ، وعسى بكفده العائنة ، وعمر تقبيل التكليف لا
يسب حق العائنة ، ولو لم يدم اليمين على الإيداع ، وتكن عم القاصى أن العائنة أودعها
إياه ، لم يجعل بينهما حصومة ، وكذلك لو أقر المدعى بعائنته ،

ولو علم القاصى تب للمدعى ، وأقام القاصى يمينه اليمين أن دلائل العائنة
أودعها ، لا حصومه يمين حتى يحضر العائنة .

ولو علم القاصى بـ عائنة غصبها من المدعى ، وأودع د البذ ، فإنه يأخذها من
دون اليد ، ويسلم إلى المدعى ، وذكر في باب التيمم أن إذا أيدل لوقد ، أو عيب العائنة .
ولم يكن له يمين ، يخلف إن حلف ، يرى ، وإن نكل ، لم

ولو جاء للمقر له لأول ، كان له أن يتحد من المدعى ، لأن الإقرار به سابق ، ثم
يقال للمقر له ، أو السابق ، تمت على خصوصيت مع المقر له الأرب : أن أقام اليمين
لحده ، وإن لم يكن به يمين ، إن حلف ، يرى ، وإن نكل ، لم

١٩٠٨ - بلغ العبد ذاك الغف النعم من المنسرى ، فقال المنسرى : إني كنت مطلقاً من هذه الدعوى ، لأنك لم تدع ، فقلت : حلف ، وقلت : إن المنسرى حلفاً فهو حر ، مع أنسريت هذا العبد بعد عيبك ، وعنى عليك ، وبعته منى ، فهذا دفع صحيح لو أنه بالبيت ، وكذلك لو قال : حلف ، وقلت : كل عند أسير به ، فهو حر ، ثم أنسريت هذا العبد بعد نسبي ، حتى عس عليك ، ثم بعته منى ، وكذلك لو قال : أنصت هذا العبد قبل أن يبعه منى ، فهذا كنه دفع صحيح ، ذكر الفصل الأخير من "أثرنا" من غير ذكر خلاف ، وذكر الفصل الأخير في موضع آخر من أبي يوسف ، وعز أبي حنيفة أن بين المنسرى لا نفي ، هي البائع بذلك حتى لا يمسرد بسرو المهر عن النائم ، ولكن بعث العبد على المنسرى لإقراره بذلك - والله أعلم -

المجلد الرابع والعشرون

في دعوى الوصية و حدود الوارث والقرار بـ برصية لغيره

والى دعوى ائدين وحموده الوارث ذلك وبقرار الوصي لهرجن احمر

١٧٦٠ هـ من محمد، حصة الله من الخواص وحل ما بين يديه من ماله نصف
 فيصير على السواء لا مال به غيره، فتركت لنا الأول به سواء، فأقدم على سنة من
 المدة أوصى له بمائة هـ، الذي كان به مائة، وأنكر أنه رب ذلك، وقال لم يوص
 أثبت لك مائة، أنا وصي لهذا الرجل الآخر بعيدة هـ الذي كان به مائة وصدي
 المدة له مائة، والظاهر بقصر نص حصة خاتم، ولا يقص بمقر له من مائة
 شيئاً، لأنه بعد تبيد الوصيين لا يمايز بين علي الدين، ومقر شهيد الوصيين
 عدم إجماع النورانية، وقد عدم إجماع النورانية هـ مائة من الثلث، فأوصى
 الوارث أن أثبت أوصى مائة لا غير، ومدة مائة في وصية فقدر النص على تكون
 بمدة الوصية بقدر مائة، لأن وصية مائة من مائة في مائة من مائة لأن وصية
 مائة من مائة، ولا فرق بين حصة قاصرة، فإذا حضر شخص بالوصيين كمالهما،
 وتبدل النص، فبسرقة لأحد من التهاد بأحدهما، وكذا القدر الذي سأل إليه - واليئة
 جده في حق أساس كافه - وبسبب من النص، بحيث لا يفرز، وأنه حقه قاصر.

[illegible]

بوصيحه أو لإفقر. سرج ٤٦ - حصل بمعهه ثومويه ١، محل الثومياي البشت ٤، كرفي
الإفقر ١٠، سرج ٥٥ من ان اثرت سرج ٥٥ ان سلم الخوازيش شعاع مريم ١٠، بعد ان نفسى ثقافى.

بأنهم لو قضى ببيع بذر رء ، لا يسلم للورث حصته ، فلا يكون سعيه بقرءه كما أقر

٥

ولأن قيل لم لا يخلص بمقرئه من بزيح بقدر نسب ما ينشئ من الزكوة سوى سالم
بحكم إقرار الورء ، وببطلان ذلك ، فإن في رءم الورث أن صاحب سببه موطأ في
وعواده ، وأنه أحد سابعها بغير حق ، فصار سالم بغيره الزكوة حكمة ، وأو هلك حقيقة ،
وعلى الورث ، إن أئبته أو حبس ببيع ، فقد طوعه في بزيح بقدر نسب ما ينشئ من
الزكوة ، وهو ثلث أئبته ، فكذا ههنا .

والمراد من هذا أن يقال : بأن القاضي لما قضى به حصته سالم ، فقد قضى بجميع
ما يملك الموصي الإيصب ، به لأن القاضي إنما يقضي بالموصية بغير الثلث ، فكذا قضى
بوصية سالم ، وبأنه ثلث ماله ، فقد أمثلة ما يملك حب الإيصب به ، ولم يبق في رء
الورث شيء ، مما يملك الإيصب به ، فجعل الأئب مئرا به الوصية بما لا يملك الإيصب
الإيصب به ، فوجع إقراره لغيره

ثم إن القاضي لما قضى بصحة الوصية ، لم يرد في إقراره سالم ببيع ، وجر
تشرافه ، وكان معنى أن لا يرد في إقراره لأن في رءم الورث أن صاحب سببه أحد سابعها
بغير حق ، وأنه لم يصير ملكاً له ، بل بقي على حكمه ملك الإيصب ، وصار ملكاً لشعر له ،
فصار الورث مستقراً ما هو بملكه ههنا ، غيره أولى

قلت : في رءم الورث إن سلمنا عبار ملكاً لغيره حب إليه ظاهراً عند محمد
والسدي فهو بدعي من أبي حنيفة ، فإن في القضاء بالوصية شهادة الزور وبطلان من أبي
حنيفة ، من رواه بعد قهره ، لا باطناً كذا في الأملاك الورثة ، وفي رواية محمد
ظاهراً وباطناً ، وقد سلم سلم ملكاً لصاحب الورثة ظاهراً ، أو باطناً ، من ببيع
على ملك الورث ظاهراً ، أو ظاهراً وباطناً حتى لا يرد في الوصية على الثلث ، ونهانا لو
ببيع الورث ببيع من غيره بغير ، وطبقه ما قلنا ، وما كان ذلك في رءم الورث
أنه ينبغي ما هو ملك غيره باطناً وباطناً ، أو ظاهراً وباطناً ، أو كان في رءم الورث
أن شراء سالم فاسد ، على رءم ياتمه أنه شراء صحيح ، ولحكمه من مصادره على
رءم الشائع ، كما أنه اتسرى عنه أثر بخرته

وكذلك حرى الورب اشترى سائماً ألف درهم، كان شره حاراً، فاشترينا
 أنه اشترى ما هو بموت نعره، فصاروا يملطون، ثم ظاهراً لا ملطاً، إلا ان تصالحت ما بين
 الفصيلين، أي في الفصل الأول، يضمن الورثت خمسة بزيح لشعره بربيع، وفي الفصل
 الثاني يضمن الورثت بتسليم بربيع إلى الشعر له، وهذا الجواب مستقيم على قول محمد
 وإحدى التوجيهين عن أبي حنيفة رحمه الله: لأن في دعوى ورثت أن سائماً بقي على
 ملك الميت باطلاً عند محمد، وإحدى التوجيهين عن أبي حنيفة، ورثت وصل إليه يحكم
 الخيرات لا يحكم الشر، أي السرار به كمال محلياً للمعصوب، فاداً وصل سائماً إلى
 الورث، هذا وصل إليه يحكم، ويراث ثلثا ملك الميت برحمه، يجب بموت وصيه بربيع
 فيه، لأن الفاعل من سائماً، صه عدم سلامه فصفه للورث، ويد ال هذا، فاعلم ما علم
 سائماً للورث يحكم الشرار، غير أن في الفصل الأول، غير الورث عن سائماً وصيته
 في عنه بيعة وتسلمه، فصفه في صيته، وفي الفصل الثاني، قدر على سائماً وصيته في
 عنه، فيقسم عنه إلى فقرته

(١٧٦١) - رجل مات ورثاً، عفا عنه ألف درهم، لا مال له غيره، فأمر الورث
 أن لا يتأخر من بيعه، المدة ثلاث، وأنى أسرت وصيته بعد موته، وأما رجل من أن له
 على الميت ألف درهم، وجعل الورثت دينة، فذلك الخاص ببيع المدة بالدين، ويضمن
 الدين من صيته، لأن الشئ والوصية لم كذا تأييد نفسه، كان الدين سائماً على
 انوصيه، فإذا كان الدين سائماً بالبيعة، والوصية ثابته بالانصر، لأن بعدم الدين كان
 أولى، وإذا شرط محمد رحمه الله لحدارة الورث وصية أمث لكون برحمه حاصله
 بجميع مال الميت

فإذا باعه الفاعل دين ألف درهم، وهي دين الطريم من ثبته، ثم إن الورث
 لشري المبد، أو رجع العدة به بية، أو وصية، أو ميراث، أو لا الشعر له أن يأخذ من
 الورثت بقرارد له بالوصية، لا سبيل له عليه

روي عن هذا، وبإسائة كخدمة، فإن في نفسائه المتقدمة، إن نفسى الخاص سائماً
 لصاحب البيعة، ثم وصل إلى الورث سائماً بشرطه، أو بية، أو وصية، ميراث يضمن
 الورثت مدع بربيع إلى فقرته بالوصية بربيع

والعرفان من مسائل القاضى يرجع العبد حول حق الوصى به من العبد إلى نفسه ، وله حق الولاية ، يباين أن للقاضى ولاية بيع الوصى به إن كان متصرفا على الوصى به ليعطى عليه حال عجز الوصى له عن المعط بنفسه بالبيعة ، وما أثبت ذلك ؛ لما عرفت أن حفظ المولود أسير من حفظ العبيد ، وهذا الوصى له عجز عن المعط بنفسه ؛ لأن القاضى حال بين وبين العبد سبب دين العريم ، فقد خسر بيع القاضى عن ولاية شرعية ، فلهذا ظهر وأبطن ، فظهر المبدأ من قرينة ، ولغوب الوصية بين يدي العبد ، ولهذا لم يظهر أن الشهادة على العبد كالتواصي ، لا يضمن بيع القاضى ، ويضعف من العبد إلى الوصى له ، بخلاف الفصل الأول ، فإنه لو ظهر أن الشهود على الوصية يسلم كانوا عبيدا ، يضمن قضاء القاضى ، ويدفع ببيع إلى المقل له ، لا به لم يسلم له بالبراث صفة ، فإذا وصى إليه مائت ، مقدس لم يه صفه ، جبرمه به إلى دفع له

وإن العريم مات بعد ما قبض القرض ، وورثه وارث أبيه الأول ، فإن وورث تلك الألف بعينها ، فليست له أن يأخذها ، وإن وورث مالا آخر غير تلك الألف ، يباع من بقدر ألف درهم ، ويدفع ثلث إلى المقل له ؛ لأن في دعم الوارث والمقل به أن الوصية تحولت إلى ثمن العبد ، وإن العريم حين أخذ القرض صار خاصا به ، وصار ذلك دين عليه ، والدين مقدم على ميراث ، ورعها حجة في حقهم ، ولو ميراثه وارث الميت ، ولكن الوصى أبيه لم يمت له بث الألف بعينها ، كان على الوارث أن يرد على المقل له ، وإن كان الوصى له حال استمر ، يضمن من ذلك للمقل له قدر ألف درهم ، ومساو الخواب في الوصية نظير الخواب في الميراث ؛ لأن العبد كما يقدم على الميراث ، يقدم على الوصية أيضا ، وإن لم يكن شيء من دين ، ولكن ذهب العريم بمقتضى ثبت الألف بعينها ، أو نقضا آخرى ، إن كانت الهبة في حاله الوصى ، والخواب يجب كالميراث في الوصية لأد الهبة في موصى ميراث وصيه ، وإن كانت الهبة في حال انعقاد ، كان الميراث تلك الألف بعينها أمر بالنسب إلى العريم ؛ لأنه وصى إليه حين ما أخره ، وإن كان الميراث نقضا آخرى ، لا يؤمر بالتسليم إلى العريم ؛ لأنه لم يصل إليه ما أخر له به ، ولا ما مضى به صفة ؛ لأن دين آخر بعد جميع لا يتعلق بماله على ما عرفت

ولو لم يكن القاضى لم يبيع العبد من الآجبي بالدين ، لكن أعطاه العريم بدينه ، فباله هذا العبد ببيع ثلث بدينه ، أو ثلث جعلته لك بدينك ، فأنقذه العريم على هذا ، ثم إن

الوارث انفراداً أو واهب العريضة له، أو تصدق به عليه، فلا سبيل لمقر له على العبد، وهذا ما يرويه من الأحكام سواء؛ لأن بيع العاقبة لا يصح على القرينة بطريق القسط، وفي هذا معنى البيع من الأحكام ومن تعميمه هو ١١، فصح بيع العاقبة من العريضة، وانظر حتى الموصى له، ينظر له في التمس

وعنه المسألة قبل على البيع بتعقد بلفظ الجعل، وهذا فصل مختلف للمناجح فيه، وثبت صحيح أنه يستبعد لوجود معنى البيع، وهو تسليم العبد ببدن، والعبرة من القصد للمعالي، لا بالكلية، لا يرى في من قال لعبد جئت بك أنسى بكف درهم، كان تكافاً، لوجود معنى التكاف، كذا ههنا

قال ولو أن باعني ثم بيع العبد من العريضة، لكن جمعه صحيحاً بمحرم من مثله، بأن قال هذا العبد صديق لك من مائة، وسلكه الله، ثم وصل العبد إلى الميراث، يورث من العبد، يورث سلمه من الله صلى الله عليه وسلم، فحلل له، فحلل له ما لو باعته من العريضة، ثم وصل إلى الميراث، فإن ذلك لا يورث الميراث بسليمه أو موصى له، ينظر له.

والفرق هو أن الصبح يعقن بالعين بالضاف، وهذا هو صالح مع غيره على دين له عليه، ثم ظهر أنه لا دين كان الصلاح باطلاً، وفي رعه الميراث أنه لا دين لمعريم على الميت، وأن الصبح مع حلالاً، وأما هو المقر له من غير العبد، أي على حلقه، فبذل وصل العبد إليه، يورث مستحب إلى المقر له حلالاً بزمعه، أما البيع لا يتعاقب بالعين لنفسه إليه، وهذا ما يرويه غيره بالدين الذي له عليه، ثم ظهر أنه لا دين، لا يطل عليه، فيتحول هو الموصى له المقر له من العين إلى النعم برغم الكل، فلهذا لا يورث الميراث - دين العين إلى المقر له من وصل، تغير إنه

١٧٢١١ - رجل مات، وترك ثلاثة أعبد فيهم على مائة، لا مائة غيره، ثم شهد شهود قه، أي موصى به العبد الأكبر لهذا الرجل، وجحد الوارد في ذلك، وأقر أن الميت كان موصى به العبد الأصغر لهذا الرجل الآخر، فلم يقض لفقاضي يتنقله اليهود حتى حقق الأمر به بعد القرينة، فعذه عنه، لأنه عتق ماذا نفسه إلا أن الوارث أقروا بالأصغر، وجمع إقراره، لأنه ملكه ظاهر، لا يرى أن يوارث أو أصغر بعمه صحيح إجماعه، فصح إقراره لمقر له، فملكه العريضة، بعد عنه، فإن وصى

القاضي بعد ذلك لمشهود به بالعبد اليهودي ، يؤمر المقر له بسنهم قيمة العبد المقر له إلى الوارث ، لأن الوارث ما أتى بالعبد الأصغر له مطلقاً ، إنما المقر له به وصيه ، وحسب غرض القاضي لمشهود به بالمشهود به فقد ظلت وصية المقر له ، لأن محل الوصية الثالث - وثبتت صير مرفوعاً على يد المشهود به بولاية القصد ، لمقر له ورد العبد الأصغر ، ونظام رده صوره بالإعتاق ، ويجب رده على يرد القيمة

فإن قيل : ' به ' بطلت الوصية للمقر له ، ينبغي أن يعطى إعتاقه ، كما لو كان الوارث مقر بوصية الأكبر له ، الرحيق ، ونعت المقر له الأكبر ، ثم مضى القاضي لمضى الأكبر بالأكبر بقبضه ، فإنه يظهر أن العتق باطل في الأكبر ، وسلم الأكبر لمضى له .

قيل في ذلك مسألة مضى بمبي العبد المقر له لغير المقر له ، فيظهر أنه أعتق ملك العبد ، وهما مذهب قضى به المقر له لغير المقر له ، لأن المقضى به العبد الأكبر حدود الأصغر ، إلا أنه لم يمس الدعوى عن الأصغر ، لأنه ما دام يسلم لأكبر للمقر لا يسلم الأصغر للمقر له ، وكان في معنى البطل عنه من هذا الوجه ، واستحقاق هذا العتق لا يوجب بطلان العتق ، لأنه لا يظهر أنه أعتق ما لا يملك ، لأن بدن المستحق بعد القبض يملك للقبضين ملكاً فاسداً على ما عرف ، وإذا لم يحل العتق ، وبطلت وصيته ، وعجز عن رده عن العبد ، وجب رده القيمة .

فإن قيل القيمة بوجه ، وجب للوارث ، وفي رجم الوارث أنه أعتق ملك نفسه ، وأنه لا قيم عليه . قلنا : القاضي لما قضى للمشهود له بالمشهود به وصيه ، بعد كذب الوارث لبيع رجم ، فالتحق وجمه بالمعظم . ألا ترى أن المشتري بعد الاستحقاق يرجع بغيره على البائع ، وإن كان على رجم المشتري أن المشتري عند البائع . إلا أن القاضي لما قضى بدفع المشتري " ، فقد كذب المشتري في رجمه ، فالتحق وجمه بالمعظم كذا هو .

ولو أن المقر له لم يحن العبد المقر له حتى قضى القاضي بالعبد ، يهوده للمشهود له ، بطلت وصيه المقر له ، فإن أعتق ما ليس يملك له ، فلا يصح إعناده ، ولا كذلك ما قبل قضاء القاضي للمشهود به ، لأن قيل قضاء القاضي وصية المقر له على الصحة ، فإذا أعتق المقر له ملك نفسه ، فإن وصل العبد للمشهود إلى بد الوارث يوم من الدهر بوجه

من انوجه يؤمر بتسليم المهر به الى المقر له ، الا ان هو وهم التورث ان هذا بعد لم يكن
موصى به ، وأنه لم يبدى يهود به بحكم نفسه ، هذا من اية طريق من الطرق
كان واحدا اليه بحكم دينه ، يؤمر بتسليم المقر له الى المقر له ، لان قبل هذا ان كان لا
يؤمر به مع اقراره أنه موصى به لانه لم شرطه ، وهو سلامة صحته له ، وقد حصل اليه
الشهود به صحة المهر ، فقد سمع له صحة المقر به ، فأمر بالنسبة الى المقر له

فان قبل ان يسمي انكم قسم ، ان القاضى خافى لم يهود به - يهود به ، وقد
أبطل وصية المقر به من المهر به ، وبعد ما يصل حقه في المقر به ، كف يؤمر تسليم المقر به
إليه ؟

قلنا قسمي لو ان أبطل وصية المقر له ، أنه امتنع من تسليم وصيته من المقر به
لان مقام شرطه ، وهو سلامة صحته فلو توثق ، وقد وجد احد التورث بوصول سالم اليه ،
فصحت تصد وصية المقر له ، ويؤمر ان يتبع هوذا لم يهود لمسى من احدى ، ثم يصح
تحقيقه عند روال دلا لمسى الا ترى ان من توصى بعد الانسان ، انه ما به - عنه من
مستغرق ، فإنه لا يجب تبين الوصية في العهد لمكان الدوى ، فان سقط الدين يفتى من
المعاني نحو الإبر ، أو ما شبهه ، فإنه يجب تفتق الوصية ، لرواى القانع ، كما عهدنا .
لوقول إن القاضى وإن بطل وصية المقر له ، إلا أن التورث مصر على المهر به بالوصية
له ، فأمر بالتفدية بحكم هذا الإقرار ، ثم قال ولا يحتل العبد المقر به من المقر له سلك
الإعلاء انى ، فلم يصح هذا المعنى من المقر له على مبل سلف ، وإن وجد بعد
سبب الملك له ، وهو انصر التورث والمعنى كما يتوقف على معتق به ، وجد بعد وجود
سبب الملك ، أما عند محمد لانه لم يتوقف هذا المعنى على المقر له ، لأنه توقف على
ملك ظاهر ، وهو التورث ، فكان المقر به ملك التورث ظاهر ، وبعد ، بل انصار التورث هذا
اعتق نصفه على

والأصل عند محمد ان المعنى من توقف على إجره سالف ظاهر ، لا يتوقف
على غيره ، كما فى المسمى من الماصب إذا أعين ، فإنه لا يتوقف عليه ، لأنه توقف
على إجارة سالف ظاهر ، لا يتوقف على غيره ، كما فى المسمى زينة الحوى يقع

[illegible]

وتبين أن الأمر ركن أساسي من محصل هو ليس كذلك، وليس بهن الإقرار بطلان
 انصبغوا لأية نص في عباءة، وجعلتهما والعدم يرد، وهو مبرر في بعض
 بينهما. فكل ذلك هو حرجه، والعدم محزنة، فأما إذا كانت القضية بعد الإقرار، فعند
 ظهور الدعوى لا يظهر لأحد من على الإقرار، فلا يرى أن الإقرار كان باطلاً، وإنما
 بطل الإقرار، هذا نظر، فالحق، وغير المقرر، مخرج، فيبقى بينه الخراج

عامة، أم لا، فيبقى بينهما أتم إن شاء الله، قبل ذلك، فلو استحوذ كل
 واحد منهما النص، فجميع العبد عند تركه بينه على الإقرار، وبمقتضى العبد عند تركه
 بينه وبين صاحبه، فلو كان راجعاً إلى الإقرار، لا يستحق العبد، لكل واحد
 منهما عليه، أما استحقاق الأمر، فإليه يتولى له، عن حب النص، أن لم تكن ركن في
 النص، وإليه، لا يسمع عن الواحد لا على الآخر، فيبقى استحقاق عليه بإلحاح، أما
 استحقاق الآخر، لأنه يظهر من حيث النص العبد، فمقرر له، وهي بدني أمثلة،
 في الإلحاح ليس بهد محض، وليس له ولا به، هذا الاستحقاق التبع لكل واحد
 منهما بغيره، فلو كان حرجه الإقرار منه، والعدم تركه، والشرط مذكور، فأما إذا
 أقر في نفسه البنية، في هذا الإقرار بطلان الاستحقاق بهد عليه، لأن كل واحد
 منهما لم يصر عبداً، فلو إقامه الله، لأن محراً الدعوى لا يطلع ما
 للاستحقاق، فصح قوله، وبما المقرر له صاحبه، والمقرر ما دقراً

وكذلك لو أنه كل واحد منهما ساعداً واحداً على دعوى، ثم إن صاحب اليد أقر
 بالعبد لأحدهما، فالعاصي يدفع العبد إلى المقر له، لا ذكره، ولا يطل ما إذا كان
 صاحب الساعد الواحد، حتى لو أقر كل واحد منهما بعد ذلك ساعداً آخر، فيبقى
 بالعبد بينهما، لأن كل واحد منهما استحقاق النص، بهد الله، عند عام حجه، فهو بها
 الإقرار بغيره، فلو كان ساعداً في كل واحد منهما، فلا يقدر عليه

موصيه، إذ كل واحد منهما نصيب آيات تلك مؤنة بالحكم، والإقرار لا يفيد
 ذلك، فلو كان حرجه الإقرار بهد محض، والعدم محزنة، فلو أن أم هي المقر له ساعداً

آخر، فخصي بالعبودية، لأن شهادته تساهل الأول لما لم يحضر ينضم لشهادته التي إلى شهادته الأولى، فثبت الحق في حق عمر المهر له، ولم يتم الجمع في حق المهر به، فخصي بجميع العيب لغير المهر به بعد، لأن لم يرض القاضي لمهر له في هذه الصورة حتى أقام المهر له سائداً آخر، فخصي بالعبودية أيضاً، لأن الحق قد ثبت في حق المهر به أيضاً وهما خلو جان من حيث المهر، ولا رجوع لأحدهما على صاحبه، لأن كل واحد منهما ادعى الاستحقاق على صاحب اليد، ولم يدع أحدهما الاستحقاق من جهة صاحب اليد، فما لم يدع، فلم يرجع أحدهما على الآخر، فخصي بالعبودية

فإن تم بعض الدعي بالعبودية بينهما فعلق في هذه الصورة، حتى قال غير المهر له أن العيب ساهل الأول على المهر به على أن تعدل وأعاد، فالدعي بعض مكل العيب لغير المهر له، لأنه لما أقام شهادته الأولى على المهر به، فقد ترك الاستحقاق التي له بحكم شهادته البه ادعي شهد على صاحب اليد، وأصل سهاها ذلك الشاهد، وهذا ذلك بعد إقرار المهر، لأن عدم بقاء إقراره في هذا، كيلا يحل ما أقام غير المهر له من الشهادة، فإذا رضى بطلانه، فقد زال الذم، فثبت إقرار المهر، فصار المهر له صاحب اليد، ووقع الدعي من خارج، من صاحب اليد، فخصي بالعبودية

فإن قل المهر له إذا أعيد شهادته الأولى أن العيب عدى لم يثبت إثبه، لأنه صار موصفاً له، ولأنه لا يتصور في جهة التي يترك الاستحقاق التي به من أقام من الشاهد على يد اليد، ولأنه لا يتصور استحقاق غير المهر، لأنه قد حجب به، فلا يسمع منه البينة على المثل لظن

فإن قال غير المهر له دعوات شهادته الأولى، أو دعوات بقاءه، فثبت بشهادته آخر، تأتمت على المهر له حتى يرضى ذلك بكل العيب، وهذا لأن شهادة ساهل الأول، لا تطل بوجه ولا بعيبه، وكان مرونه وجوبه وقضاء حيا سواء، فإذا أقام شهادته آخر يرضى للشاهد ثماني إلى شاهد الأول، فخصي له بالعبودية كله إلا أن يقيم المهر به فلهذا أحرع شهادته الأولى قبل عصا لغير المهر، فثبت بعض بالعبودية بهما، لأن هذه الخصومة بينة على الخصومة الأخرى، وهما خبر بان في تلك الخصومة من حيث المهر

قال : و هم خمسة سبعة عشر . فقصي بينهم ، كما لو أقام كل واحد
 سبعا عشر . ثم : وهذه المسألة من السائل في كسب محمد بن سبعة من الحسب
 وحبهما في سبعة من بينهم . وفي المسألة التي فيها طعن في هذه الثلاثة ، فكيف إليه
 محمد رحمه الله أن الصحيح أن يقضى بالعقد بينهما ، ثم ثلث . بعد أن أقام غير القوله
 شهادتين مسلطين على لفرقه . ويبين أقام لغيره له شهادتين مستثنى عن غير الخمر له ،
 فقال إذا أقام غير لفرقه مدعي مستثنى يقضى بكل العدة . ولو : إذا أقام لغيره
 شهادتين مستثنى يقضى بالعقد بينهما

والله في بهما هو أن يعبر المقر له أن يسانف خصومه مع المقر له لأن ما بدعيه غير المقر له في هذا المقر له، فصار المقر له خصمًا، وهو ذو اليد غير المقر له خارج، فيقتضى باله. د. لشعارج

فإنما الغرض، فلا يمكن أن يعامل الذي ليس بغير خصم، مستأنف، الخصومة معه لأنه لا دليل على الغرض، وأما إجماع الشافعيين على أن الخصومة الأولى، كونه أضافها على ذي اليد، بحيث يخرج من قبضتي بالجملة بينهما لئلا

فإن قيل : إن لم يكن بـ جعل إمامة شاذولين مستغنى عن إقراره على صيبل
الشيئان، فخصومه مع بـ على لاسـ حقائق ثعبـ عليه فذكر أن بعض دعاة الإطالة
قام غير المقر به من البنية : الأول الذي قالها على المقر له ، كما حمل فيها نقله وجرمها
إذا ادعى له البداهة فلا يودعيه ، فبطلان الشخص الذي ساء مدعى السراء حصر
فلا بد وأنهم ساء به ووجه من من البنية ، كما أخرج بطلان به مدعى السراء ،
فبطلان بـ بـ يكون كذا

وأجواب أنه يمكن القول بأنه على إطلاقه لدى المدعى لغيره لأن المقترن بينهما
يشبه أن مدعى السرقة أو الممتلكات على مودعه وهو هناك، وبه مدعى على المودع خلاف
غاية المودع باطله، فأمكن القول بأنه الإبطال به لا معنى.

١٤٤٠ هـ

[illegible]

فلا يدل كيف يحسن كل واحد من المصنفين مقبضه في النصف الذي صار
لصاحبه، ولم يكن له في ذلك منصف مطلقا قبل القصاص لصاحبه

قلت: إن لم يكن له فيه ملك، كان له حق الملك؛ لأن أقسام البيعة أن تكون له، ولها
توجب حقيقة ملك عند اتصال القضاء به، وقبل اتصال القضاء به، يوجب حق
الملك، وهو الملك معر حقيقة الملك، ولو تمت الحقيقة بغير مقصود عليه، كداهية
وغيره، كانت بيعة أجمدة، ولم يمتد بيعة الأحرار. ولم يتم الأحرار لها، وأما
على طلبه، ثم جاء الأخر بنية خاطئة، غصى له به، لأنه لم يضر مقصود عليه به من
جهة صاحبه، لأنه لم يكن به في مقصود به لا جاء عند ذلك، ولا حق الملك، لا يملك
الحاجة لوجه القضاء، وبقاء على الإنسان بإزالة الاستعداد للناس، فإذا لم يكن
الحق ثباته كيف يتصور إرائته، أعلم أنه لم يضر مقصود عليه، فسمع دعواه، وبسته بعد
ذلك

ولما أقام حدهما المينة، فلم يركبته حتى أقدم اليه ابن العبد الذي سرقه اليه
فودعه بهاء، وودع النحاس بمه إلى المقر له، ثم وكبت به الذي أتاه، وأحد صاحب
المينة العبد عن المقر له، ثم إن المقر له أتى بيته فوجد عروضا يودعه إياه ذو الهبة، فقبل بيته،
وقضى له بالمهد لأن المقر له لم يصبر مضطرب عليه؛ لأن به غير المقر له غامت على قتي
طيد، وجعل المقر له كالزئبق على ما مر على هذا

چون قیل : قلب یک دمغر له یاقرا دی انید + و تصدیق الحرف له ایاه ، سم استحق
علیه بالانصاف سبب ندی ، بحکم الحرف له مدحاً علیه . فلما إقرار دی البید کن بعد

الجمعة فلدعى بنة على ذي النور، بعد شهر من وفاة الشهور بسبب الاستحقاق من وقت
السيادة، فظهر الأمر أن ذي النور كان باطلاً لأنه ظهر له لم يكن بهنك بدينه، وراطل
أمر له بخل بمدينه من غير أن تكونه ماء فيه، وقد من لأمر به البسيفيق، صر
وحوته، و عدم قدره وقد عفاً وما في المسألة حجابها، كان يقضي عليه لدى
كان لا به في بده ديب بفر له، كذا هتتا

وكذلك لردم لفر له إلى على داني، و القصب، بباحه به، يقضي
تسفر به، و بصل بنة حجابها، أما بينة لفر له ظهر أن بيه صاحبه فاهب على مدوع
الفر له، وهو ليس بفسد، و بنيه متى فاهب على غير حصم كان بطلاً

فان من سنة تدعى من قاض على تلوع لفر له ما بطل إدى الفقرة هنا
وقت إفقحه بنيه على مدوع، أما إذا كان حاصر كان مفسونه، كذا في ما نعدده،
و تكون لفر له على مدوع لفر له، وهذا لفر له كان حاصر من إقامه الدعوى
ب

فله لفر له و كان حاصر وقت إقامه البنيه على الذي به العبد في بنيه
حققه هو، كذا كان حكماً لأنه ليس بحصم لفر على رب اومه بنيه، لأنه لم
يكن لفر له في العبد لا مد ولا حق و لم يثبت له بأداء خصوصيه هذا العبد من غير
مستلحقه، وهو كونه محال لو قام ذلك لفر له أو لفر له بفسد، فصار عدلاً حكماً،
بطلان ما نعدده لا به به بكني لفر له حقيقة بطل، ولا من ادعى إقامه البنيه
لفر له، ولكن به زيادة خصوصيه في هذا العبد من غير صائر البنيه، لأنه بطلان
يصحى هذا العبد بدمه بطلان، فكتب خصوصيه معتبرة به بنيه، بخلاف ما
صح في حق صائر

فان قال لفر له لفر له أن أعيد شهودي على لفر له، هل تنس بنيه؟ جهداً على
و جهرا، إن كان دلت على ما يقضي بنيه لفر له، لا يسمع بنيه لأنه بطلان خصوصيه
بنيه لفر له، و إن دلت على انحصار بنيه لفر له بطلان لأنه لم يشر بنيه
عليه، ثم يقضي به بجمع بنيه، لأنه لا تعدد البنيه في إيراد اليد من الخصومة،

فيؤمر المدعى بتسليم الدار إليه ، ويقال له : إن شئت اخذ الدار فأثم اليه

و هو أن يدعى صديق صاحب الوقعة في أنها ودفعه فلان ، ولا يحصره بينهما
اعداً الثلاث بالتصديق بالثقة معاً .

ولو علم القاضي بدار لرجل - فصار بعد في يدي آخر ، فحاصله الذي
كتب لعذر له إلى القاضي ، فليقل الذي الدار في يده ، إن فلان أودعنيها ، وأقام على
ذلك بيته ، ولا يحصره بينهما ، ولا يخرج القادر من يدي الذي كسب في يده حتى
يحصر فلان ، لأن الشك في اليقينة العادلة إذا عرفت كتاب عيالاً ، وبه من القاضي هذه
تقع الحصره بكون الدار بمدعى في زمان ، لا تجعل الذي في يده الدار متأنصاً في
دعوى الإيداع من العالة ، خوفاً أنها كانت للمدعى ، ثم نادى ، و خروا ، و وهما
من فلان من الذي في يده

ولو علم القاضي أن فلاناً عصبها من الذي كسب له ، وأودعها الذي في يده ،
فجدها من يدي في يده ، ودفعها إلى الذي علم أن كسب له ؛ لأنه علم أن يدق اليد
مطلقة ، بسلامة ب لو علم أن فلاناً أودعها هذا الذي في يده ، ولم يعلم أنه عصب من
المدعى ؛ لأن هناك لم يعلم بكون يدق اليد مطلقة ، بل شك في ذلك بحدوث يكون
للمدعى باع من فلان ، ثم ب فلاناً أودعها من ذي اليد ، فلا تكون يد مطلقة ، فلا يجب
تقديمها ، ويجوز أن يكون فلاناً عصبها من المدعى ، ثم ودعها من ذي اليد ، فتكون يد
مطلقة ، فلا يجب تقديمها ، فلا يجب تقديمها بالثقة .

ثم إن محمداً رحمه الله اعتبر علم القاضي في هذه المسألة حتى قال : إذا علم
القاضي أن فلاناً عصبها من المدعى ، فاختارها من صاحب اليد ، ويدعها إلى القاضي ،
وهذا جواب وراه لأهرو

وروي ابن مسعود عن محمد رحمه الله أن القاضي بعينه لا يقضي ، فإن لم
يسأله رجع محمد إلى هذا القول في آخر عمره ، وقال : القاضي لا يقضي بعينه ،
وإن استأذنه العم في حله القضاء ، حتى يشهد معه شاهد واحد ، قال : لعلي القاضي
عقل قيسا جوب ، فشرط مع حقه شهادة شاهد آخر ، حتى يصير حقه مع شاهد آخر في
مضي صديق - والله أعلم -

الفصل السادس والعشرون

في دعوى الزكاة والكفالة والحوالة

١٧٢١٥ - رجل من كلاء باب القاصي ادعى من القاصي من حر أنه وخبيل من جهة قلات من قلات من طلائع العتبات بأندلس بموجبه على الناس ، وللمعاتب علي هذا عشرة دراهم بوض ، مره حتى يسلم إلي ، فمد يدهم لمدعي عنه ، لكن وخبيل حر من كلاء القاصي بمصر مدعى عنه أجنب ، وقال بمر علي بشر لس علي هذه العشرة ، فسأل علم مدهم الفرقا ، فقدم الوكيل ساهدين علي التوكيل ، وطلب المحكم من القاصي خصص القاصي بيبوت وكاشته ، وادعى عليه ما كنت سم يجب أصلاً ، وتوكيل الوكيل من مدعي عليه ليس بشيء ، من يضعفه فله حكمه ، وهل يشبه التوكيل ؟ قيل لا ، به كان يعني الإمام فغير المدعي ، وهي رتبة العبد فتمنع

١٧٢١٦ - رجل استأجر كرمًا من طوبى ، وعباد ، وبعد ذلك جاءه رجل وقال له وكيله صفى ، قال ، وبخ الإطراء ، وشكر هو التوكيل ، وأمر المدعي بضمي رجل ادعى عبد القاصي بيبوت التوكيل بمصر المدعى عنه ، كان ديت قصه على

الملك

١٧٢١٧ - ادعى أن وكيل طلائع بفسطاط القدي من حر مدعى بيبوت الإبراء والإبراء ، قال المدعى من بيبوت أن كان التوكيل بالناس الخصم لا يملك عونه ، فلا يسمع هذه الدعوى ، وإن كان مبرر انصافي منه ، سب الدعوى ، أو أقدم عليه علي المرحوم علي القدي ، ما يرد السه فلا

ولو قال حسب بيبوت ، وصفته خصم ، لا يسمع ، يتأهب في أنه إذا صالح مع الخصم لم يسمع ، لا بيبوت ، وأراد استدلاله دفع ومدهم بيبوت ، لا يسمع

١٧٢١٨ - ادعى من حر الكفالة ، قال الإجازة مختلفة بالنسبة ، وذلك يؤيد

الفصل السابع والعشرون

في دعوى العتق

بعض مسائل هذا الفصل قد مر قبل هذا

١٧٢٢٢ - عدى بن بدي رجل ، قال : بى كسب عتدا بهذا الرجل ، وأنا اليوم حر ؟
لا آبه قال لى : ائتروا سال كاس من كسى قراؤده ومنى دو سال كاس او كروم ، وانقام على
ذلك بيته ، فلبث بيته ، وحكم بعينه

١٧٢٢٣ - عدى دعى انه حر الاصل فى موضح له بسبب منه الإضرار بالرق ،
وقضى القاضى بحريته ، ما أن المولى فى ذلك قوله ، لا يرجع المشتري بالنس على بآلته
عند بعض الشايع ، عند بعضهم يرجع ، والخيلة للمشتري فى ذلك حتى يرجع بالنس
على البائع أن يدعى بمشترى على العبد الفرق ، ويصور أن فى بدو ، ويقيم البيعة
عليه ، ثم يقيم لعبد البى على أنه حر الأصل ، فيرجع للمشتري حثيثا بالنس على اقتناع
١٧٢٢٤ - عدى بن بدي رجل يزعم أنه ملكه ، ولدى العبد عبده أنه عتقه ، وشهد
الشهود أنه حر الأصل ، لا تبلى ، وكذلك لو ادعى العتد أنه حر الأصل وشهد الشهود
أن صاحب اليد أعتقه ، لا تبلى ، وقيل - تقبل ، وعلى العكس لا تبلى ، وقيل - تقبل فى
الوجهين جميعاً

١٧٢٢٥ - دعى عتدا بن بدي رجل أنه ملكه ، أعتقه مدسة ، فالعاصى وسأل
المدعى البيعة على الملك ، لا على العتق ، لأنه إذا أعتقه فبيعت على العتق ، ومن يمكن له بيعة ،
يحلف المدعى عليه على العتق

١٧٢٢٦ - ادعى على امرأة بأنها أعتته ، فأخلفت الأمة منه أنها كانت تعلان ، وأنه
أعتقها ، وانقام مدعى بيعة أن تعلان ذلك قد أقر أن هذه الأمة أملى ومكرتني ، فإن أقرها
وتأريج الإقرار بأسر ، نصى مملك للمدعى ، وإن لم يقر ، جعل رأسها وصاحبها
الإقرار والإعتق مملك للمدعى ، فيقضى بالمدعى بيعة الأمة .

١٧٢٢٧ - ادعت حر به لأصل، ثم ادعت حر به عارية، بسمع، وكذلك لو
 ادعى أبيض أنه حر لأصل، وكذلك "على العكس، يجب أن يسمع
 ١٧٢٢٨ - عارية إذا ادّعى أنها الأصل، فادّعت أن حره لأصل، أو ادّعت عتقا
 عارية بغيره، في تاريخ البيعة، ورجع المشتري لأخر على ماله، وكذلك بانه
 رجع على ماله، وأنى ادّعى الأول الرجع عليه، فعيب هذا ادّعت حر به لأصل إن لم
 يسمعها، أو بالرق، لا يصب ولا دلاله من اتعلا البيم، وما أشبه ذلك، على ما عرّف
 في كتاب الإقرار، ليس له أن يأتي، لأن حر به لأصل ثبت بمجرد قولها في حق الأصل
 كافة، إذا لم يسمع من غيرها بالرق، ولو سبق منها إقرار بالرق، كان للباقي الأول أن
 يأتي بترجع عنه، لأن حر به لأصل لا ثبت بمجرد قولها في موضع سبق منها الإقرار
 بالرق، وذهب إلى ادّعت عتقا عارية، كان للباقي الأول أن يابى الرجع عليه على كل
 حال، لأن العتق المراضى لا يثبت بمجرد قولها، في كل موضع تصح القامى بحرية
 الأصل لا بشرط حصره بعدد والأمة كرجوع المشتري عن الدّعي - والله أعلم -

مصل الثامن والعشرون

في دعوى النسب

هذا الفصل مشتمل على أنواع

الأول في بيان مراتب النسب:

١٧٢٢٩ فإن أصحابنا رحمه الله - لقنوا النسب ثلاث تراتب أحدهما بالنكاح الصحيح ، والثاني من المصاهرة ، والثالث من النسب من غير دعوى ، وله أن يعيد ما لم يهر به صريحاً ، أو يظهر منه ب يكون احرازاً به من قبول بيعة أو شرط ، أو الولادة ، أو تناول الماء مع العلف بدلالة ، أو بيع الاستمارة ، أو بيع فيه حكم لا يمس النفس والإشغال سوى وجه واحد من هذه الأسباب ، لا خلاف النعم بعد ذلك ، أن إذا لم يمسك فأنك صريحاً ، لأن الإقرار بسبب تولد يترتب بحقوق مالية نحو النفقة والبر ، وإنشاء ذلك اقتضاء ، وإن أقر به بعد حقوق صريحاً ، لا معنى رجوعه بعد ذلك ، وكذلك بر أقر به بذلك اقتضاء ، وأما إذا قبل النسب خلال حياته فثبت إقراره بالولادة دلالة ، لأنه لم يكن التولد منه ، مما من به قبول النسب ، عند قبول النسب على أن تولد منه

وأما إذا استمرى متاعاً لم يولد ، فلا يقر بتولده دلالة منه ، فإن بعدد أن الإنسان لا يشرى متاعاً لم يولد ، لأنه لم يكن التولد منه

وأما إذا وقع الاستمارة من وجه فلا حد لرفع الاستمارة من من لا يكون في النسب ، وإنما لا مرداً على لا يبر

وأما إذا تعددت النسب فلا ترك النسب مدة طهارة مع تعليم بان لا تدبيل الإقرار بتولد ظاهر ، لأن الظاهر أن النسب لا يترك النسب مدة طهارة مع تعليم بان لا تدبيل الإقرار

يكن الولد منه، وقد جاز، معرفة طول مدة المدعى والمدعى، إذا حضر من والده
منه عينا الولد منه، اسم منه، قل له ان نفسه بعد ذلك، قد جاز، في عين جسدته،
ووزن منه رايه حري أنه يهوى ذلك إلى رأى المدعى

وعن أبي يوسف ومحمد أنهما قلوا المدعى الطول من لا رعي، فقد الأروعي لا
يصح القس، رما إن يقع فيه حكم لا يقبل النقص، بناء على جسدته، حتى هذا الولد
جسدته وقضى ندمي على عاقله ألب لا أرض

لا يستطيع من هو، بورر، لأنه وقع فيه حكم لا يقبل النقص واليقدر في لا
حكمة أن است هذا الولد من الأب، ما قصت بالآدم على عائلته، ونقصه، بالأمر على
لما قلته منه، ما صح لا يقبل نقص والإبطال، وهو من جسدته تولد من نفسه به حكم لا
يقبل الإبطال، لا يفسخ منه بعد ذلك، لا يمكن دفعه بعد، لأنه لا يمكن جسدته إلا بعد
تطعي ذلك الحكم، ولا يمكن دفع ذلك الحكم، فاسمح القس العظم

دليله في مسألة أخرى، روي عن أبي يوسف رحمه الله، حل ما جسدته لم أره من هو،
تعا، ولم يلعب حتى دفعها حتى بالولد، فقد يثبت حسب، لا ما عي يسيها،
والقس ما ذكرنا، بعدد وجه النقص، لا يسي من الولد، لا المدعى، وضابط جريده
انقص عريه في كتاب الطلاق

١٧٢٣ - قوله ثمانية، ثم قوله ولحكم فيها أن يسي، ولقد يثبت طول
نقصه، ما كانت حري به في وقتها، أما إذا ثبت لا يحل للمدعى وطعه، لا
يسبب حسب من حري به الدعوة، ويثبت في نفسه، فإنه تعدد المدعى مع العلم
بالولد، لا يعرف، حري به، ومع الاستدعاء من نفسه، ومع مع فيه حكم، لا يقبل
انقص والإبطال

وعن هذا ذلك، رد جسدته، قوله جلية، وعرض القاضي على عاقبة المولى
بالأرض، أو جسدته، وعرض القاضي الأرض جلية بالأرض، راقص من لا يستطيع
أن يسيه المولى بعد ذلك، لأنه وقع فيه حكم لا يقبل النقص والإبطال، لا حكما
حري به، رما إن يقع على عاقبه مدعى، لا كان حري به، وقضى قه جسدته
الإبطال، إن كان محلي منه، وحري به بما لا يقبل النقص والإبطال، ومن حكما حسب

يلزمه ، لأن حرمته خصامه ، برهان القرائن في ملك النكاح ، على من است البعج الأولى ، لأن قرائن ملك النكاح أدنى من مرتبة ملك اليسير ، إلا أنه يرون لا إلى عده ، ثم جاءت بالولادة ، وكان بمرتبة بالورث قرائن النكاح قبل الدخول به لا إلى عده ، ثم جاءت بالولادة ، وهكذا لو جاءت بالولادة لأقل من سنة أشهر ، ثبت النسب من الزوج ، وإن جاءت به لسنة أشهر ، لا يثبت النسب منه ، كما هنا

١٦٢٢٤ - وإذا دعى المولى نسب ولد أم الولد ، يثبت نسبه بمجرد ادعائه ، وهذا لأن يثبت النسب بنسب عن العرش ، وقرائن النكاح أقوى من قدم من مراتب أم الولد ، لأن قرائن النكاح يرون نسب وحده ، وهو انطلاق ، ولا يرون بالنسب من الغير ، فإنه لو رجع مكو حتمه من غيره ، لا يرون قرائن الزوج ، وقرائن أم الولد يرون نسب سبي . وهو إلا أن النسب يثبت من غيره ، وما يرون سبي^(١) أصعب من برهان نسب وأجمل ، وإذا كان قرائن النكاح أقوى وأكبر ، فثبت ثابت به على هذا العرش بقرينة أخرى ، علم بغير أن يسمى بمات من نسب أم الولد ، لأنه حينئذ يكون نسبه بين الأقوى والأضعف ، فإنه لا يجر

وهو دافعة يجب حفظها ، أنه إنما يسمى به نسب أم الولد بمجرد ادعائه إذا لم يحدث القتل في الأم ، ومن بعد ذلك هذا هو نوع يتعلق بمسائل أم الولد وولد أم الولد إن شاء الله .

١٦٢٢٥ - برتبة البالية ، والآية ، والحكم فيها أن نسب ولدها بعد الولادة لا يثبت بدون دعوى المولى ، ويستوفى في ذلك أن يدعى المولى نسب ولدها بعد الولادة ، أو يدعى سبه وهو في بعض ، أن قال : هذا الخيل الذي في بطن أمي هذه هي ، أو قال : هذا الولد الذي في بطن هذه هي ، ولو قال : إن كنت في بطن جاري هذه عظام فهو مني ، وإن كان حارة فهو من لاني ، أو قال : فليس مني ، فولدت ابنة ، ثبت نسباً منه ، هكذا ذكر في عناق عصام

١٦٢٢٦ - دعى لأصل : وحمل له أمة حمل ، فقال : إن كان حسنه عظام فهو

(١) هكذا في ذ ، وكان في الأصل : ويرى ما يكون نصيب

(٢) هكذا في جميع النسخ ، ولكن الصحيح : سبوك أم الولد

الوجه الثاني أن يدعى امرئ وجعلت الأمة. وفي هذا الوجه لا تقبل الشهادة لأن هذه شهادة من نفسه عن الملة، قال شمس الأئمة رحمه الله تعالى المسألة على الوجه الثاني أنها تحدد المملوكية للمولى، أما لو قرئت بالمسركة، فالولى يغرر مدعوه النسب، ونسب نك الوئدة منه، وتصير الجارية أم وتولد له بقرينة، ولا ضرورة تنكح به.

وما يتصل به من الفصل أيضا في معرفة أم الولد:

١٧٢٤٤ - تقرن أم الولد اختارية التي يستولى بها الرجن ملكا لمسي، أو ستولنعت ملكا استكاح، ثم غتمها بعد ذلك، أو سكب بسبب آخر، أو استولفها بثيمة، ثم اغتمها بعد ذلك، أو ملكها بسبب آخر، وهذا معهما، قال الشافعي إذا استولفها بمكمل الكسح، لم اغتمها ولا يصير له وتولد له.

والاستولف بالربا، ثم ملكها، للميلس أو نصير أم ولد له، وهو قول غيره، وفي الاستحسان لا نصير أم ولد له، وهو قوله حلفنا من الثلاثة، وبسبب ما بين من هذا - إن شاء الله تعالى -

وكذلك إذا غاد الرجن تزوجت منه الجارية، ورلدت منى، ولا يعلم ذلك إلا بقوله، وإنكر ذلك المولى، لمى من له، فإذا ملكها العتق أثر بهذا بعد ذلك، نصير أم ولد له عند علماء الثلاثة رحمهم الله.

١٧٢٤٥ - وإذا استغلب أمه الرجل سقط استبانه خلفه، أو بعض خلفه، نصير له وتولد له، وإن لم يبتين منى، من خلفه، لا نصير أم ولد له عندنا، ومن المقتضى قال ابن عوف إذا أقر الرجن أن حازيته هذه قد استغلبت منه، عهد إقرار أمه وأولاده، قال بإلحاق اسم السحر من ما بين خلفه، أما إذا لم بين خلفه، لا يسر سقطا، وقد ذكرنا هذه المسائل في كتاب المتأخر.

موضوع آخر

في المسائل التي تتعلق بمسألة الولد

قال محمد رحمه الله: إذا تزوج الرجل امرأة، وجاءه من بدنة أشهر من
تزوجها، والزوج حر أو مسلمان، فادعى أحدهما أنه منه، وكنته الآخر، فهو له
مهره لأن هذا الولد ولد النكاح القائم بهما، فإذا جازمت بدنة شهر من تزوجها، وولد
نكاح فليس له نسب من صاحب النكاح، لا يسمى سبه، لا بالمدعي.

وكذلك يقال الزوج هذا الولد كائن من زوج حلي، وولد امرأة من هو منك،
فهو ولد هذا الزوج، لأنه ولد النكاح القائم بهما، لا لعدن بهما، ولا حد من
الزوج، لأنه لم يحد بهما بالزنا، بل نسبها إلى وطء حلال، فلا يوجب حدا ولا لعنا،
وقال الزوج: وولد من الزنا، وكنته، يلاعن بهما، ويطلق سب الوالد من الزوج،
ويخرج بالأم، وإن مدعته، فهو اسمها: لأن المدعي لا يحري بين النكاحين.

١٧٢٤٤ - وإذا وددت أنه وددت في طهر واحد، وأقر الزوج بالأول مبيحا،
وقر الآخر، فهم أبناء، ولا عن بهما لقطع النكاح، لا يبعد إلا بغير أن في حد
النسب، ميراثا أمر أحدهما فكانه أم بهما، فإذا قرى الآخر بعد ذلك، فكانه بهما
حصصا.

ولو أقر بهما، ثم عفا بتلاعن لقطع النكاح إن كان بتلاعن لقطع النسب
فكانا ههنا، وإن كان في الأثر من بهما، وأقر بالثاني، جلد حد، وكان سبه، لأنه ناعى
الأول، فكانه مذهب، بيد أنه لا يحرى فكانه أم بهما، وبزواجه مع أم بهما، لا
يلاعن: لأنه أكذب منه، والامتناع إذا كذب نفسه يحد، لا يلاعن، ما بين بهما
إذ شاء الله. وإذا امتنع المدعي، بعد ما يبي تزوج من النسب.

١٧٢٤٥ - إذا تزوج الرجل امرأة، وحدث مولدين، معهما الزوج، ومضى
الخاص بالمدعي، فصاب أحدهما، يعني أحد المدعين في اللعان، بهما أم الزوج،
وبلاعن لقطع النكاح، وإنما كان أم الزوج: لأنه بعد قطع سب المهر بهما باللعان،

فيعتبر قطع نسب الحق سبحانه ، متى سببه ثابتاً من الروح

فإن قيل : أمكن قطع نسب الحق بالثبوت ، فيمكن قطع نسب اثبت بهما له

قلنا : أعصار جارية الحق يوجب قطع نسبها ، و هـ ، و جارية ثمة يوجب ثبوته .

سببها ، و يوجب النسب في القطع ، و النسب كمن ثبته ، فلا ينقطع ، و لا ينقطع

و كذلك لو لم يكن واحد من المؤمنين ، ولكن طائفة الروح ، أو عزاء قبل الثبوت ،

فالقولان ثابتاً بالنسب سببه ، لأنه مدعى إقامة الثبوت بعد مو . حد الزوجين

و كذلك . سبب عبد القاضى ، إلا أن القاضى سبب حق سببه ، فلم يلزم الثبوت

به ، حتى مات الزوج ثمة ، فالقولان ثابتاً بالنسب سببه ، لأن مجرد الثبوت لا ينقطع

نسب الولد من الزوج ، ما به يقطع القاضى ، لأن قطع النسب من حيث الثبوت ، و إن لم

يتمكن بعد موت أحد الزوجين معز ، فكذلك قطع النسب الذى هو من جملة الثبوت .

٧٢٢٦ - و إذا ولدت امرأة الرجل ولداً ، فعنه الزوج ، و لا عن القاضى سببه ،

و هو سببه ، و المرأة الولد أمه ، سبب ولدته ، و هو سبب ولدته ، و هو سبب ولدته ، و هو سبب ولدته ،

و الأب ، لأن نسب الثاني سبب من الزوج ، لأنه لم يوجد فيه حق ، و قد نفى ، و نسب

نسب الثاني يوجب ثبوت النسب الأول

فإن قيل : فلا اعتبار بجانب القطع ، فلو لم ينقطع نسب الأول ، وجب قطع نسب

الثاني ، قلنا : اعتبار الثاني في حق النسب الأول من اعتبار الأول في حق القاضى ، لأن إثبات

نسب الثاني ليس في حق النسب ، و يثبت نسب الأول باعتبار النسب ، كذا في ذلك

إبطال النسب في حق نسبه ، و لا يثبت نسب الأول ، و لا يثبت نسب الأول ، و لا يثبت نسب الأول ،

في حق القاضى ، و لا يقطع نسب الثاني ، و لا يقطع نسب الأول ، و لا يقطع نسب الأول ،

و قطع نسب الأول ، و لا يقطع نسب الأول ، و لا يقطع نسب الأول ، و لا يقطع نسب الأول ،

إثبات أمر مشروع أو غير مشروع ، فكذلك اعتبار الثاني في حق النسب ، و فيه إثبات أمر مشروع

و لو كانت وديعت جميعها ، و علم بأحدهما و علم بالآخر ، و لو لم يكن القاضى له ،

و هو سببه ، و علم بالآخر ، فكذلك إثبات ، لأن نسب الذى علم بعد ذلك نسب من

الزوج ، لأنه لم يوجد من حيث النسب ، و لا الثبوت ، و هو سببه ، و لا الثبوت ، و هو سببه ، و لا الثبوت ،

لأخرى لأجل ما لا يخلو من الألفاظ الكريمة والبيان

فيما يخص اسم الأسماء من حيثها بالعلم من جهة أخرى من جهة العلم
بمعنى العلم في حق الآخر، وهو يوجد من حيث التصريح، لم يكن من جهة العلم
حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم
من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم
الآخر، فكان لأجل ما لا يخلو من الألفاظ الكريمة والبيان، حيث لا بد من جهة العلم
لأن الزوجة من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم
من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم
لا يخلو من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم
تصح، وذلك من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم
بمعنى العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم

والعلم من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم
لأن العلم من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم
العلم من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم

١٧٤٤ - رد المحتار من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم
بمعنى العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم
العلم من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم
وجود العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم
علم العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم
كانت المرأة من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم
كانت المرأة من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم
من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم
في حق العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم

في حق العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم
لأن العلم من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم، حيث لا بد من جهة العلم

من سبي، أو ج، وب يهيم لا كسر من سبي، أو حات يهيم لأن من سبي يهيم، وبلا حر لا كسر من سبي يهيم، وبدا محمد في مكتب بالطلاق رجس يقال إذا حانت يدبير لأن من سبي من وقت الطلاق، وله يدبر ما يهيم، اهله، متى الزوج لولد الآخر، ثم، وب الثاني فهما اله، لأنهما وب، كس وب، وب النسب لا ينفع إلا باللعان، واللعان هه معتد.

يلفه ان مرأة وب ذات مكوجه له وقت متى لولد الأول يهيم اله، إلا أن لا ولد الثاني بعد ذلك، فقد انصت عفيها، وانصت الهه في الطلاق رجس هه النسب، ونقطع النسب بعد انصر يجمع جري اللعان لولد الزوج وب اله، واليه متى انصت موجباً لللعان لا يوجب اله، وب ذات، ولا يهيم، ولا يهيم، ولم يوجد الإكبات هه، وب، ج، وب يهيم لا كسر من سبي، وب هه، وب، وب لا يهيم يهيم قطع النسب، ونقطع النسب، يكون موجباً لإلغى الثاني هه سبيها، وب لا فلا، أما لا يهيم يهيم، انقطع النسب، لا، شير أن العرق يهيم، وب اله الطلاق، وب الولد لا يهيم في البطن أكثر من سبي عله، عله الزوج رجس لها، فولاد الولد الثاني حصل بعد رجعه بزوج، بهكن النسب ذلك، ولده، ولده الثاني، هه من أم اللعان، فيجوز بدله يهيم، وإقديك هه النسب موقوف على الثاني، لأن يهيم الأول لا يكون على الثاني في حق اللعان، هه الثاني نكس النسب، وب سب أحدهم بوجه سب بعد الآخر، هه توقف هه النسب على يهيم.

مؤلفين كان يهيم أن لا ينقطع سبيها، وب يهيم الثاني، لأن حكمه يكون المؤلفين مختلفين من ماء، وب حكمه باله، وب كقول المؤلف، يمدول من ماء، ينفع قطع النسب باللعان، كب يكون من به.

فنا انصت عله، ونصت في الخواص، قبياء، هههم أم الخلف يكون الولد مخلوقاً من ماء، وب سب اله سب إذا نسب حكم الرجعة بوجه بزوج، وبه يحكم بالرجعة بوجه الزوج، لأن الرجعة كما كانت بالوطء شب سواعي اله، وبه سبته، وهه سبته.

وعلماء الهند وهو الأصح تناول حكمه بكونه انشائي من جهة ما
هو كما حكى به بالجملة ، و - جملة ما قيل (انظر بعد ثبوت) ، فمن هو طلقوا ثلاثاً بعد
أمر جملة بمنزلة اء حقة ، حكم بكونه انشائي من جهة الزمان (أو كانت بسبب
حكم بصلى الصلاة ، لا بسبب المصلحة) ، لأن في أن حر المهر حكماً بكونه قولاً
محلوقاً ، ما - حكمه سبباً بسبب ما لم يقع به حره من النكاح ، وقطعه به لا
كانت بسبب وجوب الطلاق بعد النكاح

[illegible][illegible]

(١) مع، في الماضي، والآن في صيغة

◆ ◆ ◆ ◆ ◆

١٧٢٥٠، إذ حُتو الرُحس مرفقة واسفة يائه، وقد دخل به، ثم ثروحه ثانياً، ثم جاءت مودة لأمر من مشه من وقت النكاح لم يفسد، فإنه يلاعن بسبباً للقيام النكاح بينهما، أم حال، ويهرق بينهما، والله ثابت للسبب من الأب، لأن ما قبله الملقوق به كان في النكاح الأول، والنكاح الأول قد قُطع، و سحج انتهى منه الولد إذا لمقطع لا يمكن قطع، ب الولد، لا فلا، القفل، لأن الولد في نكاح، ولا يمكن قطع ذلك النكاح الأول باللعان، وقد قطع بسبب ولد يكون منه

وإن جاءت به لسه أشهر فصاعداً، فوته بلاعن، ويقطع بسبب الولد، لأن علوق هذه الولد من النكاح الثاني، لأن الولد، جلالاً للزوج، فبذلك له على أقرب الأقارب، فابنكاح الذي منه ولد، ولد قائم، فيجوز قطع عنه باللعان

موقع آخر

في متى ولد انكوحه إذ كانت أمة

١٧٢٥١، وإن كانت منكوحه الرجل أمة، حلت بولد، فهذا على وجهه، الأول، إذ حلت به لأن من سته أشهر من وقت النكاح، وفي هذا الوجه إن ادعى الزوج، لا سبب سبه، لا ينسب للوليد، لأن علوق هذا الولد كان في وقت الولي، فيحتاج إلى تصديق من سبه، كما قيل النكاح، وبهذا لا يلزمه؛ لأنه لا يلزمه ذلك التقى، ففى متى أوى

الوجه الثاني، أن يجوز به لسه أشهر فصاعداً من وقت النكاح، وفي هذا الوجه سبب الولد منه ادعى أو نه ب نكاح، لأنه ولد النكاح، وإن بعد لا يهتد بهما، لأن النكاح لا يجزى بين حر وأمة، ولا يتقضى سبب الولد، لأن سبب ولد منكوحه لا يمكن إلا باللعان، ولا عدال هذه، ولا حة عنه، لأنه أمة، كخصه

فإن كان الزوى حتى لأمه، بمجرد بولد، فهو من وجهين، الأول أن يجزى بالولد لأقل من سته أشهر من وقت التقى، والله على وجهه، من الأول أن يدعى الزوج الولد، وفي هذا الوجه سبب الولد من الزوج، وحلت روحها، أو يفسد

قبل الدعوى، أو بعد الدعوى إذا اختلصت روحها، فلأن النكاح ذاته وقت المطلق،
وقد الدعوى، ولذلك كانت نسبتها بقوى الدعوى، ومع الصورة قولية، وإن
اختلصت نفسها حتى يثبت، فكذا ذلك إذا اختلصت نفسها بعد الدعوى بغيره، وإن اختلصت
سواء قبل الدعوى، فلأن النكاح إذا كان مطلقاً وبث الدعوى، يثبت كماله قائماً وقت
المعوق، وإنه كافٍ لثبات النسب في عبء الدعوى، فمع الدعوى أولى.

لوجه الثاني أن معنى الزوج الولد وفي هذا الوجه إن جازت روحها، فبسبب
الولد ثبت منه، وبذلك لا يقطع النكاح، لعدم الرد ولا في وقت النكاح، وإن مر
قطعه باللعان، لأنهم لم يكونا من نفس اللعان وقت المعوق، وأما التلاهي لقطع النكاح
فلأن النكاح قائم وقت انقضاء، وهذا من نفس اللعان وقت المعوق، فلا يعان لقطع النكاح
إن كان لا يلعان لقطع النسب، وهو عظيم ما لو لم يرد أمر أنه بعد ما أخرجه، عزيمتها
ينال لقطع النكاح، لا لقطع النسب، كذا هنا، وإن عتبرت نفسها بعد ذلك
قبل في الولد، ثم معنى الزوج الولد، فثبت كونه ثابت من زوج، لا يلاهي، لأنه لا
نكاح سببه، فثبت المعنى، لأن باتت باختصاصها نفسها من المعنى، ولا يقدم اللعان بعد
اليقونة، ويثبت عند علي الزوج، لأنها محضه وقت القذف، وقد كان اختارها نفسها
بعد المعنى قبل إقامة اللعان، فالولد ثابت بالنسب من الزوج، لا من اللعان، لأنها ثابتت من
زوجها، ولا حد أيضاً، لأن القذف لا يقدح موجب اللعان، لأنها كانت محضه وقت
القذف، فبكونه لللعان، والقذف مني، فثبت موجب اللعان لا يوجب الحد إلا إذا اكتمت
الملاحقة بنفسه، ثم يوجد ذلك ههنا.

هذا إذا جاء بالولد لأقل من ستة أشهر من وقت المعنى^(١) فإن زاد بعد ما يولد
لسته أشهر فصاعداً من وقت المعنى^(٢) فإنه قد مضى الزوج الولد، فالولد ثابت بالنسب، منه،
ولا حد، ولا تعد من الوجوه كلها، وإن عدا، فهو من وجهين، إن اختلصت روحها
فهي لا يلعان، ومن يقطع بسبب الولد؟ في قياس، استحسن أن يباين أنه لا يقطع،
وفي الاستحسان قطع على ما مر، وإن اختلصت نفسها من على الولد، فإن الولد ثابت

(١) هكذا في ط، وكتب في الأصل وم- المعلق

(٢) هكذا في ط، وكان في الأصل وم- المعلق

السب منه ، وبسبب السب منه طلاق الخواثة (م) ولذا لا بد من إثباته لأنه سب دعوى له معها ولذا وهو ثابت بالسب منه

ولما اذبح الزواج بالحاص به لأقل من سنة سجد من ذلك السر لا يثنى عنه ، ولا حد يبعه لا قطع النكاح ، ويجب حد غدا ، لأن القذف محصنة تحية من انقاذ وقت القذف ، وإن جازت به سنة أشهر من وقت نشره ، فإن سب القول لا يثبت منه ، لأنه ولد منه ، ما بينا أن الخاوة طلاق بها ، أنه على شهر الأولين ما أمكن ، لا يعان لا قطع نكاح ، ولا حد على الزوج ، لأن من حصر ما ولد غير ثابت النسب من حد ، فكانت في صورة الزناات

الوجه ثانی إذا كانت مالو له سنة أشهر فحد ، من شهر من وقت نفي ، فإن ادعى الزوج حد الزنا ، سب منه ، سواء كان من زوجة لا من غيرها ، معقول بها ، وإن كان سب الزوج غير من حصر ، لا يثبت عليه حد ، بل حد جدي ، وإن كانت امرأة مدخلة لها ، وفقد قولها ، ولم يدع من سب الخصوم ، فقال أبو يوسف رحمه الله لا يثبت منه من الزوج ، ولا يضر بالحد أو لا

يرى محرم رحمه الله يثبت السب من الزوج ، وفقد سب ما قد ، وجه قول محمد ، أنه سب ، قد سب ولها من صاحب العدة التي هي سنة ، وأما قلنا هذه سنة مدني سب ولها من صاحب العدة إلى سنة ، لأن العدة قد وجبت بالفرقة الزمنية بالسر ، وظهر بالمدني ، حتى برعها ، أنه من مهورات كعدة ، وحرم على الزوج ولا يضر له ، بزوج نفسه ، وربع سرها ، بطلاق ما لم يمشوها ، وسب مالو له سنة أشهر من وقت السر ، فله لا يثبت منه من غير دعوى ، لأن سنة معتدة حد بدلا ، وقيل يثنى بعد الشراء لا يظهر العدة في حق لمولي ، فإن شبه من أحكامها لا يظهر من حق مولي ، فكذا يجرئه المظالم قبل الشراء بها من هذا الوجه ، وأما أبو يوسف بطون مالو هذا ، فلا تملكه ، فلا تملكه بدون دعوى فساد على ماله من ينفها

يراه أن الدعوى حد ، فيحان بالحدود على أقرب الاوثان ما أمكن ، وليكن احتالته إن ما بعد نشر ، لأن الوطاء خلال لمعولي بعد النشر ، حيث ينبغي ، ولا يصب

لأنه لو لم يألوه من أحد، حتى يصير مخلصاً لنفسه بخلاله انفسه، بعد ان يحرم من ابد جهنم
 بولده، لأن الوطه حرم على الزوج في هذه الحالة ان يخلق بالذرة، وإن كان جمعاً
 يصير الزوج من احد الوطه، وبه خلاف الله، فأحيل على حال ككاح نكاح، ولد
 منكوبه، وهذا لم يتبع النسب من الزوج عند أبي يوسف، يجب ان يكون الزوج من
 في حرمها ولذا عبرت بالنسب، وهذا صحيح لما ثبت بالنسب، ويجوز ان
 يعني ان ليس في حرمها ولد من تلك النسب من أحد

الفرقة الثالثة : هذا الفرع الفرعي لاكثر من ستين من وثائق العثمانيين ، وفي اعدادها التوزيع يبين نسبة هذه : ان اعداد لا يثبت نسبة موزونة ، كما في المظنعة ، ويجوز تمثيله من الفرع من التوزيع ، لا يبين المجلد : فاعرفنا

[illegible]

الوجه الثاني: وجاءت بالولد سنة أشهر فقط من انقضاء الروح "م" مادامه
تزوج فاحلوا فيه كالحرب بيت او جاء بالولد لأمن من سنة أشهر من انقضاء
تزوج، لأنه وبت سنة أشهر من انقضاء الروح، فيكون لأمن من سنة أشهر من
باعتها، ومن باع حياة، وجاءت ولد لأقل من سنة أشهر من انقضاء، وإدعاء التبع
صحت دعواه

الوجه الثاني : ان جاء بالركل اكثر من ستة أشهر في شهر رجب أو رجب وانه

— ۱۰۰ —

(٩) حكاية في طريقها إلى العمل - من قصصها لأبي
الفرج - الم

اليمين على ما من في نفس العتق فقد حلت بالطلاق بعد رجوعه في شهر واحد من ذلك
الطلاق بعد ثلاثة أشهر بدعوى من غير طلاق في شهر واحد من ذلك لا بدعوى طلاق

عند الإداة، وإن بعد لا يستبيح عليهم حجة أو حجة بالبدل لأكثر من
مرة من وقت بيع الزوج إلى أمه أو زوج، لا يثبت منه إلا بعدد من مكره عليهم
حسباً لما عده من وقت الآخر فلا يثبت إلا ما من به إلى ما لا يثبت النسب إلا
مستحب المسمى، فهذا أولى، وإن عند محمد فلا يثبت نصراً ما عده واستحبه في
حاشا بالولد لأكثر من مرة من وقت الطلاق، لا يثبت النسب من غير دعوى، فهذا
كذلك، وإن بعد لا يثبت نسب عنهم جدهما

١٢٦٥٥ - حل عنه أنه حل المسمى بمبايعته أو غير ذلك من بدعوى المسمى
وبدعوى المسمى في الزمان، لا بدعوى طلاق، فلا بدعوى طلاق، فهذا على
وحيث ينفذ الأول أو الثاني، بالولد لا بدعوى طلاق، فهذا على
الوجه يستبعد، فلا بدعوى طلاق، فهذا على طلاق، لا بدعوى طلاق، وهذا
تبع، وظل عز المسمى لأنه ينفذ طلاق، وهذا على طلاق، وهذا على طلاق، وهذا
نسب شهر من المسمى، لا بدعوى طلاق، فهذا على طلاق، وهذا على طلاق، وهذا
بدعوى طلاق، كذا هو من نكره إلا ما روي عنه

وإن لم يكن المسمى طلاقاً، وكذا طلاق الأم، وهذا على طلاق الأم
الأول، إذا كانت له أهل من سنة شهر من المسمى طلاق، وفي هذا من جهة صحة
دعوى طلاق الأم والمولى، لأنه ولد طلاق، وهذا على طلاق، وهذا على طلاق، وهذا
ثم بدعوى طلاق، وهذا على طلاق، وهذا على طلاق، وهذا على طلاق، وهذا
حاشا به سنة شهر من المسمى طلاق، وهذا على طلاق، وهذا على طلاق، وهذا
الأم، لا بدعوى طلاق، وهذا على طلاق، وهذا على طلاق، وهذا على طلاق، وهذا
الأم، كذا هو من نكره إلا ما روي عنه، وهذا على طلاق، وهذا على طلاق، وهذا
أكثر من سنة شهر من المسمى طلاق، وهذا على طلاق، وهذا على طلاق، وهذا
دعوى طلاق، كذا هو من نكره إلا ما روي عنه، وهذا على طلاق، وهذا على طلاق، وهذا
ما يثبت من حاشا، من المسمى، ولم تصح دعواه في حق الأم، لا بدعوى طلاق

البائع، ويسمى ببيع ما يقصر من حصصه من النسيء كدهب

والنسيء هو الذي لا يقر من - فقهه من - فقهه الروح - لا يصح دعواه إلا يتضمن إقراضه أي يورث الأجر، وعند محمد صح دعواه في سبيل من غير تصديق المشتري إذا كان مدعواً لها ككلا القلتا، وهو قول أبي يوسف الأول، وقد ذكرنا ذلك فيما تقدم

وإن جاء به لأكثر من سبيل منه شراره - عموا جهات به لأكثر من سبيل، أو لأكثر من سبيل منه بغير الرجوع، لا يصح دعوه الرجوع، لا يصح دعوه الرجوع، إلا أنه إن جاء به الولد لسنتين من وقت البيع، وحصل له المشتري، ينقص البيع، وبجانب به لأكثر من سبيل من وقت البيع، لا ينقص البيع

١٧٥٦ - وقد طعن برحلي إمراته الأمة تطلقه مائة، ثم أعيدت، ثم جاءت بالولد إلى سبيل من طعنها، فبه يلزم إيداء لانه ولد النكاح، لأن المعنى هيتا يعالجه على لغة الأديب (هو وقت النكاح، لأن الوقت حرام في الطلاق، وبصرف الرجوع المحل إن شاء، لانه نكاح وهي محبة أخيه من لسانه، ولأن الولد ثلثي الأم، لأنه معتق عده، لأن حكمه بوجده وقت إعتاق الأم حبة أحب بكونه على حاش النكاح، بمعنى العبد لا يسع أحقاقه بالولا، وبكون ولده بمسوق، حل عليه الصلاة والسلام «الولا لم يعتق»^(١)

ولو لم يلا، ولذا اعتقت بعض يوم، وخات بالولد إلى سبيل، فأمره بفسقه

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ١٧٤/١، حديث ١٤١٠، مسند أبي بصير والقياس ٥٢٢/٢، حبيب ١١٢٣، ١٢١٢، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧١٥، ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٧٢٤، ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٧٢٧، ١٧٢٨، ١٧٢٩، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٣٢، ١٧٣٣، ١٧٣٤، ١٧٣٥، ١٧٣٦، ١٧٣٧، ١٧٣٨، ١٧٣٩، ١٧٤٠، ١٧٤١، ١٧٤٢، ١٧٤٣، ١٧٤٤، ١٧٤٥، ١٧٤٦، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٤٩، ١٧٥٠، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٧٥٣، ١٧٥٤، ١٧٥٥، ١٧٥٦، ١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٦١، ١٧٦٢، ١٧٦٣، ١٧٦٤، ١٧٦٥، ١٧٦٦، ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٦٩، ١٧٧٠، ١٧٧١، ١٧٧٢، ١٧٧٣، ١٧٧٤، ١٧٧٥، ١٧٧٦، ١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٠، ١٧٨١، ١٧٨٢، ١٧٨٣، ١٧٨٤، ١٧٨٥، ١٧٨٦، ١٧٨٧، ١٧٨٨، ١٧٨٩، ١٧٩٠، ١٧٩١، ١٧٩٢، ١٧٩٣، ١٧٩٤، ١٧٩٥، ١٧٩٦، ١٧٩٧، ١٧٩٨، ١٧٩٩، ١٨٠٠، ١٨٠١، ١٨٠٢، ١٨٠٣، ١٨٠٤، ١٨٠٥، ١٨٠٦، ١٨٠٧، ١٨٠٨، ١٨٠٩، ١٨١٠، ١٨١١، ١٨١٢، ١٨١٣، ١٨١٤، ١٨١٥، ١٨١٦، ١٨١٧، ١٨١٨، ١٨١٩، ١٨٢٠، ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٢٣، ١٨٢٤، ١٨٢٥، ١٨٢٦، ١٨٢٧، ١٨٢٨، ١٨٢٩، ١٨٣٠، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٨٣٣، ١٨٣٤، ١٨٣٥، ١٨٣٦، ١٨٣٧، ١٨٣٨، ١٨٣٩، ١٨٤٠، ١٨٤١، ١٨٤٢، ١٨٤٣، ١٨٤٤، ١٨٤٥، ١٨٤٦، ١٨٤٧، ١٨٤٨، ١٨٤٩، ١٨٥٠، ١٨٥١، ١٨٥٢، ١٨٥٣، ١٨٥٤، ١٨٥٥، ١٨٥٦، ١٨٥٧، ١٨٥٨، ١٨٥٩، ١٨٦٠، ١٨٦١، ١٨٦٢، ١٨٦٣، ١٨٦٤، ١٨٦٥، ١٨٦٦، ١٨٦٧، ١٨٦٨، ١٨٦٩، ١٨٧٠، ١٨٧١، ١٨٧٢، ١٨٧٣، ١٨٧٤، ١٨٧٥، ١٨٧٦، ١٨٧٧، ١٨٧٨، ١٨٧٩، ١٨٨٠، ١٨٨١، ١٨٨٢، ١٨٨٣، ١٨٨٤، ١٨٨٥، ١٨٨٦، ١٨٨٧، ١٨٨٨، ١٨٨٩، ١٨٩٠، ١٨٩١، ١٨٩٢، ١٨٩٣، ١٨٩٤، ١٨٩٥، ١٨٩٦، ١٨٩٧، ١٨٩٨، ١٨٩٩، ١٩٠٠، ١٩٠١، ١٩٠٢، ١٩٠٣، ١٩٠٤، ١٩٠٥، ١٩٠٦، ١٩٠٧، ١٩٠٨، ١٩٠٩، ١٩١٠، ١٩١١، ١٩١٢، ١٩١٣، ١٩١٤، ١٩١٥، ١٩١٦، ١٩١٧، ١٩١٨، ١٩١٩، ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٢، ١٩٢٣، ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٦، ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٤٢، ١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٤٥، ١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٨، ١٩٥٩، ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨

والخروج فيما بعد منهم سواء لأن المولد كما يجب بالطلاق يجب الموت

١٧٢٥٧ وإذا كانت امرأة الرجل قسمة، فولدت منه ولداً، فاشترى هذا الزوج، وأعتقه وأثرجه، ثم ولدت ولداً آخر ستة أشهر بعد موته، فزوجه، فعاد، لأن القاضي بينهما، وكثر المولد منه، أن النسب دلالة من من اللد ولدت القسمة، ويقضي نسب الولد، لأن العلوي يُحال به على أقرب الأقارب، وهو ما بعد الزوج، ومنه من أهل اللد ولدت الولد، ومن جاء به لأقرب من منه أشهر من زوجة، و لا أكثر من ستة أشهر من أسره، بظاهر، ولزم الولد منه، ٧ - بشره، بولده أم ولد له، فإذا جاءه مولد لأقرب من منه أشهر من ولد الزوج لأبهر منه، أو العلوي كان، فاعلى هذا الحكم، فكان ولد أم الولد، ولد له، ولد له، ولد له، لاسمى، مجرد اسمي، ولد له، بسبب، يعني، واسم من متعمر، لأن حاله العلوي مع بكره من أهل القسمة، ولو جاءه مولد لأقرب من منه أشهر من ولد الزوج، لاسم، القاضي بينهما، و لم يولد له، لأن العلوي كان من حاز الحكم، حاز ما لا يجري بسبب، بعد، ويقضي الحد إذا كانت أم الولد مسلمة، لأسية بحضرة، أو ولد له، الولد يسى منه، ثم بعد ذلك على الولد، لأن النسب من حي، فولدت، قد استحق النسب، لأنه ولد الزوج، فلا يصلح أن على إيهان منه، والله أعلم.

فروع أخرى

في المماثل التي تتعلق بأم الولد وولد أم الولد:

١٧٢٥٨ - إذا كانت بين رجلين، صاحب له من ذلعه، حتى مات، نسب، بمبدأ من حياته، بولد آخر بعد ذلك، ثم يثبت نسبه من غير دعوة، بسبب، وإن كانت أخاويه، ثم ولد له، ونسب ولد أم الولد ثبت بدون دعوة.

والوجه فيه، أن ذلعه، إن سبب ولد أم الولد، فإنما يثبت بمرور الدهر، إذ ثبت أم الولد بحال، يحل للعرس وحدها، أم إذا كانت بحال، لا يحل للعرس وحدها، لا يثبت نسب، ولكنها بدون الدهر، لا يرى أنها محرمة عن المولى بالعهرية، أو ذاتها لولي، ثم

(١) هكذا في نسخة، وكان من الأصل فكان، والله.

أن الاستيلاء بصير شركه والجري، لصارت لحاربه أم ولد تكفي في حد مبيها كحلال، ألا ترى أن النسب لا كان لا يجر إذا نسب النسب مبيها، ثبت من كل واحد مبيها كحلال، حتى لو ماتت ورث من كل واحد مبيها ميراث أبي كامل، راد نسب ابن الاستيلاء متجري في هذه الضرورة، لقول القدر أن الاستيلاء وجد مبيها، وقد صدقته من جهة فيه، فكأنهما ذهب دلالة حيث دعاء، فلهذا صارت الجارية م ورث لهما، ولا ضمان لأحد منهما على الآخر، كما لو دعيا معا، وإن كذب من جهة من يثبت، فعلى المقر لشريكه نصف قيمته مائة كذا (مصرافا) إلا أنه يصير متعلكا بحسب تركه موعده تركه، إنه كان لا يصير متعلكا موصى، لأن في رعيه لا يثبت النسب، أم ولد بشرتك، وأما ولد الشريك لا يجعل له نصيب، ولكن لضمان حق الشريك، فيعسر التملك في حق الشريك، وقد رجع، وضمن أصا حسب المقر لشريكه، لأن إقراره بوطء حاربه شركه بينه وبين غيره، ثم يكون نصف الحاربه أم ولد للمقر، ومدها موقوفه عزلة ثم الولد، وإنما نصف لما نسب إليه لما قسم المقر حسب الشريك، فلهذا مذهب سب كذا له في نصيب الشريك، مضافا كنه الشريك، وأقره لا متقبلا دعوى الدلع، وهو ينكر، وهناك يجب لزوم بالتوقف، كذا هو

موجبته لا لشريك حق أن يرجع إلى المصديق، ثم ينفذه ساعة فسامه، فمصر أم ولد بينهما، ولأجل هذا توجه أجنا التوقف فإن عاد الشريك إلى المصديق، صار أم ولد بينهما ويرد ما حدد من "المصديق" لإقراره به أحد ما أحد بهير حق، وإن لم يعد إلى المصديق، فنصفه أم ولد للمقر، ونصفه موقوف عمره، والولد بحكم المقر يومئذ، وتوجه يومئذ، في بعض النسخ مكتوب نصف يومئذ، فإن مات أحدهما، حتى فصل المصديق عنيت بهما مائة، كمنى واحد أن نصف مائة حتى موته، فيبقى إلى باقي، ولا سحاب حسب معنى في يومئذ في صفه، لا عرف من مدعي أم الولد لست بمال، ومدهم حسب النسبة، لأن أم الولد مال فلهما، فلهذا أحسن حلها بحسب الحق، وهو مال، حسب عليها طاعة، وذلك حسب عندها

وفي فصل النكاح، كذلك يحتق بينهما مائة ولكن لمعبرين مختلطين، إن مات

الحجر عتقت، لأننى رعم لكر أم كنه أم ولد للمهر، وأبى مهر بوائه، وزعمه مهر
 حر حقه، ولا سعيه عليها بلمكر، لأننى رعم المنكر أنها حر جنت من ملكه، مضر
 كلها أم ولد للمهر، بأبى عتقت بوائه، وزعمه مهر من حقه، وقد جدد بمهرى من
 لكر، فكيف بأحد سعيه، وبأبى المنكر عتقت، لأننى رعم المنكر أن يصحها أم ولد
 للمكر، وقد عتقت الصف لوائه، فمهرى إلى الفانى، ولا سعيه يجب بمهر عند
 أبى حقيقه، خلافاً لهما لما مر.

١٧٦٦ - خلافاً ليهب من به، حامس مولد مائيه حدهم باب السبعه،
 وحكم بحرية الولد، ومهرات عاريه أم ولد، وحسن سريكه نصف فسيه، ومهرات
 كان أو مخرجه، وحسن نصف المهر، فمهر المسألة مخرجه، فإن لم يرد، فمهر
 هذه الجارية قد ردت من ولدك، وأذعنه قبل أن يرد منى، ومهرات م ولد لك،
 ومهرته صاحبه من ذنب، كذا الطائفة، فبها لا يقصدان مهر الجارية وعلى ولدها،
 حتى لا يفسد ما سب بهما من المهر من جهة القدرى، ولا يفسد النصف من المهر
 لأنها لما جددت بها أم ولد، لم يرد، بعد كذا القدرى من أفراده، فبها المهر، فلهذا لم
 يطل عنه النصف، وبكى بعض المهر نصف قيمه، وأمر به، فبها من جهة ما أقر
 صوب الاستيلاء منه فمهر، فمهر أكثر من ذلك المهر من جهته، فبها مهوراً
 ثم دعى "عن نفس ليهب له على قيمتها مدهم من سعيه من قبل، خلا
 قولهما، أم على قول أبى سفيان لا يفسد المهر بمهره شبة، لأن الولد غير متقوم
 بعد، وقيل لأن المهر مخرج جميعاً، لأذعنه قوله من جهة المهر، أم بنت من
 الحكم، لأنها لم يرد به مهر من حكم، فمهر متعلق به، وسبب لا يكون محققاً،
 لكن يفسد بنت أم ولد، وأول نفسه وأقرب إلى المهر، لأن أول المهر
 الاستيلاء قبل ذلك، ثم لم يرد من المهر أهلاً، لأن الاستيلاء يفسد بعد
 ذلك، ولو وجب النصف من مهر، فوجب ذلك، فبها من جهة كذا، فمهره كذا، فمهر

قلت^(١) من أراد دعوى، فليكن كله للمقر؛ لأنها أم ولد المقر، والولد ابن المقر المحكم، فلهذا حال كل دية للمقر

ولو قال هذا مدعى للنسب: كتب أعنيها نسب من هذا، وصدقه الشريك في ذلك، عالمة نصل، لأن المقر أثر بصفتها، وهو مالك الإقرار بصفتها، ولا ضمان على المواطن في صفت قبيلها، ولا في نصف حقها، بخلاف نص لا امتداد عندهما.

والفرق أن الإقرار بالعتق قبل ذلك إقرار ببراءة المقر عن الضمان، لأن العتق ينفي ضمانه أصلاً، وهو يملك إنشاء الإبراء، فيصح الإقرار به، أن الإقرار بالامتداد ليس بإقرار ببراءة عن الضمان أصلاً، لأن الامتداد لا ينفي الضمان منههما، على ما عرفت من ذلك مسألة، فلهذا اختلفا.

١٧٢٦٥- رجل في يده أمة، فوطئها فولدت له ولداً، فدعى ولدها، ثم قال: كانت هي أم ولد فلان، فزوجهها، فولدت لي هذا الولد، وصدقه فلان في ذلك، فإن صلتها لأمة في ذلك، فوكلتنيها، ولكن رجعت إلى تصديقها قبل قضاء القاضي بحرب أم ولد، لمساوئ أبي أم ولد للمقر له^(٢)، ويكون حكم ولدها كحكمها، فيعتق إذا مات المقر له، لأن تصديقها في حق نفسه صحيح، وتحدث في حق الولد؛ لأنه في يده، وأنه لا يعبر عن نفسه، فصار كمن أم ولد له في يده، لأن كبر الولد بعد ذلك، وكذبها أنرت، ثم بلغت إلى تكذيبه، لأن إقراره بحربه قد تمت عليه حين كان في يدي صبيراً، لا يعبر عن نفسه، فلا يعبر^(٣) ذلك بصيرورة كبيراً معبراً عن نفسه كما هو في المثلث، إذا دعي بمثل المثلث، ثم كر المثلث، ولكنه لا يلعب إلى تكذيبه، وطريقه ما قلنا

ولو لم تصدق الجارية المقر، ولم تكذب حتى ماتت، تصدق المقر والمقر له، حتى كان الولد عبداً للمقر له، لأنهما كما لا يصدقهما حد حياء الجارية عن الجارية، وقد

(١) هكذا في ط، وكان في الأصل وم وقع، قيل

(٢) هكذا في ط، وكان في الأصل وم وقع، فليقر

(٣) هكذا في ط وم وقع، وكان في الأصل: فلا يعبر

وان جعلها، ولا يعتبر بحق التصغير، لأنه لا يضر^(١) على غيره، وهو في يد المهر، فصار
كتوباً لردالة في يده، فيصح إقراره بذلك فيه للمهر، فإن كسر الولد، وأُخبر أن يكون
عداً للمهر له، ثم يثبت إثني إنكاره، لما قلنا

وان كتمتبه الأمة، وأثبتت على ذلك، فالخاص به جعله، أم ولد للمهر، لأن
أمية القول في الدعوى، وسبب بولد وحريته ثبته من جهة الإقرار بهاء على الظاهر، فالمر
بقوله: إن الولد من نكاح بره إبطال ذلك، فلا يثبت عليه، وعلى المهر قيمته، وأم ولد
للمهر له؛ لأن المهر أثر يكره أم ولد للمهر له، وقد احتجنا هذه بضوء القاضي قبل
هذا على قولها، أم هي قرب أي حيمة، لا ضمان على المهر، لأنه لا تقوم بآلية أم
الولد عند أبي حنيفة، فلا يضمن بالامتناع عنه، ولا مهر للمهر له على المهر؛ لأنه ما
أقر بالوطء إلا يحكم النكاح، وإنه لا يوجب المهر، وأقر في الكتاب إثني عرف آخر،
فقال: إن القاضي لما قضى بكره أم ولد للمهر، عقد قضى بأن مهر وعنى بذلك نفسه،
وهذا إشارة إلى أنه لا يلزم للمهر أبداً، بخلاف المسألة المشتملة، لأن ذلك القاضي
قضى بكونها أم ولد للمهر بعد أن كانت مشركة بينهما ظاهراً، وكان ذلك نصاً باستلاد
الحاجة للمشتركة، وإنه يوجب المهر، أما ههنا بخلافه، على ما بينا

وان كتمتبه، فلم يفسد القاضي شيء حتى ماتت بولدها امر المولود حتى يكبر
بخلاف ما إذا لم ينكحها، ولم يصدقها حتى ماتت، فإنه يقضى بولدها للمهر له،
والفرق أنها إذا لم يصدقها، ولم يكتف لم يوجد ما يوجب سقوط اعتبار يد المهر، فإذا
ماتت وأولده في يد المهر، يعتبر قوله فيه، قلنا إذا كتمت المهر، فقد سقط اعتبار يده؛ لأن
تكتبها كتمتبه، وهو يعبر عن نفسه، فلا يحكم برقه باعتباره يده إلا أنه مشتمل لأن يعقل
العلامه قد صدق المهر، والتصديق بعد التكتيب محسوس، فبعد بوقف أمره، فإن كبر
وعقد المهر فيه، أمر كان عدلاً بمقر له، وأنه أم الولد للمهر له، وإن مضى على
التكتيب جعله الخاص حر، من جهة المهر، ولحمه أم ولد للمهر، وإن كانت الأم حية،
والعلامه مبر عن نفسه، فبعدت الأم المهر، وتكتبه للعلامه، فالعلام حر، والحاجة أم
ولد للمهر؛ لأن التكتيب الولد قد صح كونه من أهله، مع صحه تكتب الولد، لا

(١) مكافئ الأصل وفوم، وكان في الأصل

مصر تصديق لأم: لأن الولد حصل من هذا الأب، والام تبع على ما عرف

فان ترك ذلك، قدمت لأم القتر، وحده العلام من صحيح ما، صحت لك، ولم يصح لذلك تسمية، من مشابهة من حال تسميته، تصديق الولد أولى حتى كفا. قبحي للمعنة: لأن تصديق الولد قد صحح لكونه من أمه، ولا يعتبر بكذب الأم مع تصديقه. ما نص

وصيه من قال تسميته ان يكذب الأم لوسي حتى كان الولد حراً، والمجازية ثم ولد تسميته كذب العلام، إلا ترى إلى قوله في الكتاب تركت لأم القتر وحده العلام، وما يسميه ذلك كذلك إذا كان الخراب من المصطفى متحدثاً. وهذا لأن من كل واحد منهما صحيح معتبر بقرانه، فعد المعارض فراجع قول من يوجب الخربة على من يوجب إبطالها والله أعلم بالصواب

نوع آخر

في بيان أنواع دعوة لرجل نسب الولد.

٦٧٢٦٦- دعوى الدعوة هي التي لا تطلو من ثلاثة أوجه: دعوة استبلا، ودعوة تحرير، ودعوة الأب ولد حارية أمه، ومن يرمي بدم لأب ذاب الأب حلل عدم الأب حقيقته أو اعتدائه، أما دعوة الأب ولد حارية أمه طاهر، غير صحته أنه يكون ثلاث أصول من حيث هي: من وقت العلوق إلى وقت الدعوة، وولاية السطك أيضاً من وقت العلوق إلى وقت الدعوة، وأن تكون الجزاءية محلاً لمقتضى من ملك إلى ملك، وإنما صحت ما تكون حارية محل النقل من منتهى ملك، لأن الأب يملك حارية الابن من وقت أصل الوطء، ما يمتنع بعد ذلك، لأنه لا يملك من كون المحل قابلاً للنسب من حيث إلى ملك، وإنما شرط أن يكون له ولاية السطك من وقت العلوق إلى وقت الدعوة، لأن دعوة الأب متى صحت استندت إلى وقت العلوق، وإنما يمكن القول بالاستناد إلى وقت العلوق إذا كان له ولاية السطك من وقت العلوق إلى وقت الدعوة، أي بدون ذلك فلا يمكن، فلا يصح دعواه

١٧٣٧ - إن عرفه هذه القضية ، فمقول " إن أولاد أمة الرجل في " وليس عليه
الرجل الولد ، فوجب دفعه به صفة الابن في ذلك ، لم يكن له أن يباذله فظنهم ، وإنما
إن كلفه فلا بد من الرد لنفس أولاد ملك " ، لأن أولاد ماويل نسب في حال ولده .
قال عليه تعالوا و السلام " أنت و مالك لأيت " ، وللهذا لو ، من حارة ابنه ، وقال
لملكت أنها حرة مني ، لا أحد عليه ، ولو اتصل العلوي بجميعه ملكه ، كان مصداقاً في
الذوق ، كان اتصال العنوي بمذمة بجملة النسب العلقه في رجال ، كنت على الملك وغير
وصاه ، فكيف إذا اتصل العنوي بأول الملك ، وإذا صحت الذممة صارت الحاربه أم ولد
لده ، وخصم الأب بيمينه الحاربه ، لأنه ملك الحاربه على الأب ، لأن النسب أثبت له ولاية
فملك له الآخر عند عدا ، وللهذا كان له أن يأكل طعام الابن ، وإن يلبس بلباسه عند
ساحته إلى ذلك . وقد مضى أحداً ههنا إلى التمسك ، لأنه صلاح إلى إبتدئ نسب
الولد منه بعدما عطفها مراده ، لأن هذه الحاجة من الحاجة التي ، ما كحل والمنوس ،
لأن الحياة الشخصية ، ما كحل والمنوس حياة حقيقية والحياة المتعلمة ، الولد حية معنوية ،
فوجوده كمثل الحاجة نفساً ، لأنه السمت ، ولا تخدم كصاحب أنت (لأنه السمت بالنسبة ،
لظهر رمة هذه الحاجة " عر رسة تلك الحاجة ولا تضر عن أب سدد ، لأن ملكها
سابقاً على الولد .

بعد أن انعمت بعتبار احسانه إليّ إشدّ الشكر منه، وحيات سبب إتيان
وقت العلو، إلا أن الوقت، فالحق مضاء العلو، فيجب تقديم الحب على الوعد

(۱) رقی لأصل های

- [illegible]

(*) هذه هي طائفة هؤلاء في (صلى الله عليه وسلم) الخ.

نسب الولد منه، فبين أنه وطني، ملكه نفسه، وليس كما سمع يعلبه، لأن هناك لم يسلط
الجلالة إلا ولاية التملك عند الإغلاق باعتبار الحاجة إلى إنبات سبب الولد منه، وقد
استدلت عند الحاجة به، ثم يصفها، وليس كالأمة، فستركه من رحم إذا استولد بها
أحفظاً هناك؛ لأن الوطء في نصب الثريات حصل قبل الملك

فيتمه "نجد" نصيب الثريات هناك ودمج حد الوطء لا فيه؛ لأن التملك قبل
الوحد في مسائل باعتبار الحاجة إلى إنبات سبب الولد، وما سبب الولد كانت باعتبار
ماله من الملك في نصبه، ألا ترى أن الخلوة المبركة لا كسب مفرقة، واستولفها
أحفظاً، صح استبداد، وإن لم يملك نصيب صاحبها، أي مهما كانت الحاجة إلى
تقديم الملك، لأن مالاً من تغويل الملك في مال الابن، لا يكفي شبات النسب منه،
ألا ترى أنه لو دعي سب ولد منفرقة، لفته، لا يصح إلا تصديق لاس.

وروي بشر أن حرماً اشترى عليه قول أبي يوسف رحمه الله إن الخلوة لا يصير
أم ولد للاب، ولكن الولد حر بالقصة بمرتبة الولد المبرور، لم يعم الأب بغيرها، وثمة
ولدها، وخاصة على ما به، ادعى ولد جارية مكانه، فإنه لا تفسير لجارية أم ولد له، فلما
ليس للاب في مال الاب عن الملك، ألا ترى أنه يجوز للاب وطءها، فلا يمكن إنبات
النسب من الأب إلا بتقديم الملك في الخلوة، ولد قدمه سب في بياضة حمار الأب
مستولفاً ملكه، فخصر جارية أم ولد له لهذا

١٧٢٦٨ - رواه أسرو الرجل أمة حلقاً، ووجدت عنه بعد أشهر يوم، فدعي
أب الشبى بوفد، لا يصح دعونه إلا بتصديق الأسر، لأن العن في سم تكفر منصلاً لا
بملكه، ولا ساوياً ملكه، ولأنه من أحدهما "لصحة الدعوى من غير تصديق الملك،
ومثل ذلك المندرج، تكون عند الرجل، صلة ولقاءه فإنه لا نصح دعوه الأب إلا بتصديق
الابن؛ لأن مدبره اختار به مع صحة المدعوة، والعن من متصل بتأويل الملك، وإما لم
تصح المدعوة في حد جاريه لا يصح في حد الولد

وروي ابن سماعه عن أبي يوسف أن دعوى الأب في ولد مدبره الابن صحيحة

(١) حكاه في طرف وكذا في الأصل وم في بداته .

المجلد ولا جارية حادثة

إنما يتهدد فنقول: حال عدم الأب حقيقة واعتباراً، أن كان لجد بأول لنتك في مال حادثة حتى نكنا إن الحد إذا وطئ جارية حادثة حال عدم الأب حقيقة واعتباراً، لا يجب الحد على الحد، كما لا يجب على الأب، فليس له ولاية على مال حادثة حاجته الاستيلاء، بل بسبب من كان له ولاية التصرف في مال إذا كان صاحب المال صغيراً، كما في الأب، لأن الولاية إنما تنبئ في حالة الصغر غير أن السبب فلا في حالة الصغر ولاية التصرف لحاجة الصغير، وولاية التمسك بالاستيلاء لحاجة نفسه، وهي الحاجة إلى صيانة ماله عن نهباع، وصيانة نفسه عن الرق، مما يثبت من الولاية لحاجة الصغير تزول ببلوغه عن سن، وما ثبت من الولاية لحاجة نفسه، تبقى بعد البلوغ بطريق ثبوت الولاية للأب في تمت جاريه الأمن لحاجة الاستيلاء

وما ذكرنا إدب هذا، فنقول: ما حكم الأب حيناً حقيقة واعتباراً، وليس للجد ولاية التصرف في مال حادثة، وإن كان صغيراً، فلا يسبب له تمت جاريه حادثة لحاجة الاستيلاء، فلو صحب دعواه لصحت دعواه باعتباره مجرد بأول لنتك، ولا وجه فيه؛ لما ذكرنا في دعوى الأب صحب باعتباره بأول لنتك، وباعتبار ولانه الله ذلك لحاجة الاستيلاء، ففي الحد يجب أن يكون كذلك

وإن كان الأب هرباً، وجدوا لحدده مسلحاً، أو كان لأب عبداً أو مكنتاً، والحد والحاقه حربيين صحب دعوى لحد؛ لأن للجد ولاية تمتك مال حادثة لحاجة الاستيلاء في هذه الصورة، لأن الأب في حكم الملب في هذه الصورة، ألا يرى أنه يرول ولايته من مال بالكفر والرق، كما يرول بالرق، ولو كانت لأب حبيب بنت للجد ولاية تمتك مال حادثة، حاجته الاستيلاء، وتصح دعواه ولد حادثة حادثة كذا ههنا، والذليل عليه أن يرول ولاية الأب بالكفر والرق بعنه برول، لا يته بالرق في حال لحد في تمتك ولاية التصرف في مال الصغرى، وفي تمتك مال الصغرى مائة مائة ويبيع، حتى يباع مال حادثة من نفسه يجوز، فكذلك في تمتك النسب لحاجة الاستيلاء

ولو كان الأب هرباً، وجدوا لحدده مسلحاً، لدعوى الحد من قومة عدائين

حيثه برأسه الأب، بطلب دعونه، وإن نسب أو نسل على الرتبة، صحت دعوه.
وعلى قول أبي يوسف ومحمد دعوه بطلب ناهيه، وهذا لأن دعوه جده صحت
وطالب تنسب على، لأنه الأب والأبواء، وولاية الأب موقوفة عند أبي حنيفة، فكذا
دعوه الجده موقوفة، عندهما، ولاية الأب باقية بلا توقف، مدعيه، عند يكور بالطلاق
توقف أيضاً

ولأن نفي النسب لزوجها، يجب أن يرفع دعوه أبه، لأن النكاح بالامتناع
مصرف في مان لا، ولا يله للزوجه مثل ولده موقوف عند أبي حنيفة عليه محمد
في كتب الزوج، في اختلاف فيما ينصرف الفرد في مان نفسه، فيكون دعوه الجده
مرفوعة ضرورية

والجواب عن هذا أن ينادي، بأن ولاية شملك بالامتناع، بطلب، لأنه على نفسه،
لأنها إيماناً حثافاً، وبعد لا يورث بالبلوغ من عب، وكان بطلب ولاية في مان، لا
في مان الأب، وفي توقف ولا يله في مثله اختلاف، وكان بطلاق دعوه أبه عند ههنا
صحيح

ولم يرد في كتب أصحابنا من سلب، ثم صحت لآب وأخويه جمل، مرفوعة
حيثها الأصل من كتاب مير سمان الأب، فلهذا جده، به صبح دعونه، كما ذكرنا أن
من شرط صحة دعوه نسب أن يثبت له من وقت الدعوى إلى وقت المدعيه، وقد
نقضت له لآب، فبعدم وقت انقضى حقيقه وانعسا، يكون الأب سادس الطوق
حقيقه

استشهد في الكتاب، فقال لا يرى في اختلاف أسرى حربه حمله، فصحف
عندك أشهر، فادعه والد الحشر، لم يصب دعوه، لأنه ادعوا لآب انشلك بدعوى
اتعدي كتاب رافلا من وقت الإله، أو دعه البياذ أب، جده صحت دعوه الجده قيام
ولاية انتمتته من رتب الدعوى إلى وقت المدعيه

وكذلك لو كان الأب نصرانياً، وأخذ وعتد مسلمين، ثم نسب الأب والحشر
حاشي، فوصف حبسها لأب من سنة شهر، كتاب دعوه الجده حمله، لأنه ادعوا لآب
انشلك حاشي انه عدو بإسلام لآب، وكذلك لو كان الأب مكايب، ودي بطل الكتاب،

فمن قبل دعوى أحد، أو كان عبداً، فأعتق قبل دعوى أحد، كانت دعوى الجدة بطلاناً
للدعوى ولا يثبت له ولت الدعوى

١٦٢٧٢ - قال محمد رحمه الله: إذا كان للرجل حرة بنية حلت من ملكه
والرجل والد معتز، وبه جزم مسلم، فلو تمت الطارية وبدأ، فادعى أحد، فدعوته
جائزة، لأن الأب يحمل كعدمه بسبب البنية فغيره عن التصرف، وظهر ولاية الجدة،
وصحت دعواه، وإن لم يدع الولد الجدة بعد ما أتى الأب، وإن ادعى الأب بعد ما
أطلقه القياس أن لا تصح دعوته، وفي الاستحسان تصح دعوته

وجه القياس في ذلك ما مر أن شرط صحة دعوى الأب قام على التملك وقت
الدعوى، وهنا لم يكن للأب، ولأنه التملك وقت الدعوى يكونه معتزلاً، فاصطفاً شرط
صحة الدعوى

وجه الاستحسان في ذلك أن الولاية كانت قائمة ولو أدارق، وإن ألهته لا
يتأثر الولاية، ولها يستوجب نفعه على وده، والأب مربيه طريق الولاية، ولهذا
تبقي الولاية كغيره، وبخلاف بين بيع الإرثه، وكان من هذا الوجه بمنزلة المقتن، إلا
أن بمنزلة العبد من وجه؛ لأنه عاجز عن التملك، كما أن عبداً عاجز إلا أن عبداً الموه
لقد عبث به، وعمره أريد بكونه مير لأهل الملك المال، أما بعد، يرجع إلى العجز فهما
سواء، ولو كان بمنزلة الممس من كين وجه، بأن كين الولاية التمسك، ويكوز قدراً على
الملك من دعوى، ولا تصح دعوى الجدة، ولو كان مير له العبد من كل وجه بأن لم
يكن من أهل التمسك أصلاً، لا يصح دعوته، ويصح دعوى أحد، فإذا كان بينهما فمن
حيث إنه معتز، تصح دعواه بعد إقامته، وإن كان للولد قبل إقامته، وفي حيث
إنه بمنزلة العبد، صح دعوى أحد قبل إقامته، بوجهاً على الصحيحين حفظهما

وجه آخر للاستحسان أن التمسك والجنون إنما يتأثر لأهله، والولاية في كل باب
إذا كان مستغرف مدة ملكه والحكم، فإنا إن لم يستغرف فهو منقوض، والإغارة ألا
تري أنه لا يعمل بمالكه حتى يستغرف الميراث، ولا يجمع الميراث حتى يستغرف الميراث
ولا يجمع التمسك حتى يرثه على خمس مملوكة، وهذا ما حكى من غير اللوغ
إلى حين الدعوى، وبم يروى أن التمسك في هذه المدة خصار ذلك ميراث اليوم

١٧٢٦٤- حتماً إلى باب دعوى الاستلزام، فنقول: دعوى الاستلزام، يكون لشدة

المعلوق في منك لدعي، وسرط صحتها في العمل بدم كنت وقت معلوم، وأما قيام
الملك في العمل وقت دعوة، من سرط لصحة في عود عند عدد من اثلاث حتى إن من
باج جديده، ووردت في يد المسرى لأقل من ستة أشهر من وقت سح، فدعى النافع
أنك، صححت دعيه، محسناً، لاسي بعد هذا - إن شاء الله تعالى -

١٧٢٦٥- حتماً إلى باب دعوى التحرير فنقول: دعوى التحرير أن لا يكون المعلوق

في ملك المظدمي، وسرط صحتها عام الملك للمظدمي في دعيه، وإلا فهو

١٧٢٦٦- جندي، المسانين، قال محمد وحسب الله في الأصل: وإذ بايع الرجل

حليته من غيره، وولد عبد المشرى ولداً، فادعى الباع، بدهد، سألته على ثلاثة
وجه: الأول: إذا سح بالثوبك لأقل من ستة أشهر من رتب البيع، وقد علمت ذلك،
والحكم فيه أن إذا ادعى بائع صححت دعوته، صحت فيشترى أو كده حتى تثبت
لثوبك منه، وصدرت بخارجه أم وأله، وانقصت شبع ورده الثمن عن المشتري إن كان
بعد الثمن، وهذا مستحسن، أحاديث علماء اثلاثه رحمه الله تعالى، وانقصت أن لا
تصح دعوى البائع إذا كده لمسرى، وبه أخذ دهر رحمه الله، وحسب القس في ذلك أن
البائع من الدعوى سأل في نفس ما كده، وهو بيع، فلا يمين قوله، كماله
فان كتب أذهب أو دبر تباقي البيع

سأله أن يندمه على السح يقرر أنه نسب نام وده، مصير دعوى أمية

الولد بعد ذلك، ما به وجه الاستحسان في ذلك أن سح، وهو من المطلق في ملك
البائع لأن آدمي مده محيل ستة أشهر، فإذا جاز به بالمد لأقل من ذلك، وقد يحسن
محصول الدعوى في بيع، وانصاف المعلوق يملك الإنسان كل مبره إليه في إبطال حتى
انقص عليها، ألا ترى أن جارية لم يرض إذا جاءت بولد في منك، ودعى سح يقول ذلك
مثله شبيه في حق إبطال من الحرمة والورثة عيب وهو وسعي، وهذا لأن محصول
المعلوق في منك نسب به عن استحقاق النسب بالدعوى وذلك لا يحصل الإبطال، فلا
يطلب ربيع

وما يقول ما به سائق، حتماً صمد ولكن طريقة طريق خفاء، وإن الإنسان قد

المسئول يثبت دعويهما أو البرهان بأنه استسحب من التبع مع دعوى الولد من ملكته لا من
احتمال حصره. ادعوى من ملكته ثابت وقد خصان عنه، واجبة لهما لا بعدهما،
قلب علوق الولد من ملك

ولكن ادعاء القصد في حلقه، صحيح دعويته، ويجب ان تكون دعوى دعوى
سبيله، حتى تبادله من الأصل، ولا يكون مستغنى عنه ولا لانه يزعم ان
العلوق حصن في ملكته، امكن منه حلقه، لا حلقه منه، يصح حله، الولد حيا، وان
دعيه وخرج الكلامان معاً، أو احدهما أسبق، دعوى مسرى اولى على كل حال،
كما لو كان ادعى مع شترى أصيلاً

والوجه الثالث ان حامت ثبوت لا كسر من سنير من وقت البيع، وقد علم
فقد نص ثبات، فان ادعى التبع، لا تصح دعوىه الا بعد بد المسرى، وانما صدقته
لمشترى حتى صحب دعوىه ثبت التبع من ابتاع، ويكرر الولد عبداً للمشترى، ولا
شبهه به ام ولد الأب، مصداقاً على ثبات التبع من تابع ما ماصداقاً على
كون العلوق من دعه، لا بد منه ولا يحمل له الولد في البيع، فيكون جائزاً بعد
روايل ملك المبيع لا مصاد، بخلاف الوجه الثاني

ويش دعوىه وخرج الكلامان معاً، او سنير احدهما صحبه، صحب دعوىه
لمشترى، ولا تصح دعوىه تابع

هذا انشئ ذكره، بد علم القصد من وقت البيع إلى وقت الولادة، فاما لا لم يعلم
انها حاتم، بولده لأن من منه أشهر من وقت البيع، او منه أشهر، فصالحاً إلى مستحب
او لا كسر من سنير من وقت البيع، فان ادعاء تابع لا يصح دعوىه لا لخصم للمشترى،
لأن لم يغير بكون العلوق في ملكه

ولن ادعاء مسرى، يصح دعوىه لأن أكثر ما في الباب، لم يغير بعلوق كوالده
في ملكه، فكذلك لا يمنع صحة دعوى القصد، كما راجح من الأولاد لأكثر من سنة
أشهر من وقت البيع، وان ادعاء جمعاً، وخرج الكلامان معاً، يصح دعوىه وحده
سواء، ويكرر الولد عبداً للمسرى، لأنه وقع قبضه في يوت المسء من كل واحد
كان لأهل من منه أشهر لا يست من الشترى، وجب من الدعي، وان كان له أشهر،

ولم يكن شيء من ذلك، ولكنها كانت عند المشتري، ثم ادعى البائع الولد، فعلى
قول أبي حنيفة: تصح دعوى من هو الولد والأم حصبة، حتى يجب على البائع
جميع القس على المشتري، كما لو قس الأم حبة، وعلى مديهما لا تصح الدعوى في
حق الأم، كما لو أصعبها المشتري، ولا يلزمه ود القس بعصه الأم، لأنه بعد فتح البيع
بها بعد الموت، كما في فصل العن والاختيار

فأما هذه المسألة في الفصل بناء على مسألة معروفة أن ربة أم الولد، هل هو
متقوم؟ عند أبي حنيفة، حبه له، ليس يتفرد حتى لا يحسن بالنصب، فكذلك لا يكون
له حصص من الثمن، وقد ذهب إليه أصحابنا ثم ولد، وبزعمه حبه من حبه، وعلى قولهما
فيها متقوم، حتى يصح ما نصب، فيستحق حصصا من أصل

ثم فرق أبو حنيفة بين قس ثوب، وبين فصل العن والاختيار، مع أن الثمن وحدهم
أبنا ولد له في القس، وكل واحد انفرد له في القس، فتقدم الماضي كدب البائع
فيما رجع حين حبه، مطلق من مشتري، ثم مغيرة أو أم ولد، ثم عن ربه غيره،
فأما هنا بعد موت لم يجر الحكم، بخلاف ما رجع البائع، ففي ربه معتبرا في حبه،
فلما صار جميع القس، ولو لم يكن شيء من ذلك، ولكن يشتري ما عهد من غيره، أو
كاتبيا، أو ربه، أو ربه، وبقيها الموهوب له، ثم البائع ادعى الولد، صحب
دعوه في حق الأم والولد جميعا، وينقض هذه التصرفات ويرد أحبارها على البائع،
فيما يحتاج إلى الفرق بين هذه التصرفات وبين الموت

والفرق أن بعد موت الأم إنما لم يصح دعوه أنبيع في حق الأم لأنه بعد فتح
البيع فيها عد الموأد بعد هذه التصرفات فتح البيع فب يمكن بواسطة فتح هذه
التصرفات، وهذه التصرفات قائمة للتصحيح

قال ولو لم يكن ميراث من ذلك، ولكن مات الولد عند المشتري، أو قتل، واتخذ
المشتري ثمنه، ثم ادعى البائع، وقد كتب ولدت لأقل من سنة أشهر، ثم تصح دعوه،
لا هي حق الولد، لأنه لم يكن له ميراث النسب، ولا من حق الأم، لأن الأم تبع في
هذا النسب، ولو لم يرث ثوب، ولم يفتل، ولكن قطع هذه، ثم ادعى البائع حصبة
دعوه، لأن بعد القطع بقى ميراث النسب، وإذا ادعى ذلك ثوب، لم يرث النسب الولد

فكبر إليها وولد له ابن عبد منسرى، ثم مات الابن الأول، ثم ابن البائع ادعى الولد الثاني، لا يصح دعواه، فرق بين هذا، وبين ولد اللاعبة إذ كس وولد له ولد، ثم مات الولد الثاني، وبقي ابنه، فادعاه لأعلن صحته دعواه، وعرف الولد الذي لم يكن من حاكم اللاعبة، كما لم يولد ولد المبيعة، ثم قال: تصبح الدعوى من مسألة اللعان، ولم تصبح في ولد ولد المبيعة.

والفرق أن من ولد ولد للاحته إن لم يثبت اتصال المبرق بملكه حقيقة يثبت اتصال المبرق بملكه بحكم من الأحكام اتصال المبرق بملكه، وهو أن لا يصح دعوى العبر إليه، وفي ولد ولد المبيعة لم يثبت اتصال المبرق بملكه ولا حكمًا، فإنه لو ادعاه غير البائع صحته دعواه، ولأن لصحة الدعوى من اتصال المبرق بملك المدعي، إما حقيقة أو حكمًا.

١٧٢٨ - إذا ولد لب مبيعة لم يعد للتدوى لأجل من سنه أشهر من وقت البيع، وتجد شاهدان أن البائع ادعى هذا الولد، والبائع ينكر، فإذا كان المنسرى يدعى ذلك، فالشهادة مقبولة؛ لأنها قامت عن دعوى صحيحة؛ لأن المنسرى بهذه الدعوى يدعى استحقاق النسب على البائع، وإن كان المنسرى لا يدعى ذلك، وإن كان الولد أثبت، فكذلك الخواب بطل شهادة؛ لأن هذه الشهادة قامت على علق الأمة من حق الولد والأم جميعًا، وإن كان الولد ذكرًا، فكذلك الخواب عند أبي يوسف ومحمد وحسبهما الله، تنيل هذه الشهادة؛ لأن منصب الشهادة قامت على علق العبد، فتقبل مدعى الدعوة، وأما على قول أبي حنيفة، كان ينبغي أن لا تقبل هذه الشهادة، لأن من حق الولد، لأن الشهادة على علق العبد هذه، مدعى الدعوة غير مقبولة، ولا من حق الخارية؛ لأن حق الخارية في هذا الباب نهي، وإلى هذا مال بعض المتأخرين، وبعضهم قالوا: لا يل هذه الشهادة مقبولة عند أبي حنيفة أيضًا؛ لأن هذه الشهادة وإن قامت على علق العبد، إلا أنها تضمنت حرمة الفرج؛ لأن علق الأم مضاف إلى علق الولد الثابت بالشهادة، وكذلك عملة الشهادة القائمة على علق الأمة، حتى لو كانت الأم منه لا تقبل هذه الشهادة عند أبي حنيفة؛ لأنها لا تضمن حرمة الفرج، فلم تكن عملة الشهادة على علق الأمة، وإلى هذا مال شيخ الإسلام معروف بن خوارزمي.

لدى تسع لاس بعد ما غشي بشري الأم حب لا سفل اصاب استى في الام حب
لكن من حب وركوب المهر لا يفسد في حق الام ام الزوج، كما في، قال المرو

١٧٤٤ روى حبيب الله، وولدت في يد مولد، لم يصب نوى دون ولدها.
وقضى نسياء، ثم رزقها، رزق محلاً له، فولدت ولداً، فوجبت نسياءها، فوجبت
لشئ في بعد المدة بعد مباحث بولته، ودفعه لشري، بان ساقع ادعى الولد
التي عطف، فصحح دعوته في قوله الشئ حقه، لأن نوى ما سوسكت في ملكه،
قال، ولا يصح دعواه في الولد الذي ادعاه المشتري، ولا في دعواه، لأنه جرى فيها من
المشترى، فيصح دفعه النام، لأنه ثبت له حبله العن، فصحح حب المهر،
قال، ويرد لسري، وبعد المدعى البيع بحقيقته من النسيء، فيجوز هذا البيع ولذا
مؤلفه من موه، وقد لأن التسع حب ادعى الولد، اندي حب، فصحح ان اخذت ام
ولده، بان اس حب من ادعاه، لأنه لم يصب، فمؤلفه من حب، فصحح حب من
ولا صاحب من حب الولد، فصحح فمؤلفه من

فإذا ادعى ببيع مهر من المملوكة له، غش على، لأن مكره به، ولا يثبت
بسه عند، لأنه مكره من المهر من مكره، فمؤلفه من مكره

١٧٤٥ روى بخرن حب ية وهي حلي، فمؤلفه من حب مكره من حب
بهم، فمؤلفه من حب، وفسخاً آخر من غير الزوج، فادعى البائع للزوجين جميعاً،
فصحح لهما لهما، ويرد لهما لهما، ويكوب ام ولده، ويرد البائع المهر، بان كان المشتري يلقه،
وهذا لأن مكره البائع الولد لأن حب صح، فصحح حب حلي، فمؤلفه من حب مكره من حب
به، فصحح حب من حب، وبيع ثم الولد مطلق، وبسبب له الولد، فمؤلفه من حب
وولده من حب، فصحح حب من حب، فمؤلفه من حب، فصحح حب من حب

فمؤلفه من حب مكره من حب، فصحح حب من حب، فصحح حب من حب، فصحح حب من حب
مكره من حب، لأن مكره من حب مكره من حب، فصحح حب من حب، فصحح حب من حب
جميعاً، لأن مكره من حب مكره من حب، فصحح حب من حب، فصحح حب من حب
ولده، فصحح حب من حب مكره من حب، فصحح حب من حب، فصحح حب من حب

دعونه في حق تجارة ، ولولد حر ! لأنه جرى بيعه من شترى ما يبيع صحته دعوه
البائع

٢٧٨٥ من سجد رحمه الله في الجمع رجل له جارية ، فباعها من
رجل ، فوعدت من مائة دينار ، بدأ ، فباعها الولد اب زناح ، كنهه شترى ، وصنفه
البيع لو كنه ، ودعونه ، والله ، ولا يقبض الولد اب ، ولا يبيع من هذا في يمين
البائع ويكديه ، وإذا نهر إلى بكديه الشترى ، وحدهه ، لأن احديته حرحت من ملك
البائع فخره ، ومدا البائع كالأحرى عدا ، فصار بكديه ، فصاره في يان باب المسب
كصنف الأحرى ويكديه

فرد من هذا ، ويبدأ الدعوى البائع ، من هذا المثل نفسه ، يجب تصحيح دعونه
ولأن كنهه الشترى ، والعرض من وجوه أحدا ، من الألب يمين جاريه الابن
سابقا على الاستيلاء ، حتى يصر سقوله ملك عنه ، لأن استيلاء الابن بما يصح في
ملك عنه لابن

بأن يبيع هذا ، فتعوز الساب فلا من مني حصل العموي في منب الأس ، فملك
الحاوية على الابن ، نه الاستيلاء صحه بده عابه ، وقد ، من لم يشرى جميعه الملك
بليح من حيث الظاهر ، وكان وجد عبه ، من حبيته من رحن الملك فاقبل للتقصر ،
وتعمر من عهده ، وكان مرعاة حقيقة انك أولى ، فأب الثالث يبيع يحصل الطوق
في ملكه قبل طبع حتى سحفاق س الولد ، لا حق له ، جارية ، فإن كلف بموكة
على الحقيقة وبالعروض ، وقد ، من لا يحنن الفقير ، لأن لم يمسر بالمعقونه ،
وحقيقة المسب لا يحصل بنفس بعد ثبوته ، فكذلك ، وهذا المشتري بحتن
تقصر ، ولا ثبت له مرعاة ، لا يحنن الفقير أولى

فباس مسائل ، لأن من البائع لو دعى اضري أنه محقه حو بس حقه ملك ،
والولا ، انشئ هو كجمله السب عن المشتري ، ولو كان هكذا كان مرعاة حقيقة المسب
لولى من مرعاة حتى المسب

فمردق ، مني أن مريد يصحح دعوه الأب وقد جارية منه ، قال بغير الملك
لأن في محاوية على الرده ليسر الأب مسبوته ، ملك عنه ، فتعوز ، بغير الملك

للأب في الدخلة عن الرود غير ممكن ههنا؛ لأن الأب يدعى ملكاً حقيقياً ليتقضى به ملكاً ظاهراً؛ لأن ملك المشتري من طهارته ظاهر وقت الدعوى، ومنه أن الأب حقيقى وملك الرود، ومنه من ملكاً حقيقى ليتقضى به ملكاً ظاهراً، لا يسمع دعواه، إلا ترى أن الأب البائع بعد ما باع الدخلة أو الرود لو ادعى أن البائع قد كان باع الرود منه قبل أن يبيعه من هذا، لا تصح دعواه، ولا لا تصح لما قلنا، بخلاف ما إذا ادعى السامع بسب الرود بنفسه، لأن ملك البائع في الدخلة ظاهر وقت الدعوى، ومنه أن السامع حصل في ملكه، لأن ما صرح به في دعوى البائع فيما إذا جاز ما نورد لأجل من سألنا، وإلا أنه لا بسب سب الرود بدون دعوى، لأن له في رده جارية الأمر من الملك لمكونه موطناً من ملكه، ويحتمل أن يكون هذا الرود من غيره، فلا يظن حتى ملكه عن الرود بالملك، وإذا ادعى فقد ارتفع هذا الملك، ونفى أن هذا الرود رده، وأنه باع أم ولده فهو معنى فوجد أن ملك البائع ظاهر وقت العلوق، فجاز أن يقبل دعواه، ونقض ملك المرى

والدليل على الفرق بينهما أن الجارية لو لم تكن من ملك لاس وقت العلوق بهذا الرود، ثم اشتراه لاس، فحادث بولده لأقل من سنة أسهر حتى علم أن العلوق لم يكن من ملك المشتري، فادعى الرود الأب للمشتري، لا يصح دعواه، وله ادعاء المشتري، صحب دعواه، فوجدنا مع فرق بين دعوى الأب ولد جارية لاس رضى دعوى الأم ولد جارية فيصف إذا لم تكن الجارية في ملك الأم وقت العلوق، حار أن يقع العلوق دعوتها إذا لم تكن الجارية من ملك الأم وقت الدعوى أيضاً

الفرق الثالث إذا لم يهد الدعوى يدعى من لاس بملك الجارية عليه بالقيمة ما اتفق، ويحدث السب والعصمة في معنى الضرر، ويعين له على ذلك دليل وقت الدعوى، فصار محتمل ما يدعى على الأم أنه قد كان اشترى هذه الجارية من غيره، فعلمنا البائع بعد البيع يرضى يدعى ملك الجارية على المشتري، بل ينكر زوالها من ملكه، لأنه يقول صارت أم ولد لي، ولم يصح سبها، وله على ذلك دليل ظاهر، وهو علوق الرود في ملكه

فإن لم يكن الأب لو ادعى قبل البيع صحب دعواه، ولم يدعى بملك

التبعية فيه، فلهذا افرق

فإن قيل: حكمه بحرية الولد الذي لم يبع من الأصل، ومن ضرورة حرمة من الأصل حرية الولد الآخر من الأصل؛ لأنهما توأمان مختلفا من ماء، عد

فما حررت الولد الذي لم يبع من الأصل يظهر من حقه، ما لا يظهر من حق الولد المبيع، ويحمل من حق الولد المبيع قائل من الذي لم يبع ثبوت ما عارض منبدأ على ما مر، ولا يوجب الشراء به^١

فإن قيل: إلا أنه متحقق الضرورة من الترجيح الذي قلتم، بخلاف من وجه آخر، فإن نسب الولد انبمع قد نسب من المدعى، ومن ضرورة ثبوت نسبة من أن يكون المعلق حاصل في ملكه، ومن ضرورة حصول علقته في ملكه أن يكون حر لأصل

هذا ثبوت نسب الولد انبمع منه كذا في طريق القبول، لا بد من بوجه، بل الدليل بحالته يثبت أن موطن صحة الدعوى وثبوت النسب في ولد جارية الأب قيام من التملك من وقت العلق إلى وقت الدعوى، وقد انعدم السرط من حق الولد المبيع، فتعديم صحة الدعوى من حقه، يسمى أن لا يثبت منه من، وإن أثبت ضرورة أنه ثبت نسب الولد الذي لم يبع، وهما توأمان، والثابت بالضرورة لا يحد موضع الضرورة في حر بات النسب، أن لا ضرورة في حق الحرية، فصار في حق حرية الولد المبيع كأنه لم يرحمه الدعوى، صلا، أليس به لا يثبت هذا الولد، كذا ههنا، أكثر من به أنه ثبت بسبب هذا الولد من، ولكن ليس من ضرورة ثبوت نسب الولد به عطفه، ألا ترى أنه لو استولد جارية غير بالكرام، ثبت نسب الولد منه، وإن كان لا يثبت، كذا ههنا

وبعضهم قالوا: لأنه غير ادعى كان الولد من خصصين، ومن سوط صحة دعوى الأب قيام ثلث وبدد ههنا، وإنه معلوم في حق الولد المبيع، فصاحب الدعوى يعتبر وجود شرطه، فصحت في حق الولد الثاني، لأن دون بيع، فلهذا إذا نسب يعتبر شرطها، كمتدين لشري الأب في المسألة الأولى ثبت في حق الأم دون الأب، وتعتبر الدعوى في حق الولد المبيع إعاضاً له، فصارب الدعوى من حق الأب، مبيع كأنها لم تكن، بخلاف ما هو أعنى لشري الولد، ثم إن المانع ادعى الثاني، فإن الدعوى تصح،

[١] هكذا في الأصل وروم، وكان في ط. العربية

يحكم بحرية المهر سبع، من يكون مع المهرى، والفرق انما يكون من التهمة
وجه قول محمد في المسألة من شره صحة دعوى الأب ماء حتى تفتل المهرية
الأب من وقت الدعوى الى أن الأب المدعى بهير الأب مسموعاً لغيره في المهرية
قيصر مسموعاً من الأب المدعى بهير، فلا يصح دعوى من حرم المهرية، وقد
لم يثبت ثبات المهرية لا يثبت نسب المولود؛ لأن ثبات نسب ولد جارية لا يثبت
من حيث وقوع الاستبلاذ في ملك الأب، وإنما يوجد، وهو كما لو ادعى نسب ولد
مطيرة الأب، أو نسب ولد من ثمة الأب، أو نسب ولد أم ولد الأب

وجه قوله في يوسف، إن المسموع لم يسمع المهرية، وإنما يسمع على ادعاء الأب،
صحت دعوته في الكل، وقد باع المهرية والمهرية، لم يصح دعوى من الكل، وهذا باع
المهرية دون المهرية، كان لكل منعه حكم نفسه، والمعنى في ذلك أن حرم المدعى كلاً
ثابت للأب قبل البيع، بغير ملك الأب، وهو يظل إذا بطل حكمه، وإن ملك الأب،
فإنما يظل بقدره، إن ملك الأب، بغيره، بغيره، ولا يملكه، ولا يملكه، لأن من المدعى لم
يكن ثابتاً للأب هناك بعد ثبوت سره، أو هنا بغيره، ولكن المهرية بغيره، أو ولد
دون الأم، أو ولد الأم، أو ولد الأب، ولا يملكه، أو الأم، أو الأم، أو الأم،
لا يملك، ولد الأم، وبدل عليه ماله بغيره، أو ولد، أو ولد، أو ولد،
المقصود بالمدعى على ماله، لم يحدث فيه ما يمنع من ملكه، فصح دعوته به،
وإن لم يصح دعوته في الأم، وبمثل هذا حذر الأئمة من بيع جارية من ماله
وجازت في بلد مسمى بولد، وأعتق المهرية، ثم إن البيع ادعى نسب المولود
صح دعوته في حرم بولد، وإن لم يصح دعوته في حرم أم

وذلك لأن المهرية مع المهرية، أو ولد، أو ولد، ثم إن الأب، أو الأم، أو الأم،
نسب المهرية، صحت دعوى من حرم المهرية، وإن كان لا يصح في حرم الأم،
وجه قول محمد في ملك الأم، بغيره، بغيره، بغيره، بغيره، بغيره، بغيره،
دعوته في حرم ماله، أو ولد، أو ولد، أو ولد، أو ولد، أو ولد، أو ولد،
المهرية، ويكون من التهمة، وأنه يكون وجهه على ماله، وبس كذا لو ادعى نسب

أقر جرح بنقصان الحبس، لأنه يحصل أنه بأن الحبس هو صان، وهذا لا يجوز، وقد رآه كلا الأمرين متى عاد الشيء إلى فديم ملكه، وكان له الرد بالحبس، بخلاف حبس الزوجة؛ لأنه يسقط لما أنست لغيره، لا سيما مع علمه بنسوة الحبس، له نصيبه بطنه، وهو جهله بأوصاف البيوع، فلا يعود بعد ذلك، وبخلاف صلابة، لأن دعوى الأب كانت باقعة ببيع الابن لغراب شرط صحة الدعوى، وهو ولاية التملك بحدارية، وإن عادت إلى فديم ملكه، ثم يسر أنه لم يكن وإنما هو ملكه على ما يسا، وإذا نفي الروال على حاله حقيقة وحكمًا، كان شرط صحة الدعوى فلتًا، نظم نصيح دعوى

١٧٢٨٨ - راد وذهب على ربه للبيعة هي بدى المشتري وليس في طين واحد كلاهما، أو أحدهما لأهل من منه أشهر من وقت البيع، ثم حتى هي أحد الولدين، بل قطع بده منلا، وأخذ المشتري الأرض، ثم ادعى الشئع - الوكيل، صحت دعوته؛ لأن تبين أن العنوى بالوكتين متصل بملك الشئع، أم الذي جاء لأفق من سنة أشهر عظام، وأما الآخر فلأنهما علقا من علق واجب، وعلى الحبس أركان القيمة ويكون ذلك سالكًا للمشتري، وإن حكمنا بحرية الولد الآخر من لأصل حتى لم يكن للبياع على الولد، ولا لما فتى في الولد الواحد: إن الحرية لا تظهر في حد اليد، وكذلك إن اكتسب أحدهما كسبًا قبل الدعوة، ثم ادعاهما الثاني، فالكسب يسلم للمشتري.

ولو قلل أحدهما قبل الدعوة، ثم ادعاهما الثاني، يثبت نسبيًا من البيوع؛ لأنه صحت دعوته في حق الحبس، ومن ضرورية صحة الدعوة في حق الآخر؛ لأنها خلقا من ماله واحد لا يتصور أن يثبت أحدهما وحرية من لأهل ذوي الآخر، وإذا صحت دعواتهم فبهم، ذكر أن قيمة المقتول تكون لورثة المقتول، ولا يكون للمشتري، فقد حكم بحرية المقتول من الأصل في حق المشتري، حتى يتم يجعل القيمة سالفة للمشتري، ثم يحكم بحرية من الأصل في حق الخصم، حتى يتم به عليه القيمة، بل أوجب القيمة، ومن هذا جائز، ويجوز أن يكون الشخص الواحد عبدًا وحرًا في حق شخصين، وهي حق حكمين، ألا ترى أن من أقر بحرية عبد في يد غيره، ثم اشتراه اعتبر عبدًا في حق الثاني حتى يستحق الثمن على المشتري، ويعتبر حرًا في حق المشتري حتى يحكم بعينه عليه، غير سراه في حقه فحليص آخر، كذا هما.

وهو بين الأثر والنسب والقيمة. وبين الكتب لأثر من هو من أصل
 النسخة له من الموقوف. والأثر من هو من أصل. - - - - -
 ثبوت سب الآخر، وحديثه من الأصل. لأن كثرة ما لا يثبت من حديثه عن الآخر
 من دون. - - - - -
 من الأصل ثبت في يد الناس لمكونه لورثة الموقوف. - - - - -
 سب الموقوف من حقه لأصل من هو الموقوف من حق لأصله أو له. لأن
 حريته سب من هو من أصله. بالأثر ثبت في يد من أصله. فلا
 حريته من أصله من أصله من الأثر. وثالثه هي سب. لأن حريته من أصله
 من أصله. - - - - -
 أو ثلثه. أي ربع ثلثه من أصله من أصله. - - - - -
 من أصله. - - - - -

٧٢٨٩. راد. - - - - -
 دعي. - - - - -
 - - - - -
 - - - - -
 - - - - -
 - - - - -
 - - - - -

١٦٢٩٠ - - - - -
 - - - - -
 - - - - -
 - - - - -

١٦٢٩١ - - - - -
 - - - - -

يحفظ خيار المشتري، بهذا معنى قوله: إن دعوة المشتري - مدعى منك - ولو كان الخيار للفتح، فالدعاء للمشتري، برد دعواه تكفى موضوعه إن أحاز المالك البيع، صحت دعوته، وإن قضي بطلان دعواه، لم يرد من هذا ويسمى إذا اعتقه المشتري، وخياره يذبح، فإن عتقه لا يتوجه، بل يبطل.

والفردى أن الدعوة غير ركنية جابت، وليس بركن السبب بعدل، والافتراض صحيح قبل الملك، ولكن بقائه يتوجه على الملك، كما هو أمر بحرية عبد البحر، أما الإعتاق، فركن، يصرف بمسبب للحال، فإنه تصرف لا يصح، لا في الملك، وليس للمشتري حالة الإعتاق، لا ملك به، ولا ملك موضوع حتى كان الخيار للفتح على ما صرف في موضوعه، فبمضي الإعتاق، حتى لو أخرج الكسالى من الاعتاق مخرج الإخبار بأن كذا كان، قد كان حراً قبل شرائي يتوجه ذلك به.

١٧٢٩٤ - وإذا أرحل أميين من رجل على أنه بالخيار، بأحد أبيهما مائة ألف درهم، وورد الأخرى، لم يردت منه، والفر بينهما، إلا أنه من سبب إلى وديهما أولاً، والفرقة صحيح في ودي أحدهما، وهي التي ناولها البيوع، وهذا لأن خيار المشتري لا يقع صحة دعونه، ونكر البيوع ناول أحدهما بغير عيب، وبمدين خيار المشتري، فيؤمر بالبيان فإدام جبا، فإن مات قبل البيان، فالبيان إلى الورثة؛ لأنهم قاموا مقام الميت في خيار التعمين، فيكون لهم البها كما كان للعمورث لو كان حياً، فإن قالت الورثة، إن لنا وطناً هذه إخباره رلاً، فإنه يثبت سبب ولد هذه من لبث، ويرث معهم، وتصير هي لم يرد للميت، وعش بموته، وعلى الورثة سبب هذه للبيان يؤدون ذلك من تركة الميت، ويؤدون الأمانة الأخرى على البيان مع غيرها، فتكون أمانة البيان كذا لو كان حصل هذا قبل من لبث.

وإذا قال بعض الورثة إن لنا وطناً هذه قولاً، وقال بعض الورثة، لا، بل وطناً هذه الأخرى لولا، كان التي ذات لها بعض الورثة أولاً هي التي وجب استأولاً متعينة للاستنباط، وورد الأخرى.

فرق بين هذه، وبين، إذ أوصى الرجعي أن يعق أحد عبده، ثم مات وله ولاء، فاعتق أحدهما أحد عبدين، واعتق الآخر المدة الآخر، فرد ٧ عن يمين لتعبد الوصية.

فيه دون الأول والعرق، أن من مسائلنا هذه ثلوث فام مدع، ثورث من اليبين بحكم الملك لا بحكم الأمر، لأن ثورث لم يأمرهم باليبين، وإنما يجب بهم اليبين بحكم الملك، لأنهم ردو ما كان ملكاً، وفيه من شرط ملك المهر، ولذلك ثابت للملك، فيكون دعوى أحدهم كدعوى، ثبت لو كان ثبت حباً، ولو كان ثبت حباً، وقال وطئت هذه المرأة، كان الأمر منه صحيحاً، والرجوع باطلاً، كما من الورثة، أما في تلك المسألة فتعيب إلى ثورث بحكم الأمر، لا بحكم ملك، ألا ترى أنه لو مات ولم يأمرهم، لا يصح، كما فهم من يلب، وإذا كان التعيب إليهم بحكم الأمر، فإنما يصبر بإساق الثورث كدعوى الحب، ولو قالن أمره، والمث من دعواتي عهد بينهما على تميته، وفيه من شرط تميته، كما لو حصل الأمر في حالة الحبة، وإذا أعتق أحدهما عبداً، فلهذا هو يوافق أمر الأمر، فلا يبعد على الحب، بل يفقد على التمتع لأن له نصيب فيه، وإذا أعتق بعض هذا القيد من ابن المعتن، فهو محلاً لتعبد الوصية، لتعين العبد لأمر تعبد الوصية فيه، ويصح عتاق الابن الآخر بقرانه فيه، لأن أحدهما على عتاق صفة عتقه لا صفة، فهذا هو الفرق

وإن انفقت الورثة أنهم لا يكونون على وطئ الحب أولاً، فإنه لا يثبت نسب واحد من الولدين من حب، ولكن يثبت نصف كل واحد من الولدين ونصف كل واحد من الجارية، ويثبت كل واحدة من الجارية وكل واحد من الولدين على نصف القيمة، وإذا ورث الورثة على البنت نصف نكاح واحد من الجارية ونصف المقر من الشركة، فإن لم يثبت المشتري، ودعى سبب الولدين أيضاً، فلهذا على وجهي الأول، أن تكون الدعوة من البائع بعد دعوة المشتري، وهي هنا فلوحة يتبع دعوى البائع في الولد الذي يرد عليه، وفي أمه كعب، جاء بالولدين لأقل من ستة أشهر من وقت البع، أو لسه أشهر، لأن دعوته صادرة منك بنفسه، ولم يصح دعونه به، صر بمسئوري كقضا حاشا، أن إذا جاء، لسه أشهر ففان دعوة البائع فيه، صر بمسئوري لا تصح في هذه الصورة من غير تعليل لمسئوري، فلهذا دعوته أولى.

وأما إذا جاء، لأقل من ستة أشهر لا يصح أيضاً، ما دخل عليه من حق المسري، وإن ادعاهما جميعاً، جاء بالولد لسته أشهر، فدعوى البائع صحيحة بما صار له،

ولا تصح دعواه فيما صار بمشترى، وإن جاعلًا بالولد لأن من سلب أسبه، فدعواه البتة أولى في الولد من أن دعواه دعوه اسطراد، ودعواه أسبهى دعوه شرير

نوع آخر

في دعوى الولد بعد العتق:

١٧٢٩٥- إذا أعتق الرخص عتقًا صحيحًا له، ثم دعى له أسبه، صحب دعواه استحصانًا، والمباشر أن لا تصح، لأنه منقضى في هذه الدعوى، بيانه أن إعتقه على الاعتاق إثر إرغامه بصفحة الإعتاق، وإنما يصح إضاوته إذا لم يكن أبًا له؛ لأنه إذا كان أبًا له، وكان العتق في منك، كان حر الأصل، وإن لم يكن العتق في ملكه، وإذا دخل في ملكه، يفتق عليه، فلا يصح حقه بعد ذلك، فإذا جاز على الاعتاق يكون إثر إرغامه أنه ليس بأبي له، فيصير بدعواه أنه أبه منقطرًا

وجه الاستدلال أن هذا إقرار بالغير، وهو الأس، لأن معظم اسمه في هذا المراتب للأبي، والآخر لتفسير صحيح من غير نصيبين، وإن بطل بالانكباب، ولم يوجد الانكباب هو، وقوله بأنه منقضى في هذه الدعوى قدما، نعم، ولكن التنافي في هذا الباب لا يضر، لا يرى أنه صرح، فقال هذا سررسي، ثم قال هذا ليس، تصح دعواه لقوله أنه بقوله يسر هذا ليس فتكره يكون لأن عليه حنوها ماله، وقوله حد أبي بعد ذلك أمر للأن على حقه بالحقوقي، خالصة، والإقرار بالحقوقي بعد ابتكارها صحيح

١٧٢٩٦- عبد صغير بين رخص أصحه أحدهما، ثم ادعاه الآخر بعد ذلك، فهو له عبد أبي صبه، لأن الإعتاق عنه منجز، فلتعصر الإعتاق على نصيب، وحتى نصيب الآخر محرق به، فإذا ادعاه الآخر، فليأخذ دعوى نسب والد محرق له، فيصح دعواه، ويكون مولى بهما، كدعوى المدعى دعوة شرير، ما لم يكن المملوق في ملكهما، لأن معنى اسم من نصيب الأم إعتاق النصف، وبوت نسب الولد من الآخر

(١) حكاية في رقال من الأصل وبوم. عتق يطلق على الانكباب

(٢) حكاية في قوم، وكان من الأصل وبوم. ثم

انكاف وپسما هو من انار مال، في الحقوق المتصلة بالذات، مشروم مناهه في المجموعه

الثاني ان من ادعى احد دعواه وانقام عليه به ما كان يدعى عليه من يجوز
 ان يرد عليه من ادعى به الدعوى سمع دعوة المدعى عليه ، وليس به ذلك عليه
 لأنه قد جاز له رد عليه في خصمه ، لأن الإقرار لنا يجوز من الخصم وانما هو من
 الخصم معصولة ، والمدعى عليه مسبوحة ، وإن كان المدعى عليه من لا يجوز ان يرد
 عليه من لا يجوز ان يرد - به ما وقع به المدعى عليه ، لأنه لا بد من ان يرد عليه من لا
 يجوز ان يرد عليه من له حقه لانه ، أو لانه لو لم يرد ، والمدعى به من يدعى عليه حقا من
 غير مدعى عليه ، أو من جهة له ، أو بغيره ، فوعدته ، فانه لا يصح بينه عليه لأن
 المدعى عليه من لا يجوز ان يرد عليه من يرد عليه المدعى به ، أو من له حقه لانه لا
 يصح ان يرد عليه لأنه يحسن النسب على أبيه أو أمه ، ولا يتصور من ادعى عليه إثبات
 نسب ما وقع فيه الدعوى ، لأن نسب سبب للأخوة من المدعى عليه ، أو كان المدعى به من
 الأخوة من جهة لانه ، ومن جهة الأم أن يكون المدعى به ، أو من أمه وذلك
 لبلاد الآباء ، أو لبلاد الأم ، ولا يتصور من المدعى به

وَالْأَمْرُ بِصُحْرِ مَرْيَمَ عَمِيهِ الْأَقْرَبُ وَمَا وَقَعَ فِيهِ الْمَرْهُومُ وَلَمْ يَصُورْ مِنْهُ نَسَبٌ
صَحِيحٌ وَفِيهِ مَدْعُوٌّ كَأَنَّهُ دَعَى عَمِيَّهُ أَحْيَاءُ عَمَّا وَقَعَ فِيهِ مَدْعُوٌّ مِنْ كُلِّ وَجْهِ. وَلَمْ
يَكُنْ حَصْرًا لِمَنْ دَعَى، فَلَا نَسَبَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ أَدْعَى عَمِيَّهُ عَنْ لَاهُجُورٍ بِقُرْبِهِ
بَلَمَدْعَى كَأَنَّهُ دَعَى هَذَا الْمَرْهُومَ بِالْأَقْرَبِ بِصُورٍ عَمِيَّهُ عَنِ الْمَدْعَى وَفِيهِ
الْمَدْعُوٌّ، بِمَعْنَى الْبَيْتِ لِأَنَّهُ يَصُورُ مِنْهُ إِثْبَاتُ النَّسَبِ ذَكَرَ خَصْرًا فِيهِ، أَوْ وَقَعَ فِيهِ
الْمَدْعُوٌّ مِنْ كُلِّ وَجْهِ. وَهُوَ كَرَجِيٍّ يَدْعَى عَلَى امْرَأَةٍ أَوْ نَسَبٍ، وَأَعَادَ بَيْنَهُ هَاتِيكَ الْمَدْعَاةَ
فَعَلَتْ فِيهِ عَمِيَّهُ. وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا رَجُلٌ يَثْبُتُ بِنَسَبِ هَذَا الْفَوْزِ مِنْ وَجْهٍ، وَإِنْ كَانَتْ لَمْ
يَرَوْا مِلًّا لَهُ، لَا يَتَّبِعُ دَعَا رَجُلٍ حَتَّى يَكُونَ نَسَبُ الْآخَرِ أَقْرَبَ مِنْهُ، وَجِهًا؛ لِأَنَّهُ تَعْمَلُ
بِنَسَبِ عَمِيٍّ عَمِيَّهُ، وَهُوَ التَّرْوِجُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ لَا نَسَبَ بَيْنَهُمَا، يَصُورُ مِنْهَا مَا هُوَ
بَيْنَ شَوْحَتَيْنِ، وَهُوَ أَبُو ذَهَبٍ، هَذَا وَلَدُهُ، هَذَا وَلَدُهُ، هَذَا وَلَدُهُ، وَجِهًا؛ لِأَنَّهُ تَعْمَلُ

ولد الملاءمة والبرء ، فكان المدعى ادعى عليها أنها ولده ، فكان مدعي عليها فعلا يتصور صها ، وكان خصمها المدعى من حق صهاج البينة عليه ، وإن كان لا يجوز إقراره ، ثم ما ذكره من إقرار المرأة بالولد باطل مستقيم على رواية الأصل ، والعراض غير مستقيم على رواية الجامع . فقد ذكر من الجامع أن إقرار المرأة بالولد جائز ، ومباني الكلام هي تحلل المسائل : إن شاء الله تعالى

١٧٢٩٧ - وبعد التوصل إليها جئنا إلى المسائل ، قال محمد رحمه الله في الجامع : لو ب رجلا مدعى على رجل أنه آخره لأبيه وأمه ، وهو يسميه فتمتعه إلى القاضي ، فالمدعي يسأل المدعي ، ويقول صها تريد ، فإن قال لا من لي منه من يشق ومبرأ ، ولكن أريد منه نسبي لا غيره ، فالقاضي لا يثبت إلى دعوته ، ولا يسمع بيته عليه إن أنامها ، أما على الأصل الأول فلا بد منه يسه فامد على عاتق ، وهو الأب والأم - لأن المدعى من الأب ، ولا يثبت من الخصم مدعى عنه ، لأن سب أحد الأخوين لا يثبت من الآخر ، فقد أنفق عليه فامد على الأب ، وهذا الخصم ليس بخصم صها ، لأن طريق الفصل ، وهذا ظاهر ، لأن المدعى عنه ليس بوكيل ، ولا يوصى عهده إلى هذه الدعوى ، ولا من طريق الحكم ، أما من طريق لأب - لأن القودث لا يتصلب خصم عن الأب والأم فيما يدعى على الأب والأم من السب حالة الخية وبعد الوفاة ؛ لأنه ليس مال ، ولا أثر من آثار المال ، ولم يدع أبه عن الخصم شيئا لا يتوصل إلى ذلك ، لا بإثبات النسب من القاتنين ، فلم يتصلب الخصم شخصاً عن القاتنين ، والنية العامة عن غير الخصم لا تنقل ، وأما على الأصل الثاني فلا بد المدعى عليه من لا يجوز إقراره ، ورفع به الدعوى ، وهو الإخوة ، ولا يتصور منه إثبات نسب الأخوة ، وهو لإلاد أبيه وولادة أمه ، فلهذا قال لا يثبت

وإن قال المدعى : أنا ادعى عليه ميراثاً فوصفه ، أو ميراثاً ما يستحق بالأخوة ، جعله القاضي خصماً للمدعي ، وسمع به المدعى عنه ، أما على الأصل الأول فلا بد هذه بينة فامد عن خصم خصم ، لأن ما يدعى المدعى من الخصم على الخصم لا يتوصل إلى إثباته إلا بإثبات سب من الآخرين ، فتنصب المدعى عنه الخصم خصماً

عنى الأتوم هو إنكار الرب، كمن عصى عذاله في بدىء أنه شره، ولا
العباد وأقام عليه الهدى، فببته في إثبات شره، لأنه لا يجوز أن يأتى إلى الله
يذهب على الخاضع، لأن الله العباد، فأنصب الخاضع خصماً على العباد
في إنكار الشر، وكمن أتى عني رخصاً لا سبب الكفاية في ذلك، وأنما عليه
أن يأتى عني رخصاً لا سبب الكفاية، لأنه لا يجوز أن يأتى إلى الله بدىء عني
الخاضع إلا بإذن الله، لأن على العباد، فأنصب الخاضع خصماً على العباد في إنكار
الله، فكذلك يذهب الخاضع خصماً على العباد في إخراج نفسه، ويصير المفسد
مفسداً على نفسه، على ما هو، حتى لم يفسد بعد ذلك، والله أن يكون له عني
له، لا يفسد إنكاره، وأنا عني الأتوم، لأن الله عني بالآخره في هذا الوجه
محمود إنكاره، فببته عني عليه بذلك

[illegible]

وذلك لأن الله تعالى يقول: «وَمَنْ يَفْعَلْ يَفْعَلْ لِنَفْسِهِ» (النساء: 123). وهذا يعني أن كل من يفعل الخير يفعل لنفسه، وكل من يفعل الشر يفعل لنفسه. وهذا هو السر في قوله تعالى: «وَمَنْ يَفْعَلْ يَفْعَلْ لِنَفْسِهِ» (النساء: 123).

١٦٦٩- و۔ ادعیٰ حل عینی۔ حل فہمولاہ من عدلیہ من غرق۔ اُر افسس۔ اُل
ادعیٰ اہل عدلاہ من سولہ۔ ادعیٰ عہد یجسد۔ حاقام ادعیٰ سہ ہام دعوہ۔ قلسہ
لکثہ یدعیٰ علیہ لکثہ۔ فکناں حصہ فیہ۔ و۔ شریعہ عہد ملہ۔ (بہار افر ادعیٰ

سنة من ذلك صح البراءة ، ذكر بعد دعوات المبري ان المبري قد حذر ، وكما ذكر في دعوى
الاحيل ، وفي كتاب المبري ان المبري قد حذر ، لأن المس لا يملك
مكونه في سنة

حكمي من السجدة ، ان المس قد حذر في سنة من ذلك ، ان المس قد حذر في
السجدة ، ان المس قد حذر في سنة من ذلك ، ان المس قد حذر في
السجدة ، ان المس قد حذر في سنة من ذلك ، ان المس قد حذر في
السجدة ، ان المس قد حذر في سنة من ذلك ، ان المس قد حذر في

وسمى من سال في سنة ، ان المس قد حذر في سنة من ذلك ، ان المس قد حذر في
السجدة ، ان المس قد حذر في سنة من ذلك ، ان المس قد حذر في
السجدة ، ان المس قد حذر في سنة من ذلك ، ان المس قد حذر في
السجدة ، ان المس قد حذر في سنة من ذلك ، ان المس قد حذر في

وحدثت في سنة من ذلك ، ان المس قد حذر في سنة من ذلك ، ان المس قد حذر في
السجدة ، ان المس قد حذر في سنة من ذلك ، ان المس قد حذر في
السجدة ، ان المس قد حذر في سنة من ذلك ، ان المس قد حذر في
السجدة ، ان المس قد حذر في سنة من ذلك ، ان المس قد حذر في

فما فيه من شرط المس في سنة من ذلك ، ان المس قد حذر في سنة من ذلك ، ان المس قد حذر في
السجدة ، ان المس قد حذر في سنة من ذلك ، ان المس قد حذر في
السجدة ، ان المس قد حذر في سنة من ذلك ، ان المس قد حذر في
السجدة ، ان المس قد حذر في سنة من ذلك ، ان المس قد حذر في

وفي سنة من ذلك ، ان المس قد حذر في سنة من ذلك ، ان المس قد حذر في
السجدة ، ان المس قد حذر في سنة من ذلك ، ان المس قد حذر في
السجدة ، ان المس قد حذر في سنة من ذلك ، ان المس قد حذر في
السجدة ، ان المس قد حذر في سنة من ذلك ، ان المس قد حذر في

١٣٠٠ - وفي سنة من ذلك ، ان المس قد حذر في سنة من ذلك ، ان المس قد حذر في
السجدة ، ان المس قد حذر في سنة من ذلك ، ان المس قد حذر في
السجدة ، ان المس قد حذر في سنة من ذلك ، ان المس قد حذر في
السجدة ، ان المس قد حذر في سنة من ذلك ، ان المس قد حذر في

وفضيت بينهما، ودعا إليها؛ لأن هذه بينة قامت على خصم، لأنها تدعى على
الخاص، وهو المأثمة عند نفسها، وهو حق بقل الصبي إلى حجره لبعثانه والثريه؛
فإن بالرحم بالحرم، ودلت الزعم المردم أحسن بالمدعى من المقتضى، ولا يوصل إلى
بينة هذا الحق إلا بعد إثبات نسب من أمه وأمه، فيجب مدعى شخصاً من أبيه وأمه
وكذلك لو كان المدعى من أبيه يدعى أمه معه، ودعى المسألة بحاله، نصبت بآته
أخوها، ونصبت بمعه، لأنه لا يكتفى الأمرع من عد المقتضى إلا بعد إثبات نسبها من أبيه
وأمه، وبينة حريته، فكانت به البينة ذلك.

قال بعض مشايخنا: وعلى قس من مسألة القبط إذا دعى امرأة على رجل أنه
أخوها لأسباب وأمه، وأدعت على ذلك - يعني أن تعمل نسب عند محمد - لأنها
تدعى عليه من الإكح، لأن مكاحها لا يجوز إلا عند محمد، وكان تزويج حقا
مستحقاً لها قبل اليوم، عند ادعت نسب، لأحد حقا، فمكح بآته بالبينة عليه،
وعلى قول أبي حنيفة، أبي يوسف، الرقة مكح تزويج بنفس من غير سر، فلم يكن
التزويج حقا مستحقاً به من المدعى، فلم يدع نسب لأخوه حقا، فلا مكح إياها
بآله.

١٧٣٠ - ولو أن رجلاً من العرب ملك ولد له، ودعى رجل على أنه ابن
عبد لأمه، ولم يدع، وأنكر ذلك الابن، فأقامت عليه سبع بينة قال لا
ويشبه هذا النسب، بره بذلك دعوى الأخوة.

وكذلك لو مات هذا العبد معتق، ومكح لها وسن، دعوى لأن العبد أن أمه
أعتق أباهما، وأبهما مولد، وأدعى عليهما البينة، جاء غير بينة، بعد ترك بين ولده
العققة وبين النسب.

واختلط، هلولة، شذوذ من الفروق، وأدعى المصاحبة به ما حكى من الحمية أبي
مكر السجى أن تولد له من آثار المال، فإن لم يملك الجسر، لأنه نسب بالفسخ، ولا
صحبه للمعتق إلا من مدك السجى، فكان من آثار عتق أبيه، لا من مرقوم مقام تلامه
اليد قيساً تدعى على نسب من ابن، وإن كلف المدعى لا يدعى على الابن مالاً، بأن

ودعوى القاصي بانفسهم ثلاثاً، سمعت واحداً من اموالي، وادام رجل بيده أنه اخوه
 لأبيه وأمه، لا ورب له غيره، يمس أنا الملب الثاني، وعصر القاصي به بصبيبه، ودفعه
 إليه غير مضموم، فباع لأخ ذلك من رجل، وسماه إلى لفسري، سمع ان لفسري تزوج ما
 اسرى من رجل، وعاب من ربي، فجاء رجل، وأقام بيده محصره حتى يثب الآخر ته
 ابن الملب الآخر وورثته، لا ورب له غيره، صدقه في ذلك سركن في الدبر،
 فالتصص بمصص بسبب لاس في حتى ثبث قلب، فسمعت على حشم جاحده، وهو
 لأخ، فيقصي القاصي بيده في حتى نسب لهذا

قد دبل كيف يقضي القاصي ميتته، وأن الاسد بهي صفاهي الأخ - لأخ - لأخ
 حصيد ليت ليس في بد الأخ، ودعوه النسب في حلا من دعوى، فاد لا يصح، فلا
 تسمع اليه عليه

قلنا: تسمع من رجول - فلهذا لد دعوى الحق إلى بشرط لصحة دعوه
 النسب، فمما عدا الولد، والولد مع الأخ والعم، وشبه ذلك، أم في حق الولد
 ولولد دعوى الحق يمس بشرط صحة دعوة النسب، ألا ترى ان في حادثة آخر لا تخرج
 الدعوة من الولد والولد، وإن لم يثر مع ذلك دعوى الحق، وقد مر هذا، فلهذا

الثاني ان مسلم أن دعوى الحق مع دعوة النسب من الولد والولد أيضاً،
 إلا انه وحده، دعوى الحق هذا من لا يبر، ويبد ذلك من وجوه، فلهذا أن لا يبرهول
 لأخ النسب ثبث مدار منكي، وأب معه بغير أمري، وسأب أجور أبيه، واحداً من
 الناس

والثاني أنه اوعى فبرات مع غيره فلهذا إلا أن القاصي لم يقص له بناءً من
 الحال لعدم حصص، وهذا لا يمنع التقصيد بالنسب، وهذا يظهر من بد دعوى رجل عند
 القاصي له وكل فلان بسبب حصره على القاصي، فله على أناس حصره، وأن أريد
 يتسبب بحكم الوثاق، وأقام النسب على الوثاق، فله القاصي بمصص بوقالته، وإن كان لا
 يقضي بالحقوق في الحال

ثبث أنه عن حصة في الثاني بأن يحصر لشري ويعرأه مشري حد من أخ

هذا الحبس، وأنه لم يرد من الحبس إلا القدر المشتري لهذه الآية يسمى حبساً،
والحبس كما يجزئ، أما حكمه في الحبس، فكذلك يحسب إذا كان حكمه في الحبس، كم
المضوى وتليح بشرط غير

والقرب من هذا رجل مات وله غير مؤخر على رجل، جاء رجل، وانقضى عنه
المؤبد له من الحبس، سمع دعواه وسئل يشهد، وإن كان دعواه لا يعود له شيئاً
لأنه لا يثبت

وإذا نفس القاضي بحسب الآية، هل يفرض للآية الثالث، وهي في الأحكام
من رتبة الحبس لاخر؟ ينظر، إن كان القاضي الذي وقع عنه دعوى لا يرى هو القاضي الذي
فرض الأحكام بحسب الميثاق، وهي للآية الثالث، لأنه علم بحكمه من نصيبه، لأنه نصي
تلاخ بالميراث مع وجوده، لا ي، وعلم يكون المشتري عاصياً، (يكون المودع مودع
لعاصي، ولا يكون مدته نصيبه حتى العاصي، وهو المشتري، لأنه علم أنه الملك لم
يشتد للمشتري، حيث أتت من غير الملك، وإن كان القاضي الذي وقع عنه
حصوله، لا يرى غير القاضي الذي فرض الأحكام بحسب نصيبه، لا نصيب للآية، لأن
القاضي أنشأ لا يعلم ما يشتري عاصي، وإن المودع عاصي الدعوى، لأنه لا يعلم
أن الأحكام الباع ما يثبت مدته، وأنه لا يعلم أن نصيبه نصيب الأحكام بحسب نصيب
بالأخوة، ثم فسر للآية بحسب الميثاق، كان هذا نصيبه على الثالث من غير حكم
لأن المودع لا يثبت حصته فيما يثبت على المودع، وما بين هذه الحالة من القاضي
تشتد عرف كون المودع مودعاً بالآية، بأن كان يدع المشتري به بحسب القاضي
كأنه، أو، فإنه في المودع، أنه إذا كان مودعاً للقاضي، أو، فإنه في المودع، أنه إذا كان
يفرض للآية بحسب الأحكام، لأن صاحب القيد يتعصب حصته بالمعنى، وأنه لم يثبت كونه
مودعاً

ثم إذا لم يفرض الدعوى للآية بحسب الأحكام، لا بد من الأمن في حبس المشتري
للمدعي، لأن النعماء بالأحكام تصرف إلى حبس الحبس، فيه تعبيراً بقرين الآيتين

(١) - كان هو الأصل، وأنه من الحبس

(٢) - وكان هو الأصل، نصراً

وَنَسَبَ أَهْلَهُ سَبَبَ رَجُلٍ مِنْ رَجُلَيْنِ، إِلَّا أَنْ يَمُوتَ فِي حَالِهِمَا فِي الدَّعْوَةِ وَالْجَمْعَةِ، وَهُوَ كَلَّ شَيْءٍ، حَتَّى لَا يَجِدَ سَبِيلًا إِلَى أَنْ أَهْلَهُ لَا أَحَدَهُمَا، وَهُوَ الْآخِرُ، وَهُوَ يُؤَيِّدُ أَهْلَهُمَا، تَوَلَّى بِالْمَدْعُومَةِ مِنَ الْآخِرِ، إِنْ يَسْتَعْفِفُ بِالنَّسَبِ سُبْحَانَ لَا يَسْتَعْفِفُ الْآخِرُ، كَقَوْلِهِ أُولَى

١٦٢٠ = وهو المسمّى الخفيف، ثوبان من قماشين من أحد هاتين الألوان، والأكثر ومن مباح، فجاء رجلي، وأدعى أنه أتوهب لأحمد حبيب الله، وأقام على ذلك بيعة، وأدعى الرمن عيسى رجب، خبر أنه أتوهباً، ولزاد أن يخصصه لخاصة عليه بالبيعة، وأقام على ذلك بيعة، وجاءت إلى بيعة، وأقامت بيعة من مسد البغلامين من الأتراك، وغير من بيعة الرمن عليهما جميعاً؛ لأن كل واحد منهما يدعى بالبيعة حقاً عن غيره، فاستمر حالهما في الدعوة.

١٧٣٠٦ - روى المتكلم أيضاً امرأة عاصت عنها بن العاصي، وطلب من القاضي أن يبرئها التفتة على العم وهي محتجة، فقال انعم يا بني أتعلمون، فهو أولي بالفتنة عيب سي، ولم تكبر المرأة ذلك، عزب القاضي يد العلم من الفتنة، ويقول لها إن كنت حاصلة الفتنة على الأخ، حال منه ولا يسه هذا الأبوي، ثم قال ألا ترى أنني بسم العلم بعد ما شبهت به فزله أحم، ولا تقبل إليه بعد ما شبهت به أحد الأبوين لأمر أبوه.

٧٣٠٧ - وفي بعض النسخ: مجاهد بن السب إدا دعى من رجل أني كنت
 وقد كنت قدس عدي...
 الحسب منه، وما لا، علا، وقد سوت لفاسقة من قبل، فإن قام مدعي علمية بعد ذلك
 أن دعوا المدعي بن فلان آخر، يطل عليه الابن، ولكن لا يمتص بيته من فلان الآخر
 لأن المدعي منه ليس بحصم عنه في إصاف السب منه، هكذا ذكره، وقد ذكره من
 المتعنى صانه البرس، دعى علي رجل لثا لي، وأقدم عليه السبه، وأقام المدعي عليه
 حجة ثم لم يفلان الآخر أن اليه بيته لاس، ولا يلتصق من سنة الآخر، فما ذكرنا في
 بعض النسخ: يدعي مدعي ذكر في النسخ

١٧٨٠-١٧٨١ م. قال في دعوى الجور: هذا المسمى، ولم يكن ولد علي عراقي، عهدا

وهو صحيح. وإن أقام البينة سمع منه، وقضى بونه، وإن قال هذا، فلو ليس
منه، ثم قال هو منى، صح قوله النقي، وحكم بثبوت النسب منه

١٧٣٠٩ - وإذا ادعى أنه ابن عم فلان، فلا بد منه من ذكر الجد، وإذا ادعى أنه أخو
فلان، لا يشترط فيه ذكر اخيه، هكذا حكى عن القاضي الإمام شمس لأئمة محمود
الأروجى، ومن "نواويس سماحة" عن تقي يوسف رحمه الله من أنه الملاعبة إذا
ادعى رجلاً، أنه لابن سبه منه، قال لأنه ولد على حواشي الزوج

١٧٣١٠ - ومن احتسب إذا شهد لشهود رجل أن يريه، أقر أن هذا يدعى اسمه
لو أخيه، لو لم يكن أخيه أو مولاه، فليس هذا شيء حتى يتوهم، وهذا بخلاف ما لو شهدوا
أنه لقرنته ابن حاله، أو ابن عمه، لأن الغالب في هذا النسب، وبورث منه

١٧٣١١ - وفي نواويس سماحة عن محمد رحمه الله منى من يدعى رجلاً لا
يعرف سبه، ادعى رجل حراً أنه ابنه، قال إن صدقه الذي يصيب في يده، ثبت سبه
منه، وإن كذبه لا يثبت سبه منه، وإنما من القالة للصغير الذي لا يميز، ولأنه إذا كان
يخبر عن سبه كان العبرة بصديقه وتكذيبه، لا تصديق من من يديه وتكذيبه

١٧٣١٢ - قال محمد رحمه الله في الأصل: فإلام احتسب ادعى على رجل
واسم أمته أبوه، وأقام على ذلك سبه، وأقام رجل آخر وامرأته به أن هذا الفلام
أبوه، فإن البينة به الفلام، ويقضى بب الفلام من الدين ادعاهم الفلام، لأن
البينتين استوتوا في إثبات النسب، فإن كل بينة يثبت النسب بهما، فكأن
الفلام من حيث إن الفلام ببينة يثبت حق سبه، والدين أنكرهما الفلام بهما يشترط
حق غيرهما، وهو الفلام، لأن معظم النسخة في النسب تولد لا من والدين، لأن الولد
وغيره إذا لم يكن له والد معروف، وأما الولد لا يميز إنا لم يكن له ولد، وبينة من يثبت
الحق لنسخة الولد بالقبول، لأنه شبه بالمدعى، ولأن النسب بمعنى الشايع، وفي الشايع
بينة ذي اليد لولي، واليد الفلام أو الولد، لأنه في يد نفسه، قال: وكذلك فلام مصراني قد
احتسب أقام شاهدين مسلمين على رجل وامرأته من الصدري أنه أبوهما، وأقام رجل
مسلم وامرأة مسلمة شاهدين من النصارى على هذا الفلام أنه أبوهما، قضيت بيه
الفلام، وثبت سبه من الدين ادعاهما الفلام، لأن ما أقام الفلام من البينة صحه على

مسلمين، وما أُنْزِمَ مسلماً حجة على العلام، فاستدوت سيسان من هذه الوجوه،
 ورجح به العلام من هذا الوجهين اثنين ذكرناهما، وهو كمال به دعوى نصراني،
 ثبت عليه من المسلمين لأن أنقام العلام من اثنين بسبب حجه على المسلمين، وكان
 الله لا يأمهم به، وقد دهم به العلام به، يقتضى منه من اثنين بسببهما لأنهما
 يثبتان حقاً لأحدهما، وهذا لأن محض التقصير في النسب وإن كان بعلام، فلو أنذر حجه
 حقاً لهما، لزم به يدعوان عليه حقوقاً لا يرد - سيما إن دهم يكن للعلام من هو
 حجة في حلها، وقد غضى بسبب العلام من المسلمين، بجبر العلام على الإسلام إن
 كان الأيواد مسلمين في الأصل، وإن كانوا كافرين في الأصل إلا أنه - ثمرة والعلام
 صبراً لأن الصبر بغير مسلمة بالإسلام الأيواد، وقد منع كافر بجبر على الإسلام،
 لكن لا يلزم رأي للإسلام، والمسألة مبرورة في الصبر

دعوى آخر

في دعوى الرجل بسبب لعلام

وإنه يختم كتابه مسموعاً دعوة المخرج مع ذي اليد، ومسموعاً في دعوة
 المخرجين، ومسموعاً في دعوى صاحب اليد، أما القسم الأول في دعوى المخرج مع ذي
 اليد

١٦٤٢ قال محمد رحمه الله في الأصل لو أن مسلماً في يده علام
 يدعى أنه ابنه جاء مسلم حر، أو مدعي، أو عبد، وأنام به أنه - ولأنه لصاحب
 اليد، قضى بمسكه من مدعي لأن اليد لا يعارضها اليد، ولا دون ذي اليد، وهذا
 ذكره شيخ الإسلام رحمه الله ويكون قولك حر أو مدعي، قال وهذا القول لا
 يشكل فيما إن كان مدعي حر، ويشكل فيما إن كان مدعي عبد، لأن مدعيه مدعيه
 - الم - المدعي حر، ولما تم بسموأنه لم يسبب انفصاله بوجه الحر، ثم
 أقيد به - فقال - حربه قوله قد تبطل حر أو مدعي مدعيه وهو حر، وبج
 أنقام المدعي من اليده لم يطل بطلان الحر به لأنهم لم يدعوا أنه - يجوز أن يكون أمه حرة
 حتى لا أنقام على - وهذا من أمراته هذه، وأمراته هذه، بطلان ما سبب للولد من

الحرمه بالقرآن الى الذکر نفس الأئمة المحب الي رحمة الله ربكمو الصبي حراً لا
من العدا حرة، م، إ، ن. سنة من العدا يكون ملوكاً، وهو الأئمة

١٧٣١- ١٧٣٢ هـ : وادئان مصفى عى ڀٽي ورجل يدعى انه به ، ويصم على ذلك
بته . ورجل اخر يسميه به به ، قصي لصاحبه اليه لان كمي يمي الشح ،
وفي الشح به دي اليه اومي ، لكداهي لك .

وَمِنْ أَقْنَامٍ مِمَّا حَبِطَ بِيَدِ بَيْتِهِ لَهُ يَدٌ مِنْ سِرِّهِ عَمْدُهُ، وَأَعْلَمُ رَجُلٍ عَرَبِيٍّ أَنَّهُ قَبِيلُهُ مِنْ
مَرْأَةٍ قَدَمَةٍ، فَصَلَّى لِنَدَى فِي بَيْتِهِ لَا يَهْمُ اسْتِوَاقِي أَيْدِي عَمِّي لَأَمْ، وَأَلْحَدُهُ يَدُ عَمِّي
تَلَوْدُهُ عَرَجٌ مِنْ بَيْتِهِ عَمِّي بَرِيدٌ، كَمَا هِيَ دَعْوَى الْإِسْحَاقِ، ثُمَّ قَالَ: جَعَلَهُ مِنْ الرُّحْلِ
وَالرُّحْلَةُ الْفَتْلُ هُوَ مِنَ الْبَيْتِ، مَوْدُوعِي الْأَبِّ وَحَصْبُ مَرْأَةٍ، وَأَوْدَعْتُ مَرْأَةً وَحَصْبُ
الْأُمِّ، بَرِيدٌ مَوْجِدٌ، وَدَعْوَى الرُّحْلِ الْفَتْلُ مَوْجِدٌ، أَيْ أَدْنَاهُ مِنْ أَدْنَاهُ، وَالرُّحْلَةُ
بِحَصْبِهِ، أَوْ دَعْبُ مَرْأَةٍ مِنَ النَّصْبِ فِي يَدِهَا أَنَّهُ بَيْتُ عَمِّي، وَرَجْعُهُ هُوَ وَالرُّجُوحُ بِحَصْبِهِ،
وَهَذَا نَامٌ حَتَّى لَمْ يَلَأَبْ يَنْصَبْ حَصْبًا عَنْ أُمِّهِ فِي إِثْبَاتِ نَسَبِهِ مِنَ الْأُمِّ، لِأَنَّ الْإِسْحَاقَ
تَلَوْدُهُ، وَالْأَبَّ يَنْصَبُ حَصْبًا عَنْ أُمِّهِ فِي إِثْبَاتِ حَقِّقَتِهِ، فَصَارَ إِثْبَاتُهُ أَيْدِي مِنَ الْأُمِّ
كَأَنَّ رَجْعًا، وَأَوْدَعْتُ الْبَيْتَ عَمِّي لِأَنَّ أُمِّ بَيْتِهِ، نَسَبُ سَبَبِهَا، كَذَا هُنَا، وَكَذَلِكَ الْأُمُّ
يَنْصَبُ حَصْبًا عَنْ لَأَبٍ فِي إِثْبَاتِ نَسَبِهِ مِنَ الْأَبِّ لِأَنَّ السَّبَبَ مَحْصُوفٌ بِمَعْنَى فِي حَقِّ
النَّصْبِ، وَتَجِبُ لِمَحْصُوفٍ مَعْنَى فِي حَقِّ التَّصْغِيرِ فَالْأَبُّ لَأَمْ فِي دَعْوَى عَمِّي، أَيْ
بَرِيدٌ أَنَّهُ كَيْفَ يَصْطَحُّ لِرُجْعِهِ مِنَ الْأَبِّ عَلَى أُمِّهِ تَلَوْدُهُ، يَصْطَحُّ لِرُجْعِهِ مِنَ الْأُمِّ عَلَى
تَلَوْدِهِ، أَيْ الْإِسْحَاقُ بَرِيدٌ مِنَ الْأُمِّ لَأَبٍ فِي الْحَقِّقِ الْإِسْحَاقُ بَرِيدٌ مِنْ حَصْبِهِ، وَالْأَبُّ
يَنْصَبُ حَصْبًا مِنَ الْأُمِّ بِرِيدٍ، وَالْأُمُّ لَا يَنْصَبُ وَادْعَايَ لَأَبٍ عَمِّي عَمِّي
تَلَوْدُهُ فِي إِثْبَاتِ نَسَبِهِ مِنَ الْأَبِّ، حَصْبُ الْإِسْحَاقِ الْأُمُّ تَلَوْدُهُ عَمِّي يَدُ الْإِسْحَاقِ لَأَبٍ لَوْدُ
الْقَدَمِ، وَلَوْ لَدُنْ لَأَبٍ عَمِّي، وَدَعْوَى سَبَبِهِ لَرَجْعِهِ الرُّحْلُ، الْبَرِيدُ لَأَبٍ تَلَوْدُهُ عَمِّي كَذَا

١٧٤٦-١٧٤٥ - عدلته معه، وفي يدتهم حتى، جدا، جن حركته حر،، وادعى أنه
هذا القسبي إليه من هذه، ثم، وإمام على ذلك به، وادعى العبد أنه إليه من امرائه
عده، وإمام على ذلك به، يقتضي به للمير، ولم يجد أحد منهم، لمجد نر بهما لا يأت

المخرج حراً، وهذا لأن اليد هنا تعتبر للفرجيج إذا استوت سند في الإثبات ولا
للسواك، لأن يد المخرج من النسب بحكمه، وبه العدد لا تنسب النسب
بموجب أحكامه.

١٦٣١٠ - وإذا كان مخرجي في بيت رجل أدم حتى يسه أمه من امرائه هلده
وهذا حران، وأدم رجل غير يسه أمه وهو حر أيضاً، لأنه لم يسه إلى أمه، فمه
يذهب إلى ولد محمد بن أبي يسه أكد إيشاء الأمهات النسب من الأب والأم جميعاً،
ومن صاحب اليد لا نسب من الذين داخلهم أم، فاستوت فيبتاز في
الإثبات لغيره من جهة.

١٦٣١١ - مخرج في بيت رجل من أهل القعدة يسه أمه، فمهم وتقام به
من مخرج، أو من أمه أمه أمه، وتقام الذي في يده يسه من غير القعدة فمه
خطي للمخرج، لأن ما قدم الذي من لجه ليست حجة في مواسد فصر في حق
المسلم كأنه الذي يسه أمه، ولم تقام الذي نسب من لجه، وبه النسب
مخرجاً، هي لم من يحكم به عند الاستواء في المخرج.

نوع آخر ينحل بهد النسب، وهو دعوة المخرج

مع ذي اليد من الأمة مع دعوى ملك الأمة

١٧٣١٨ - قال محمد رحمه الله: وإذا نسب من في بيت رجل أمه رجل فخر به
لا حله الأمة أمه، وبه هذا اليد من في ملكه، من لجه، وأدم ذو اليد يسه في
هذه الأمة أمه، وبه هذا الولد من في ملكه، وعلى غيره، وبه هذا صغير لا يملكه
أو ولد حلال، لأنه يذهب إلى صاحب اليد، فادم من يقضي بالسلام الذي له
ذكر فإن يسه ذي اليد في دعوى نسب مرجحه حسب ترجيحها من دعوى انتاج،
ويقضي بالأمة لدى سند، وإن كان المخرج حراً، لأنهما يسهما على من من اتفق
لأنه يسه من نسب هذا الولد من؟ لأن هو الأم من يسه من لجه من الولد، وكل
من يسه من الولد من يسه هو المخرج للأم من جهة ناسي الخصم، وبه اتفاق
البيه، وقد ثبت نسب الولد من هذا من ذي اليد، فيجب حق المخرج من جهة، وإنه

يشك حتى يلقى بالأمر من جهة ذي اليد إذا أصيب بالحازية لدى اليد

وإن كان الملام يدعي أنه ابن الخارج، يعصى الملام للخارج، ويعصى الملامة له
أما إذا اتفقت به الملام للخارج، لأن الملام لما ادعى أنه ابن خارج، صار سنة الخارج
بيته الملام، وصار كأن الملام أمه المبيته بنفسه، وهناك بقصى بيته الملام، كداهيت
وإن اتفقت بالأم له عند ذكره من أمه في الفصل الأول من جانب ذي اليد

وكان متصل بهذا القسم دعوة الخارج

مع ذي اليد مسبب، ولد أخيرة مع دعوى مكاح الخثرة

١٧٣١٩ - قال محمد رحمه الله حرة لها ابن، وهما في يدي جن، أنام رجل
آخر المسة أنه نروجه، وإنها ولدت منه هفا شوئد على عاتقه، وأقام ذو اليد سنة على
مثل ذلك، فإنه بقصى بالولد لدى اليد، سواء ادعى الملام أنه ابن ذي اليد، أو ادعى أنه
ابن الخارج، إن ادعى أنه ابن ذي اليد فظاهر، وإن ادعى أنه ابن الخارج فلا، فقصينا
بالتكاح لدى اليد، لأنهم ادعوا تلقى الملك في بقصتها من جهة واحدة، ولا حدهما يده
فيقصي لدى اليد، كما في دعوى الشراء.

وإذا وجب لنفسه بالتكاح لدى اليد، لم يكن التقصير بالتكاح لسفاح، وما لم
يثبت التكاح في المرأة للخارج، لا يمكن إثبات نسب الولد منه

ولو كان الذي مات في يده من أهل القصة، وشهوده مسجون، واليد يسعه
مسلم، وشهوده مسجون، ولو لم يمل القصة، فقصير بالزوجة والولد لدى عما في
يديه لأربيه كن وحدهم حجة على صاحبه، وفي دعوى التكاح والنسب يده
أيدي أولى، فيقصي بالولد وأمره لدى اليد

وإن كانت الملامة مسلمة في هذه الصورة يقتضي بالزوجة والولد يدهم، سواء كان
شهود ذي اليد مسلمين، أو كانوا من أهل الملة، أما إذا كانوا من أهل الذمة فظاهر؛ لأن
شهود أهل الذمة يسب بحجة على أندعي، وكان ذلك يثبت بهم البينة، فيقصي للخارج
بيته، وإن كان مسجون ذي اليد من أهل الإسلام، فلا، لأن اليد يدهم مكاحاً فاسداً؛ لأن

استحقاق على أحد، لأن الشرح لا يستحق على "أحد"، مصدر وجوده وكلمته مجردة، أما زيادة الأربع في باب المسبب بعدت نفساً حسب تزايد ريادة استحقاق، لأن المسبب يزحف حفر قايماً بين انوالد ووده، فالمسبب تلوخج بربده الدريح ينسب ريادة استحقاق فكذلك هو أوس، ألا ترون أنه من دعوى السراء من فالك اعسرنا من الدريح، وطريقه من

١٧٣٢- هـ في بني رجلي انتهى سنة في حار أحدهم مسلمة والأخر
 قبي، وألزم كل واحد منهما سنة من المسلمين أنه في نفسي بالسنة من المسلم،
 ورجع للمسلم على الدين بحكم الإسلام، وفي هذه سنة بعد أن رجح بحكم جيد
 لأبنا خارج حار، من رجح بحكم الإسلام، وفيما ذكر في نفس في يد قبي يدعي أنه
 أنه، ويعت عليه سنة من المسلمين في أهل القدمة، بعضي في سنة لا أن هناك أثر جريح
 بحكم جيد لكن، لو رجح جيد بعد الأمراء في أخذه

١٧٣٦ - خمس من بدی و حتی اربعه منی تہ فہ، ولد منی لہ سہ۔ و اقام علی
ذلک شاعری مسمری۔ و اعنی محمد حسین قہ اسہ ولد علی لہ شہ من عہد الامہ، ففی
قلمی، و بہ مرجع العد حکم اسلامہ و لہ کتاب در رجح کما فیہ تفہیم۔ لار
لہ مرجع حکم الاسلام، اما یکون بعد استہدای البیت لہ الإتیاب و بیتہ القمی اکثر
شیئاً لاف۔ تئیب الدعیہ بحسب حکامہ

[illegible]

۱۷۳۶۶- صبی می پدی رجن جعدہ حر مسلم، آہ سے من مدہ ایلمہ و تعدہ
 عد لوء کاتب آہ ابنہ من مدہ افراقہ قصی لاجر، لای سبتہ کمر ایشاد، لایہ تہ
 شیب جمیع حکانہ، لکود مدہ عد لہ فیہ لہ من مدہ لایہ، و ادہا نکات آہ
 ولد من مدہ نکاتہ، قصی ممکنہ، لایہ سبتہ فکر ایشاد لایہ و حب حر یہ الولد

حفظه في يومه من السبب اخص، ولو كان من السبب ثلاثة، في أكبره فعلى

قول فی حقیقتہ: نسبت السبب من الكل، و علی قول فی ہوسبب إذا كان أكثر من اثنتی
لا یسمی النسب، و علی قول محمد یسمی النسب من ثلاثة، ولا یسبب من أكثر من
ثلاثة

وإذا كان آدمي سراً، فإنه تعالى قوله أي حلف شئت السيء من كل
والعلم فيها، وقال: ثم يوسف وحماد لا يبالون، من وخدمتها وقد مرت
لأنه في كتاب العلم

المقسم الثالث

وهو دعوة صاحب اليد الولد

۱۶۳۶۶ عیسٰی م ہدی رجلی و عمرانہ۔ خالہ جی ہداس میں امراتہ تحریہ
 و حالت لبرتہ ہدی میں روج احمر کک میں خیریت، عہد اسپہ ولا بصنق کل واحد
 عہدہ عہدہ ہدی ہن الإخراج ہن ہدی صاحبہ، و ہدالان کل ہدی حد عہدہ ان شہوت
 اولاد، و لادع ما ہدی جہ میں ہدی صاحبہ، و ہدی عہدہ ڈیہ فی الولد عہدی ہدی ہدی
 ہدی عہدہ شہوت سب الولد، و ہدی عہدہ عہدہ الإخراج ہدی ہدی ہدی

ولد كاد الولد في يد الزوج، فقال هذا مني من غير أن أحوي، وقال المرأة هذا مني منك، فقال الزوج، وإن كان الولد في يد المرأة، فقال له أه هذا مني من زوج كان في حبيب، وقال الزوج هذا مني منك أنته في معك، فبعوا قول الزوج بقضه وكان يسمى أن العون قولها 'أني هذه القصيدة لأن الله في يده، فلا يرى أن جعلنا القول قول الزوج في أسأله الأولى، لأن الولد في يده، وحلفت عاترة سليمان في اتفرق من أسانس، فعاد بعضهم أن الولد ين كان في يدها فحبسه، فهو في يد الزوج حكماً، ولا يملك المرأة في دعائها، كما ألم كان في يد الزوج حافيفة أمامه، في الزوج لا يعتبر في يد المرأة حكماً، لأن المرأة ليس عورة عليه بحكم الكتاب، فكان الولد في يد الزوج حفيضة وحكم، وكذلك إذا احتلف الزوجان في مدع ثيب، لا يحسن القول من الزوج في يد المرأة، ولا يجعل ما في يد المرأة من الزوج حكماً

(۱) حکما میں اصلاح و کائنات کی طرف سے

موقع آخر

في دعوة المرأة نسيب الولد

۱۶۴۶ هـ کسی می شنید چندی مرده بود و گفت آنکه بیا و آنگاه علی
دست بر حدیث حصی نهاد و فرمود و این به تقیم الامراء و در کتاب صاحب البیة مدعی
الکسبه لا یقیم لمرء مدعیه بین جناحی قوت ایضا میفرمود رحمه الله و اما علی
فولیها بعضی بمرء مدعیه میگوید که شریعتی لایزاله علی الولاء برده باید میبود
و بعضی ابطال حق مسخری میگویند لیس بحجة محمدی حیثه رحمه الله و هو
بعضی ابطال البیة علی ذی البیة و بعضی وجوده و انعام - و در حدیث الاخری می
خانیاء و من حایب صاحب البیة که میگوید بعضی لصاحب البیة و بعد من سهادة الثانیة
و در حدیث ثانیة از ائمه الرجاء و فی بعضی من لدنک علیه و الا کمال به البیة لا یمنی
کنسبه و بعضی بولد بمرء مدعیه و لایزاله و اما کتب لا یمنی له به و هو لایق
هیچ که علی التمسک به مستحقه الاثری آن لایق می باشد برده و او کان
للقاضی و لایزاله بمرء برده می غیر شهادة الکسبه و مع سهادة الذی و

١١٤٢- ماضي غير بدو راء، فتمسك به فادأمرني أنه يجب إعادته على ذلك
المرثية والملك المأثور أو بدله، ثم أضاف أنه لم يوافق شخص من بني بنيها، إنما على ذلك
أمر حبيبه ولأمر بنيها، إذ قالوا لعله قد خرج عن عدد عمره من بنيها، وصحرة عمه
التي أخرجته من بيته، وأن ما قد علمه فلا ينبغي أن يبرأ من بنيها، ثم خرجت فويلد
بالحكم بقاءه ولم يصبه بكر واحد منها، فحالاته فقصي لمن ألب.

(لو سید صاحب ساداتہ راجستہ و سید صاحبہ حلالہ، فی السجلۃ -
 انعامی حصہ حلال سیدہ برائہ واحدہ علی الولادہ خانہ صاحبہ و سیدہ سہوی
 سواتہ و اما صاحبہ - غلام لا یفد علی من یحیی - لا یسیدہ امہ و سیدہ صاحبہ علی
 الولادہ لغيرہ سیدہ و سیدہ حیدہ علی الولادہ و غیرہ من الاحکام

۱۹۷۳- حسن فی بدی وحسن لا بدعیہ اذکت امرتہ ۱۔ یہ الہی ولدیہ ۲۔ وحسن
 شامہ ۳۔ وفادہ ۴۔ سلیمہ الہیہ ۵۔ محسن فرامہ ۶۔ سیم سیم ۷۔ لایہ ۸۔ یحییٰ بن عبد الرحمان
 بن

قصص المولد للروح ، و كان الروح حائزاً ، ودعوى السب بمراد دعوى التنازع ، إنما
كانت من صاحب اليد رلى ، لأن اليدين سور في الإثبات ، لأن كل واحد من
ذلك لا من جهة أحد ، بل من جهة دين اليد بحكم اليد ، وهذا من سموت البنات في
الإثبات ، لأن ينة الزوج يثبت السب بمراس التنازع ، وبه هو صاحب اليد يثبت النسب
بمعرض ملك ، وبه يثبت النسب ، فكل واحد من لا يثبت من جهة اليد ، وكل
يئة ، والحاح أكثر جهنة ، فكانت أوس

فقد عمل بجنت أن لا يمس الخراف التي جثت تحتها بسبب جهل الكلب ، لأنه عند
سير هذه الخراف ، و تسلمه عالم به ، فهو سرقة ما هو اثم في أمه من المصيب ، وهو عالم
بذلك ، فتولاه ، فإنه لا يسب بسبب ، بل قد مر اقتصر في ، و قد مر ما قد

[illegible]

نوع آخری دعوت علامہ بر فلان ولد عمی خراشہ میں آیتہ اہل

ودعوه هلال كيون نعلام عیداً به ولدتہ اُمّتہ ہذہ روحیہ سے عید ہلال

١٧٣٢ فان محمد رحمه الله ، ولقد علمنا جميع ما علم به ما ابي فلان وقد
على قوله من صفة هذه ، وقال فلان انه عهدي لانه اُس هذه روحها من عيني
فلان ، فهذا علي رحمه الله الا ان يكون العبد حيا بعدني نسب ، وفي هذا قوله
سبب سبب ثلث من العبد ، بعد ان يكون له في يد نفسه ، واليه عتبة

و يجب في دعوى النسب، لا شك "أخبره عنه من الأصل، وحق انه من الاله، وبيان
الاعتساب وبعده

والظاهر ان المصلحة بالبدن، فانما اخبره في بدنه، صوب النسب في لائق
فيما وقع فيه الدعوى، وانما كان يجرى لغيره كثيرا لما لم يقع فيه الدعوى.
والظاهر جرح ١٤، لان النسب تمامي، دعوى المثلث، بناء على ما يقع، انما جرح بالبدن، لان
كلب بينه، خارج انكر بهما وقع فيه الدعوى، لان وجه بينه بنسب سب الاعلام
عمران الكناح، والعلاء بن زيد، فمن ادعى حرس ودا، اعني ذلك النسب
عمران الكناح قد حان لا ينفي سب عمران الكناح مجرد انفي، وذلك سب به العهد، كثر
الحق فيما وقع به العهد، فقامت لولي القبول، ولا قد سب به، كذا الاعلام، وانه
وغيره لم يزل

اربع الشئ، ان كان العهد شئاً، فذلك سب الا انه لا بد من سب الاعلام، ولا
يدعي الكناح ومولى لاله انصافاً، وانما جرحه ورنه به، وبالمعروف البتة على
ذلك، وفي هذه الرجة يقتضي سب الاعلام من مولى الاعلام، ويرث مع حشر ورثته،
لان به ثورته فانما عني النسب الكناح بنسبه، وهم جرح من يكناح العهد، واليه انما
نفي من عهد، فاما الحق، لا من اعمى، وخلق الرجة لم يسمو به عن حاله، لو
يقول لورثة بهد، لا من لا يسمو به شئاً لا الكناح ولا النسب، لانما عرهم من
هذه البية على سب الاعلام من الداعي، والنسب على نفس لا نسب، ودالهم قبل به
انورته، والنسب الاعلام من الداعي

ولو كان العهد مولى حيي، فقامت عليه بية ان هذا العهد ابنه من هذه الامة
وانما يقول به، انه من هذه الامة، فهو من العهد، لان العهد بنسبه بنسب انفسه
عوض الكناح، من اني بسب النسب يجرى من ذلك الميراث، فكانت بية العهد اكثر ابيته،
وكذلك ان هذا العهد بيه من هذا العهد من هذه الامة، راد به من بيه من هذه
هذه الامة، فهو من عهد، انكرنا

١٧٣٣٦ - ١٧٣٣٧ - ١٧٣٣٨ - ١٧٣٣٩ - ١٧٣٤٠ - ١٧٣٤١ - ١٧٣٤٢ - ١٧٣٤٣ - ١٧٣٤٤

بولد للعبه، وأقام بيده من لب من أمته فلاه، وولدها من منك، وأن لب آخر بذلك، وأقام رجل حربيه، أن هذا العبد محمد، وأن الأمه أمه روحها عمه فلاه، فولدت له هذا العبد، فلما كان بعد حيا، وهدى ذلك فهو من بعد، لما ذكره من المسألة للثبوت أن بيده العبد أكثر انبثاق فيما وقع فيه الدعوى، ينقض بالامه للمدعى؛ لأن البره من الأمه، وعلى المالك، انطلق من المدعى خارج، ونقض بينه للمدعى من الأمه، وإن كان العبد ميباً، أو كان حياً لأنه ذكر الكاح، فإن سب الفلام يثبت من لبث على عدم العلم ببيده أمه، ويثبت عنه، لأن سبه المدعى على ثبوت كاح اعلم غير مجموع، لأن لبس كاح العبد، والله على إثبات كاح العبد لا يتقل من غير دعوى صاحب كاح، وإذا تم تبيل بين المدعى صاحب كاح مدعى بمهم اليه، ونفرد العلم بالامه للعبه، وهناك يقضى ببيده الأمه، ضد همد، ويمضى بالامه للعبه، ويصير ولد به، ويحكم بتصفها بوجه، وكان سبي أن بعض بالامه للمدعى؛ لأن الدعوى من الأمه مدعى من لبث المالك معرد، وسب العلم يثبت عند الخصم في الحاقه مع لغتي، وإذا سدا، ادعى مطلق المالك مع لغتي كتابه أدلى من سب المالحق إذا كان اختار، مدعى معان لاث ومرداً

نوع آخر

في دعوى الولد من الرب

١٧٣٣٥ - وإذا ادعى أمه سرجي ولد، فادعاء رجاء أنه أمه من الرب، ثم سبكه يوم أسس الدهر، فإنه يضمن عليه من غير أن يثبت سببه، وإن ثبت أمه، يضمن أن يصير أم ولد له، وهي الاستحسان لأن أم ولد له، ووجه الخصم من دبت أن حتى الأم في هذا السبب مع حق الولد، من أن يولد في سببه من النسب وحقيقه العتق، وحق الولد سب من حقيقه يثبت، بما سبكه، اسم له، وإن كان من ربا، فهو سبب أن يثبت حتى الأم في حق الخصم؛ لأن بوب حد لحقن للولد في "شهرت حتى الأم، لا يرى أن لو ثبت سبب أمه من ربا، وأم ولد له، يثبت حتى أمه، ووجه آخر أن الولد أن يولد حلوه

أشهر الأسماء التي لا تضاف إلى جملتها من أسماء الرجال
أعقوبة - كعب بن الربيع

[illegible][illegible][illegible]

قال حي لا اله الا انت - فخرجوا من بعد ذلك على الراجح لا يثبت
للمسلمين ان الله قد كان هؤلاء في هذا الاثر ، وثبت في ان الله قد صدر غير نفسه
منه ، كما ان الله قد صدر من غير الله ، وحيث لا يثبت في وجوب المهر
والنفقة ، لان الكتاب يثبت نفقة ابيه ، والاعوان راخذوا من في العدة ، كما
لا يثبت نفقة ، والراجح ان نفقة المهر في هذا الموضع ، والراجح ان نفقة المهر

١٧٣٣٩ - وإذا كان للرجل امرأة ولدت على فراشه ولها، فقال الزوج، ربيته، وولدت منه، ومعهته المرأة في ذلك، فإن نسب الولد نسب له، لأنه ولد النكاح، وإذا انكح نائب النسب من صاحبه، لا يسمى نسبه إلا بالنسابة، ولا تعدل نسبهما إلا لو رده عن نسبه بالزنا

١٧٣٤٠ - وإن كان يصح من يدى امرأة، حد من الزنا، وقالت المرأة، لا، بل من النكاح، فقال الزوج بعد ذلك، هو من النكاح، بك النسب من الرجل؛ لأن ابتكاره السابق لا يمنع إقراره، إلا حق كما في باب اللعان، وبلى، ثم قيل: له على ألف درهم، وكذلك إذا قال الرجل، هو منى من نكاح، وقالت المرأة، هو منى من نكاح من ربيته، ثم قالت بعد ذلك، هو منى من نكاح، منه يثبت النسب صحبه، واللعن ما ذكرنا

١٧٣٤١ - رجل بزوج امرأة لا تحمل له، فأغلظ الباب، وأرجى السمر، ثم تكلم له عليه مهرًا، وأبى أن يعرفه من كتب النكاح، فإن جاءه بولد لسته أشهر من خلاها، فإن سبه يثبت منه، وإذا كان الولد لسته أشهر من خلاها، دليل ظاهر على دخوله بها في حلاله، بخلافه، وإن كان محرما من وطعها شرها، والعصم بظهور واجب حتى يقوم الدليل على خلافه، ومن ضرورة الحصول بها نبوت النسب؛ لأن النكاح المفسد بعد التدخول مدعي بالنكاح المصحح في حق بنات النسب، ويجب المهر؛ لأننا قد حكمنا بالتدخول، والتدخول في النكاح المفسد بوجوب مهر، وهذا يدل على قول أبي حنيفة رحمه الله، وأما عن قول أبي يوسف ومحمد هذا النكاح غير منعقد أصلا، لا جلتزاولا قسداً، لأنه أصيب إلى غير محله، ولهذا يوجب أخذ عن تولعها، ولذا لم ينعقد هذا النكاح عندنا صواباً، بوجده والمعلم بمحلته، وإن معه، محضاً، فلا يثبت النسب، ولا يوجب مهر والمهر

فهرس من المحتويات

الفصل الاول

- ٣ ... في دعوى التملك المطلق من الاعيان
 ٤ النوع الاول في دعوى اخراج مع ذي اليد
 ٥ مما يتصل بها اخرج
 ٦ مما يتصل به النوع الثاني
 ٧ نوع اخر من دعوى اخرج من المثلث المطلق
 ٨ نوع اخر

- ٩ خرج اخر من دعوى اخراج من احدى مملكتين في دعوى من احدى
 من مملكتين او ازيد او اقل مع دعوى التملك المطلق في دعوى من مملكتين
 ١٠ ذلك الفصل على صاحبه

الفصل الرابع

- ١١ في دعوى التملك من الاعيان مملكتين او اكثر من مملكتين او ازيد
 ١٢ نوع اخر من هذا الفصل
 ١٣ نوع اخر من هذا الفصل
 ١٤ نوع اخر من هذا الفصل من ذلك النوع الذي له احدى المملكتين
 ١٥ نوع اخر من هذا الفصل
 ١٦ نوع اخر من هذا الفصل من دعوى من مملكتين او ازيد مع دعوى من مملكتين
 ١٧ نوع اخر من هذا الفصل
 ١٨ نوع اخر من هذا الفصل من الاعيان مملكتين او اكثر من مملكتين او ازيد
 ١٩ نوع اخر من هذا الفصل من الاعيان مملكتين او اكثر من مملكتين او ازيد
 ٢٠ نوع اخر من هذا الفصل من الاعيان مملكتين او اكثر من مملكتين او ازيد

- ٢٣ على من في بلد، راجع من الإقليم، أو طرد، والكلمة الاستدلال
- ٢٤ مما به من عند الله
- ٢٥ مما به من عند الله
- ٢٦ في دعوى، أو في دعوى، أو في دعوى
- ٢٧ الفصل الخامس
- ٢٨ في دعوى، أو في دعوى، أو في دعوى
- ٢٩ الفصل السادس
- ٣٠ في الدعوى، أو في الدعوى، أو في الدعوى
- ٣١ في الدعوى، أو في الدعوى، أو في الدعوى
- ٣٢ في الدعوى، أو في الدعوى، أو في الدعوى
- ٣٣ في الدعوى، أو في الدعوى، أو في الدعوى
- ٣٤ في الدعوى، أو في الدعوى، أو في الدعوى
- ٣٥ في الدعوى، أو في الدعوى، أو في الدعوى
- ٣٦ في الدعوى، أو في الدعوى، أو في الدعوى
- ٣٧ في الدعوى، أو في الدعوى، أو في الدعوى
- ٣٨ في الدعوى، أو في الدعوى، أو في الدعوى
- ٣٩ الفصل السابع
- ٤٠ في الدعوى، أو في الدعوى، أو في الدعوى
- ٤١ في الدعوى، أو في الدعوى، أو في الدعوى
- ٤٢ في الدعوى، أو في الدعوى، أو في الدعوى
- ٤٣ في الدعوى، أو في الدعوى، أو في الدعوى
- ٤٤ في الدعوى، أو في الدعوى، أو في الدعوى
- ٤٥ في الدعوى، أو في الدعوى، أو في الدعوى
- ٤٦ في الدعوى، أو في الدعوى، أو في الدعوى
- ٤٧ في الدعوى، أو في الدعوى، أو في الدعوى
- ٤٨ في الدعوى، أو في الدعوى، أو في الدعوى
- ٤٩ في الدعوى، أو في الدعوى، أو في الدعوى
- ٥٠ في الدعوى، أو في الدعوى، أو في الدعوى

- ١٤٣ ١٤٣ يتصل بهذا النوع
- ١٤٧ ١٤٧ يتصل بهذا النوع
- ١٤٩ ١٤٩ يتصل بهذا النوع
- ١٥١ ١٥١ نوع آخر من هذا الفصل في دعوى الخارجين التنازع
- ١٥٥ ١٥٥ نوع آخر من هذا الفصل في دعوى ساحس قيد التنازع
- ١٥٣ ١٥٣ نوع آخر من هذا الفصل في المنفعة
- الفصل الثالث عشر
- ١٥٦ ١٥٦ فيما هو في معنى التنازع
- ١٦١ ١٦١ وما يتصل بهذا الفصل
- الفصل الرابع عشر
- ١٦٧ ١٦٧ في دعوى الحائض
- ١٧٢ ١٧٢ ما يتصل بهذا الفصل
- الفصل الخامس عشر
- ١٧٤ ١٧٤ في دعوى الطرף ومسيل الماء والمجدي وثناؤات
- الفصل السادس عشر
- في انقضاء لأحد الخارجين عند ظهور المدة لشهود ثم ظهور المدة
- ١٨٢ ١٨٢ لشهود الخارج الآخر أو إقامة الخارج الآخر شهوداً بعد ذلك
- الفصل السابع عشر
- ١٨٦ ١٨٦ في دعوى القدين
- الفصل الثامن عشر
- في إقرار المدعي ببعض ما نفى المندعي عليه أو نفى ذلك مدعي نفسه
- ١٩٠ ١٩٠ وفي دعوى المدعي عليه لنفسه بعض ما نفى به عليه
- الفصل التاسع عشر
- ١٩٥ ١٩٥ في ما يقع به التناقص في الدعوى وما لا يقع
- الفصل العشرون
- ٢٠٩ ٢٠٩ فيما يطل دعوى المدعي من قوله أو فعله

الفصل الحادى والعشرون

فيما يكون جواباً من الدعوى عليه وما لا يكون وما يكون إقراراً منه وما لا يكون ٢١٦

الفصل الثانى والعشرون

فى بيان من يسلح خصماً ومن لا يسلح ٢١٩

نوع منه ٢١٩

نوع آخر ٢٢١

نوع آخر من هذا الفصل ٢٢٧

نوع آخر ٢٢١

نوع آخر ٢٢٢

نوع آخر من هذا الفصل فى الممرات ٢٤٢

الفصل الثالث والعشرون

فى بيان ما يثبت به دعوى المدعى وما لا يثبت ٢٦٥

ما يثبت بهذا النوع ٢٧٠

القسم الثانى إذا وقعت الدعوى فى العين بعد حلاكه ٢٧٢

القسم الثالث إذا وقعت الدعوى فى متعلقه ٢٧٧

القسم الرابع إذا وقع الدعوى فى العين بعد ما ذهب طرف من أطرافه

وإذا وقعت الدعوى فى الحايضة وما تولدت ورثت الحايضة ٢٧٨

القسم الخامس من هذا النوع ٢٨٠

النوع الثانى من هذا الفصل أنه يدعى مع دعوى ائتمالك المطلق فعلاً ٢٨٩

القسم الثانى من هذا النوع ٢٩٥

القسم الثالث من هذا النوع ٣٠٤

نوع آخر من هذا الفصل ٣٠٥

نوع آخر فى مسائل الدفع فى دعوى بيع والتمتع ٣٠٧

نوع آخر فى دفع دعوى الميراث ٣١٠

نوع آخر فى دفع مسائل الإكراه ٣١٧

نوع آخر فى دعوى الدين ٣١٩

- نوع آخر في دعوى الوصاية والوصية: ٢٦٢
- نوع آخر من هذا الفصل في الميراثات: ٢٦٥
- الفصل السابع والعشرون
- في دعوى الوصية وجمود الرأى وأقربه بالوصية لغيره
- وفي دعوى الميراث وجمود الرأى ذلك وأقربه بالوصية لرجل آخر ٢٦٦
- الفصل الثامن والعشرون
- في دعوى الرجوع عداً في يد آخر، ودعوى كل واحد منهما الإيداع من صاحب اليد وأقراره صاحب اليد لأحدهما، وفي دعوى الرجوع عينا في يد رجل، وأقرره صاحب اليد بالعين له ثم دعوى صاحب اليد الإيداع من جهة غيره ٢٦٩
- الفصل التاسع والعشرون
- في دعوى الوكالة والكفالة والوكالة ٢٥٧
- الفصل السابع والعشرون
- في دعوى العتق ٢٥٩
- الفصل الثامن والعشرون
- في دعوى النسب ٢٦١
- الأول: في بيان مراتب النسب: ٢٦١
- كما يتصل بهذا النوع: ٢٦٦
- كما يتصل بهذا أيضاً: ٢٦٦
- كما يتصل بهذا الفصل أيضاً في معرفة أم الولد: ٢٦٨
- نوع آخر في المسائل التي تتعلق بنفي الولد: ٢٦٩
- نوع آخر في بيان ولد المطلقة: ٢٧٧
- نوع آخر في نص ولد المتكوبة إذا كانت أمة: ٢٧٥
- نوع آخر في المسائل التي تتعلق بأم الولد وولد أم الولد: ٢٨٢
- نوع آخر يتصل بهذا النوع: ٢٨٥
- نوع آخر في بيان أنواع دعوى الرجل نسب الولد: ٢٩٠
- نوع آخر في دعوى الولد بعد الماتق: ٢٩٥

- نوع آخر في دعوى الإنسان نسب غيره، والنجاة عليه
 ما يجب اعتبار، في هذا النوع شيان: الثاني ٤٦٦
- نوع آخر في دعوى الرجل النسب على غيره وإحالة ذلك الغير نسب
 على شخص آخر ٤٦٥
- نوع آخر في دعوى الرجل نسب الغلام ٤٦٨
- نوع آخر يتعلق بهذا القسم، وهو دعوة الخارج مع حق اليد نسب الأمة مع
 دعوى ملك الأمة: ٤٤٠
- عما يتعلق بهذا القسم دعوة الخارج مع ذي اليد نسب ولله الحرة مع دعوى نكاح
 الحرة: ٤٢١
- عما يتعلق بهذا القسم دعوى ذي اليد نسب الولد مع نكاح أمه، ودعوة الخارج
 نسب الولد مع ملك أمه ٤٤٢
- القسم الثالث وهو دعوة صاحب اليد الولد: ٤٤٥
- نوع آخر في دعوة المرأة نسب الولد: ٤٤٦
- نوع آخر في دعوة نسب ولد أمة الغير يحكم النكاح: ٤٤٨
- نوع آخر في دعوة غلام أمه غير غلام ولد على بر شه من أمه هذا
 ودعوة غلام كون الغلام عبداً له ولدت أمه عنه زوجها من عبده غلام: ٤٤٩
- نوع آخر في دعوى الولد من المرأة: ٤٥١
- نوع آخر في المرأة إذا تزوجت وروجها حي وحملت بالولاد: ٤٥٥